مختارات اسرائيلية



السنة الحادية عشرة - العدد ١٢٢ فبراير ٢٠٠٥
FEB. 2005



ترجمات عبرية

- نصيحة إسرائيلية للرئيس الفلسطيني الجديد
- الهند ... خير صديق لإسرائيل
- تعيين ستانلي فيشر محافظا لبنك إسرائيل
- أبعاد الجدل حول إخلاء مستعمرات غزة

رؤية عربية

- المناهج الدراسية في إسرائيل خطر يهدد آمال السلام

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٢٢ ـ فبراير ٢٠٠٥

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

أحمد الحملى — عادل مصطفى — محب شريف
د. يحيى عبد الله — منير محمود — محمد اسماعيل

المدير الفنى
السيد عزمى

الإخراج الفنى
حامد العويضى

الآراء الواردة فى هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

المحتـــويـــات

◆ مـــقـدمة ◆

عـن غـاية النـضـال وأدواتـه

في إطار سعيه لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، كثّف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن "جهوده مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، من أجل وقف أعمال المقاومة المسلحة لفترة زمنية محددة، فيما اصطلح على تسميته بالهدنة .وقد سبق أن عُقِدت جلسات عديدة للحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، سواء في الداخل أو الخارج، وتحديداً في القاهرة .

وبات واضحاً أن أبو مازن جاء برؤية محددة، تتمثل في ضرورة إتاحة الفرصة لتفاوض دون مساندة مسلحة، على أساس أن السنوات الماضية قد شهدت عمليات مقاومة مسلحة لم تؤتِ ثمارها، بمعنى أنها عرَّضت الشعب الفلسطيني لعمليات انتقام إسرائيلية، وصلت، في بعض الأحيان، إلى مستوى " المجازر" ، على غرار ما جرى في مخيم "جنين "والبلدة القديمة في نابلس .وأدرك أبو مازن بوضوح أن المقاومة وإن كانت حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني، إلا أنها تظل في المحصلة النهائية أداة لتحقيق غاية تحرير الأرض وإقامة الدولة المستقلة، وإذا كانت الغاية مقدسة ولا يجوز إطلاقاً أن تخضع لمراجعات، فإن الأدوات متغيرة وتقاس بميزان المكاسب والخسائر والدور في تقريب الشعب من الهدف المقدس .

ووفقا لهذه الرؤية، فإن أعمال المقاومة المسلحة ضد دولة الاحتلال لابد أن تخضع للمراجعة، من زاوية أنها أداة ووسيلة، دون أن يعني ذلك إصدار حكم قيمي بعدم صلاحية أدوات معينة، بل وضع أجندة ترتب هذه الأدوات وتمكن القوى الفلسطينية من الانتقال السلس بين هذه الأدوات، حسب نجاعتها ومدى قدرتها على تحقيق مكاسب تقاس بغاية النضال، وهو التحرر والاستقلال واسترجاع الحقوق كاملة.

ويبدو واضحاً أن أبو مازن طرح رؤيته هذه بعد دراسة متأنية لمسيرة النضال الفلسطيني، وتحديداً منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك في ضوء التحولات الإقليمية والدولية التي مكنت إسرائيل من ترويج رؤيتها للمقاومة الفلسطينية .ومن ثم، فإن ما يسعى إليه أبو مازن حالياً هو محاولة إعادة النظر في أولويات أدوات النضال دون أن يمس الغاية المقدسة.

ووفق هذه الرؤية، فقد بات مهماً للغاية أن تتجاوب الفصائل الفلسطينية المختلفة مع دعوة أبو مازن وتوفر له أساساً قوياً للعمل في الفترة القادمة، فالرجل يريد تحقيق غاية النضال الوطني الفلسطيني عبر إعادة ترتيب الأدوات، وهو أمر نجح حتى الآن في استعادة قدر كبير من التعاطف الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني، فهو أمر مهم للغاية في هذه المرحلة.

ومن خلال هذه الرؤية، لم تجد حكومة شارون مفراً من التجاوب مع تحركات أبو مازن، على النحو الذي تجلى في موافقة الحكومة الإسرائيلية على قمة شرم الشيخ، وعلى التعاطي مع عدد من المطالب الفلسطينية .كما أن رؤية أبو مازن هذه دفعت الإدارة الأمريكية إلى معاودة تقديم الدعم للسلطة الوطنية والمساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وهو أمر يفرض على الفصائل الفلسطينية المختلفة الوصول إلى تفاهم مع السلطة الوطنية على مكونات أجندة وطنية فلسطينية مشتركة يلتزم بها الجميع وتصبح معياراً للحكم على أداء أي فصيل فلسطيني ..أجندة تحدد بوضوح قداسة غاية النضال ومرونة أدواته، على أن تحول دون التداخل بينهما.

د. عمـــاد جـــاد

◆ دراسات ◆

١

مفهوم أرض إسرائيل الكاملة
(الفصل الثامن-٢): باسم الأمن
مفردات الخطاب الأمنى ومعناها

بقلم: آرييه نيئور - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

◆الزعم الأمنى كأداة من أدوات الخطاب البلاغي:

لم يطرح بيجين مزاعمه - بشأن الحاجة للسيطرة على المناطق لأسباب أمنية - على الملأ، طوال فترة عضويته، فى الحكومة سوى بشكل عابر. وقد ربط فى "إعلان الحقوق" - الذى سبق الحديث عنه آنفاً- بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الأصولية باستخدام الصياغة التى تقول "إن حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل.. يرتبط بحقه فى السلام والأمن"، غير أنه لم يذكر أى تفاصيل تتعلق بعناصر الأمن والسلام المذكورين. ويظهر المقصود بهما من سياق الكلام، حيث كان يعنى بالسلام والأمن رفض أى اتفاقية سلام تقوم على أساس تقسيم الأرض، وفى نفس الوقت كان يطرح زعمه بشأن الحفاظ على الأمن والسلام عن طريق الحفاظ على الوضع الإقليمى الجديد. وبمجرد استقالته من حكومة الوحدة الوطنية (التى كانت تسمى حكومة التكتل الوطني) عام ١٩٧٠، بدأ عرض مزاعمه بشأن تحقيق الأمن لتبرير استقالته من الحكومة بأسلوب يذكرنا بما كان يقوله جابوتنيسكى (١) قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً. حيث أكد أن تقسيم البلاد على أساس التسوية الإقليمية مع الأردن سوف يؤدى إلى قدوم منظمة فتح فى أعقاب الأردنيين، ولدى منظمة فتح صواريخ كاتيوشا ولديها القدرة على مهاجمة أى مدينة فى إسرائيل تقريباً. وقد قدم بيجين للكنيست قائمة تفصيلية بهذه الصواريخ ومداها الذى يصل إلى ٢١,٩ كيلومتراً، واستنتج من هذه المعلومات نتائج قاطعة على النحو التالي:

"من واجبى أن أخبر الكنيست والشعب كله- فى الوقت الذى تراودنى فيه مشاعر بالخوف لا يوجد ما يفوقها - بأن منظمة فتح لو تمكنت، حاشا لله، من الدخول إلى أى مكان فى هذه المناطق فسوف نكون معرضين لنيران صواريخ الكاتيوشا الخاصة بفتح. وستتعرض القدس بالكامل لنيران مكثفة سواءً من رام الله أو من بيت لحم. وسيكون من الممكن قصف بئر سبع بصواريخ الكاتيوشا من نقطة معينة فى جبل الخليل. وستكون مدن عفولا وبرديس حنا وخضيرة ونتانيا وهرتسليا وهود هاشارون ورأس العين وبتاح تكفاه وبنى باراك ورامات جان وجفعتايم وريشون لتسيون ورحوفوت وتل أبيب كلها فى مدى صواريخ الكاتيوشا التى تملكها حركة فتح... فماذا سنفعل عندئذ..؟ فى البداية سنرد بقصف مصدر النيران. وقد تصبح هذه حرباً مدمرة ودموية، لم يشهد التاريخ الإنسانى حرباً أكثر منها ضراوة. وقد تتحول مدننا إلى خرائب. وكذلك المدن التى يقيم بها العرب فى المناطق. وستكون حياة كل طفل أو رضيع معرضة لخطر محقق أثناء نومه ويقظته وسيره فى الطريق، نهاراً وليلاً".

ينطوى هذا الكلام على انتقال بلاغى من نطاق الاحتمال إلى نطاق الواقع. يستند سيناريو الدمار الذى طرحه بيجين إلى افتراض أن وحدات فتح فى المناطق ستكون مزودة بأسلحة هجومية (صواريخ كاتيوشا)، ولأنها ستكون قادرة من الناحية الفنية على قصف مدن إسرائيل فإنها ستفعل ذلك، وفضلا عن هذا فإن هذا الوضع سيؤدى إلى "حرب مدمرة ودموية، لم يشهد التاريخ الإنسانى حرباً أكثر منها ضراوة"، وهو ما يعنى أن ضراوة هذا القصف الصاروخى لن تكون أقل من ضراوة الحرب العالمية الثانية. وقد اعتاد بيجين التمييز بين الحرب وأحداث النازي.

فبعكس بعض المفكرين الآخرين من أنصار أرض إسرائيل الكاملة، لم يكن بيجين يعتقد أن هذه الأحداث سوف تتكرر، ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى معرفته لمدى قوة الجيش الإسرائيلي وإلى إدراكه للمغزى الثورى الذى ينطوى عليه قيام الدولة. لم تكن هذه "الحرب المدمرة والدموية" التى توقع اندلاعها فى أعقاب دخول وحدات فتح إلى الضفة والقطاع بمثابة تكرار لأحداث النازى إذن، ولكنها كانت بمثابة تكرار للحرب التى جرت فى أوروبا، وهو ما يعنى انها ستكون حرباً ضارية ترتبط بإراقة دماء رهيبة، وستجرى حسب رأيه بسبب حتمية استخدام القدرات الهجومية. كان من الممكن أن يؤدى التوجه العملى إلى مواجهة هذه المشكلة إلى التوصل لاتفاقية لنزع السلاح يتم تنفيذها بحرص وتشدد، مثل الاتفاقية التى وقعها بيجين نفسه مع مصر بشأن سيناء فى وقت لاحق. وتدل معارضته للتوصل لاتفاقية من هذا النوع فى الضفة والقطاع على أن ما كان يضعه نصب عينه لم يكن السعى للتوصل إلى حل عملي، وأن دوافعه كانت أصولية، نظراً لأن المناطق التى كان يتحدث عنها كانت جزءً من الوطن المقدس والذى يتحتم أن يظل كاملاً، وأن مزاعمه كانت تهدف للإقناع بوجهة نظره فقط. ولهذا السبب فقد ذكر أسماء المدن التى ستكون فى مدى صواريخ الكاتيوشا، حتى يخلق لدى مواطنى هذه المدن شعوراً بالخطر على حياتهم. وقد توجه بيجين فى موضع لاحق من كلمته إلى يهود الولايات المتحدة، ودعاهم إلى شن حملة إعلامية تستهدف إدارة الرئيس نيكسون، وطلب منهم أن يقولوا له:

"كيف تتوصل أنت ومساعدوك إلى اتفاقيات من هذا النوع على حساب الشعب اليهودى ودمه ومستقبله..؟ لقد تمت إبادة ستة ملايين يهودى فى هذا الجيل، ولم تقم الولايات المتحدة بإنقاذ أى منهم. والآن تواجه فلول الناجين من أبناء الشعب اليهودى الخطر... الذى يتمثل فى دفعات من صواريخ الكاتيوشا... إننا نناشدك، سيدى الرئيس، ألا ترتكب هذا الظلم فى حق الشعب اليهودى الذى أريقت دماؤه كالمياه على مر التاريخ وخصوصاً فى هذا الجيل".

كان بيجين برؤيته التاريخية الخاصة يعتبر دولة إسرائيل ومواطنيها فلول الناجين، وقد جاء استخدام هذا المصطلح المشحون بهدف دعم سعيه إلى إلقاء المسئولية الأخلاقية عن مصير دولة إسرائيل على الولايات المتحدة وعلى الرئيس نيكسون بشكل شخصي، خاصة وأن بلاده لم تقم بإنقاذ اليهود أثناء أحداث النازي. فالشعب اليهودى "أريقت دماؤه كالمياه على مر التاريخ وخصوصاً فى هذا الجيل"، وعلى هذا الأساس فهناك واجب أخلاقى يقع على عاتق الرئيس، يمنعه من التوصل لاتفاقيات من هذا النوع على حساب الشعب اليهودى ودمه ومستقبله. وحتى فى التفاتته – التى تتسم بالبلاغة التعبيرية الواضحة– إلى الرئيس، يكاد بيجين يصور إراقة دماء اليهود من مواطنى إسرائيل على أنها نتيجة حتمية لعقد الاتفاقية التى بسببها قاد بيجين كتلة جاحال (٢) إلى الانسحاب من الحكومة. كانت إسرائيل قد تعهدت بموجب الاتفاقية المذكورة بقبول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢، وهو القرار الذى استخدمه بيجين فى وقت لاحق– بعد تفسيره بشكل جديد– كذريعة لدعم زعمه بحق إسرائيل فى الاستمرار فى الاحتفاظ بالأراضى الواقعة غرب نهر الأردن.

دعا بيجين مع عودته إلى صفوف المعارضة إلى قيام لجنة عامة مستقلة لمنع الانسحاب يشارك فيها أعضاء كنيست من تكتلات مختلفة من اليمين واليسار والأحزاب الدينية واليمينية – التى انضم بعضها إلى جاحال فى وقت لاحق لتشكيل حزب الليكود – بالإضافة إلى ممثلين عن حركة أرض إسرائيل الكاملة، وذلك بهدف إضفاء قدر كبير من المشروعية على معارضة الانسحاب. وبعد تشكيل اللجنة نشرت بياناً برأيها للجمهور صورت فيه معارضتها للانسحاب على أنها ترجع لأشياء تتعلق بالصالح العام. حيث طولب الجمهور– "نظراً للقلق" من أجل المستقبل "ومن أجل تأمين الأمة وضمان سلامتها" - بالمشاركة "فى المعركة السياسية المصيرية". وورد فى البيان ما يلى:

"لن يؤدى الانسحاب إلى الأمن، بل سيؤدى لانعدامه، ولن يؤدى للسلام، بل سيؤدى على العكس من ذلك لتعريض كياننا القومى للخطر... لو تم تسليم المناطق إلى نظام أجنبي، حيث سيؤدى ذلك بالضرورة وبشكل حتمى إلى أن يأتى فى أعقابه سفاحو فتح وأمثالهم – وستصبح كافة مدن إسرائيل واقعة داخل المدى المدمر لصواريخ الكاتيوشا. حيث يتراوح مدى هذه الصواريخ بين ٨،٥ و٢٢ كيلومتراً. وستغطى نيرانها بشكل فورى مدن القدس ورملة وعفولا ونتانيا وخضيرة وكفار سابا وبتاح تكفاه ورامات جان وبنى باراك وجفعتايم ورحوفوت وبئر سبع، والمستعمرات والقرى الواقعة فى ضواحيها".

يطرح هذا البيان زعماً يمكن استخدامه فى الخطاب الموضوعي، غير أن مقارنته بالوثائق الأساسية للأحزاب الرئيسية الموقعة عليه – وهى حركة حيروت وحركة أرض إسرائيل الكاملة – يوضح أن هذا الأسلوب الخطابى لا يتسم سوى بالبلاغة التى لا تعبر عن الاعتبارات الحاسمة فى تحديد السياسة، وذلك نظراً لأن من وقع على وثيقة أرض إسرائيل الكاملة أو على إعلان الحقوق الذى نشره بيجين من المفترض أن يرفض تماماً إمكانية التنازل عن مبدأ ضم هذه المساحة من الأرض بالكامل فى دولة موحدة، وبالتالى ليس من الممكن أن يكون توجهه فيما يتعلق بتحديد السياسة بشأن مستقبل المناطق التى ورد ذكرها فى إطار الحديث عن أرض إسرائيل الكاملة توجها يتسم بالموضوعية.

فالفكرة التى طرحها بيجين فى إعلان الحقوق بشأن الربط بين الحق فى الأرض والحق فى الأمن هى الأساس للفكرة الواردة فى بيان اللجنة، الذى يفسر القدرات الفنية لحركة فتح من وجهة نظر بيجين ليس باعتبارها خطراً محتملاً فحسب بل باعتبارها واقع من المؤكد أن القدرات هى العنصر المحدد له. "فمن المحتم أن السفاحين سوف يحضرون" وستصبح جميع المدن وضواحيها على الفور معرضة لخطر القصف بصواريخ الكاتيوشا. وهذا هو ما يمنع إمكانية التوصل لاتفاقيات سياسية. وإذا كان تغيير الوضع الإقليمى سيؤدى بالضرورة إلى تلك الحرب الضارية، فمعنى هذا انه ليس من الممكن وجود بديل للوضع الراهن اياً كان مضمون التسوية السياسية. وغنى عن القول أن بيجين عند تصرفه باعتباره رئيساً للحكومة كان يستند إلى افتراضات أخرى: حيث يعكس نزع السلاح من سيناء- كبديل للوجود العسكرى الإسرائيلي- والانسحاب فى الضفة وغزة (٣) إلى مناطق عسكرية محددة - حسبما ورد فى اتفاقيات كامب ديفيد - وجهة نظر نفعية غير قدرية، تميز بين الممكن والواقع وتؤدى إلى وجود ترتيبات ومؤسسات تهدف إلى تقييد إمكانية شن هجوم عسكرى خطير قد يزعزع استقرار الاتفاقية.

وكما سبق القول فإن النقطة الأساسية التى استندت إليها المزاعم الأمنية لدى بيجين كانت فكرة أن نشر أى سلاح هجومى على بعد مدى مؤثر من المستعمرات الإسرائيلية سيؤدى بشكل حتمى إلى استخدام هذا السلاح، سواء كانت هناك اتفاقية سلام أم لا. وقد واصل بيجين الابن تطوير هذا الزعم وعرضه كرد استراتيجى فعال- أو من الناحية العملية باعتباره الرد الوحيد- على تعرض إسرائيل لتهديد صواريخ أرض أرض، فقال: "نظراً لأن من الممكن شن هجوم عربى مفاجئ على إسرائيل، قد يصاحبه عدم قدرة على تعبئة قوات الاحتياط بسبب هجوم صاروخى على التجمعات السكانية فإن للأرض أهمية قصوى". وقد وجد الدليل على ذلك فى تقديره للوقت ومساحة الأرض المطلوبين للتمكن من الرد، وتوصل إلى استنتاج مفاده أنه فى خلال ليلة واحدة من الممكن أن ينتشر جيش عربى على امتداد الخط الأخضر إذا تنازلت إسرائيل عن مرتفعات يهودا والسامرة (٤)، ونظراً لأنه فى حالة حدوث هجوم صاروخى أيضاً ستكون هناك مشاكل فى تعبئة قوات الاحتياط، فقد توصل إلى نتيجة مفادها أنه من غير المنطقى تغيير الوضع الراهن على الأقل فى العقد التاسع من القرن العشرين. ولم تكن هذه مجرد أمنية فى رأيه، بل كانت نتيجة منطقية نابعة من التحليل السياسي. غير أن هذا التحليل لم يكن مجرد أداة للإقناع نظراً لأن بيجين الابن لم يكن على استعداد على الإطلاق لبحث أى تغيير إقليمي، حتى لو تمت الاستجابة لكافة مطالبه الأمنية، وفى هذا الصدد يقول:

"تستند السياسة الصارمة فيما يتعلق بيهودا والسامرة إلى دعامتين أساسيتين: الأولى هى الحق الطبيعى والتاريخى للشعب اليهودى فى أرض إسرائيل، والثانية هى الحاجة الملحة لممارسة هذا الحق بالكامل، من أجل تحقيق قدر معقول من الأمن القومى على المدى البعيد. وهذه السياسة رغم ما يكتنفها من مشكلات، ليس لها أى بديل أخلاقى منطقي".

يؤدى تحويل الحق إلى واجب بسبب الضرورة، وتصويره على أنه الخيار الأخلاقى الوحيد إلى استبعاد إمكانية أن يكون هذا الكلام مجرد أداة لخدمة الهدف. ولو تصورنا أن كافة مشكلات الأمن القومى والشخصى تم حلها بالوسائل السلمية، فلن يكون هناك بديل أخلاقى ومنطقى لممارسة الحق الطبيعى والتاريخى حتى بهذه الطريقة. ورغم الأسلوب البلاغى يظل للتشدد الأصولى ولأرض إسرائيل الكاملة قيمة لا يمكن استبدالها بقيم أخرى.

وقد كان هذا الأسلوب البلاغى الذى تطور بعد حرب٦٧ سبباً فى جعل السيطرة على المناطق التى استولى عليها الجيش الإسرائيلى حاجزاً أمام أى هجوم عربى جديد. وبما يتوازى مع نشأة نظرية الحدود الآمنة التى استرشدت بها الحكومة، طرح المتحدثون باسم حركة أرض إسرائيل الكاملة فكرة السيطرة على شرم الشيخ وقناة السويس، وعلى جبل الشيخ وهضبة الجولان، وعلى الأراضى الواقعة على امتداد نهر الأردن وخلف جبل الخليل، كرد على التهديد العسكري، يؤدى إلى إنهاء هذا التهديد تماماً، وإلى إحلال السلام بناء على الأمر الواقع. وقد قام إيسار هرئيل (٥) الذى تولى رئاسة جهاز الأمن فى وقت من الأوقات بتلخيص هذا الموقف باختصار فقال:

"يجب عند مواجهة نظرية مبادلة المناطق بالسلام أن نطرح نظرية مضادة وهى أن الفرصة لتحقيق السلام لن يحققها سوى الحدود الجديدة، والوضع الجديد الذى نشأ فى هذه المناطق، والذى يتمثل فى تحصننا داخلها، وصمودنا فى الدفاع عنها بدون أن نتحرك من هناك".

وبما يتفق مع هذا التوجه نشرت حركة أرض إسرائيل الكاملة بياناً يفيد بأن أى مفاوضات للسلام تسفر عن تسوية إقليمية فى المناطق سوف تضر بفرصة تحقيق السلام، أما استعمار المناطق فسوف يؤدى لجعل السلام أقرب. كما كان المركز الحر (٦) يعتقد أن التوسع فى بناء المستعمرات سوف يردع العرب ويزيد من فرص السلام. وقد كان هذا هو نفس ما كانت تعتقده قائمة "من أجل أرض إسرائيل" التى أسسها إلداد وخاض بها انتخابات الكنيست السابع عام ١٩٦٩.

ميزت حركة "من أجل أرض إسرائيل الكاملة" بين معاهدات السلام وبين السلام، وقد أوضح اليعيزر ليفنا أن

معاهدات السلام من الممكن فى بعض الأحيان أن تؤدى إلى التعجيل بوقوع الحرب. وقد كان المتحدثون باسم الحركة حتى حرب أكتوبر١٩٧٣ يزعمون أن الاحتفاظ بالمناطق سيؤدى حتماً إلى السلام. "فالاختيار الحقيقى المطروح هو الاختيار بين أرض إسرائيل الكاملة مع الأمن وبين تقسيم أرض إسرائيل بدون أمن، وهو أمر لا شك أنه سيؤدى إلى حروب مستمرة" (٧). وعندما بدأت الأحاديث عن مبادرة موشيه ديان للتوصل إلى تسوية جزئية مع مصر تقوم على الانسحاب من قناة السويس كتبت هيئة تحرير الصحيفة الناطقة باسم الحركة مقالاً ساخراً عن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين قالوا إن الحرب هى البديل للتسوية المؤقتة. وأكد كاتب المقال أن أى انسحاب من القناة سوف يفتح الباب أمام الحرب (٨) وكتب بنيامين أوبنهايمر فى نفس الصحيفة يقول إن أى تنازل إقليمى (٩) فى سيناء يمثل خطراً محققاً على إسرائيل، حيث سينقل الحرب إلى ساحتنا بحيث يقوم السوفييت ببناء قواعد الصواريخ بجوار عسقلان. ولم يكن لدى الكاتب المثقف أدنى شك فى أن التنازل الإقليمى فى سيناء سوف ينتهى خلال أيام قليلة بعودة المدرعات المصرية إلى مواقعها القديمة للقيام بمحاولة ثالثة لمهاجمة إسرائيل وتدميرها. وهذا الأمر يشبه إعادة خنجر إلى قاتل لكى يجرب حظه مرة ثالثة. ومن هذا المنطلق حذر مجلس الحركة الحكومة الإسرائيلية من أن الانسحاب من سيناء يعنى تعريض أمن دولة إسرائيل للخطر. وقد فسر شموئيل كاتس خلفية هذا الرأى الاستراتيجى على النحو التالي: "من الناحية الفعلية هناك حالة من السلام تسود الآن ولا يوجد خطر وقوع حرب ولا يوجد تهديد بالحرب على الجبهة بيننا وبين مصر". كما كتب اليعيزر ليفنا كلاماً مماثلاً جاء فيه: "هناك سلام يسود فى أرض إسرائيل الآن، وهو سلام لم نعرف له مثيلاً منذ عشرات السنين". وكان الضمان لترسيخ هذا السلام فى رأيه هو إقامة المستعمرات. وقد اندلعت حرب أكتوبر١٩٧٣ بعد عام واحد من نشر هذا الكلام.

بعد وقوع الحرب، وعندما تبين أن السيطرة على الأرض لا تضمن تحقيق السلام تم طرح زعمين متتاليين: الأول أن من المحتم وقوع حرب أخرى مع العرب، ولذلك فإن الدواعى الاستراتيجية توجب الاحتفاظ بالأراضى المحتلة، والثانى أنه لو كان قد تم بناء المزيد من المستعمرات قبل وقوع الحرب لما وقعت. وفضلاً عن ذلك ففى الخطاب السياسى الذى ساد فى السبعينات، تم تصوير الامتناع عن إقامة المستعمرات على أنه مساس باستقلال الدولة، نظراً لأن الولايات المتحدة تضغط على الحكومة للامتناع عن بناء المستعمرات. وبناء على ذلك، فحتى من لا يتضامن مع حركة أرض إسرائيل الكاملة يجب أن يؤيد بناء المستعمرات من أجل الحفاظ على الاستقلال.

أدت أنشطة حركة جوش إيمونيم إلى جعل المستعمرات تحتل مركز الصدارة فى الجدل بشأن مستقبل المناطق والتسويات السياسية. وانطلاقاً من وجهة النظر التى ترى أن المستعمرات تحدد الحدود بفرض أمر واقع بما يتفق مع سياسة مؤسسات التوطين فى الفترة السابقة على قيام الدولة، بدأت الحركة فى حشد التأييد ليس لإقامة المستعمرات فحسب، بل ولعمليات الاستيلاء على الأرض بغرض إقامة مستعمرات فيها. وعندما تولت حكومة بيجين الحكم كانت المستعمرات قد أصبحت قضية محك خلاف بين الجمهور الإسرائيلي. وكان رد الفعل المبدئى الصادر عن حركة أرض إسرائيل الكاملة على فوز الليكود فى الانتخابات يشير إلى بداية عصر جديد فى تاريخ المستعمرات. ووصفت صحيفة هاآرتس ذلك بأنه: "بداية عصر جديد فى تاريخ الحركة الصهيونية". وكتبت تقول: "انتقل زمام القيادة من معسكر العمل إلى المعسكر المنافس، حتى يتمكن بشكل عملى من تحقيق ما تقاعس عنه حزب العمل رغم أنه كان يجب عليه القيام به: وهو الاستعمار السريع لأرض إسرائيل من خليج السويس والبحر الأحمر حتى جبل الشيخ ونهر الأردن" (١٠). قامت حكومة بيجين- بالإضافة إلى الزعم التقليدى الوارد فى الوثائق السياسية لليمين فى الفترة التى تلت حرب يونيو١٩٦٧ بشأن حق إسرائيل فى الاستعمار فى كافة المناطق التى استولت عليها- بتطوير مزاعم أخرى بشأن الأهمية الأمنية للمستعمرات. فقد وصفت بناء المستعمرات بأنه حق وبأنه جزء لا يتجزأ من أمن الأمة (١١). وجدير بنا أن نلاحظ أن التعبير الوارد ذكره هنا ليس "أمن الدولة" وهو مصطلح قانونى محدد، سبق بحثه عدة مرات أمام المحكمة العليا، التى وجدت فى كثير من الأحيان أنه تعبير لا ينطبق على بناء المستعمرات، بل "أمن الأمة" وهو مصطلح غامض، ليس له تحديد قانونى واضح رغم الأسلوب البلاغى الجذاب الذى تمت صياغته به. وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة هى السلطة التنفيذية للدولة وليس للأمة. لم يكن لربط بناء المستعمرات بمصطلح بلاغى مثل "أمن الأمة" مغزى إيجابى مماثل لمغزى استخدام مصطلح "أمن الدولة" الأقل منه بلاغة. غير أنه بهذه الطريقة تم الحفاظ على عقلانية السياسة، التى يعبر عنها الخطاب البلاغي، دون أن تكون هناك حاجة لأن يجتاز هذا الخطاب البلاغى أى اختبار موضوعى من شأنه أن يؤدى إلى تجريد المستعمرات من قيمتها الأمنية الإيجابية ويجعلها محل شك، حتى لو كان السبب فى ذلك أن الحكومة - باعتبارها عنصر سياسي- وليس سلطات الجيش المتخصصة هى التى قررت اعتبار المستعمرات بهذه القيمة الأمنية.

اتخذت الحكومة قرارها فيما يتعلق بقيمة المستعمرات الأمنية من خلال اللجنة الوزارية للشئون الأمنية أثناء بحثها لوضع مستعمرة آلون موريه، ثم عادت الحكومة وصدقت بكامل هيئتها على القرار المذكور بعد أن اعترض على

أسلوب اتخاذه نائب رئيس الوزراء يجئال يادين. كما عارض وزير الدفاع عيزرا فايتسمان هذا القرار، نظراً لأنه لم يكن يرى لإقامة مستعمرة آلون موريه أى قيمة أمنية. وبعد صدور القرار قام الجيش الإسرائيلى بمصادرة أراض خاصة فى الموقع الذى كان مخصصاً لإقامة المستعمرة. وتقدم أصحاب الأرض بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية. واعترف رئيس الأركان الإسرائيلى رافائيل إيتان، أثناء جلسات المحكمة، أن الجهة التى سعت لبناء المستعمرة هى اللجنة الوزارية لشئون الدفاع، وأن الجيش لم يقم بتجهيز خطة إقامة المستعمرة رغم اعتقاده أن لبنائها أهمية أمنية. وفضلاً عن ذلك فقد قال دعاة بناء المستعمرة بصراحة فى شهادة كتابية تحت القسم ما يلي:

"لقد استعمرنا فى آلون موريه نظراً لأن ديننا "دعانا إلى أن نرث الأرض التى منحها الرب تبارك لأجدادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب ودعانا لعدم تركها فى أيدى الأمم الأخرى وعدم تركها قفراً" ... ولم يأت بناء المستعمرة لأسباب أمنية أو لاحتياجات مادية، ولكنه جاء كغاية وتحت تأثير عودة الشعب اليهودى لأرضه.. أما المبرر الأمنى فلن يقدم أو يؤخر".

وقد ألغت المحكمة العليا قرار مصادرة الأرض، وحظرت على الحكومة إقامة المستعمرة فى الموقع الذى اختارته لها، واستندت فى ذلك إلى الخلاف بين وزير الدفاع (الذى يبدو أنه كان يتفق فى الرأى مع نائب رئيس الوزراء، وتلقى كلاهما دعماً لرأيه من رئيس الأركان الأسبق حاييم بارليف واللواء بالاستيداع ماتى بيليد) وبين رئيس الأركان، واضعة فى اعتبارها صراحة الساعين لبناء المستعمرة (التى لم يكن لها أى مبرر سوى الطابع المؤقت لهذه المستعمرة التى كان من المفترض أن يجرى بناؤها فى أرض محتلة ولأسباب أمنية بحتة، بينما قال رئيس الوزراء وبعض وزرائه لهم أن هذه المستعمرة فى نظرهم دائمة بما لا يقل بأى حال من الأحوال عن دجانيا أو نتانيا).

كشفت قضية مستعمرة آلون موريه عن حدود تأثير الخطاب البلاغي. حيث لا يمكن للزعم الذى يتسم بالطابع البلاغى دون أن يستند للموضوعية (والذى يؤدى حسب رأى المستعمرين إلى أن تصبح المستعمرة مؤقتة تقام للأغراض العسكرية، حيث أنه إذا انسحب الجيش من هناك لن يكون هناك أى سند من القانون للاستيلاء على أرض خاصة) أن يصمد أمام النقد، ولن يكون قانونياً. وقد نشرت حركة هتحياه - التى كان معارضو اتفاقيات كامب ديفيد أعضاء فيها - بياناً يدين مثل هذه المزاعم الصادرة عن الحكومة. وجاء فى البيان ما يلي: "ليس لدينا حيثيات نعرضها على المحكمة. فقد عملت الحكومة على إجهاض حيثياتنا. وليس أمامنا سوى طريقة واحدة، وهى وقف النصب والخداع وتغيير الوضع القانونى الراهن بحيث يقرر القانون أننا لسنا قوة احتلال أجنبى فى أرض إسرائيل". فأصل المشكلة إذن يرجع إلى امتناع حكومة بيجين عن ضم المناطق وإعلان سيادة إسرائيل الكاملة عليها. وينطوى تداول الآراء بهذه الطريقة على عودة إلى نقطة البداية التى تجعل الأيديولوجية هى السند الرئيسى لها.

❖توظيف الأساليب البلاغية واغتيال رابين:

كان من البديهى أن يعارض أنصار أرض إسرائيل الكاملة بشدة الاتفاق الذى وقعته الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣، إذ أن معنى هذا الاتفاق هو تقسيم الأرض بين الشعبين اللذان تبادلا الاعتراف. غير أن مبررات المعارضين لمعارضتهم لم تكن تستند إلى أسباب أيديولوجية، بل إلى أسباب موضوعية. فقد تحدثوا عن الأخطار الأمنية التى ترتبط بهذه الاتفاقية، أحياناً فى مجال الأمن القومى وأحياناً فى مجال الأمن الشخصي، وكل ذلك مع ربطها بفترة النازى من خلال تحليلهم لهذه الفترة. وقارنوا بين الاتفاقية الموقعة مع منظمة التحرير وبين اتفاقية ميونيخ، التى استسلمت فيها تشيكوسلوفاكيا تحت ضغوط من بريطانيا وفرنسا وقبلت مطالب هتلر وتخلت له عن أرض ذات قيمة استراتيجية، وفى النهاية لم يؤد هذا التنازل إلى منع وقوع الحرب العالمية. وقد استنتجوا من هذه المشكلة حكماً مماثلاً بشأن التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين. حيث تلعب منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المعادلة دور النازيين ويلعب عرفات دور هتلر وتلعب إسرائيل دور تشيكوسلوفاكيا، وبالتالى فإنها محكوم عليها بمواجهة مصير مماثل لمصير تشيكوسلوفاكيا فى الحرب العالمية الثانية.

يتجاهل هذا التحليل التاريخى عنصر القدرة الذى يجب فهمه من أجل فهم الموقف على النحو الصحيح. فمن الصعوبة بمكان تخيل اجتياح جحافل الجيش الفلسطينى المهاجم لإسرائيل، وانهيار إسرائيل تحت جنازير دباباته، وقصف سلاح الطيران الفلسطينى الذى يتمتع بالسيطرة الجوية التامة على سماء إسرائيل لأراضيها، إلى أن يدخل عرفات القدس الغربية فى عرض عسكرى بمناسبة النصر كما فعل هتلر عند دخوله براج. وفضلاً عن هذا فإن افتراض أن القيمة العملية للاحتفاظ بمناطق معينة (مع ملاحظة أن أغلب المناطق محل الخلاف ليس لها هذه القيمة العملية) هى الرد على التفوق الاستراتيجى الساحق، هو افتراض مشبوه. فمجرد افتراض إمكانية التفوق الاستراتيجى للتحالف العربى على الجيش الإسرائيلي- مثل تفوق جيش ألمانيا على جيش تشيكوسلوفاكيا- ينطوى على إمكانية التوصل إلى البديل الذى يؤدى إلى إنهاء هذا التفوق المزعوم. غير أن قدرة أى مزاعم على الإقناع لا ترجع إلى منطقيتها أو مدى الحقيقة فيها. ومن هذا المنطلق فإن هذا التحليل يمكن أن يكون مقنعاً بحيث تكون موافقة المتلقين

على مقدمته (وهى حقيقة تتمثل فى أن هذا هو ما حدث لتشيكوسلوفاكيا) ضمانً لموافقتهم على نتيجته (وهى أن هذا ما سوف يحدث لإسرائيل) رغم التضليل الذى ينطوى عليه مثل هذا الزعم. وقد حذر دعاة هذا التحليل من تجاهل ما وصفوه بأنه درس مستفاد من اتفاقية ميونيخ، فالتنازل الإقليمى الذى فرض على تشيكوسلوفاكيا تقديمه لألمانيا النازية لم يمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والدرس المستفاد من ذلك هو أن التنازل الإقليمى الذى تقدمه دولة ديموقراطية لعناصر غير ديموقراطية، يعد ضعفاً يؤدى إلى مزيد من الضغط، أى أن التنازل الإقليمى قد يمنع إحلال السلام. وينطوى هذا الزعم على تجاهل الطبيعة الخاصة لظاهرة النازية. وهكذا فقد تحدثوا فى بعض الأحيان عن خطة منظمة التحرير الفلسطينية لتدمير إسرائيل، وقارنوا بشكل ضمنى بين الخطر المتمثل على إسرائيل من الدولة الفلسطينية وبين الخطر الذى كان متمثلا على اليهود فى أوروبا من النازيين.

فى البداية كانت العناصر المحركة لهذا الاتجاه وهى بنية هذا الزعم والموقف الذى يصوره بمثابة تكرار للمزاعم التى طرحت قبل ذلك بخمسة عشر عاماً عند معارضة الجلاء عن سيناء بما يتفق مع معاهدة السلام مع مصر. ففى ذلك الوقت أيضاً تم اتهام الحكومة ورئيسها بالخيانة وبالتنكر للالتزامات وبترك الأمة تتعرض لنكبة جديدة بدأت بوادرها فى الظهور بسبب الانسحاب من سيناء والاعتراف المحدود بالحقوق المنقوصة للفلسطينيين. وكان الفارق الأساسى بين الحالتين فارقاً سياسياً، حيث أن حكومة بيجين هى التى عقدت معاهدة السلام مع مصر وقد أدى هذا إلى التسبب فى مشكلة فكرية لليمين الراديكالي. وقد رأينا كيف بدأ التحريض ضد بيجين على هامش المعسكر اليميني. ومع توقيع اتفاقية أوسلو كان الوضع السياسى مختلفاً، وقد تجلى هذا فى المفردات المستخدمة فى التعبير عن معارضة الاتفاقية. وأصبح التيار الغالب هو ما كان فى وقت سابق تياراً ثانوياً بحيث تم توجيه النقد إلى شرعية الاتفاقية. غير أنه فى الوقت الذى شهد فيه الصراع السابق على الجلاء عن سيناء - ولاسيما عن مستعمرات قطاع ياميت التى كان المعارضون يصفونها بأنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل - احتلال الناحية التعبيرية مركز الصدارة فى تبرير معارضة الاتفاقية، شهدت اتفاقية أوسلو تركيز النقد على ناحية المضمون، الذى تمثل فى نقد مدى معقولية الاتفاقية ومدى شرعيتها على حد سواء. وفى حديث لمحطة إذاعة القناة السابعة اليمينية (١٢) فى ديسمبر١٩٩٣ - بعد ثلاث شهور ونصف فقط من توقيع الاتفاقية- قال بنيامين نتنياهو إنه فى حالة تشكيل حكومة برئاسته ستقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق فى اتفاقية أوسلو، وقال:

"سوف تكون هذه اللجنة من أهم اللجان التى عرفتها الدولة.. لقد شكلوا لجاناً للتحقيق فى أشياء أقل أهمية. وأود أن تتصدى هذه اللجنة لبحث التقصير الأمنى الناجم عن اتفاقية أوسلو.. لماذا تم إطلاق سراح آلاف المخربين من السجون..؟ (١٣) ولماذا أعطوا الفلسطينيين الآلاف من قطع السلاح..؟ ولماذا استمر الجيش الإسرائيلى فى الانسحاب رغم مخالفة منظمة التحرير للاتفاقية..؟"

فى هذه المرحلة المبكرة عمل زعيم المعارضة على تقويض شرعية سياسة الحكومة باسم الأمن. وكان حديثه ينطوى على مقارنة ضمنية بين التقصير الأمنى الذى حدث فى أوسلو وبين التقصير الذى حدث فى حرب أكتوبر١٩٧٣ الذى كان ينظر إليه على أنه تسبب فى مصرع آلاف المقاتلين فى ميدان القتال. وكان يصور إعطاء "الآلاف من قطع السلاح" للفلسطينيين وإطلاق سلاح "آلاف المخربين" على أنهما مسألة تتطلب التحقيق فيها، وأسس على هذا نزعه للشرعية عن الحكومة وسياستها ولاسيما فى ظل الزعم بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وهو الزعم الذى استخدمه نتنياهو سياسياً فى وقت لاحق بعد أن أصبح رئيساً للحكومة.

فى هذه المرحلة بدأ اليمين يتجاوز فى خطابه نطاق المزاعم التى كان يستخدمها "المعسكر القومي" (١٤) قبل توقيع الاتفاقية. وخلال العامين اللذين مرا بعد الاتفاقية إلى حين اغتيال رابين تم تصعيد حدة الجدل، وأضيف إليه اتهام قيادات الدولة بارتكاب جرائم جنائية، والإعلان بأنه سيأتى وقت يقدم فيه "مجرمو السلام" حساباً عن جرائمهم، وذلك إلى جانب وصف الاتفاقية وتنفيذها على أنهما تمهيد للخراب القادم تدريجياً. ولكن رغم الاستقطاب الفكرى واستخدام الرموز التى تثير الكراهية والاستياء وتصعيد الدعاية إلى حد مقارنة رئيس الوزراء ووزير الدفاع رابين بالمجرمين المحكوم عليهم بالإعدام أو بالمستبدين الذين تم إعدامهم، لا يوجد أى دليل على وجود تنظيم غير شرعى فى ذلك الوقت أو على بحث إمكانية استخدام العنف من أجل إجهاض سياسة الحكومة (١٥).

كان التطور مختلفاً فى اليمين الديني، وكان من وجهة النظر الأيديولوجية ينطوى على استمرار الإرهاب المنظم وأعمال العنف والقتل التى ارتكبها اليهود من أبناء هذه الفئة، على خلفية عملية السلام منذ الثمانينات، بدءً من "التنظيم الإرهابى اليهودي" وحتى باروخ جولدشتاين، الذى اعتبره اليمين الدينى الراديكالى شهيداً وجعله رمزاً ونموذجاً تربوياً يحتذى به. وقد برر الإرهابيون ممارساته بأنها لأسباب أمنية، وقالوا إنها تأتى إما للدفاع عن النفس أو لردع العدو، حتى لا ينفذ مؤامراته. وبالفعل فقد كان معارضو الاتفاقية من اليمين العلمانى مختلفين فى بعض السمات الأساسية عن اليمين الديني، وكان لهذا الاختلاف دور شديد الأهمية فى نشأة الخلفية التى أدت إلى اغتيال رابين.

بعد بضعة أسابيع من توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عقد "اتحاد الحاخامات للنهوض بشعب إسرائيل وأرض إسرائيل" اجتماعاً فى القدس حضره الآلاف من رجال الدين اليهود، من أجل مناقشة رأى التوراة فى الوضع السياسى الجديد، الذى كان يعد من وجهة نظر أنصار أرض إسرائيل الكاملة ولاسيما سكان المستعمرات كارثة من شأنها أن تودى بحلم حياتهم. وتم نشر القرارات التى أصدرها المؤتمر رسمياً فى صحيفة حاخامات الضفة وغزة "جليون ربانى يشاع" التى كانت فى ذلك الوقت القناة الإعلامية الرسمية الناطقة باسم رجال الدين اليهودى فى المستعمرات (بالضفة الغربية وقطاع غزة). وتبدأ هذه القرارات بجملة إنشائية واضحة تقرر حق اليهود فى هذه الأرض، الناجم عن تدخل الرب فى مسار التاريخ، غير أن الجزء التطبيقى من هذه القرارات والذى يصل إلى مستوى الفتوى الشرعية مبنى على إضفاء مسحة عقلانية موضوعية على وجهة نظرهم الأصولية، وذلك من خلال البنود التالية:

أ - تحظر التوراة تسليم أجزاء من أرض إسرائيل الواقعة تحت سيطرتنا لغير اليهود. فهذا الشأن يخص يهود الخارج أيضاً، نظراً لأن أرض إسرائيل تخص الشعب اليهودى كله بكافة أجياله.

ب - ليس لأحد سلطة اتخاذ قرار بالتنازل عن أجزاء من هذه الأرض، وسيكون مثل هذا القرار- إن صدر- متعارضاً مع العقيدة والتقاليد اليهودية المتوارثة من قديم الأزل ولن تقبل به الأمة، ويجب العمل على إلغائه واعتباره كأن لم يكن.

ج - قد تؤدى الاتفاقية الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح باب واسع أمام تعريض حياة اليهود للخطر، ليس فقط لليهود فى يهودا والسامرة وغزة وهضبة الجولان وغور الأردن بل ولسائر مواطنى الدولة. حيث سيمثل إعطاء سلاح بشكل شرعى لشرطة عربية تتكون من ممثلى منظمات المخربين والسفاحين خطراً على حياة سائر أبناء الشعب. ولذلك فإن كل من يهمل فى منع تنفيذ الاتفاقية يرتكب مخالفة للحظر الدينى الذى يحظر التهاون فى الدفاع عن الدماء اليهودية".

من الناحية الظاهرية يعكس ما ورد فى هذه البنود الاتفاق المعروف بين المعسكر الدينى والمعسكر القومي، منذ حرب ١٩٦٧: فهناك تحريم دينى يمنع تسليم مساحات من أرض إسرائيل لغير اليهود، وينطوى إعطاء سلاح لشرطة عربية على خطر على حياة اليهود، وعلى هذا فإن توقيع الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بها جاء بدون سلطة جوهرية، وبذلك فإنها لن تكون سارية. غير أن فتوى رجال الدين اليهود لا تكتفى بالتحليل السلبي، بل تفرض واجباً إيجابياً يدعو للعمل، تمت صياغته مرة بصيغة سلبية ومرة بصيغة إيجابية، على النحو التالي: "يجب العمل" على إلغاء "أى قرار" يصدر بشأن تقديم تنازل إقليمي، و"كل من يهمل فى منع تنفيذ الاتفاقية" يرتكب مخالفة لتحريم ديني. ولا تثير الصياغة الإيجابية أى مشكلة، فهى تعنى ببساطة أن على معارضى الاتفاقية العمل على إلغائها، بينما تثير الصياغة السلبية مشكلة، فما هو معنى "الإهمال فى منع تنفيذ الاتفاقية، الذى فى إطاره يحذر رجال الدين وأنصارهم المهمل من أنه يهمل فى الالتزام بتحريم وارد فى التوراة..؟ وفضلاً عن ذلك فإن هذا الإهمال يتعلق بتحريم كتب عنه الحاخام موسى بن ميمون إنه تحريم شديد الخطورة، نظراً لأن كل من يهمل فى الحفاظ على روح واحد من بنى إسرائيل يكون كمن أضاع عالماً كاملاً. ولكى ندرك معنى هذه الفتوى علينا مراجعة مصدرها فى التلمود:

"قال رجال الدين عن إمكانية إنقاذ شخص بقتل من يلاحقه لقتله. إن هذا هو معنى ولا تهدر دم أخيك".

هذا هو المصدر التلمودى لحكم الملاحقة، وهو حكم يستند إلى توسيع نطاق مصطلح المسئولية الاجتماعية لكل فرد والوصول بها إلى جعل التصرف فى هذه الحالة وجوبياً، وهذه المسئولية تمثل دفاعاً قانونياً. فلا مسئولية قانونية على من يقتل شخصاً يلاحق آخر إنقاذاً لمن يتعرض للملاحقة. وبمعنى آخر ففى هذه المرحلة المبكرة من معارضة اتفاقية أوسلو تم طرح حكم الملاحقة باعتباره من مصادر المطالبة بإجهاض تنفيذ الاتفاقية - حتى لو كان هذا قد جرى بشكل رمزى وغير مباشر - لأنه فى حالة الامتناع عن العمل على إجهاض الاتفاقية سيكون المهمل كأنه يرتكب مخالفة لتحريم صريح وارد فى التوراة، كتب عنه الحاخام موسى بن ميمون أن من يرتكبه كأنه أضاع عالماً كاملاً. وقد أشار السياق الموضوعى والبديهى لهذا الكلام انطباعاً واضحاً بأن تنفيذ الاتفاقية، ولاسيما بإعطاء سلاح للشرطة العربية ينطوى على خلق حالة شرعية تماثل حالة الملاحقة. ومعنى هذا أنه يجب إنقاذ من يتعرض للملاحقة حتى لو كان ثمن ذلك حياة من يلاحقه. ولكن من الذى يقوم بالملاحقة..؟ لقد امتنع رجال الدين عن التصريح باسم الشخص الذى تنطبق عليه فتواهم الشرعية فى بيانهم، ورفضوا توضيح ما إذا كانت تنطبق على الشرطة العربية فقط أم على من يعطونها السلاح أيضاً وهم رئيس الحكومة ووزرائها.

انشغل رجال الدين من وقت صدور هذه الفتوى حتى اغتيال رابين بمحاولة تفسير حكم الملاحقة وانعكاساته المحتملة على رئيس الوزراء. وقد كان طرح التساؤلات - ولو بشكل نظرى - بشأن مدى انطباق هذا الحكم على رئيس الحكومة ووزرائها، هو فى حد ذاته نتيجة للمزاعم الأمنية التى أثيرت ضد اتفاقية أوسلو. أما الزعم المعروف بشأن

انفراد اليهود بالحق فى هذه الأرض وتحريم التفريط فيها وتسليمها لغير اليهود فلا يوجد ما يؤكد أنه كان الدافع لطرح التساؤلات بشأن شرعية أعمال العنف لمنع تنفيذ الاتفاقية. ولم يكن فى استطاعة شيء - سوى طرح مشكلة تعريض حياة اليهود للخطر- أن يمهد للجدل الشرعى بشأن ما إذا كان يجوز، بل ويحبذ، اغتيال رئيس الوزراء، إذ أنه لو كانت حياة البعض معرضة للخطر، فإن هؤلاء البعض يتعرضون إذن للملاحقة، وإذا كانوا يتعرضون للملاحقة فمن البديهى أيضاً أن هناك من يلاحقهم.

وبدون الاحتياج لمثل هذه المصطلحات - أو بدون الاحتياج لها بشكل صريح على الأقل - قام شلومو جورين بالجمع بين الزعم الشكلى والزعم الموضوعي، وأفتى بوجود خطر على حياة البعض فى هذه الحالة، مما يستوجب التضحية بالنفس بشكل سلبى لمنع التنفيذ، وذلك للتمييز عن الواجب الإيجابى الذى يقضى بوجوب إنقاذ من يتعرض للملاحقة ولو كان ذلك بقتل من يلاحقه. وكان من بين ما قاله:

"علينا أن نعارض تلك المبادرة المجرمة التى تتمثل فى الجلاء عن الخليل حتى لو كلفنا ذلك التضحية بأنفسنا، وعلينا أن نضحى بأنفسنا لمنع هذه المؤامرة الآثمة التى تسعى لتنفيذها الحكومة الإسرائيلية.. ويجب أن نبحث إمكانية تدمير الخليل لمنع تعرض اليهود للخطر، حيث تنطبق على هذا الوضع الشريعة التى تقضى بالتضحية بالنفس لدرء هذا الخطر".

كانت الاتهامات بتعريض حياة اليهود للخطر شرطاً مسبقاً لإمكانية نشأة وضع الملاحقة. فعدم وجود من تتعرض حياته للخطر يعنى عدم وجود من يتعرض للملاحقة، وبالتالى لن يكون هناك من يلاحقه، إذ أن حكم الملاحقة جاء أساساً لإنقاذ من يتعرض للملاحقة. وقد ساوى جورين فى حديثه بين تدمير الخليل بإجلاء اليهود عنها وبين تعريض حياتهم للخطر، أى أنه وضع بذلك الأساس القياسى الذى يمكن أن يستند إليه حكم الملاحقة.

قامت مجموعة أخرى من رجال الدين باتخاذ خطوة أخرى بخلاف الخطوة التى اتخذها جورين، وذلك عندما أفتت بأن تسليم أجزاء من أرض إسرائيل يعرض حياة اليهود للخطر إلى حد السماح بتدنيس حرمة يوم السبت لمنع هذا الخطر. وورد فى إعلان تحت عنوان "رأى التوراة يفتى به كبار رجال الدين بشأن تسليم مساحات من أرض إسرائيل لغير اليهود" أن هناك تحريم تام لتسليم تلك الأرض، لأن ذلك بمثابة تعريض لأرواح اليهود للخطر، وذلك استناداً إلى حكم محاصرة الأجانب لبلدات يهودية: "ففى البلدات الحدودية يجوز تدنيس حرمة يوم السبت لصد هجومهم حتى لو كانوا لم يفعلوا بعد شيئاً له قيمة". ووقع على الإعلان بعض كبار رجال الدين الذين يقبل الجمهور الدينى القومى برأيهم، ومنهم موشيه تسفى نريا وشاؤول يسرائيلى من القدس وشآر ياشوف هاكوهين حاخام حيفا ويعكوف آريئيل الحاخام الأكبر برامات جان ودوف ليئور حاخام كريات أربع ورئيس المدرسة الدينية العسكرية بالمدينة والحاخام اليعيزر ملاميد رئيس مدرسة هار براخا الدينية ورئيس مجلس حاخامات المستعمرات الكائنة بالضفة والقطاع والعديد من رجال الدين من بلدات أخرى. وفى هذه المرة أيضاً لم يرد ذكر لمن يتسبب فى الخطر على حياة اليهود، بمعنى أنه لم يكن هناك أى تحديد إيجابى يسمح بتطبيق حكم الملاحقة على من تتسبب أفعاله فى وجود خطر على حياة اليهود.

وقد جرت فى وقت سابق خطوة ذات أهمية فى تحديد رأى الشريعة، تتمثل فى مقال تم نشره فى صحيفة يومية بتوقيع الحاخام الإشكنازى فى رامات جان يعكوف آريئيل. كان المقال قصيراً، وتم إعداده رداً على السؤال التالي: "هل صحيح أن الخطوات السياسية التى يتخذها رئيس الوزراء تجعل حكم الملاحقة ينطبق عليه..؟" وبدأ آريئيل رده بالتعبير عن صدمته من مجرد طرح هذا السؤال، وأضاف: "أنا لا أوجه الاتهام للسائلين وحدهم، بل ولمن تسببوا فى طرح هذا السؤال". وهكذا بدأت مفردات الخطاب التى تلقى على المقتول مسئولية غير مباشرة عما حدث له فى التطور قبل الاغتيال بعامين. وفى باقى رده كان آريئيل يرفض رفضاً تاماً تطبيق مفهوم الملاحقة على رابين، مبرراً رده بمجموعة من المبررات الشكلية، تستند بشكل أساسى إلى أن هذا التصرف (تطبيق حكم الملاحقة على رابين وقتله) لن يخدم الهدف. ولم يكن فى المقال رفض أخلاقى لفكرة الاغتيال ذاتها. ولم يكن به أى إشارة إلى تحريم إراقة الدماء من خلال الوصايا العشر "لا تقتل". لم يكن به سوى مجموعة من المبررات الشكلية التى تدعو إلى استخدام وسائل تتسم بالعقلانية لتحقيق الهدف. وكان رفض الاغتيال ناجماً عن تقدير للموقف، بسبب عدم جدواه وعدم تحقيقه للهدف، وليس بسبب وازع أخلاقى وديني. صحيح أن رابين كان "ينطبق عليه حكم الملاحقة بشكل غير مباشر" على حد تعبير آريئيل، ولذلك - حسبما قال بوضوح - "فإن من ينطبق عليه الحكم بشكل غير مباشر لا يكون من الواجب قتله، ولكن هناك إجازة للاعتداء عليه للنجاة من شره". ولكنه أضاف قائلاً:

"فى الحالة التى نحن بصددها لن تؤدى مهاجمة الملاحقين لليهود بشكل غير مباشر إلى منع الخطر، على العكس، سوف تؤدى إلى تدمير الإطار الوحيد الذى يضمن الآن حماية شعب إسرائيل بعون الرب".

كانت فتوى الحاخام آريئيل ترتبط إذن بتقديره للموقف وبالاعتبارات التكتيكية، فنظراً لأن هذه الوسيلة المحددة

لن تحقق الهدف، لا يجوز استخدامها. هل كان من الممكن أن يتوصل الحاخام إلى نتيجة عملية مختلفة لو كان تقديره للموقف مختلفاً عن ذلك..؟ لا تنطوى رسالته على أى إشارة إلى ذلك، وبالتالى فإن حظر اغتيال رئيس الوزراء لم يكن حظراً تاماً، بل كان يرتبط بالظروف.

تبنى الحاخام شلومو أفينير حاخام مستعمرة بيت إيل ورئيس مدرسة عطرات كوهانيم الدينية بالقدس توجهاً مخالفاً تماماً، قام فى إطاره بمناقشة مشكلات شرعية ترتبط بإقامة الهيكل وترتيبات الصلاة فيه بما فى ذلك تقريب القرابين. وقد شهد الحاخام أفينير– أثناء محاكمة متهمة بالتآمر لاغتيال رابين – بأنه تلقى مئات الخطابات التى تطلب منه أن يفتى لمرسليها بشأن مدى انطباق حكم الملاحقة على رابين، وأنه رد عليها بالنفي. كما تحدث أفينير فى مناسبات عديدة – كتابة وشفاهة – ضد العنف والكراهية، بل ووصف من لا يرد بالسلب على هذا السؤال بشكل مطلق وغير مشروط بأنه يسعى لإراقة الدماء، واعتبر السائلين مدانين. وكتب أفينير فى مايو ١٩٩٤ يقول:

"من يقول إن حكم الملاحقة ينطبق على رئيس وزرائنا، ينطبق عليه ذلك الحكم أكثر من أى إنسان آخر، ومثل هذا الشخص هو الذى سيدمر شعب إسرائيل... كما ينطبق حكم الملاحقة على الحزب الذى يصف الآخر بأنه ينطبق عليه هذا الحكم".

وأوضح أفينير لمن طلبوا منه الفتوى أن "رابين أيضاً كان يريد مصلحة الشعب الإسرائيلى بما لا يقل عنا" فالقضايا السياسية يحوطها الغموض. ولا يمكن قتل إنسان على أساس الشك. وأضاف: "نحن لا نعرف أسرار القيادة الإلهية". وأورد أقوال بعض المستشرقين الذين أكدوا أن السلام سيؤدى فى النهاية إلى تحسن الوضع الأمني، وهاجم المتطرفين قائلاً: "إن جعل النضال يتركز على الوضع الأمنى هو وهم". كما كتب يقول إن هؤلاء، الذين يريد البعض اعتبارهم ملاحقين لليهود، يقومون بأعمال طيبة، ولاسيما فى مجال الأمن القومي. وهكذا، فمن خلال وجهة نظر مبدئية ومن خلال تقدير للناحية الأمنية رفض هذا الحاخام مصطلح الملاحقة والنتيجة المستخلصة منه على المستوى الشخصي. ومع هذا فكونه تصدى للموضوع بتوسع نسبى، ومن خلال الرفض المطلق للرأى المذكور، وقوله بأن حكم الملاحقة ينطبق على من ينادوا بتطبيقه– بما يعنى أن الجمارا تقضى بضرورة منعهم من تنفيذ مؤامرتهم ولو بقتلهم– كل هذا كان من الممكن أن يوضح وزن هذه المشكلة فى حياة كثيرين من الجمهور الذى جاء أفينير من بينه.

قبل اغتيال رابين بثمانية أشهر أرسل رجال الدين– دوف ليئور ودانيئيل شيلا واليعيزر ملاميد – خطاباً إلى نحو أربعين من رجال الفتوى – من بينهم من تولوا منصب الحاخام الأكبر ومن بينهم من كان حاخام مدينة – ليسألونهم: "ما هو حكم هذه الحكومة الشريرة ورئيسها"، سواء الحكم الناتج عن مسئوليتهم عن حوادث القتل التى ارتكبها عرب أو عن مسئوليتهم عن حوادث القتل التى ستجرى مستقبلا. وذكر الذين كتبوا الخطاب أن هذا السؤال "شديد الصعوبة" من وجهة النظر الشرعية. وقد لفت كاتبو الخطاب النظر إلى الشرائع التى تحدد حكم الملاحقة وحكم تسليم الأرض، وسألوا: "ما هو حكم ممثلى الشعب الذين يرتكبون مثل هذا العمل بحكم منصبهم". وكان تشككهم فى حكمهم راجعاً إلى الخوف من الفوضى، ولم يكن فى الخطاب أدنى شك فى أن رابين ووزراءه كأفراد يستحقون أن يُطبق عليهم ما أفتى به الحاخام موسى بن ميمون بقوله: "يجوز قتل من يفرط فى الأرض فى أى مكان، وحتى فى زماننا هذا الذى لا نقضى فيه بأحكام الإعدام". وبرر كاتبو الخطاب الحاجة الملحة إلى الفتوى بحكم الشريعة بأنها بسبب الواقع الذى بدأ يتشكل فعلياً، وقالوا:

" لن نسمح باستمرار إسكات هذا السؤال، الذى يصدر عن قلوب ملايين اليهود المتألمين فى الداخل والخارج، ومن بينهم من يبحثون هذه المسألة بجدية، وقد توجه إلينا بهذا السؤال بعض اليتامى والآباء الذين فقدوا أبناءهم الذين قتلهم المخربون، كما أن صوت دماء أشقائنا يستصرخنا من أعماق الأرض... وفى ظل الوضع الميدانى نخشى أن يتفاقم الموقف إلى حد أن تراود هذه الأسئلة الجميع، وتثير فى قلوب الكثيرين من المضارين مشاعر الانتقام، ويقوم كل شخص بعمل ما يراه أفضل، ولذلك فمن المحبذ أن نستبق الأمور بمناقشة هذا الأمر فى المعبد".

بهذه الطريقة تتدخل مشاعر الانتقام حتى بعد إعمال أحكام الشريعة التى تعتبر حكم الملاحقة وسيلة وقائية لمنع تعرض أحد الناس للملاحقة وبشرط ألا يكون من يلاحقه قد نفذ فيه مؤامرته. أما إذا كان نفذها وقتله فلا ينطبق عليه حكم الملاحقة، نظراً لأنه لن يكون مصدراً لتهديد آخر، ويجب معاملته بالإجراءات الجنائية العادية. وليس هناك سوى استثناء واحد من هذه الشريعة، وهو حالة ما إذا أطلق سراحه سيكرر نفس العمل– بمعنى أن الشخص الذى يفترض فيه أنه فى المستقبل أيضاً سيفعل نفس الشيء مرة أخرى ينطبق عليه حكم الملاحقة والتفريط فى الأرض، وبناء عليه يكون قتله إجراء وقائياً. "إذا نفذ المفرط مؤامرته وفرّط فى الأرض، يبدو لى أنه لا يجوز قتله إلا إذا كان لغرض احترازي، ففى هذه الحالة يجب عقابه حتى لا يرتكب مزيداً من التفريط".

كانت هذه الأسئلة الصعبة فى رأى السائلين تحتاج لاستيضاحها فى المعبد. وبالتالي، كانت التعليمات ستصدر إلى الشعب من رجال الدين "عظماء الجيل، وأعيان الطائفة". وهكذا، تتخذ المفردات اليهودية الأرثوذكسية المتداولة مظهراً

جديداً هنا لم تتخذ مثله منذ قيام دولة إسرائيل. فهناك سؤال لرجال الدين بشأن ما إذا كان أتباعهم سيتركون رئيس الوزراء على قيد الحياة أم لا، استناداً إلى القانون الأعلى الملزم (١٦). ولم يسبق أبداً أن تم تجسيد محدودية سيادة الدولة لأسباب تتعلق بوجهة النظر الدينية بطريقة أوضح من هذه. فالقانون الأعلى لا يجرى توضيح تفسيره فى المحكمة العليا، بل فى المعبد. والقانون الأعلى فوق قوانين الدولة، كما أن التوراة فوق الدولة نفسها، كما أن الخالق فوق البشر. وصلت هذه الأصولية الدينية إلى أقصى حدود التطرف الفوضوى الناجم عن النشاط الغيبي- الذى يسعى لقدوم المسيح المخلِّص- وهو ما تمثل فى إخضاع الدولة وقوانينها وسلطاتها لفتاوى رجال الدين فى المعبد.

لم يرد المرسل إليهم على هذا الخطاب على حد علمنا. وتدل شهادة الراسلين بأن الموضوع يشغل بال الكثيرين على أن فكرة منع استمرار تنفيذ الاتفاقية عن طريق اغتيال رئيس الوزراء قد طرحت داخل أوساط الجمهور الخاضع لقيادتهم فى العام السابق على الاغتيال. وكانت المفردات التى استخدمها رجال الدين الذين يبررون معارضتهم للاتفاقية، والتى تفيد بأن المعارضة ترجع لاعتقادهم أن تنفيذ الاتفاقية سوف يزيد من العمليات الإرهابية، هى التى أتاحت لهم بناء الشكل القانونى لحكم "الملاحقة" و"التفريط". ولم يكن هناك ما يمكن أن يبرر للقاتل جريمته سوى انطباق أحد الحكمين على رابين. وقد أدلى يجئال عامير قاتل رابين بتصريحات بهذا المعنى بالفعل قبل اغتيال رابين وبعده. وقد أوضح بعد عامين من الاغتيال - فى خطاب أرسله لمعلمة فتاة معجبة به، كانت تزوره أثناء محاكمته وتتبادل الرسائل معه بمعدل ثابت- أنه بهذا العمل منع وقوع نكبة، وقال:

"للأسف الشديد لم يكن هناك من اغتال هتلر وقت النكبة. من يدرى، ربما لو تم اغتياله لما وقعت النكبة. من المؤكد أنه كان سيتعرض للسباب والسجن والتعذيب ولاسيما من اليهود، بسبب الضرر الذى كان سيلحقه بصورتهم.

كما رأينا لم تكن المقارنة بين عملية السلام وبين أحداث النازى وليدة أفكار يجئال عامير. وقد تبلورت وجهة نظره هو الآخر أيضاً على ضوء الجو الفكرى الذى كان سائداً فى الدوائر الراديكالية الرافضة للاتفاقية، التى تتوقع حدوث نكبة مماثلة لأحداث النازى عند حائط المبكى طالما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات إسرائيلية مقابل السلام. وأثناء مظاهرة لليمين فى القدس قال موشيه بايجلين زعيم حركة "زو أرتسينو- هذه بلدنا" (وهى حركة احتجاجية راديكالية كانت تدعو إلى الإخلال بالنظام فى الدولة كوسيلة للضغط على الحكومة): "إن رابين هو اليهودى المتعاون الذى يضعنا فى القطارات (المتجهة لمعسكرات الإبادة كما كان الحال فى فترة النازي). وقد بررت حركة زو أرتسينو وجودها بالزعم بأن الحكومة بتصرفاتها الرعناء تقودنا للذبح كالخراف. وقبل ذلك بعام ونصف تساءل آرئيل شارون "ما الفارق بين مجلس إدارة الطائفة اليهودية فى الشتات وبين الحكومة..؟" ورد على السؤال بنفسه بقوله: "لقد كان اليهود هناك مجبرون على التعاون، أما هنا فالحكومة تفعل كل هذا عن طيب خاطر". وكما هو الحال بالنسبة للقاتل فقد كان هناك فى اليمين من ظلوا يصفون حكومة رابين بأنها زمرة من "اليهود المتعاونين" حتى بعد اغتياله.

قد توضح لنا قراءة ما كتبه الكاتب موشيه شامير مدى عمق تحليل النكبة فى الخطاب السياسى العلمانى والدينى على حد سواء. فقد كان الرئيس السادات هو الآخر- فى نظر شامير- نازياً "ولد معلمه الأكبر أدولف هتلر فى النمسا"، ومن هذا المنطلق فقد كان يعتبر خطة السلام التى طرحتها حكومة بيجين كارثة، ولم تكن معاهدة السلام مع مصر فى نظره سوى استسلام لحاكم مصر النازى ولحليفه الرئيس الأمريكي. وكانت معاهدة السلام فى رأيه تمهيداً لتدمير دولة إسرائيل. وإذا كان قد قال هذا الكلام عن اتفاقية السلام مع مصر فلا غرابة فى أنه كان يقارن اتفاقية أوسلو بأحداث النازي، وكان يعتبر رئيس الوزراء رابين متعاوناً مع النازيين. وقد صرح شامير فى حديث لمحطة إذاعة القناة السابعة بتاريخ ١٨أكتوبر١٩٩٥ قبل الاغتيال بأسبوعين بما يلي:

"يقولون إننا لا يجب أن نقارن الأوضاع الحالية بفترة هتلر وبالفظائع التى ارتكبها النازيون فى حق الشعب اليهودي، ولكن.. إذا كانت الخطة النازية لإبادة الشعب اليهودى تظهر من جديد كبرنامج عمل ألا يجب أن نحذر من هذا..؟.. وإذا كان كل هذا يحدث بتعاون من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير خارجيته ألا يجب أن ننتبه ونسمى هذه الظاهرة بالاسم الوحيد الملائم لها..؟ وأن نقول إن هناك نازيين عرب ومتعاونين يهود".

لم يكتف شامير بتحليله التاريخي، بل واستنتج منه نتائج سياسية، فقال: "سوف نفعل كل ما يمكننا لطرد المتعاونين مع النازيين ولتأسيس معسكر قومى كبير". قال شامير هذا الكلام فى إذاعة القناة السابعة فى أعقاب مظاهرة اليمين التى جرت فى القدس والتى صوروا فيها رابين فى صورة شخص يرتدى ثياب القوات الخاصة النازية. وقد تحفظ شامير على هذا بقوله: "إن رابين ليس ضابطاً نازياً، ولكنه يتعاون مع ضباط نازيين". كان النازيون فى هذه المعادلة هم قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، الذين يتآمرون لإبادة الشعب اليهودي. فقد كانت خطة النازيين التى تمثلت لشارون فى معاهدة السلام مع مصر تتكرر للمرة الثالثة. وكانت عملية السلام مع الفلسطينيين مرفوضة تماماً، ليس لأنها تنطوى على تنازل عن السيطرة على جزء من الأرض، وإنما بزعم أنها تنطوى على تعاون مع النازيين لإبادة اليهود.

تحدث عوزى لنداو بأسلوب مماثل أثناء جلسة الكنيست بعد مدة من توقيع اتفاقية أوسلو. وكان يقارن قاعدة

"الأرض مقابل السلام" بمبدأ "بالعمل نتحرر" الذى كان منقوشاً على بوابة معسكر أوشفيتس، وهو من معسكرات الاعتقال النازية، كما كان يقارن الحكومة الإسرائيلية باليهود المتعاونين مع النازي، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الحكومة تدعو إلى مبدأ الأرض مقابل السلام بدلاً من مبدأ بالعمل نتحرر". وقد عاد لنداو أثناء الجلسة التى جرت فيها مناقشة اتفاقية القاهرة إلى المقارنة بين مبدأ "الأرض مقابل السلام" وبين مبدأ "بالعمل نتحرر". واستخلص من هذه المقارنة النتائج المنتظرة من عملية السلام على النحو التالي:

من يريد أن يعرف كيف ذهبنا للذبح كالخراف بدون أن تدافع عنا القيادة، لا حاجة به لأن يذهب بعيداً، وعليه أن يرى كيفية تفكير وسلوك حكومة إسرائيل الحالية، وأن يرى التغيرات النفسية التى يمر بها قادتها. فهى حسنة النية مثل مجالس إدارة الطوائف اليهودية، ولكنها تقود الشعب الإسرائيلى للذبح كالخراف مثلهم.

لم يكن هناك أى قيمة لتشبيه حكومة رابين بالمتعاونين مع النازى فى مقابل مقارنة رابين بالمارشال بيتان (١٧) التى كانت منتشرة بين آريئيل شارون ورحبعام زئيفى والياكيم هاعتسانى ومجموعة من صحفيى اليمين. وكان أبرز مثال على ذلك ما نشرته لجنة إجهاض الحكم الذاتى فى كتيب عنوانه "بعض النصائح العملية للمتظاهر" جاء فيه ما يلي:

"هل تعتقد أن رابين كان رئيس أركان متميز..؟ لقد كان المارشال بيتان بطل (Verdun) "فيردن" أكثر تميزاً منه. هل وصل رابين إلى الحكم بطريقة ديموقراطية وقانونية...؟ كذلك فعل المارشال بيتان... ورغم هذا بعد تحرير فرنسا عام١٩٤٥ تم تقديم المارشال بيتان للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام (ولم يتم تخفيف الحكم سوى بسبب سنه الطاعن، وأنهى حياته أثناء تنفيذ الحكم). لماذا حوكم..؟ لقد حوكم عن اتفاقية التعاون التى وقعها مع هتلر السياسى الإرهابى الذى عرض العالم للخطر. وكذلك عرفات الذى وقع رابين وبيريس اتفاقية تعاون معه هو إرهابى يتظاهر بأنه رجل سياسة. وإذا كان هناك فارق بين عرفات وبيتان فلن يكون هذا الفارق فى مصلحة رابين".

وفى مقال نشره شارون بتوقيعه أضاف إلى المقارنة بنظام فيشى الذى حوكمت قياداته وحكم على بعضها بالإعدام، أتهم رابين بالمسئولية عن تسليم يهود إلى المخربين وبالمسئولية عن مصرعهم. وكتب شارون يتهم حكومة رابين بأنها "تتصرف كحكومة أجنبية، لا تضع مصالح اليهود نصب عينها". وقال إنها تكرر ما فعلته حكومة الانتداب البريطانى و"تتعاون مع سفاحى عرفات الذين تتكون منهم القوة١٧"، وأنها من الناحية العملية "تسلّم المستعمرين للعصابات الفلسطينية المسلحة". وأشار فى سخرية إلى أنه سبق تسليم يهود لأجانب فى الماضي، وأن التفريط وتسليم اليهود هما جزء من واقع اليسار الإسرائيلي. ووصف فى مقاله كيفية حدوث ذلك على النحو التالي:

"بعد الظهر يجتمع بالقدس ثمانية من أعضاء الكنيست عن أحزاب العمل وميريتس مع وزراء فى حكومة عرفات. ويبحثون كيف يمكن مواجهة سكان المستعمرات الذين يبنون مستعمراتهم ويقومون بالتوسع فيما حولها. وبالطبع فإن هذا تحريض على قتل هؤلاء اليهود، حتى لو كان يجرى فى جو من الصداقة ومع تناول فنجان من القهوة. وهو تصرف خطير. يصل إلى حد الخيانة. وهذا أيضاً ليس جديداً عليهم. فقد كانوا دائماً يفعلون ذلك".

جمع عضو الكنيست رحبعام زئيفى بين تحليل النكبة وتوظيفها لخدمة الهدف وبين الموقف الأصولى الذى يستند إليه فى تحليله. حيث وصف "مسيرة السلام" بأنها رحلة "قطار الموت" وجعل المسئولة عنها "حكومة الكفر" ذات "القيادة الخانعة". ورغم هذا كان من الممكن فى اعتقاده أن يظل للدولة مستقبل حتى بعد انطلاق رحلة قطار الموت:

"ربما يحدث هذا لو فهمنا وثرنا وأسقطنا حكومة الاستسلام والهزيمة.. سوف يحدث إذا أدركنا أن القطار ليس فى طريقه إلى معسكر عمل، وأن الدخان المتصاعد من مدخنته ناجم عن إحراق جثث اليهود. وإذا أرسلنا حكومة الكفر المسئولة عن ذلك إلى الجحيم".

وهكذا، فإن من يعتبر التنازلات الإقليمية كفراً يصل إلى ذروة البلاغة فى حديثه بتشبيه الأوضاع الأمنية فى دولة إسرائيل بإبادة اليهود فى أحداث النازي. فماذا كان يقصد بكلامه عن الثورة وعن إسقاط حكومة الاستسلام التى ترسل اليهود إلى قطار الموت ليحترقوا وليتصاعد الدخان الناجم عن ذلك من مداخن القطار، وعن إرسال الحكومة إلى الجحيم..؟ لم يصدر عن زئيفى أى تفسير لهذا.

يمكن للبلاغة السياسية أن تكون غامضة. وأحياناً يكون هذا سر تأثيرها. أما الفتوى الشرعية فلا يمكن أن تكون غامضة. فلن يكون لها تأثير إلا إذا كانت صريحة تؤدى إلى استنتاجات عملية. والهدف من المناقشات السياسية هو العمل على حشد دعم جماهيري. أما الهدف من المناقشات الشرعية فهو التوصل إلى معيار يؤدى إلى تحديد الواجبات الشرعية. فالهدف من المناقشات الشرعية هو أن تدفع الناس إلى التصرف. وكذلك الحال بالنسبة لمحاولة وصف حكومة رابين بأنها ذات صلة بظواهر تاريخية أخرى. فإلصاق صفة معينة بها كان يكفى لتحقيق الهدف. ولكنه لا يكفى لاستيضاح رأى الشريعة. فاستيضاح رأى الشريعة يهدف إلى السؤال عن كيفية التصرف، حتى يمكن أداء الفروض بناء على رأيها. فأساس التدين والمدخل إلى التصرف السليم حسب الشريعة هو أن يكون واضحاً ومؤكداً

للمرء ما الذى يجب عليه عمله فى عالمه. فالاستيضاح يؤدى إلى العمل، وإلا ما كان هناك معنى لمصطلح "الفريضة". وبناء عليه فهناك اختلاف بين الانشغال بحكم التفريط وحكم الملاحقة فى الشريعة وبين الدعاية السياسية والتحريض المصاحب لها، نظراً لأن الدعاية السياسية والتحريض لا يؤديان بالضرورة إلى تصرف معين سوى القيام بالدعاية. أما المناقشات والمناظرات التى بدأت بمؤتمر رجال الدين اليهود الذى انعقد فور توقيع اتفاقية أوسلو فقد تطورت وتبلورت حتى دفعت القاتل إلى ارتكاب جريمته. ونظراً لعدم اكتفائهم بالمناقشات ذات الطابع التعبيرى وباتخاذ موقف أصولى كما سبق أن حدث أثناء المناقشات حول كيفية منع الانسحاب من سيناء، ونظراً لمناقشاتهم لأوضاع أمنية مترتبة على مواقف الشريعة، فقد كان فى استطاعة رجال الدين الوصول إلى مناقشة مدى انطباق حكم التفريط والملاحقة على رابين. والحق أن هذه المناقشات لم تكن لأهداف بلاغية بحتة فى البداية، إذ أن رجال الدين المذكورين كانوا يحظرون مبدئياً القيام بتسليم أى جزء من الأرض أو التفريط فيه، نظراً لأنهم كانوا يعتبرون ذلك مخالفاً لأحكام فرائض عديدة فى التوراة. وبناء عليه، فحتى لو كان هناك حل مرض فى مجال الأمن لما كان رجال الدين على استعداد لقبوله لأسباب مبدئية. غير أن تركيز المناقشات على المستوى الشخصى وتصوير المسألة على أنها تتعلق بالأمن الشخصى البحت، قد أدى إلى إعطاء القاتل الأساس الفكرى الذى فرض عليه واجب القيام باغتيال رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وقد برر القاتل جريمته بمبررات دينية، باستخدام مفردات خطاب تجعل الاغتيال فريضة... ويدعم كل ما نشر على لسان القاتل من كلام من الاعتقاد بأن نموذجاً محدداً من الشريعة كان ملهماً له وهو نموذج الكاهن بنحاس بن اليعيزر بن أهارون الذى قتل زمرى بن سالو رئيس- بيت أب الشمعونيين - وتمكن بذلك من وقف الوباء الذى أسقط شهداء كثيرين من بنى إسرائيل فى الصحراء، وحظى بتأييد لمشروعية تصرفه بأثر رجعى من الرب (١٨). وقد كان القاتل يريد - كما فعل الكاهن بنحاس - أن يلغى ما بدا له أنه العقبة الرئيسية على طريق الشعب، و سواء كان يريد الحصول على فتوى بشرعية تصرفه قبل القيام به أو كان قد أفتى لنفسه بناء على رأيه الشخصي، فقد كان يتوقع مثله أن يتلقى موافقة على تصرفه من المرجعيات الدينية بعد القيام به.

كان أنصار أرض إسرائيل الكاملة من المتدينين فى العامين السابقين على اغتيال رابين من أعلى الناس صوتاً وأكثرهم تطرفاً فى انتقادهم لسياسة الحكومة ولشخصية رئيس الوزراء. لم يكن كثير من الإسرائيليين يفهمون تفسير هذا الجدل الشرعي، ناهيك عن مصطلح "الجلد بسياط من النار" الذى قيل أثناءه- وهو عبارة عن طقوس لعن يتباهى من يقومون بأدائها بأن ملائكة العذاب ستقوم بعدها بجلد من تجرى ضده الطقوس بسياط من نار- (وهى طقوس تعد بمثابة دعوة لقتل من تجرى ضده). وبعد الاغتيال كان رد فعل الغالبية العلمانية هو توجيه الاتهام بشكل جماعى للجمهور الديني، ولم يكن هذا الاتهام مستنداً إلى أى أساس بالطبع وأثار غضباً شديداً ضد مروجيه. ولهذا السبب سعى بعض كبار المتحدثين فى المعسكر الدينى القومى إلى التنصل من أى قدر من المسئولية غير المباشرة أو الأخلاقية أو التربوية عن حادث الاغتيال، مستغلين النقد العام الموجه ضدهم وتحقيقات الشرطة فى الحادث لتوحيد صفوفهم، وعن طريق القيام بهجوم مضاد واستخدام مبررات جديدة لنزع الشرعية عن النظام الحاكم فى الدولة، ووصل بهم الأمر إلى حد مقارنة حكومة بيريس بالقسم العبرى فى النظام البلشفى الذى كان سيء السمعة بين اليهود (١٩).

عبر حنان بورات عضو الكنيست عن حركة إيميت، وهو أحد الذين وضعوا الأساس لاستئناف الاستيطان اليهودى فى جوش عتسيون، ومن أكثر أنصار المستعمرات نشاطاً عن التيار الداخلى الراسخ فى وعى الاتجاه الدينى بعد اغتيال رابين. فقد أعرب بورات فى مؤتمر عقدته الأحزاب الصهيونية الدينية لمحاسبة النفس فى القدس بعد حادث الاغتيال- مثله فى ذلك مثل باقى المتحدثين- عن تحفظه إزاء القاتل وما اقترفه، غير أنه كان لديه ما يضيفه، فقال:

"أود أن أرسم لكم صورة القاتل، هذا البائس اليائس الذى يشعر بالملاحقة مع أن حكمها ينطبق عليه، وذلك حتى تعرفوا كيف يمكن التعامل معه. وصدقونى أيها الأصدقاء عندما أقول لكم أن الجرأة تواتينى هنا لأقول إننى التقيت برابين عشرات المرات، وكنت أشعر بالتقدير له كرجل سياسة وكإنسان ذو مبادئ. ومع ذلك، عندما تمر على ليال طويلة بلا نوم، أمام قبر أمنا راحيل أو فى بيت لحم، وأنا أعلم أن تسليم هذه المدينة لغير اليهود وشيك، وأسمع صوت أمنا راحيل فى قبرها تبكى أبناءها الذين ضاعوا، وأسمع نداء الرب يقول: "وعاد الأبناء إلى حدودهم" (٢٠) كنت أدرك أن من يحرك يده لإزالة مستعمرات يهودية لا يحركها ضد حنان بورات أو الحاخام دروكمان، بل ضد كلمة الرب الذى ينادى قائلاً: "وعاد الأبناء إلى حدودهم". وكنت أفهم عندئذ مدى الأزمة النفسية الصارخة التى تواجهها النفس التى تصيح: ماذا تفعلون..؟ ماذا تفعلون..؟".

بهذه الطريقة تبلورت مسئولية غير مباشرة فريدة من نوعها، وهى مسئولية القتيل عن مقتله. يواصل بورات الخط الذى بدأه الحاخام يعقوف آريئيل فى رده العلني- الذى سبقت الإشارة إليه- على سؤال بشأن مدى انطباق حكم الملاحقة على رابين. كما يواصل نفس الأسلوب فى التحفظ على القاتل. ففى موضع لاحق من حديثه يقول بورات إن من يعتقد أن فى استطاعته بهذه الطريقة أن ينقذ الأرض، وأن فى استطاعته بهذه الطريقة أن ينقذ الشعب ليس

سوى "أحمق آثم". ويبرر ذلك بأسلوب مماثل لأسلوب آريئيل بقوله: "يبدو لى أنه يحقق عكس ما كان يسعى إليه تماماً بهذه الطريقة". وفضلاً عن ذلك فإن تصوير عملية السلام على أنها تحرك ضد كلمة الرب، وسد للأذن عن سماع بكاء أمنا راحيل يسمح بإبداء التعاطف مع "هذا البائس اليائس الذى يشعر بالملاحقة مع أن حكمها ينطبق عليه". فتصرفه مرفوض لأنه أحمق آثم، ولكن من الممكن أن نتفهم دوافع القاتل وأن ننظر إليه على أنه إنسان بائس يائس.

وقد كتب موشيه بايجلين زعيم حركة زو أرتسينو- التى قامت بمظاهرات غير قانونية وأغلقت محاور المرور ووجهت اتهامات لرابين- كلمات مشابهة بعد الاغتيال بثلاث سنوات. وقال إن عامير ليس سوى مختل نفسياً له ابتسامة خلابة، أما المسئولية عن الاغتيال فتقع على رابين نفسه. وفضلاً عن ذلك فإن جهاز الأمن العام قد حاول على حد قوله تصوير الحادث فى صورة مستفزة وفشل. وكتب بايجلين يقول: "لم يكن رابين ديموقراطياً. ولم يكن يرى فى معارضيه سوى عنصر إزعاج. وكان يتصرف كديكتاتور"، ومنع الجمهور من التعبير عن معارضته بالعصيان المدنى غير المصحوب بالعنف. وبهذه الطريقة تم كبت ضغوط الجمهور، وكانت النتيجة الحتمية حسب قول بايجلين، ظهور شخص يأتى من ركن مظلم فى أقصى أطراف المعسكر لاغتياله.

ولا تتجلى خطورة هذا الكلام- على صعيد الماضي- فى التقليل من شان الاغتيال ومغزاه، بل تتجلى على صعيد المستقبل فى إضفاء الشرعية، بناء على هذا الحادث، على العنف السياسى الناتج عن أسباب أيديولوجية، الذى يسمح بتصوير الضحية على أنه المسئول الأول عما حدث له، بما يعفى القاتل والمحرضين من المسئولية ولو بشكل جزئي. ورغم كل ذلك فبخلاف الحذلقة التى انطوى عليها كلام بايجلين، هناك أهمية للتوجه الذى يعتبر الاغتيال نتيجة حتمية للظروف والملابسات التى كانت سائدة فى إسرائيل فى العامين السابقين على ارتكاب الجريمة. فقد كانت الخلفية لاغتيال رابين تتضمن العناصر التالية: الاعتراض على شرعية الحكومة وسياستها ومدى سريان ما تتخذه من إجراءات، وحملة التحريض الشخصية ضد رئيس الوزراء، والتحول من النقد الموضوعى إلى التحريض وبالتالى إلى إضفاء شرعية على استخدام العنف على الأقل بشكل ضمني، وقبل كل ذلك انشغال رجال الدين وأتباعهم بحكم الملاحقة وحكم التفريط. وكان نجاح القاتل فى ارتكاب الحادث من قبيل الصدفة. أما محاولة اغتيال رئيس الوزراء نفسها فلم تكن صدفة.

إن "صوت بكاء راحيل أمنا" لا علاقة له على الإطلاق بالاعتبارات الأمنية ولا بالرؤية الموضوعية المطلوبة لتحديد سياسة الدولة ورسم حدودها. وقد كان هذا الصوت يتصاعد من داخل أغوار النفس، مستنداً إلى بنية أساسية من الرموز والأساطير الدينية القومية، ومن تسمع أذنه هذا الصوت لا يمكن أن يجد عنصراً آخر له وزن مماثل لوزنه. فيكون واقفاً وجهاً لوجه أمام الرب (المطلق، الخالد، المقدس). وتكون أرض إسرائيل الكاملة بالنسبة له جزء جوهرى من الدين وليس مجرد بديل سياسى مفضل. فالأمر هنا لا يتعلق بالاعتبارات العقلانية بل بالاستجابة لأمر من السماء. وهذا هو الوقود الثورى الذى ينطوى عليه تسييس الدين فى حركة أرض إسرائيل الكاملة. وكان ما أشعل النيران هو استخدام مفردات بلاغية ذات طابع موضوعى حتى عند تبرير الفتاوى الدينية التى تشجب سياسة السلام التى انتهجها رابين باستخدام مزاعم تبرز وجود حالة الملاحقة. والخلاصة أن القاتل يجئال عامير لم يكن يسمع صوت بكاء أمنا راحيل فحسب، بل كان يسمع معه صوت الهتاف الحماسى المدوي: "بالدم والنار سنطرد رابين..!!".

الهوامش :

١ - فلاديمير زئيف جابوتنيسكي: قائد الاتجاه التصحيحى فى الحركة الصهيونية. ولد فى روسيا عام ١٨٨٠ لأسرة من الطبقة المتوسطة. لم يكن يبدى اهتماماً بالديانة اليهودية فى شبابه، غير أنه بعد وقوع حادث شعر فيه باضطهاد اليهود أصبح من غلاة المتعصبين. يعد من أهم مؤسسى الصندوق التأسيسى والفيلق اليهودي. أسس منظمة بيتار والاتحاد العالمى للتصحيحيين، كما أسس الاتحاد القومى للعمال لينافس به الاتحاد العام للعمال (الهستدروت). عارض مشروع تقسيم فلسطين وعارض السياسة البريطانية بشأن الهجرة اليهودية لفلسطين لأنه اعتبرها غير كافية، وشجع الهجرة السرية غير الشرعية بوسائل مماثلة لوسائل التهريب. قاد منظمة الإرجون الإرهابية، ووجهها فى ظل قيادته إلى إلقاء القنابل على المدنيين العرب، وذلك لخلق ما أسماه بالواقع الجديد عن طريق إرغام العرب على ترك أراضيهم.

٢ - جاحال: اختصار لجملة تعنى تكتل "حيروت" و"الليبراليين" وهو اندماج تم بين هذين الحزبين عام ١٩٦٥، اتفق الحزبان بموجبه على تشكيل قيادة مشتركة وخوض انتخابات الكنيست بقائمة مشتركة. وقد حصلت القائمة المشتركة على ٢٦ مقعداً من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعداً فى انتخابات عام ١٩٦٥.

٣ - يستخدم الساسة الإسرائيليون تعبير الانسحاب فى الأرض بدلاً من الانسحاب من الأرض بهدف تفريغ الانسحاب من مضمونه.

٤ - يهودا والسامرة: اسم يطلقه اليمين والأحزاب الدينية وبعض أحزاب اليسار فى إسرائيل على الضفة الغربية المحتلة، بهدف إضفاء صبغة تاريخية ترتبط بالتاريخ اليهودى القديم عليها فى محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على الاحتلال. وقد انتشر استخدام هذا الاسم بعد حرب ١٩٦٧، بعد أن اندثر قبلها، مما يوضح أن الظروف السياسية المواتية هى التى تدفع بالأيديولوجيات المتطرفة إلى الظهور.

٥ - إيسار هرئيل: عضو كنيست كان من المجموعة البرلمانية لحزب رافى وقام ومعه مجموعة صغيرة من أنصار بن جوريون بالانضمام إلى الليكود فى النهاية.

٦ - المركز الحر (هامركاز هاحوفشى): حزب سياسى يمينى نشأ فى إسرائيل عام ١٩٦٧ نتيجة لانشقاق عضو الكنيست شموئيل تامير وآخرين من أعضاء المجموعة البرلمانية لحركة حيروت عن الحركة. وترأس الحزب شموئيل تامير. وقد انضم الحزب فى عام ١٩٧٣ إلى الحزب الليبرالى وحيروت لتكوين الليكود.

٧ - وردت هذه العبارة فى بيان نشرته اللجنة المستقلة لمنع الانسحاب فى عام ١٩٧١ فى مجلة "زوت هاآرتس".

٨ - نشر المقال المذكور فى مجلة "زوت هاآرتس" عام ١٩٧١.

٩ - يصف الإسرائيليون بكافة اتجاهاتهم السياسية أى انسحاب من أى أرض احتلتها إسرائيل بأنه تنازل إقليمي، وذلك كنوع من المساومة السياسية حتى يتمكنوا من مطالبة الطرف الذى سيتلقى هذا "التنازل" بتقديم تنازل مماثل، قد يتمثل فى تنازله عن جزء من أرضه التى يستوجب القانون الدولى انسحاب إسرائيل منها، أو عن بعض رموز السيادة على هذه الأرض. وقد حقق هذا الأسلوب نجاحاً تاماً مع العرب فى كافة المفاوضات السياسية التى جرت بين الطرفين.

١٠ - كانت الصحيفة تعنى بالطبع المفهوم الإيجابي لكلمة الاستعمار الذى يرتبط بالإعمار، بينما كان الواقع يؤكد أن ما تدعو إليه الصحيفة هو المفهوم السلبى أيضاً وهو استمرار الاستيلاء على الأراضى المحتلة بالقوة، وتوطين مواطنين يهود فيها ومحاولة تفريغها من سكانها الفلسطينيين أصحاب الأرض.

١١ - ورد هذا فى بيان الحكومة الذى عرضت فيه سياستها على الكنيست بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٨١ .

١٢ - إذاعة القناة السابعة: موقعها على الإنترنت www.a7.org.il . مؤسسها ورئيس تحريرها الحاخام زالمان باروخ ملاميد. وتابع له أيضا موقع (www.lnn.co.il) وهو الشبكة الإخبارية الخاصة بالموقع والتى تنقل عن المراسلين الخارجين للموقع من داخل إسرائيل وخارجها. والموقع بالإضافة إلى المجال المتشدد، ممن يمثلون سكان مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة ويتميز الموقع بالعداء الشديد للعرب وقد تبين ذلك لأن غالبية من يدخلون على الموقع من الطوائف الدينية المتشددة المعادية للعرب. وهناك على صفحة الموقع جزء خاص بعرض الفتاوى والآراء الدينية. والموقع له صفحة باللغة الإنجليزية لكنها تختلف تماما عن الصفحة العبرية. الإخبارى اليومى ينشر على صفحته آراء كتاب يتميزون بالتوجه الدينى

١٣ – يصف الإسرائيليون الفلسطينيين الذين يقاتلون من أجل الحرية بأنهم مخربين، ويأتى هذا الوصف كجزء من عملية تضليل واسعة النطاق انتشرت فى الإعلام الإسرائيلي، وهو فى معظمه إعلام مجند وموجه، ويتم فى إطارها استخدام مفردات لغوية معينة لوصف حالة لا تنطبق عليها هذه المفردات لتعطى تأثيراً معيناً على المتلقى يخدم الدعاية الإسرائيلية مثل استخدام كلمة مخرب لوصف المقاتل من أجل الحرية، واستخدام تعبير إرهاب لوصف ما يعتبره القانون الدولى مقاومة مشروعة للاحتلال، واستخدام تعبير أراضى محررة لوصف الأراضى الفلسطينية المحتلة. وقد أتى هذا الأسلوب بأثره على المستوى الدولي، لدرجة أن استطلاع للرأى أجرى مؤخراً فى بريطانيا أوضح أن نحو ٧٠ % من البريطانيين يظنون أن الفلسطينيين يحتلون أراض إسرائيلية وليس العكس.

١٤ - المعسكر القومي: وصف يطلقه اليمين الإسرائيلى على نفسه، وينطوى على إدانة ضمنية لليسار باعتباره معسكر غير قومي.

١٥ - يتجاهل الكاتب فى هذا الصدد المظاهرات التى نظمتها دوائر اليمين فى إسرائيل والتى وصلت إلى حد هتاف عشرات الآلاف من المتظاهرين قائلين "رابين خائن". وهو ما يعد فى حد ذاته تحريضاً على قتله.

١٦ - المقصود بالقانون الأعلى الملزم قانون السماء.

١٧ – مارشال فرنسي، كان بطلا فى الحرب العالمية الأولى، ثم تحول لتوقيع اتفاقية الاستسلام لهتلر فى الحرب العالمية الثانية مما تسبب فى وصفه من قبل المقاومين بالخائن.

١٨ - العدد ٢٥ : ٦ – ١٥.

١٩ - وردت هذه المقارنة فى مجلة لجنة رجال الدين اليهودى بالضفة وغزة التى تصدر باسم "جليون ربانى يشاع" فى بيان نشرته اللجنة عام ١٩٩٦.

٢٠ – أرميا ٣١: ١٤ – ١٥ .

◆ دراسات ◆



إيهود باراك ومحاربة الأشباح
الفصل الثامن عشر: الخروج من لبنان

تأليف: ران أدليست

بدأت فى إيلات المحادثات مع الفلسطينيين ومعها باتت الضرورة مُلحة لاتخاذ قرارات. وقد جاءت جولة المحادثات الثالثة فى إيلات، بحضور دينيس روس، لتكشف لباراك أن الموعد المستهدف للتوصل إلى اتفاق الإطار فى ١٣ مايو قد اقترب، وما تزال المحادثات مُتعثرة، فأخذ يبحث عن وسيلة لتحريكها. قال باراك: "ليست هناك مواعيد مُقدسة". فقد كان الموضوع الأكثر إلحاحًا يتمثل فى حقيقة أنه خلال شهر، وطبقًا لاتفاقات أوسلو، من المقرر أن تبدأ إسرائيل التحرك ضمن المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار. وكما ورد فى اتفاقات واي: "جميع أراضى الضفة والقطاع، ماعدا المناطق العسكرية، ومناطق الاستيطان والقدس". غير أن محادثات اتفاق الإطار ما زالت تحبو، وأوضح محمد دحلان أنه بدون لقاء بين باراك وعرفات، لن تتحرك العملية. أما روس الذى يتنقل بين باراك وعرفات فهو أكثر تشاؤمًا ويقول إنه بدون قمة، بين عرفات وباراك وكلينتون، سيبقى كل شيء محلك سر.

قال عوديد عيرن لباراك: "حتى الآن هناك مشكلات، ولكن النتيجة النهائية هى أن دولة فلسطينية ستقوم".

عيرن قال ذلك استنادًا إلى ما تم الاتفاق عليه فى ختام مباحثات إيلات: ضرورة مواصلة التفاوض. هذا الاتفاق الذى تم، لأنه ولأول مرة يعرض عيرن خريطة توضيحية لحدود ثلاث كتل استيطانية إسرائيلية - صحيح بدون تماسك جغرافي، لكن هناك عشرات المستوطنات الموجودة فى الأرض الفلسطينية، بما فى ذلك خريطة لأرض أخرى - تنتشر حول الكتل الاستيطانية التى ستصبح تحت سيادة الدولة الفلسطينية فى المستقبل. نظر المفاوضون الفلسطينيون على الخرائط ورفضوها على الفور، لكن نسمة الاستقلال هبّت على أنوفهم، فأعربوا عن استعدادهم لمواصلة النقاش. واتفق باراك وعرفات على أن تستمر المباحثات بمستوى أعلى، أى - وزير يمثل الحكومة وليس سفير يعمل فى وزارة الخارجية، مع كل الاحترام لعوديد عيرن.

فى هذه الأثناء عمل يوسى جنوسر عبر قناة سرية لإتمام لقاء بين عرفات وباراك، إلى أن تم اللقاء بينهما فى منزل أبو مازن فى رام الله، وجرت بينهما مباحثات على مدى ما يقرب من ساعتين حول جميع القضايا العالقة، واتفق الاثنان على مواصلة المباحثات فى ستوكهولم. وتطرق الحديث بينهما ليشمل أبوديس وإطلاق سراح السجناء واتفاقات الإطار والمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار. بما فى ذلك شكوى عرفات من تباطؤ وزارة المالية الإسرائيلية فى تحويل حصة السلطة الفلسطينية من رسوم ضريبة المبيعات التى تصل إلى ١٠٠ مليون شيكل. ثم عاد عرفات للسؤال عن مشكلة أبوديس، فأوضح له باراك بأن لديه بعض المعوقات الداخلية.

ورد عرفات: "وأنا أيضًا عندى مشكلات داخلية".

فقال باراك: "لن تكون هناك فائدة من وقف المباحثات حول اتفاقات الإطار بسبب ذلك، لأن هذا الأمر سيتحدد على ضوئه كل شيء فى المستقبل".

وغداة لقاء باراك - عرفات وصل إلى رام الله فؤاد بن اليعازر ليوضح لعرفات أن الحصة الفلسطينية من الضريبة لا تتعدى ٢٠ أو ٣٠ مليون. وتحدث بن اليعازر عن مشكلات باراك مع الائتلاف الحاكم وعن ضرورة اتخاذ عرفات لبعض

الخطوات من جانبه، مثل إعتقال المطلوبين. وأشار عرفات إلى أنه سيفعل ما فى وسعه.

ولإحراز بعض التقدم، قرر باراك إرسال شلومو بن عامى وجلعاد شير إلى ستوكهولم، لمواصلة محادثات اتفاق الإطار الممهدة للاتفاق الدائم.

قال باراك مُوضحًا: "نظرًا للحساسية القوية داخل إسرائيل تجاه هذا الموضوع، رأيت ألا تُشكلوا فريقًا رسميًا عند السفر، لأن كل شيء يتسرب وسيفهمون ما يحدث. فشلومو وجلعاد شير سيبدآن نقاشًا غير رسمى".

كان باراك يُعد بن عامى ليواصل ماقام به ديفيد ليفى الذى أدى دوره بوضع ملامح العملية السياسية. فى البداية عرض باراك على بن عامى خريطة تتضمن وادى نهر الأردن. لم يكن بن عامى خبيرًا لينظر إلى الخريطة فيستوعب كل مُكوناتها، أوضح له باراك أن الخريطة تحتفظ لإسرائيل بثلث الأرض تقريبًا. أى سيكون للفلسطينيين ٦٦٪. وتضمنت الخريطة تواصلاً جغرافيًا فى الأراضى المقترحة.

عندما وصل بن عامى وشير إلى دار ضيافة رئيس الحكومة السويدية وضعوا على المنضدة، أمام أعين أبو علاء وحسن عصفور، خريطة. تضمنت الخريطة سبعة تكتلات استيطانية: جوش عتسيون، معاليه أدوميم، جيفعات زئيف، جوش أريئيل كيدوميم، جوش زهاف حشمونائيم، والكتلتين الصغيرتين: حينانيت شاكيد، وماعون كرميل، وقطاع أمنى فى وادى نهر الأردن.

❖وكان رد الفلسطينيين: ما هذا..؟

– صحيح أن هناك ما يمكن التحدث بشأنه، ولكن أتضح أنه من غير المُجدى اتخاذ قرار بشأن ثلاثة تجمعات دون الرجوع إلى أصحاب الشأن. وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، تم وضع خطة لحلها تعتمد على إبقاءهم موزعين بين سوريا ولبنان والأردن، والتوصل إلى اتفاقات لاستيعاب بعضهم فى دول أخرى، منها إسرائيل (فى إطار سياسة جمع شمل العائلات). وقد سمح باراك لبن عامى بالحديث عن استيعاب عشرين ألف لاجيء فى إسرائيل على مدى عشرين عامًا ـ بعبارات عامة فحسب، تمهد لفهم ما يريده الطرف الآخر.

وكان الرد الفورى لأبى علاء: "ليس هذا بالعدد المناسب". لكنه لم يقترح أعدادًا من ناحيته. إما لأنه أراد عددًا أكبر، أو لأنه أراد إعلانًا عامًا بحق جميع اللاجئين.

وكما هو مُتوقع تسربت تفاصيل المحادثات.

أوضح دفيد ليفى وشيرنيسكى ويتسحاق ليفى المعنيون بخطة عمل وطنية تطرحها المعارضة، لباراك، كلٌ على حدة، أن أى نقاش لموضوع القدس دون مشاركتهم سيؤدى إلى حل الائتلاف فورًا. وبسبب هذا النقاش، ولثقة باراك فى قدرة بن عامى على التوصل إلى تسوية مبدئية مع الفلسطينيين، على خلفية الحوار الذى أجراه معه حول موضوع القدس. قرر باراك ألا يجازف بالعملية السلمية، ومنعه من مناقشة مسألة القدس.

وحتى لا ينسف الصفقة برمتها، كان على باراك أن يُسلم للفلسطينيين عزرية، والرام، وأبوديس، مع ربط سواحرة بأبى ديس، حتى ينشأ تواصل جغرافى يجعل الفلسطينيين يشعرون بالأمن الذى يسمح لهم بالاستمرار فى بحث اتفاقات الإطار بعقل مُتفتح. ودعا باراك، إيلى يشأى وسأله كيف ستقترع شاس على تسليم هذه القرى – فى الوقت الذى بدأ فيه تطبيق اتفاق الإصلاحات فى الشبكة التعليمية التابعة لشاس وتحويل الأموال المتفق عليها. تلاعب يشأى ولم يُعط ردًا شافيًا.

وكما حدث له مرات عديدة من قبل، اتضح لباراك أنه يفتقد الأغلبية فى الحكومة والكنيست، وجددت مصادر فى شاس موقفها بأن "الحاخام لم يلتزم بأى شيء نهائيًا فى موضوع أبوديس".

توجه دانى ياتوم إلى حاخامات المفدال، مردخاى إلياهو وأبرهام شبيرا، فى محاولة لإقناعهم بضرورة وإمكانية التنازل عن أبى ديس. وانضم لهذه المقابلة الحاخام حاييم دوركمان. إنهم ثلاثة من أشد الحاخامات تمسكا بمفهوم أرض إسرائيل الكاملة وهى نفس الفكرة التى ساقها إليهم ياتوم مع بعض التغيير. قال لهم ياتوم: "التنازل عن أبى ديس" يعود لنتانياهو. فقد نقل نتانياهو هذه القرى من المنطقة c إلى المنطقة b، بينما كان واضحًا أنها ستنتقل فى التسوية النهائية إلى المنطقة a وإلى السيادة الفلسطينية. فقال له شبيرا: "ومن أجل هذا أسقطنا نتانياهو، وسنُسقطكم".

وبحسبة بسيطة يعتقد باراك أنه ربما ينجح فى تمرير عملية تسليم القرى الثلاث حتى بدون شاس، بشرط أن يمتنع جميع أعضائها عن التصويت بينما يؤيدها أعضاء "يهدوت هاتوراه" الأربعة.

اتصل باراك بيوسى بيلين. كانت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل. لم يبادر بالاعتذار لاتصاله فى وقت مُتأخر. أراد فقط أن يعرف رأى بيلين فى التحدث مع حاخامات "يهدوت هاتوراه".

ووافق بيلين. وفى اليوم التالى أعلن كبار الحاخامات الثلاث رأيهم بمعارضة تسليم أى أراض فى منطقة القدس. إنهم يتحدثون "باسم الرب"، والمشكلة فى هذه الحالة أن الرب سيصبح ضد حكومة إسرائيل. كما أن تسليم القرى سيؤدى أيضًا، لا سمح الله، إلى الاستمرار فى المسيرة التى ستجعل الدولة كلها علمانية. ويدرك التكتل الدينى ما الذى يعنيه ذلك فيعمل على نسف تسليم القرى للفلسطينيين.

دينيس روس الذى يتحرك كالمكوك بين باراك وعرفات، لم يفهم عمق ما تعنيه مواقف التكتل الديني، لكنه يعلم أنه بدون تسليم هذه القرى وبدون قمة بين باراك وكلينتون وعرفات، فإن الصفقة لن تتم. وباراك الذى يحتاج إلى فترة زمنية يمكنه فيها إدارة الانسحاب من لبنان، يعتقد أن فكرة القمة جيدة، ومن الأفضل البدء فى التحضير لها. ويدرك أيضًا أنه بدون تسليم القرى لن يتم إحراز أى تقدم، لذا فهو يواصل جهده لجمع أغلبية برلمانية مع بدء الفصل التشريعي الصيفي للكنيست.

سبق ذلك لقاؤه بوزراء شاس فى محاولة لفهم ما يحول بينهم وبين تأييد تسليم القرى. وبشكل مُتواز فإنه يعمل على إيجاد خطوط عامة لاتفاق إطار سعيًا للتسوية النهائية. وهذا هو لب الموضوع، فقد ناضل ومازال يناضل من أجل اليوم الذى يتمكن فيه من طرح أفكاره على مائدة النقاش.

كان ساندى برجر، مستشار الأمن القومى الأمريكي، قد وصل فى زيارة تستهدف محاولة التغلب على عراقيل مفاوضات التوصل إلى اتفاقات إطار، وبلورة تصور أمريكى للتسوية النهائية. وكانت الوثيقة الوحيدة المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين المعنية بذلك، هى تفاهمات بيلين – أبو مازن. فقد توصل الاثنان إلى مُسودة تصور مشتركة للقضايا محل الخلاف. وتتسق هذه الوثيقة مع التصورات التى أرادها برجر والإدارة الأمريكية.

وأجرى برجر مفاوضات مع كل الأطراف. وكان تقديره أن هناك ما يمكن التحدث بشأنه على خلفية تفاهمات بيلين – أبو مازن، وأبلغ ذلك لباراك. بينما أفاد باراك بعدم أمكان التحدث حول معاهدة سلام تتضمن انسحابًا كاملاً وما شابه من مفاهيم، دون أن تكون هناك اتفاقية مع الفلسطينيين تضع حدًا نهائيًا للصراع. وفى محاولة لإقناع برجر، تم إطلاعه على اعتراضات استخبارية بشأن نوايا عرفات، ووعد بعرض هذه التفاصيل على الرئيس الأمريكي. ولم يعتمد باراك على تفسيرات برجر، وبعد سلسلة من المحادثات التليفونية أقنع كلينتون بعدم جدوى عقد قمة على خلفية ما ورد فى وثيقة بيلين – أبو مازن، وتقديم تنازلات إسرائيلية بعيدة المدى قبل أن تتأكد فرص التوصل إلى وضع حد للصراع، على ألا يعلن عن ذلك طرف دون الآخر. على أن يوافقه كلينتون الرأى أولاً، وأن يكون هو نفسه مُستعدًا للانسحاب من لبنان. وبعدها تكون القمة، وبعدها – إما نُحلق وإما نسقط.

◆تفكيك الحزام الأمني:

لم يكن رجله لشئون الانسحاب من لبنان هو موفاز رئيس الأركان العامة، الذى يُطلق ثرثراته الرافضة، بل اللواء عوزى ديان، الذى دُفع به إلى منصب رئيس مجلس الأمن القومى وإلى قلب القيادة.

هناك ثلاثة بدائل مطروحة: إخلاء باتفاق، إخلاء تدريجى يستغرق ما يقرب من شهر، إخلاء خاطف، فى غضون بضعة أيام، مع احتمال أن يكون تحت النيران، أو إخلاء طارئ خلال عدة ساعات.

بدأ الجيش الإسرائيلى تفكيك مواقع فى جنوب لبنان. وأبقى باراك إحدى عينيه مفتوحة طوال الوقت باتجاه سوريا. وكانت المعلومات التى تفيد بإصابة الأسد بسكتة دماغيه لا تبشر بإحكام مراقبة الوضع من جانب سوريا فى حالة نشوب أزمة. وباراك يحبس أنفاسه، فبعد ١٨ سنة وخمسة رؤساء حكومات، فهو يوشك على ما لم يجرؤ على فعله أحدٌ من قبله: الخروج من لبنان.

وكلما تزايدت المؤشرات بأنه يمكن أن يؤجل الأمر بالانسحاب من اليوم إلى غدًا، تتزايد المخاوف، لكن باراك كانت تملؤه الثقة بنفسه: وكان يقول "ستكون هناك تشنجات، ولكن ستستقر الأمور بعد ذلك".

وكانت التشنجات مُتوقعة فى أعقاب أى رد فعل محتمل لحزب الله أو جيش لبنان الجنوبي. وكانت الاستخبارات العسكرية (أمان) قد وضعت على مكتب باراك تقديراتها لأشد العناصر صلابة فى هذه القضية: فحزب الله يتمتع بقدر من الاستقلالية، ويمتلك صواريخ كاتيوشا شديدة الدقة يصل مداها إلى ٢٢ كيلومتر، وهو ما يعنى أن ١٥٠ ألف من مواطنى دولة إسرائيل موجودون فى مرمى هذه الصواريخ، وقد حصلت مؤخرًا مليشيات حزب الله على صواريخ كاتيوشا يصل مداها إلى حوالى ٤٠ كيلومتر، وهى غير دقيقة، ولكن بمقدورها أن تهز مدينة وتطال ٧٥٠ ألف من مواطنى إسرائيل، هذا بخلاف الحديث عن المدافع ١٣٠ مليمتر. ويُفضل باراك فى هذه الحالة الاعتماد على توجيه تحذيرات للأطراف المعنية، وهو أكده بتحذيره فى رسالة حادة وواضحة لسوريا عن طريق الرئيس الفرنسي.

حاول حزب الله احتلال موقع تابع للجيش الإسرائيلي، ولكن رُدّ على أعقابه. وفى غضون ذلك لم يكن هناك مبرر للإغارة على بيروت وعلى معسكرات الجيش السوري. فقد كان تقدير باراك أن الانسحاب يمكن أن يتم برعاية هادئة من سوريا ولبنان، عندما تضغط فرنسا والولايات المتحدة أيضًا. وازداد الضغط فى الجيش الإسرائيلى للانسحاب بعد الإنذار بتوجيه ضربات، لكن باراك انتظر قرار مجلس الأمن الذى وافق على قرار الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب. وهو ما يعنى تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الذى يُسقط شرعية موقف سوريا الداعم لحزب الله. وتأكدت استقلالية حزب الله عندما أعلن نائب سكرتير الحزب، نعيم قاسم، عن بشرى مفادها أن أى جندى من جيش جنوب لبنان سينال العفو إذا قتل جنديًا من الجيش الإسرائيلي.

خاف باراك أن ينهار جيش لبنان الجنوبي، وطلب أن يتم بلباقة سحب الأسلحة الثقيلة منه، التى كان من المقرر أن تبقى فى حوزته إلى ما بعد الانسحاب. وهى دبابات ومدافع وحاملات جنود مُدرعة وأسلحة وذخيرة بكميات كبيرة وكانوا فى مجلس الوزراء المصغر تعتريهم حيرة شديدة كيف يُمنع توجيه هذا السلاح ضد الجيش الإسرائيلى والمستوطنات الشمالية كانتقام من الانسحاب، الذى سيتم تفسيره على أنه خيانة لجيش لبنان الجنوبي.

وكان رد باراك، ولكن بوجه مُتجهم: "سنعمل حسب التطورات".

وفيما يتعلق بالخارج أشيع خبر مفاده أن هناك نية للسماح لجيش لبنان الجنوبى بالاحتفاظ بالسلاح ومواصلة العمل فى المنطقة كميليشيات مسلحة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، وتداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه القصة، وكان تسريبها إلى جيش لبنان الجنوبى كفيلاً بمنح فترة غير معلومة للانسحاب بدون أحداث درامية قد تتطور إلى أحداث مأساوية.

كانت تظهر إشارات مثيرة للقلق يومًا بعد يوم. فجان ريزاك، قائد أحد مواقع جيش لبنان الجنوبي، الذى لا يعتد بأحد، ولا حتى بقائده الجنرال لحد الموجود فى باريس، يطلب لجوءًا سياسيًا له ولأسرته فى إسرائيل. لقد قُتل خلال سنوات الحرب أبواه وأخواه على أيدى حزب الله، وآل على نفسه أن ينتقم.

وكانت تعمل فى منطقة الحزام الأمنى شاحنات تنقل المعدات إلى مواقع الجيش الإسرائيلي. وعلى الحدود الشمالية يعملون على توفير مواقع بديلة. وفى اليوم الأول للعمل على هذا الخط الجديد مرت مظاهرات أجبرت العمال على التوقف. وأغلق المعارضون للانسحاب طريق الشمال، وأشعلوا إطارات الكاوتشوك وأعادوا إلى الذاكرة الأيام التى سبقت وجود الحزام الأمني: إذ كان الحادث الدامى لأحد الحافلات فى "أفيفيم" هو بمثابة المثال الحاضر كالكابوس لما يمكن أن يحدث بعد الانسحاب. وكان تسعة من أطفال أفيفيم وثلاثة بالغين قد قتلوا، فى ٢٠ مايو ١٩٧٠، داخل الحافلة الذى كانوا يستقلونه متوجهين إلى مستوطنة كرعام. وللتأكيد على هذا الموقف، يتذكر أبناء الشمال أيضًا استيلاء خمسة مخربين على دار حضانة فى مشجاف عام فى ٧ أبريل ١٩٨٠، حيث قتل عامل الحديقة، وجندى وطفل رضيع، أثناء اقتحام المكان لتصفيتهم.

دعا أريئيل شارون إلى جلسة الليكود الجنرال أنطوان لحد، الذى جاء مشحونًا من منفاه فى باريس ليوضح مبررات رفض الانسحاب. بينما استمر العمل عند المواقع بلا توقف. وفى هذه الأثناء قال رئيس الأركان: "لقد قررت الحكومة الانسحاب من لبنان دون أن تسألنا. واحتمال أن يسود الهدوء فى لبنان خلال العام القادم ليس كبيرًا".

لم يكن ما قاله موفاز مُفاجئًا لباراك، لكن المشكلة هى أن كلامًا من هذا النوع يؤثر سلبًا على فرص الاستثمار فى إسرائيل أثناء الانسحاب، خاصة أنه يأتى من رئيس الأركان العامة. وكان عوزى ديان هو العسكرى الذى يتحمل معه خطة إدارة الانسحاب، لكن رئيس الأركان هو المسئول عن التنفيذ، كما يتحمل مسئولية توجيه الحالة المعنوية لسكان الشمال.

وفى مكتب رئيس الوزراء حثوا باراك أن يفعل شيئًا لتهدئة مخاوف المستوطنات، فسافر إلى الشمال الإسرائيلي، بصحبة يوسى كوتشيك، لتوضيح ما تنوى الحكومة عمله لدعم مستوطنات الشمال اقتصاديًا.

لم يهتم باراك بالمرة بالتوجه إلى المستوطنات القريبة من الخط الجديد للحدود. فهو يعرف مدى امتثالهم واستعدادهم للتحمل. فهو مُقتنع أنهم سيقفون إلى جانبه إذا حانت الساعة، وأن السكان لن يُشكلوا جماعة ضغط مذعورة وغاضبة تجعل قرار الانسحاب عسيرًا عليه. غير الضربة التى جاءت من الخلف جاءته من الداخل، من وزارة الخارجية.

تسربت من وزارة الخارجية، أجزاء من مُفكرة تيد ووكر، مساعد وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. وكان من بين ما كتبه ووكر أن "الولايات المتحدة تخشى حدوث عمليات إرهابية بعد الانسحاب من لبنان". وفى بداية مايو أمر باراك ببدء التحرك فى المنطقة، وإخلاء نقطة استيطانية مؤقتة، حتى يختبر رد فعل حزب الله وجيش لبنان الجنوبي. وجرى على الأرض تبادل خفيف لإطلاق النار، فأمر باراك بضبط النفس. بينما طالب شارون بضرب حزب الله ولبنان.

أمر باراك بالانتظار – والإبقاء على الوضع الحالى لعدة أيام، حتى يرى كيف يتصرف ويرد الطرف الآخر. فاستمر تبادل إطلاق النار بشكل روتينى بين حزب الله من ناحية، وجيش لبنان الجنوبى والجيش الإسرائيلى من ناحية أخرى، لكن باراك لم ينزعج من ذلك، بل لم يُزعجه احتمال أن تتطور الأمور للتصعيد إذا ما وقع حادث دموى عارض أو تحريض مُتعمد. إنه لم يُصدر بعد أمرًا للجيش الإسرائيلى بانسحاب مُنظم، لكنه ينتظر تضافرًا أفضل للعناصر التى ستؤدى إلى انسحاب سلسل وبدون خسائر.

فى غضون ذلك، افترس القلق باراك. فبينما استمر تبادل إطلاق النار، رفع رئيس الأركان حالة الاستعداد فى سلاح الجو، وأسقطت طائرة "إف – ١٦" عن طريق الخطأ قنبلة زنة ربع طن على قرية 'حبوش'. كان الهدف هو تصفية أحد زعماء حركة 'أمل'. وتسببت القنبلة فى إصابة ١٤ من أبناء القرية، من بينهم ستة أطفال. واستحضرت ذاكرة باراك القصف الآثم لقرية قانا عندما كان وزيرًا للخارجية، فيما عُرف باسم عملية عناقيد الغضب. ورد حزب الله فورًا كالمعتاد عندما يُصاب مدنيون. أجبرت صواريخ الكاتيوشا سكان الجليل على الفرار إلى المخابئ. وقتل المساعد أول عوزى شاكيد من

جراء هذا القصف بينما كان يستقل عربة جيب بالقرب من كريات شمونه. وظل سكان جميع المستوطنات الشمالية، وعلى رأسها كريات شمونه وقرية جلعادى ومرجاليوت، فى المخابئ طوال الليل.

طالب موفاز بالرد. وجاءت عناوين الصحف فى اليوم التالى لتزيد الموقف سوءًا: "عناصر فى الجيش تعرب عن خيبة أملها".

وقال إيتان ديفيدي: "الجيش لا حيلة له لأنه مُكبل. فبعد سقوط صواريخ الكاتيوشا على كريات شمونه، توقعت أن يتم تدمير بيروت".

ودعا شارون إلى "ضرب المصالح السورية فى لبنان".

اجتمع باراك مع مجلس الوزراء المصغر. مُتمسكًا بقراره الحاسم بعدم الرد، وأمر موفاز بالالتزام بذلك. والانتظار ليلة أخرى لإخراج سكان الشمال من المخابئ.

وسألوا فى الجيش "هل هذا الكلام على مسئولية رئيس الوزراء..؟".

وكان الرد من مكتب باراك "نعم.. على مسئولية رئيس الوزراء".

◆ "أبوديس.. مقابل.. أبو كيس":

ما يمكن عمله الآن، هو تسليم أبوديس، والرام، وسواحرة (١)، وعزرية، كما وعد حتى يسهل عليه الاستمرار فى المفاوضات السياسية. والقرى الأربعة هى مسألة بلدية واحدة، باعتبارها منطقة محصورة بين معاليه أدوميم والقدس، ويسكنها حوالى ٢٥ ألف نسمة جميعهم مُنتمين للسلطة الفلسطينية بمقتضى وجود المنطقة ضمن أراضى القطاع B. إلا أن شارون وأولمرت واليمين المتطرف يعتبرونها مدينة واحدة كامتداد للقدس الكبرى، واعترض باراك على إضافة منطقة بسكانها إلى المدينة المقدسة، المهددة هى نفسها سكانيًا، والطريقة الوحيدة لتجنبهم تمر عبر الكنيست والحكومة والمجتمع.

كانت المشكلة هى، كيف يمكن إيجاد حالة معنوية عامة مواتية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تمهد لاتفاق سياسى يقود إلى عملية تسوية. وفى محادثات بين مسئولى جهاز الأمن العام (الشاباك) ومحمد دحلان، رئيس الاستخبارات الوقائية التابعة لعرفات فى غزة، تم الاتفاق على أن يعتقل دحلان، محمد ضيف قائد الجناح العسكرى لحماس والمطلوب رقم واحد فى إسرائيل بسبب تخطيط هجمات إرهابية، ويُقدمه للمحاكمة. وقام دحلان، صديق الطفولة لضيف فى مخيم خان يونس بالقبض عليه. وبشّرت مانشتات صحفية عريضة المجتمع الإسرائيلى بأن عرفات قد تحرك فى الاتجاه الصحيح. وفى المقابل، عمد باراك إلى تحريك الاقتراع على تسليم "أبوديس" فى الكنيست. فهدد المفدال بالاستقالة. بينما ظهر على السطح وبالتحديد فى نهاية الأسبوع قبل الاقتراع الوشيك، استطلاع رأى عام أجرته (داحاف) وأظهر أن ٦١٪ يعتقدون أن تسليم القرى سيُضر بأمن القدس، وجرت فى القدس مظاهرة لليمين ضد تسليم القرى. ولم يتراجع باراك وصمم على اتخاذ القرار.

◆وماذا عن شاس..؟

– قال إيلى يشاي: "إذا حصلنا على ما نحتاج إليه، سيحظى باراك بائتلاف هادئ".

وافق حاييم رامون على تحويل الأموال على مراحل.

وفى مكتب باراك ترددت دعابة سوداء حول شاس. فالعملية الحالية بالنسبة لهم، اسمها "أبوديس مقابل أبو كيس". وعلى الفور توجه حاخامات المفدال، شبيرا، وإلياهو وكبير الحاخامات مسد يجورا لمقابلة الحاخام عوفديا وشرحوا له خطورة تسليم القرى على القدس. وبنصيحة من شارون، طلبوا من الحاخام أن يُحلق بطائرة فوق أبى ديس حتى يُدرك كم هى قريبة من قدس الأقداس. وانتظر باراك توضيحًا، لم يأت، من يشاي.

استدعى حاييم رامون، فقال له رامون: "عليك بتحويل الأموال فورًا".

وقال باراك لرامون: "تكلمت مع الحاخام مرتين، ولم أسمع منه أنه سينضم إلينا فى موضوع أبوديس".

واقترح عليه رامون أن يُغير الطريقة التى ينظر بها إلى العالم: "ربما لا تتحدث اللغة التى يفهمونها". والتقى باراك بتومى لبيد وطلب منه أن يؤيد تسليم أبوديس. فكان رد لبيد واضحًا: "إذا كنا ضمن الحكومة سنؤيد، خارجها سنرى".

وعشية الاقتراع اجتمع باراك فى منزله مع كوكبة ممن سيُشرفون على تنظيم الاقتراع فى الكنيست: بيلين، رامون، دليا إيتسيك، وأبرهام بورج. لا مكان للمشاعر الشخصية عندما تطرح القضايا المصيرية. وانصب الحوار على احتمالات نتائج الاقتراع. لم يصل رد واضح بعد من مجلس جيدولى هاتوراه التابع ل "يهدوت هاتوراه". وكذلك لم يصل رد من شاس. والمفدال سيخرج من الائتلاف إذا جاءت نتيجة الاقتراع إيجابية.

باراك على علم بالاستعداد لمظاهرات تتسم بالعنف المرافقة لإضراب السجناء الفلسطينيين فى السجون، واتصل بعرفات بعد أن غادر أعضاء العمل منزله. قال له عرفات إن كل شيء تحت السيطرة: مظاهرات نعم، عنف لا.

واتصل باراك بموفاز واستوضح منه هل كل شيء جاهز لإخلاء 'طَيبة'، وموقع الجيش الإسرائيلى فى القطاع الأوسط

فى لبنان، وتسليمه لجيش لبنان الجنوبى - وهى خطوة تمهيدية لتسليم مواقع أخرى والانسحاب من لبنان. وبعد ذلك توجه إلى البيانو ليخلو إلى نفسه قليلاً.

وفى الصباح كان فى انتظاره اقتراح الحكومة على تسليم القرى الثلاث، ومن بعده جلسة الكنيست بكامل هيئته.

ما هو موقف شاس..؟ سؤال يشغل الجزء الأكبر من رأسه.

خاف باراك من أن ضغوط الشارع من أسفل والسياسيين من أعلى، وحقيقة أن جميع المبالغ لم يتم تحويلها بعد لشاس - تجعل الضربة أقوى. فالأمر ليس مجرد التصويت فى الحكومة وفى الكنيست فحسب، بل الفشل الذى لن تقتصر آثاره على مسارات التفاوض، بل أيضًا على زعامته وقدرته على قيادة العملية السياسية.

فى جلسة الحكومة صوتت شاس بالرفض، ولكن بعد إتمام الاقتراع أصبح الأمر لا يهمه: فليفعل كل طرف ما يريده دون أن يُملى شروطًا عليه ليضمن ولائه عند الحاجة. داخل الحكومة كسب الجولة بأغلبية ١٥ وزيرًا ضد ٦. فقد صوّت بالرفض وزراء شاس الأربعة، وشرنسكى ويتسحاق ليفي. أما وزير الخارجية دفيد ليفى فقد تغيب عن الجلسة. ويبدو أنه فضّل الاختباء.

ومنذ الصباح بدأت تتواتر الأنباء عن التوترات التى تحدث فى المناطق. اتصل باراك ببوجى يعلون، قائد المنطقة المركزية، الذى اعتبر أن الوضع تحت السيطرة، ويمكن تسليم القرى دون أى ضغط. وبعد اقتراع الحكومة ذهب باراك إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وهناك أيضًا تحدث عن أهمية تسليم القرى للسلطة الفلسطينية. وفور انتهاء الجلسة تجمع أعضاء اللجنة من اليمين واليسار أمام الميكرفونات والكاميرات وبدأوا يطلقون نيرانهم الكلامية باتجاهه. وبالتوازى مع هذا الجدل بدأ ضغط من الجانب الفلسطينى أيضًا. اتسعت الاضطرابات فى المناطق، وكان واضحًا أن الوضع على الأرض يضغط على الحوار البرلمانى ويحول دون اقتراع موضوعي. لكن باراك تمسك بالاقتراع فى كل الأحوال، واعتبر من الضرورى التفريق بين أحداث اليوم وبين ما سيحدث على المدى الطويل.

بعد الظهر استعد الكنيست للاقتراع على إخلاء القرى. قرر باراك بمفرده - كما هى العادة - أن يُصبح الاقتراع على تسليم القرى فى الكنيست، بمثابة اقتراع على الثقة فى رئيس الوزراء، فإذا سقط الاقتراع، تسقط الحكومة ويسقط معها.

❖❖❖❖

ومرة أخرى بدا أن الذين لا يفهمونه، هم الفلسطينيين.

تحولت المظاهرات التى تحدث عنها عرفات إلى اضطرابات. وهى الإضرابات التى اندلعت مع بداية الأسبوع، فى سياق الأحداث التى أحبطت فى ذكرى الاستقلال (يوم الأرض)، عندما بدأ المعتقلون الأمنيون إضرابًا عن الطعام. فقد كانوا ينتظرون الإفراج عنهم بمقتضى اتفاق شرم الشيخ والرسائل التى نقلها إليهم أعضاء السلطة الفلسطينية التابعين لعرفات - ولم يحدث شيء من هذا. ولم يُبد باراك أى تأثر. وكان حتى ذلك الحين قد أطلق سراح ضعف ال ٢٥٠ سجينًا الذين التزم نتانياهو بإطلاق سراحهم فى اتفاق واي، وأصر على قراره بعدم الإفراج عن هؤلاء الملطخة أيديهم بدم اليهود.

ومن إضراب السجن انتقلت اضطرابات "أسبوع السجين" إلى العائلات فى شوارع المناطق (المحتلة)، وفى يوم الاقتراع على تسليم القرى الثلاث اشتعلت شوارع مدن الضفة. وكذلك اشتعل باراك، وعلم من تقارير الاستخبارات أن الفلسطينيين أطلقوا النار على مقر موسى عرفات، ابن عم عرفات والمسئول عن إحدى وحدات الأمن العام. وغضب باراك من عرفات الذى تعهد له بأن يبقى الوضع تحت السيطرة، بينما الواقع يقول إنها المرة الأولى التى يُجاهر فيها "الشبيبة" و"التنظيم" بزعامة مروان البرغوثى بمعارضة عرفات. كان هذا هو أول حجر عثرة يصادف عرفات، ولكن من وجهة نظر باراك فإن عرفات لم يفِ بأهم التزام تعهد به فى أوسلو، إذ لم يستخدم الوسائل الكافية لمكافحة الإرهاب الذى يتعرض له الإسرائيليون.

أما جنود الجيش الإسرائيلى فلا يلتفتون لتقديرات الموقف لدى باراك وعرفات. فلا أحد فى الجيش يدلهم على الطريقة التى يتعاملون بها فى ضوء هذا الوضع. عندما يواجهون خط النار، يطلقون نيرانهم فى كل اتجاه، وبخاصة على من يستهدفهم، بمن فيهم رجال الشرطة الفلسطينيين. وهنا تبدأ متاهة من أطلق النار أولاً. والواضح أنه عندما يكون هناك مُصابين وقتلى، يدعى كل طرف أن الطرف الآخر هو الذى بدأ التصعيد. وفى اليوم الذى حاول فيه باراك تمرير عملية تسليم القرى الثلاث فى الكنيست، قتل ٦ فلسطينيين وأصيب حوالى مائتين. وأصيب من الجانب الإسرائيلى حوالى ٢٦. واعتبر مُنسق العمليات فى المناطق، اللواء ماندى أور، أن الوضع خطير حقًا ويجب أن تدار الأزمة بحذر. رفض باراك تجنب تكثيف استخدام النيران: "إذا كانوا يرغبون فى استخدام لغة القوة، فلدينا قوة أكبر. إننا بصدد أمور مصيرية، ولا يجوز أن نستسلم لاضطرابات محلية ومؤقتة". لكنه كان يعرف أن التعامل مع هذه التطورات أشبه بالسير بين الألغام.

الجزء المأساوى فى الموضوع كان معروفًا سلفًا: فجهاز الأمن العام (شاباك) كان على علم تام بأن زعامة مخيمات اللاجئين سعت إلى مواكبة المفاوضات السياسية بالكفاح المسلح - لقد اعتقدوا أنه بهذه الطريقة فقط يمكن تحريك باراك أو إجباره على شيء. وتوقعوا فى الاستخبارات العسكرية (أمان) أن تندلع الصدامات المسلحة، لأن عرفات، فى تقديرهم،

أراد ربط العامل المسلح بالمفاوضات، بينما كان تقديرهم فى شاباك أن الاضطرابات ستندلع على خلفية هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وعدم إطلاق سراح السجناء، واستباحة الأماكن المقدسة واستفزاز المستوطنين. كان من المقرر أن يُوائم باراك بين هذين الجهازين الأمنيين، إذ سيؤدى الاعتماد على واحد منهما فقط، إلى إتباع سياسة مختلفة تمامًا: إما قوة مقابل قوة، أو صراع داخلى بين القوى المتناحرة فى المجتمع الإسرائيلي، بدءًا من المستوطنين وحتى الجيش الإسرائيلي. والحل لدى باراك أن يحاول إمساك العصا من الوسط.

❖❖❖❖

ومن فوق منصة الكنيست، وبينما كان يقنع الأعضاء بالموافقة على تسليم أبوديس كانت النيران تشتعل فى الخارج، انحنى إلى الأمام وقال بصوت مشروخ: "أنا لا أريد أن أخدع أحدًا. فالطريق إلى السلام سيصادف أحداثًا عصيبة. ومن لا يفهم ذلك فهو ساذج".

شارون يحذر: "إذا أعطوهم أبوديس فسيمكنهم إطلاق القذائف من فوق أسطح المنازل." ويرد باراك: "لن تتخرب القدس بسبب أبوديس، بل بسبب كميتسا وبر-كميتسا" (٢).

وحتى الظهيرة، كانت توجيهات باراك إلى الجيش أن يرد على الاضطرابات فى المناطق بيد من حديد. وبعد الظهر وردت تقارير عن الموقف فى الشمال مع إخلاء الموقع الذى أمر بإخلائه.

وفى الرابعة بعد الظهر أفادت التقارير باشتعال الوضع فى قطاع غزة واحتمال العنف ضد جنود الجيش الإسرائيلى وارد. انتابت باراك حالة من الغليان ضد عرفات. "إنه يعلم بأننا نحارب لتمرير قرار حول القرى". اتصل باراك بالرئيس كلينتون وقال له: "لن أعيد القرى طالما لم أحصل على التزام بأن ذلك لن يتكرر. وما أقدم عليه عرفات يُطيح بالقاعدة التقليدية لمعسكر السلام الإسرائيلي".

باراك لن يُعيد القرى الثلاث، بالرغم من أنه حصل على موافقة الكنيست والحكومة، لكنه أصدر توجيهاته لموفاز بتخفيض مستوى الرد فى المناطق وألا يستجيب للاستفزازات. إنه لا ينوى إفساد الانسحاب من لبنان فى ظل انتشار عمليات قتل متنوعة بالمناطق، لأن كل منهما يُغذى الآخر.

عندما تم وقف إطلاق النار فى السابعة مساءً، قرر إجراء الاقتراع على أبى ديس.

قبل ذلك اتصلت عناصر أمنية بالحاخام عوفديا وأبلغوه بالوضع على الطبيعة. بعدها اتصل مناحم بروش، وأبلغه بأنهم يُطلقون النار على اليهود. واتصل الحاخام عوفديا بيشاي، الذى طلب من باراك تأجيل الاقتراع. ورفض باراك. وانتظر الموقف النهائى لمجلس جيدولى هاتوراه التابع ل "يهدوت هاتوراه". وبعد أن استقر وقف إطلاق النار، قدم الاقتراع للكنيست، وأجبر شاس على التراجع حتى لا تسقط الحكومة. صوّت مُمثلو "يهدوت هاتوراه" بالرفض بأمر من الحاخام أليشيف.

يُدقق كعادته ويخشى من الفخاخ القضائية، راجع باراك مع المستشار القانونى هل فى نهاية البيان السياسى حول تسليم القرى يجب أن يقول "الكنيست وقّع عليه" أم "وافق الكنيست عليه". أوضح له روبنشتاين أنه لا فرق، فقد وافق الكنيست ووقّع على تسليم منطقة أبوديس بأغلبية ٥٦ مع و٤٨ ضد. وأعلن المفدال انسحابه من الحكومة. وبعد الاقتراع فورًا اتصل باراك بعرفات.

"قلت له لن أسلم لهم فى ظل هذا الوضع، لقد مررت ذلك فى الكنيست، حتى يكون تسليمها قانوني، ولكن عمليًا لن أفعل. هناك ما يتحتم تغييره وعليهم أن يكسبوا ثقتى وثقة الشعب الإسرائيلى من جديد".

ووعد عرفات بعمل كل ما فى وسعه، وسأل متى يتم تسليم القرى. وقال باراك إذا استتب الهدوء، ربما يتم الأحد القادم. وخلال ساعتين اتصل عرفات بالرئيس كلينتون. توقع باراك أن عرفات اتصل ليشكوه إلى كلينتون، وأوضح: "قلت له لا يجب أن تحدث مثل هذه الضربات مرة أخرى حتى تتقوض العملية كلها. كانت المرة الأولى، بعد أحداث النفق فى عهد نتانياهو، عندما بادر رجال شرطة فلسطينيون بإطلاق النار على جنودنا".

❖❖❖❖

ونشب من جديد خلاف بينه وبين عرفات، انشق عشرة جنود من جيش لبنان الجنوبى فى جنوب لبنان ولجأوا إلى حزب الله. وبعد سحب معدات ليلاً، انتشرت فى القرى شائعة بأن جيش لبنان الجنوبى ينسحب. باراك الذى أراد أن يكسب وقتًا أمام موفاز، قرر الإسراع بالانسحاب.

وافق على إخلاء موقع آخر، "روتام" فى القطاع الشرقي، ومن بعده "علوش" فى الشمال، وبعده "حمامه" و"تسيبورن". وصاحبت عملية الإخلاء بعض حالات إطلاق النار. وترتبط هذه الحالات برد أوتوماتيكى من الجيش الإسرائيلى وحزب الله. ومقتل مدنيين لبنانيين يعنى تعرض مدينة إسرائيلية لإطلاق نار. وكان رد الجيش الإسرائيلى بقصف مواقع بالقرب من النبطية، حيث أصيب ستة أطفال وبعض المواطنين إصابات خفيفة. وفى اليوم التالى أصيبت سيدتان على طريق جيزين من جراء قذيفة مدفعية. وكانت الضربة فى المقابل استهداف نيران حزب الله لكريات شمونه.

اقترح موفاز على باراك ضرب أهداف سورية، لكن باراك استجاب لمطلب مارتن إينديك بالامتناع عن ذلك. فإذا أردنا الالتزام بقواعد اللعبة، فالأفضل ألا نحيد عن الأهداف السورية فى البقاع. والطريف أن باراك لم يوجه قصفه إلى البقاع بل إلى "أهداف بنية تحتية"، أى - مبانى مدنية. فيجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع من أجل الانسحاب. وكان رد الفعل الدولى عنيفًا: فدعت الولايات المتحدة إلى ضبط النفس، ودعت الجامعة العربية إلى اجتماع طارئ فى لبنان، وتحدث تيرى لارسن فى بيروت عن حزام أمنى بعد الانسحاب، وأجرى عدة مكالمات قبل أن تنسف هذه الأحداث الدموية إمكانية أن يدخل الجيش اللبنانى إلى الجنوب.

أما فرنسا، التى كان باراك فى حاجة إليها لدعم استقرار الوضع بعد الانسحاب بفضل علاقاتها مع سوريا، فقد دعت إلى تجديد تفاهمات "عناقيد الغضب"، ولجنة تفنيد الادعاءات المتبادلة. وكانت إسرائيل فى حينه قد أرجأت المشاركة فى جلسات اللجنة، وقالت إنها - أى اللجنة - لن تمنع إطلاق النيران من القرى وتحد من رد الجيش الإسرائيلي. وتشير مراجعة الأحداث فى شهر يناير إلى أن ٣٥٠ حادثة إطلاق نيران قام بها حزب الله، منها ١٧ من داخل القرى. باراك الذى يدرك أن إسرائيل قد استخلصت كل ما تريد من البقاء فى لبنان سياسيًا وعسكريًا واجتماعيًا، قرر (فى داخله) الإخلاء بدون تأجيل. إنه بحاجة إلى الهدوء حتى يُنفذ بدون خسائر، ويهدد: "فى المرة القادمة سيكون ردنا أكثر إيلامًا، ولا أنصح أحد بأن يُجربنا".

❖❖❖❖

الآن يتم إخلاء مقر قيادة وحدة الاتصال بلبنان فى منطقة بنت جبَيل، واستمر تدفق جنود جيش لبنان الجنوبى بأعداد فاقت تقديرات العاملين فى وحدة الاتصال بلبنان. وكانوا قد تحدثوا عن ألف إلى ألف وخمسمائة، ومع نهاية اليوم الأول وصلت الأعداد إلى ما يقرب من خمسة آلاف. أمر باراك باستقبالهم جميعًا، بينما كان الجنرال لحد الموجود فى باريس فى طريقه إلى إسرائيل.

استمر الضغط المشترك من سكان القرى ورجال حزب الله فى القطاع الغربى والشرقى طوال يوم الاثنين. وحدث فى المساء تبادل لإطلاق النار دفع بفارين آخرين من جيش لبنان الجنوبي. وفى العاشرة من صباح الثلاثاء، فتحت بوابات سجن "الخيام". واسترد ١٤٠ لبنانيًا احتجزوا دون محاكمة حريتهم فى عمل بطولى أثناء القتال. وكان يمكن على دولة إسرائيل، توفر على نفسها مثل هذه المشاهد التى تسيء إليها، إذا كان باراك من ناحية ورئيس الأركان من ناحية أخرى تعقلا وأقدما على فعل شيء فى هذا الخصوص قبل الانسحاب أو أثناءه. غير أن الوضع الراهن لم يجعل باراك مُهيأ لإطلاق سراح السجناء، لأن إسرائيل لم تعترف أبدًا بمسئوليتها عما يحدث داخل السجن. كنا ندفع بالفعل رواتب السجانين، ولكن مع كل محاولة لإصدار أمر إفراج عن السجناء كانت تقع أعمال انتقامية غير مُتوقعة.

فى نفس الليلة أخلوا ونسفوا موقع الشقيف. كان مشهد يصعُب تصوره، لأن الأمر يتعلق برمز تاريخي. فموقع الشقيف عبارة عن قلعة(٣) صليبية تشرف من مكان مرتفع على منطقة محيطها ٧٠٠ متر. إنها قلعة مُحصنة وموقعها إستراتيجي. وفى حرب لبنان تم احتلال موقع الشقيف فى معركة من أشرس المعارك وأكثرها ضحايا. وفى الصباح بعد قتال طوال الليل، حطت فى الموقع طائرة رئيس الوزراء، مناحم بيجين، بصحبة وزير الدفاع أريئيل شارون. وظهر هؤلاء بفخر المنتصرين على خلفية المنظر الطبيعى أعلى الجبل كما يفعل المحتلون منذ فجر التاريخ. ومن حولهم وقف مقاتلو تشكيل "جولاني" الذين فقدوا ستة من زملائهم خلال قتال دموي.

والآن، فى مايو ٢٠٠٠، يطوى باراك صفحة الحكايات الدامية لشعب إسرائيل، بما فى ذلك موقع الشقيف وبقية المواقع التى شهدت موت الجنود الذين قاتلوا فيها. وكان ١٢٠٠ جندى قد سقطوا منذ بداية المغامرة اللبنانية لأريئيل شارون، ويبدو أنها وصلت إلى النهاية.

يوم الثلاثاء انهارت كتائب جيش لبنان الجنوبى فى القطاع الشرقي. وفى صراعات محلية قُتل ١٠ من مُقاتلى حزب الله. ولم يُخدش أحد من جنود الجيش الإسرائيلي.

يوم الأربعاء، فى السابعة إلا الثلث صباحًا، بعد ٣٦ ساعة من بدء الانسحاب، كان ألف جندى قد اجتازوا الجدار الحدودي، وكان العميد بينى جانيتس، قائد وحدة الاتصال فى لبنان، آخر من غادر الأراضى اللبنانية. وبالقرب من الجدار الحدودى التقى باراك بالجنود المنسحبين. وطلب أن يُعرب من كان يعتقد بضرورة البقاء فى لبنان عن رأيه.

لم يكن اللقاء بين رجل عسكرى مُنتصر وجنوده فى نهاية يوم قتالى. ففى لقاء النصر نشوة فخر الأبطال المصحوبة برعشة من غنى للموت الذى عانق هؤلاء غير الموجودين. أما لقاء باراك مع الجنود المنسحبين فكان من نوع مختلف. إنه يعنى النجاة من وضع مُخجل، من أجل أمل كبير فى المستقبل. لم يكن واضحًا إذا كان الجنود يشعرون بذلك، ولكن كيف كانت مشاعر قائد، نفذ بمفرده عملية ذات أصداء تاريخية..؟

هذا هو باراك، فى مثل هذه الأوقات، التى تتسم برنين تاريخى وضغوط مُحيطة، اعتاد أن يرتدى قناعًا مُبتسمًا ويستعير عبارات ودودة.

وفى محاولة لحث الجنود على الإجابة: "إذن من الذى يؤيد العودة إلى لبنان..؟".

قال لهم وهو يلاحظ علامات التردد على وجوههم: "يمكننا العودة من جديد، فلسنا بعيدين، مجرد اجتياز الجدار الحدودي".

فرفضت الأغلبية. شعر باراك بالارتياح وتفرغ لساحة قتال أخرى.

وكان السوريون واللبنانيون قد ضغطوا على نصر الله زعيم حزب الله حتى لا يفتح النيران أثناء الانسحاب. غير أن اقتحام سجن "الخيام" حسّن صورته، واحتفل فى بيروت بعودة السجناء، وهدد: "طالما مازالت إسرائيل تحتفظ بسجناء وبمزارع شبعا، فإن الصراع سيستمر".

❖❖❖❖

باراك لن يُعيد مزارع شبعا، لأن لديه موافقة دولية بمواصلة السيطرة عليها. ومزارع شبعا، على طريق هار دوف (جبل الشوف) (٤)، هى جيب استراتيجى له وضع معقد. يقول حزب الله أن منطقة المزارع تنتمى إلى قرية شبعا، الواقعة فى أراض لبنانية، بينما الخرائط التى وافق باراك طبقًا لها على الانسحاب أمام الأمم المتحدة تشير بوضوح أن القرية تقع صحيحٌ ضمن حدود لبنان، لكن أراضيها تقع فى أرض سوريا. ويعلم باراك أنه طبقًا لعلامة ١٩٢٣ الحدودية فإن شبعا هى جزء من سوريا، وطلب موافقة الأسد. وسعيًا من السوريين لتأسيس الادعاء بأن شبعا جزء من لبنان، قاموا بتزييف وثيقة تعود إلى مباحثات شتورة (٥) منذ عام ١٩٢٣ وبمقتضاها فإن مزارع شبعا جزء من لبنان. غير أن الوثيقة تم تزييفها بطرق فجة، واكتشف معاونو أنان ذلك، وقد صرح سكرتير عام الأمم المتحدة كوفى أنان، بوضوح: "ليس هناك مبرر أن تطلب لبنان هذه المنطقة من إسرائيل". وطلب باراك موافقة لبنانية أيضًا، فقال الرئيس اللبنانى إميل لحود: "ليس لنا مطالبات من إسرائيل".

التقى مبعوث الأمم المتحدة تيرى لارسن بفاروق الشرع، الذى قال إن خط الانسحاب تقبله سوريا - ما عدا مزارع شَبعا. وأتضح أن القضية تنتظر التفاوض بين إسرائيل وسوريا، ويمكن لباراك أن يضمن موافقة العالم العربي، فى هذا الموضوع بالطبع. وقال نصر الله لصحيفة السفير: "لقد أمرتٍ رجالى بوضع السلاح وعدم إطلاق النار باتجاه الجنود الإسرائيليين. إننا نركز الآن فى العمل السياسى وإصلاح المناطق المتضررة".

وفى إسرائيل زادت موجة الانتقاد لأسلوب التنفيذ، وتنفسوا الصعداء الانسحاب بدون ضحايا. لكن صور الانسحاب، وسقوط بعض المعدات فى أيدى حزب الله وإلقاء الحجارة من وراء الجدار الحدودى كانت غير مقبولة.

وبعد عدة أيام على الانسحاب ساد هدوء تام على الحدود الشمالية. وفى الطريق الشمالى أقيم مضمار عدو للواء جولاني. وقال رئيس بلدية كريات شمونه: "لقد كنت ضد الانسحاب من جانب واحد، واستمت ضده، أما الآن فليس هناك أحلى من العدو على طول خط الحدود بدون عبوات ناسفة وضحايا".

* مات الأسد.. عاش الأسد:

كانت معنويات باراك فى أحسن حالاتها، بعد أن استعاد أبناء الوطن وفعل ما لم يجرؤ أن يفعله من قبله أى رئيس وزراء آخر منذ بن جوريون. وقد أصبح مشغولاً بالمهمة التالية: "التوصل، إذا أمكن، إلى اتفاق مع الفلسطينيين عن طريق الانفصال السياسى عنهم ووقف السيطرة على شعب آخر".

اتصل به كلينتون للتهنئة على الانسحاب من لبنان، لكن ذهنهما كان منشغلاً بالمرحلة القادمة. وقال كلينتون أن هناك إشارات من الجانب السورى لكن حالة الأسد الصحية غير واضحة. واتفق الاثنان على ضرورة السير باتجاه المسار الفلسطيني.

وخلال المفاوضات الجارية، لم تعد الوفود مُهيأة لعقد الصفقات المختلفة، وذلك، فى رأى باراك،لعدم وجود اقتراح فلسطينى بديل فى أى قضية. فقد تحدث شلومو بن عامى وجلعاد شير مع أبى مازن ودحلان فى جميع القضايا. ووضعوا على مائدة التفاوض ما لم يجرؤ أحد على طرحه من قبل. ولكن عندما طرح موضوع المطالبة بإنهاء النزاع (من جانب باراك)، كان رد عرفات (عن طريق دحلان) هو " لا " يا سيدى – حتى يتم الاعتراف بحق العودة، ويتم تقسيم القدس وهلما جرا.

وكان تقدير باراك وكلينتون أن عقد لقاء قمة مع عرفات هو السبيل الوحيد للانطلاق. واعتبر كلينتون أنه لابد قبل القمة، توضيح ما هى حدود تنازلات باراك بشأن الأرض، والقدس، وحق العودة، وهل من الممكن القيام بمبادرات حُسن نوايا – مثل إخلاء القرى الثلاث القريبة من القدس. ويرى باراك أن الانسحاب من جبهة أخرى، وبخاصة بالقرب من برميل المتفجرات المسمى القدس، هو أمر حساس.

وخلال لقاء سريع تم بينهما فى لشبونة، تحدث باراك مع كلينتون عن مُسودة لتسوية مستقبلية، تتضمن إخلاء قطاع غزة بالكامل فى المرحلة الأولى، وسيطرة رمزية فلسطينية فى القدس، وإخلاء بضع عشرات من المستوطنات – فى إطار إدماجها فى كتل استيطانية تضم حوالى ٨٠٪ من المستوطنين، وكل هذا مرهون بتنازل فلسطينى عن حق العودة، وبتسوية

الحقوق فى القدس، وبعبارة "إنهاء النزاع".

وفى ضوء ذلك بدأوا يتحدثون عن الأموال.

وعاد باراك إلى ما قاله قبل عام. وهو ما يتعلق بعشرة مليار دولار ستُخصصها الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية لحل مشكلة اللاجئين، واثنان ونصف مليار لإخلاء الإسرائيليين، بما فى ذلك تعويض اللاجئين من اليهود فى الدول العربية.

وبعد أن تحدد موعد القمة فى الحادى عشر من يوليو، وافق باراك على حضور القمة، مع علمه بأنه من الآن فصاعدًا، عليه أن يعمل على ترويض المجتمع الإسرائيلي. إننا مُقبلون على تنازلات بحجم ما قدمه ديجول. فباراك يعلم أن ديجول، "اجتاز ١٥ صدامًا بعد أن قرر الانسحاب من الجزائر. وقطع الجيش أى تعامل معه، وهو ما وصل إلى حد التمرد".

"لن أمضى فى هذه المرحلة باتجاه تسوية دائمة، بل أتحدث عن اتفاق إطار:CAPS / Comprehensive Agreement of Permanent Solutions.. ويُسمى الاتفاق الدائم:FAPOS / Frame Agreement of Permanent Solution .. فنحن الآن نتحدث عن المرحلة الأولى، وهى اتفاق الإطار. ونفعل ذلك حتى لا نلتزم بسقف، يجعلنا فاشلين إذا لم نُحقق منه شيئًا، والمسألة ليست شرطًا فإذا وجدنا وضوحًا ومباشرة من الجانب الآخر سنقدم ما هو أكثر، وإذا حدث العكس فلابد أن نكون مُستعدين."

❖❖❖❖

وفى صباح يوم السبت سمع باراك من مصادر استخبارية، أن هناك ما يحدث حول قصر الرئاسة فى دمشق ويشير بشكل شبه مؤكد إلى موت الأسد. حتى الآن ليس هناك إعلان رسمي، وأمر باراك بالتعتيم التام حتى يتمكن من عرض المساعدة على بشار الابن. كانت الساعات الأولى حاسمة فى استقرار الحكم، رغم أن الأسد ترك وراءه إرثًا مُرتبًا. وبعد ذلك بحوالى خمس ساعات خرج البيان الرسمي. وفى رسالة تعزية إلى بشار الأسد، كتب باراك " لنتجه إلى السلام "، ولكن تبقى مشكلة الأوليات هل سوريا أولاً أم الفلسطينيين، لقد حُلت وانتهت مع الأسد الأب. فالتسوية مع الفلسطينيين باتت هى اللعبة الوحيدة فى المدينة!

والآن مادلين أولبرايت ودينيس روس يقومان بالتوسط بين باراك وعرفات.

عرفات غارق فيما يخصه: ماذا عن إعادة الانتشار الثالث..؟ ماذا عن إطلاق سراح ٢٥٠ سجين..؟ ماذا عن أبى ديس..؟

وباراك لديه ما يخصه: "أنا مستعد، ولكن ضمن اتفاق إطار سعيًا لتسوية دائمة، ولنفعل ذلك خلال القمة".

وفى جلسة مجلس الوزراء المصغر ثار ضده كل رؤساء الكتل البرلمانية، وعلى رأسهم أمنون ليفكين، الذى حل محل يتسحاق مردخاى بعد استقالته على خلفية اتهامه بالتحرش الجنسي. هاجم ليفكين باراك بسبب التسويف أمام عرفات. قال باراك أن الأمر مرده إلى تعنت عرفات، ووافق على عقد جلسة أخرى بعد رد عرفات على أولبرايت وبعد ما يتضح مدى استقرار الائتلاف عند توجهه إلى القمة.

توجه يوسى بيلين إلى القاهرة ليطلب من الرئيس مبارك أن يوضح لعرفات، أن تكون المفاوضات جادة، وأن يطلع بيلين على فحوى المحادثات التى جرت بين مبارك وأبى مازن. وفى اليوم التالى تلقى باراك اتصالاً هاتفيًا من أولبرايت، تقول: "وافق عرفات على تأجيل المطالبة بإعادة الانتشار الثالث ومستعد للقمة فى واشنطن".

❖هوامش:

(١) **سواحرة:** بلدة تقع جنوب القدس الشرقية، يسكنها ٥١ ألف نسمة من الفلسطينيين /عرب ٤٨، ويحملون بطاقات هوية إسرائيلية.

(٢) شخصان عاشا فى عهد الهيكل الثاني، وتقول الأساطير التلمودية إن أورشليم (القدس) والمملكة الثانية قد تخربت بسبب بخلهما وحرصهما الشديد.

(٣) **قلعة الشقيف،** يرجع تاريخها إلى الحملة الصليبية الأولى على الشرق، وهى تُطل على نهر الليطانى وتقع على جبل مرتفع. ولها أهمية استراتيجية وكانت ترمز إلى السيطرة الإسرائيلية على جنوب لبنان، وعند انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دمرت غالبية أجزائها رغم مناشدة الهيئات الدولية المهتمة بالآثار التاريخية.

(٤) وتبين جغرافية مزارع شبعا موقعها الاستراتيجي. فهى تشرف على جبل عامل والجليل الأعلى والجزء الجنوبى من سلسلة جبال لبنان الغربية وهضبة الجولان وسهول البقاع وحوران والحولة، حتى إن هناك من يقول "أن البحر تسهل مشاهدته بالعين المجردة من المزارع".

(٥) **شتورة:** بلدة تقع على الطريق بين دمشق وبيروت بسهل البقاع اللبناني، وفيها جرت احتفالات توقيع اتفاق التوأمة بين المدينتين عام ١٩٢٣ .

◆ دراسات ◆

٣

تحديات ما بعد الصهيونية
الفصل السادس: خطاب ما بعد الصهيونية بأصوات بديلة
منظور نسوي

بقلم: حنا هرتسوج - ترجمة وإعداد: د. أحمد ثابت

شغل مفهوم ما بعد الصهيونية مكانة بارزة فى الخطاب العام والأكاديمى فى إسرائيل، حيث تماس مع الخطاب ما بعد الحداثى وامتزج به، ويستخدم مصطلح ما بعد الصهيونية شأنه فى ذلك شأن مفهوم ما بعد الحداثة بطرق متعددة، وتعرض المفهومان لجدل كبير حول المعنى المقصود بكل منهما ومن هنا يجب النظر إلى المفاهيم من حيث أصولها التى تشير إليه تأويلات مختلفة. وفضلا عن ذلك، يجب أن نعترف بأن هذه المفاهيم تتعرض للتغير والتطور.

ويرى رواد النظريات المتعددة الخاصة بـ "ما بعد" أو المابعديات (ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية وغيرهما) أن التعريفات التى شغلت اهتمام الرأى العام الإسرائيلى والخطاب الأكاديمى لما بعد الصهيونية هو ذلك الذى يعرف ما بعد الصهيونية على أنها مناهضة الصهيونية. وسوف يوضح هذا الفصل أن ذلك هو مجرد جانب واحد من مواقف عديدة فى الخطاب، وإن كان لا يشكل أفضل التعريفات لفهم الواقع الإسرائيلي. وأنا أفترض هنا أنه بقدر ما أن ما بعد الحداثة لا تعنى إنهاء الحداثة كذلك يجب فهم مصطلح ما بعد الصهيونية بطريقة مشابهة. فبقدر ما إن ما بعد الحداثة هى دعوة لإدخال تعديلات واسعة النطاق على الحداثة، تعد ما بعد الصهيونية بحثاً عن مجتمع أفضل داخل إسرائيل. ومن الناحية التحليلية من المهم جداً التمييز بين ما بعد الصهيونية كظرف اجتماعى وما بعد الصهيونية كدعوة سياسية. فما بعد الصهيونية أولاً وقبل كل شيء هى ظرف اجتماعى نبع من تكريس الأفكار الرئيسية للصهيونية مثل إقامة دولة يهودية وأكثر من ذلك تعميق الوعى بين كل شعوب المنطقة بأن إسرائيل هى حقيقة حياتية وليست ظاهرة عابرة كما يأمل بعض معارضيها وكما يخشى بعض مؤيديها. والواقع أن المجموعات المختلفة قد اعتبرت الدولة بمثابة حالة تمكين أو تدعيم بينما آخرون مثل المتدينين الشرقيين صارت الدولة بالنسبة لهم خبرة تهميشية ومسيطرة. ويمكن القول إن التطورات اللاحقة لإقامة الدولة ومؤسسة الصهيونية هى التى شكلت الخطأ الذى تعده ما بعد الصهيونية "جزءاً منه" ومن وجهة نظر سوسيولوجية أو مجتمعية لابد أن نأخذ فى الحسبان أن الصهيونية ازدهرت بفعل الجدل والصراع على التعريف الاجتماعى للحدود التى تنتهى عندها الدولة وبخصوص دلالة التشكيل الجماعى والدولة وقد استقر الصراع داخل الخطاب الأكاديمى بفروعه المختلفة وفى الخطاب العام وما يقع بينهما ويمكن القول أن هناك ضرورة لاعتبار الأفكار النسوية الإسرائيلية المعاصرة تتبنى رؤية معارضة لخلفية الخطاب ما بعد الصهيونى وفى نفس الوقت كجزء من هذا الخطاب.

يستعير اتجاه ما بعد الصهيونية كدعوة سياسية مفهومين رئيسيين من الخطاب ما بعد الحداثي، يتعلق الأول بنهاية الروايات التاريخية الشمولية ومن ناحية أخرى نهاية منطق التدمير. وقد تسبب هذان المفهومان فى خلق حيز عام ارتفعت فيه أصوات ناقدة مختلفة ومنها أصوات النساء وحتى لو كانت هذه الأصوات تشتمل على أصوات معادية للصهيونية يوجد أيضاً البعض الذين يدعون إلى تفسير مغاير للصهيونية ومن هذه الأصوات الخطاب النسوى الذى أضافته المرأة أو بالتحديد الخطابات النسوية.

المقولة الرئيسية فى هذه الورقة هى أن الرؤى المتعددة للنساء فى إطار مواجهة الخطاب الصهيونى السائد جعلت

صوتهن مسموعاً. والواقع أنه لا يوجد صوت نسوى واحد كما لا يوجد بالتأكيد هيكل منظم واحد يمثل كل النساء، فقد نبعت الأصوات من الوسط الأكاديمى ومن الخطاب العام فى نفس الوقت، مع ما بينهما من فوارق. تتحدى هذه الأصوات النظام السائد ولكنها وفى نفس الوقت تتنافس فيما بينها وتنتقد بعضها البعض.ومن منظور "تحديثي" يوجد تأثير عكسى لغياب الاندماج السياسى أو التعبئة حول هوية توحيدية بما يضعف القدرة على إحداث تغيير اجتماعي. ولكننى أعتقد أن تعدد الاصوات ذو أثر تراكمى من حيث يهاجم الأجندة السائدة من زوايا مختلفة ويؤدى إلى أساساً صياغة أجندة جديدة ومتنوعة.ويوجه الخطاب الجديد نقداً للمكانة غير اللائقة للنساء فى المجتمع الصهيونى المؤسسى وبينما الخطاب الصهيونى الخاص بالنوع أو الجندر يعتبر أن الولاء للجندر صار تابعاً للولاء القومى فإن الخطاب ما بعد الصهيونى يأتى بأفكار حول أجندات وسياسات بديلة، وفى حين يركز الخطاب الذكورى على الحيز العام وشئون الدولة والحدود والهوية فإن الخطاب النسوى ما بعد الصهيونى يضيف نقاشاً حول الحياة اليومية ذاتها، وبينما لا يتحدث الخطاب ما بعد الصهيونى عن تغير فى موضع الفرد فى علاقته بالمجموع فإن الخطاب النسوى ما بعد الصهيونى هو فقط الذى يدخل هذا المطلب فى لغة دقيقة .

◆الصهيونية وما بعد الصهيونية والحداثة: تعليقات من مرجعيات متعددة

لا يمكن فهم "ما بعد الصهيونية" كظاهرة اجتماعية وكموقف اجتماعى بدون الأخذ فى الاعتبار، بصفة عامة ومجردة على الأقل، التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التى أفضت إلى بروز وتحقق الصهيونية والمشكلات التى سببها ذلك الأمر. وكما سلف القول ينبغى النظر لما بعد الصهيونية كظاهرة متنامية ومتغيرة كما يجب الأخذ فى الاعتبار خلفية بروزها. وأنا أود القول بأن الحلول التى قدمتها الصهيونية لمشكلات التجمع اليهودى فى أوروبا فى عصر الحداثة خلقت موقفاً تحول آنذاك إلى مشكلة خاصة بالتجمع الذى يعيش فى إسرائيل ومن ثم صارت أساساً للظرف والفكر ما بعد الصهيوني. وبقدر ما أن الصهيونية جزء من ظاهرة حديثة وخطاب حديث فإن ما بعد الصهيونية تعبر عن الواقع ما بعد الحداثى حتى لو لم يعتبر كل المفكرين ممن يتحدثون باسمها أنفسهم مشاركين ناشطين فى الخطاب ما بعد الحداثي. كانت الصهيونية واحدة من حلول عديدة برزت إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر للمشكلات المرتبطة بوجود التجمعات اليهودية فى أوروبا خصوصاً شرق ووسط أوروبا، وقد فتحت عمليات الاعتاق والدمقرطة والتطور المتسارع للرأسمالية إلى جانب عمليات العلمنة داخل المجتمع اليهودى والمجتمع المحيط به، فتحت الأبواب أمام خيارات جديدة وضعتهم أمام معضلات فردية وجماعية. وكانت حلول عديدة لهذه المشكلة قد طرحت ومن بينها الاشتراكية والشيوعية أو كمواطنين فى مجتمع فسيفسائى أو الاندماج أو القومية أو التحصن بعالم الدين "الأرثوذوكسية المتطرفة" وكان لكل من هذه الحلول فئة اجتماعية تستطيع تحقيقه وكل منها رسم حدود الانتماء ومعناه كما عرف من ينتمون إليه وهويتهم فى حين يستبعد الآخرين. ومن الجدير بالذكر أن الهجرة نفسها إلى فلسطين أو أرض إسرائيل مع نهاية القرن التاسع عشر قد تمت بوسائل مختلفة فمع بداية ثمانينات القرن التاسع عشر كان عدد من هاجروا إلى إسرائيل وحددوا أنفسهم كصهاينة من الصغر بما لا يقارن بالعدد المتوقع تبعاً لدوافع دينية وقد عمقت الأرثوذوكسية المتطرفة جذورها فى أرض إسرائيل منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيونى وكان ذلك بمثابة رد فعل على مشكلات الوجود المرتبطة بالعصر الحديث.

كانت الصهيونية – بغض النظر عما يفسرها البعض بأنها حركة قومية تستند إلى روح الخطاب الصهيونى أو كحركة استعمارية – جزءاً لا يتجزأ من خبرة وخطاب العالم الحديث، فالعصور الحديثة تميزت بمشروعات الدولة والقومية، وتم اعتبار الدولة بمثابة تقدم على طريق حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتلك الخاصة بالجماعات والتى عانت منها جماعات قومية.وهى نفس المشكلة التى تواجه الدولة اليهودية وتشرح كيف أن النضال الفلسطينى بمطالبه بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية وتقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ينبغى تفهمه.

تحتل الدولة القومية قلب النشاط الصهيونى وكما لاحظنا أنها أحد الخيارات المستقرة فى حل مشكلات وجود اليهود الأوروبيين وأن هذا كان ومن دون شك نفس الوضع بعد الهولوكوست ومع إقامة الدولة، صارت هذه الدولة نفسها مشكلة وجودية لمجموعات أخرى عديدة بنفس القدر سواءً فى داخلها أو حولها ومن هنا تمثل الدولة الاهتمام المركزى للخطاب ما بعد الصهيونى وكذلك هويتها وعلاقاتها مع مواطنيها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع تجمعات ودول أخرى أدركت ظاهرة العولمة.

ينبغى ملاحظة أن الحركة العمالية الصهيونية حددت طبيعة الدولة حتى نهاية ستينات القرن العشرين، فعندما نتحدث عن الهيمنة الصهيونية يقفز إلى الذهن المعنى الخاص بهيمنة التيارات الاشتراكية فى الصهيونية. وهذه الحقيقة على قدر عال من الأهمية فمنذ بداية عملية بناء الهيمنة الصهيونية بصورتها العملية الاشتراكية، كانت هناك مجموعات صهيونية متنوعة ذات توجه قومى متناثرة على جوانب فرعية بجانب مجموعات غير صهيونية، وتم التأكيد على الأهداف الجماعية والولاء الجماعى وإعطاءهم الأولوية على حقوق ورفاهية الفرد. ومن بين المجموعات البارزة

التى صنعت الدولة لها ظروفا تتميز بالاستبعاد والتهميش للوجود، الفلسطينيون أولاً وقبل كل شيء. لكن جماعات أخرى وضعت أيضاً على هوامش أو تخوم مؤسسة الهيمنة الصهيونية، وهذا كان مصير اليهود النازحين من الدول العربية الذين ازدادت أعدادهم بشكل ملموس إبان العقد الأول بعد قيام الدولة، إلى جانب مجموعات من اليهود اليمنيين والمتدينين وخصوصاً الأرثوذكس المتطرفين. كذلك حدد موقع النساء من خلال قواعد الخطاب المسيطر، ومن ثم فإن الخطاب ما بعد الصهيونى برز من المواجهة مع هذه الهيمنة، فقد أثار السؤال عن الطريقة التى تعطل فيها تاريخ مجموعات متنوعة ولكنها دفعت إلى تصديق أو الإخبار عن رواية جديدة أو قصة "الآخر" وفيما يلى سنحاول كشف التوجه النسوى فى الخطاب الصهيونى بضرب عدد من الأمثلة توضح سبب الصدام مع هذا الخطاب وفى نفس الوقت تضع أسس خطابات بديلة.

◆نحن أيضاً شاركنا فى قصة الصهيونية:

شهدت نهاية ثمانينات القرن العشرين بداية عملية مراجعة التاريخ الصهيونى فى محاولة لإدخال النساء كمشاركات فى قصة بناء الدولة، وفى حين أسس الخطاب المسيطر هوية كلية من أفعال الرجال وعملية بناء الأمة، وجهت البحوث النسوية اهتمامها للجزء الذى أبدته المرأة فى هذه العملية. ومن أبرز الأمثلة التى تستحق التقدير قصة كفاح المرأة من أجل نيل حق التصويت، فقد اعتبرت الكتابة الجديدة حول رواية التاريخ أن النساء شاركن كشركاء فاعلين فى وضع أسس الديمقراطية الإسرائيلية، لكن الأكثر أهمية من ذلك هو الكشف عن الآليات التى تم بها استبعاد النساء من الرواية التاريخية المسيطرة والأساليب التى تم بها إسكات أصواتهن.

ويعتبر كتاب " الرواد وصانعو الوطن" الذى حرره "برنشتاين" مثالا لإدخال النساء فى تاريخ بناء الأمة، فقد تضمن دراسات تعيد الاعتبار لأدوار النساء فى البلدات الصغيرة والكيبوتزات والتجمعات الحضرية كما فى الأدب والإبداع الثقافى وفى المبادرات الاجتماعية والسياسية وفى ميادين الرفاه والصحة والتعليم، فالمرء يتعلم من هذا العمل الروائى التاريخى كيف إن النساء لم تكن فقط موجودة فى نفس المواقع التى وجد فيها الرجال ولكن أيضاً صنعن إنجازات متفردة وكانت لديهن مسالك أخرى تعاملوا من خلالها مع عملية بناء الأمة.

عمدت الحركة النسوية فى عصر "اليشوف" إلى إحداث قطيعة مع التوجه الجماعى الموحد الذى خلقته الحركة الصهيونية، فقد جمعت الكتابة والشعر النسوى بين المنحى الفردى والشخصى من جهة والهوية الجمعية والعمومية من جهة أخرى. وكشفت خبرات النساء -كما ظهرت على السطح عبر البحوث والدراسات وشتى أشكال التغيير- عن الصعوبات التى تجاهلها ما قدمه الرجال من روايات للتاريخ، ومن ذلك الكشف عن خدعة المساواة بين النوعين التى جسدتها الهيمنة الصهيونية العمالية.

◆الأمهات المؤسسة للأمة:

ظهر عدد كبير ومتزايد من الدراسات التى تبنت منظوراً نقدياً للراوية الصهيونية للتاريخ مستعيرة فى ذلك منهج النقد الخاص بميشيل فوكو (الفيلسوف الفرنسى المعروف وأحد كبار مؤسسى البنيوية). وتعتقد هذه الدراسات أن الصهيونية شيدت نسقاً معرفياً يتحيز بشدة لمسألة التماهى مع أو الذوبان فى المجموع، وأن هذا النسق رسم مكانة للمرأة الصهيونية تعتبر النساء أمهات مؤسسة للأمة ولكن فى نفس الوقت تلقى بها إلى الخطوط الخلفية أو الهوامش ولم تسمح لهن بأى منفذ إلى مواقع القوة المتعددة. والواقع أن كاتبة مثل "نيرا يوفال - دافيز" سبقت عصر ما بعد الصهيونية فى إسرائيل عندما وضعت أسس هذه الدراسات عبر سلسلة من الكتابات التى يتصاعد نفوذها ويتوسع هذه الأيام. ترعرعت "يوفال - دافيز" فى صفوف حزب "الماتسبن" (الفهود السود) ذى التوجهات الماركسية والمعادى للصهيونية، وأثبتت كيف كانت وضعية النساء فى إسرائيل نتاجاً لتشريع دينى يجعل المرأة مجرد مضطلعة بعبء التجمع اليهودى ويعيد إنتاج هذه الوضعية.

طوال عقد التسعينات من القرن العشرين انتقدت دراسات عدة أسلوب تضمين أو إحلال النساء فى الأمة، إذ كشف تصوير الأمة باعتبارها أمة- امرأة إبان عملية تأسيس أمة متخيلة عن واقع يتميز بكونه مجرد ترتيبات أو تعاملات بين الرجال فقط وكأنه تاريخ ذكورى بالكامل حسب رأى "أورلى لوبن"، إذ تعتقد أن الخطاب القومى لم يسمح سوى بحيز ضئيل للنساء، وهو ما أيدته "حنان هيفر" من خلال تحليلها للتطور السياسى المتضمن فى عملية إحياء الأدب العبري، حيث خلق الأدب العبرى الإحيائى ثقافة وهوية وذاتاً ترسخت فى الخطاب الصهيونى من خلال تهميش "الآخرين" وإسكاتهم، حيث تأسس هذا الخطاب على فرضيات خاصة بالثنائية والتراتبية والهيراركية وعلاقات القوة بشأن الاختلافات فى النوع بين الرجال والنساء.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى القانونين الأولين الذين استهدفا إعطاء النساء وضعية المواطنة على قدم المساواة وهما "قانون الخدمة العسكرية" لعام ١٩٤٩ و"قانون الحقوق المتساوية للنساء" لعام ١٩٥١ تم تقييدهما بتصور مفاده أن النساء هن فقط أمهات الأمة. وقد أوضحت "بركوفيتش" فى تحليلها للقانونين كيف أن المرأة اليهودية الإسرائيلية

أُعتبرت أولاً وقبل كل شيء مجرد أم وزوجة لا كفرد أو مواطن (٩)، إذ تم تعريف الأمومة كدور عام يتولى تجسيد الأمة وإعطاءها دلالتها، وأن هذا المفهوم -الأمومة كرسالة قومية- هو الذى تم عن طريقه إحلال النساء فى المجموع.

لقد أدت عملية الكشف عن العلاقات بين الهوية القومية والنوع إلى ظهور دراسات تتعرض لتأثير الصراع الإسرائيلى - العربى على مكانة المرأة اليهودية والفلسطينية فى إسرائيل، إذ أجبرت كل من النساء اليهوديات والفلسطينيات، باسم الصراع، على إعادة التأكيد على التمايز بين الخاص والعام وعلى التقسيم التقليدى للأدوار بين الرجال والنساء، ولقد واجهت الدراسات سالفة الذكر عالم الرجال عبر إثارة الانتباه إلى تشابه خبرات النسوة اليهوديات والفلسطينيات، وبعبارة أخرى أثارت المشكلات المتعلقة بالوجود ذاته أو بكينونة النساء والتى تسببت فيها التجربة الصهيونية والتى تخطت الحدود القومية ذاتها، ففى حين وضع الخطاب الصهيونى المسيطر النساء اليهوديات والنساء الفلسطينيات على النقيض من بعضهن البعض، فإن التحليل ما بعد الصهيونى جعلهن يعانين من نفس الوضعية فى مواجهة الرجال، وهذا ما دفع ذلك الخطاب إلى طرح أجندة سياسية مغايرة.

❖رسم أوضاع المرأة بمنطق تدميري:

لقد أدى الكشف عن الآليات التى رسخها الخطاب الصهيونى حول المرأة إلى تمهيد الطريق أمام بزوغ أصوات أخرى حيث شكلت الدعوة إلى خطاب سياسى نسوى المحفز المشترك لهذه الأصوات.

كان هناك استخدام متزايد لخطاب الأمومة منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين من قبل النساء من أجنحة اليمين واليسار، كاستراتيجيات للمشاركة السياسية، ومن أبرز الأمثلة هنا حركات: "أمهات ضد الصمت"، و"الأمهات الأربع" وهذه الحركات تنتمى للجناح اليساري، ومن الجناح اليمينى هناك حركتا "النساء الخضر" و"النساء اليعقوبيات".

وعلى الرغم من التعارض بين وجهتى نظرهما السياسية، فقد تحدى الخطابان الخطاب المدنى المسيطر والذى تأسس على الخطاب الذكورى العقلانى كما ترسخ فى الفضاء العام. وقد استخدمت النساء المستبعدة من الفضاء السياسي، سواء كن من اليمين أو من اليسار، الوضع المركزى للأسرة فى الخطاب الصهيونى القومى بأسلوب يكشف عن الجانب التدميرى فى هذا الخطاب. فقد استثرن صوت المرأة كمسألة مشروعة فى الحيز الخاص لبعث رسائل سياسية معينة مثل اعتراض النساء على سيطرة الرجال على الممارسة السياسية عن طريق استخدام أصوات الأمهات وممارسات الأمومة فى الفضاء العام. كما لجأن إلى لفت الأنظار إلى الاضطراب الذى سببه التمييز الحادث بين الحيزين العام والخاص عبر رفض حصر الأمومة فى مجرد كونها مسألة خاصة فقط.

وهكذا صارت النساء فى كلتا الحالتين - يميناً أو يساراً - والمستبعدات من الساحة السياسية فاعلات سياسيات مستقلات ومتنفذات، تتحدى القواعد العامة للعبة وخصوصاً تلك المتعلقة بتجمعاتهن.

وإلى جانب الأمومة كمنطق تدميري بفعل تأثير الخطاب الصهيوني، يظهر الآن منطق نسوى بديل يرفض النظر إلى المرأة كمجرد أم، سواء كان حقيقياً أم ممكناً، ومثال ذلك ما كشف عنه كل من "هلمان" و"رابابورت" فى الدراسة التى أجرياها على احتجاج النساء المتطوعات فى خدمة تنظيم المجتمع بعنوان "نساء فى الظلام"Women in Black من أن النساء أكدن على أنهن كن يُصَوَّرن كنساء لا حتى كأمهات. وقد شهد أسلوب احتجاجهن نمطاً رمزياً جديداً للمرأة السياسية، حيث تركز كفاحهن فى اكتساب مكانة ملائمة فى الساحة السياسية لا يستند تعريفه على المصطلحات الخاصة بهويتهن المحلية ولا إلى تلك المرتبطة بالتعريف السياسى المعيارى الذى قدمه الرجال للممارسة السياسية، ولكنه يتأسس انطلاقاً من الحالة الاجتماعية ذاتها، وهكذا طرح هؤلاء النسوة أساليب جديدة لتعريف النساء والسياسة عبر تحدى وتقويض الترتيبات السياسية والاجتماعية التى همشت النساء.

كيف تأخذ أجهزة الدولة مسألة النوع /الجندر فى الاعتبار..؟

ربما كان النقد الذى وجهه اتجاه ما بعد الصهيونية إلى الجيش (الإسرائيلي) والعسكرة واحدا من أخطر ملاحظات هذا الاتجاه حيث ظل الجيش أداة رئيسية للتعبير عن التماهى مع التجمع اليهودى والدولة من وجهة نظر الخطاب الصهيوني، كما أن الأخلاقيات الصهيونية تعتبر الخدمة العسكرية بمثابة دليل على اكتساب حق المشاركة المدنية، كما تعد أحد الأسس الهامه لمنطق تجنيد النساء اليهوديات فى قوات الدفاع الإسرائيلية ومن ثم صيغت الخدمة العسكرية بمصطلح التجمع الذى يشكل ويرسخ "الوجود الإسرائيلي" كما اعتبرت الوسيط بين الفرد والمجتمع القومي. وقد شيد هذا "الوجود الإسرائيلي" أساسا على أنماط السلوك الذكورى بحسبان أن الذكورية مسألة طبيعية أو معتادة، ومن هنا لا يعتبر الجيش مؤسسة صارخة فى تحيزها للرجال فحسب، ولكنه يعتبر أيضا واحد من أقوى الأجهزة فى ترسيخ الذكورية فى النسق الاجتماعي. هناك جهاز آخر من أجهزه الدولة حظى باهتمام واضح وهو اللجان الداعية إلى حق الإجهاض، حتى إن هذه اللجان تحولت إلى مؤسسات تعليمية، وصارت قوة بارزة مكونة من النساء الإسرائيليات المهمشات بفضل دعوتها للنساء إلى قبول الإجهاض، تلك النساء التى تتماشى وضعيتهن غير

العادية مع سلوكها غير العادى فى مجالات الممارسة الجنسية وحمل الأطفال والعلاقات الأسرية. وقد تمكنت هذه اللجان من المساهمة بقوة فى تشكيل المرأة الإسرائيلية العادية، وهى على النقيض متزوجة ومسئولة (وتستعمل حبوب منع الحمل ولا تتعمد الحمل) وملتزمة (أى أنها تقبل بالحمل من لحظة حدوثه حتى لو جاء بصورة غير متعمدة) وقادرة على التصرف (أى قادرة على تحمل التبعات والمخاطر، ولا تستسلم للحمل كنتيجة لعلاقة تنطوى على مشاكل سواء كان ذلك خارج الزواج الرسمى أو فى سن غير مناسب).

هناك دراسات أخرى تناولت دولة الرفاه والمؤسسات التى تتعامل مع حالات الاغتصاب و غيرها. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تشارك فى صياغة الخطاب النسوى بصفه عامة، إلا أن ما تقوم به من إدارة حوار مع الدولة بوضعيتها الصهيونية المسيطرة يسهم فى تنويع الانتقادات التى يوجهها تيار ما بعد الصهيونية وخصوصا ما يتعلق بدعوته للتركيز على النوع أو الجندر.

◆ حق المرأة فى حيز خاص بها وفى صوت مسموع:

يوجه الاتجاه النسوى نقدا حادا للخطاب الصهيونى الذكورى المسيطر كما يدعو لمراجعه التاريخ والتطلعات القومية من خلال التركيز على علاقات التحكم والقمع، وبهذا المعنى يشغل محور الخطاب ما بعد الصهيونى ويشكل جزءا لا يتجزأ منه، ذلك أن تركيزه على البعد الخاص بالنوع فى إطار تحليلاته للنسق الاجتماعى أسهم فى تعميق النقد الموجه للنسق الاجتماعى المهيمن.

وهذا الخطاب النسوى لما بعد الصهيونية يتحدى المفهوم ذا النزعة الكونية التعميمية بشأن المرأة عموما والمرأة الصهيونية خصوصا، كما يعبر عن جهد مبذول لكشف مختلف أوضاع المرأة والتفسيرات المطروحة حول هذا الواقع، و خصوصا النساء من يهود المزراحى ومن المتدينات المؤمنات بالقومية، ومن الأرثوذكس المتطرفات، ومن العلمانيات ومجهولة الأب ومن الشواذ / السحاقيات، إلى جانب النساء الفقيرات والبرجوازيات وكذلك المرأة الفلسطينية وغيرهن. هذا فضلا عن بحوث أخرى تعرضت لعمليات سيطرة وإستبعاد نساء لنساء أخريات مثل هيمنة النساء اليهوديات على نظيراتهن الفلسطينيات وسيطرة نساء الاشكناز على نساء المزراحى وتلكم اللائى يهجرن إلى بيوت المسنين، إلى جانب استبعاد البرجوازيات للفقيرات وغير ذلك.

ويلاحظ وجود قبول متزايد من جانب الخطاب العام والأكاديمى بأن ما يجرى فى المجتمع الإسرائيلى من حرمان وتهميش على أساس عرقى وقومى لا ينفصل فى الواقع عن بروز هوية متحيزة للنوع. ومن الجدير بالذكر أن النساء تتصرف بشكل مختلف تجاه خبرة الحرب والاحتلال كما توضح دراسات أجريت على النساء المستوطنات. والنساء الناشطات فى حركة السلام، لكن النساء العضوات فى منظمات السلام واللاتى جئن من خلفيات قومية وعرقية ودينية مختلفة يتصرفن مع معركة السلام ويفسرونها بطرق مختلفة فيما بينهن. ولا تشكل النساء المتدينات فئة مستقلة بذاتها، بل تتعاون بوسائل متنوعة مع نسوة ذوى تعليم عال، كما بينت البحوث التى أجريت على نساء "الحريديم"، والنساء الصهيونيات المتدينات.

تكشف هذه الدراسة الميدانية القصيرة والمتواضعة عن تعدد المواقف داخل الخطاب النسوى النقدي، ويلاحظ أن النسوية فى مرحلتها الأولية التى تميزت بالليبرالية كانت جزءا من الخطاب التحديثى عندما حاولت تشكيل فئة متفردة من النساء ورسم صورة متخيلة لتجمع نسوى ذى تاريخ مشترك ومستقبل مشترك. غير أن قبول فكر ما بعد الحداثة والدعوة إلى الاستجابية الآنية reflexivity سرعان ما ولدت خطاباً متعدد الأصوات. أما فيما يتعلق بالبيئة الإسرائيلية فقد أدت المواجهة النسوية مع الخطاب الصهيونى المهيمن إلى إضعاف أو إزاحة "فئة النساء المؤمنات بالنسوية".

ذلك أن مثل هذه الأصوات المسموعة لم تتحدا النظام السائد فحسب، بل صارت تتنافس وتنتقد بعضها البعض، ومن ثم ومن منظور "ما بعد الحداثة" غابت القوة التعبوية والتوحيدية وغابت الهوية المشتركة القادرة على إعادة صياغة تاريخ مشترك من أجل بناء مستقبل مختلف. مثل هذه المعضلة لا تعبر عن مسألة نظرية فحسب، فهناك تبعاتها السياسية أيضاً، والسؤال هنا: هل توجد قاعدة مشتركة للنساء الفلسطينيات والمزراحى والاشكنازيات تمكنهن من العمل ..؟ وهل بامكان النساء الفقيرات والثريات امتلاك أرضية مشتركة ..؟ أى نوعية من السياسة يمكن بل يجب إتباعها بينما لا تشترك كل النسوة فى نفس السمات وخبرة الحياة المشتركة وفى نفس الأهداف..؟ إن الممارسات النسوية للإجابة عن مثل هذه التساؤلات نظرياً وعملياً تسهم فى ازدهار الخطاب النسوى ما بعد الصهيونى ، وتطرح حداً أدنى من الحلول والتحديات لمثل هذا الخطاب.

◆خطاب ما بعد الصهيونية وعلاقات النوع / الجندر:

ينتمى معظم رجال خطاب ما بعد الصهيونية إلى مؤسسات أكاديمية تشكل مراكز قوة واضحة وتوجه العملية التعليمية. لكن هجوم هؤلاء على المؤسسة الأكاديمية الرسمية يستقيم مع عدم تخلى هؤلاء عن نقد أنفسهم ذاتيا وإلا

ظهروا كأنهم يطبقون أيضاً نفس الأساليب والآليات التى يستخدمها الجماعة الحاكمة ككل. لقد شيد هؤلاء مدارس فكرية قابلة للتحول إلى مؤسسة ريادية وكرسوا الوقت والجهد لمراجعة الذات، ويكفى هنا قراءة العدد الثامن من مجلة "النظرية والنقد" Theory and Criticism الذى ركز على خطاب المؤرخين الجدد، إلى جانب عدد من المقالات التى نشرها أكاديميون فى الصحف اليومية، من أجل اكتشاف الحدود التى يقف عندها خطاب ما بعد الصهيونية ولمعرفة من هم المتحدثين الرسميين باسمه ورغم ذلك لا يزال ما يتعلق بالنساء فى هذا الخطاب قليلاً مثلما هو الحال فى الخطاب الصهيونى المسيطر، وهو ما يبدو من معالجة المسائل ذات النوعية الخاصة. ويؤيد "سيلبرنشتاين" فى مؤلفه عن خطاب ما بعد الصهيونية هذا الاتجاه الداعى للمراجعة التاريخية للصهيونية عندما يعتبر مجلة النظرية والنقد الموقع الرئيسى لخطاب ما بعد الصهيونية الحالي، فى حين يتجاهل فى الغالب أية كتابات أخرى وخصوصاً تلك الخاصة بالنساء.

يرى "سيلبرشتاين" بحق أنه لا وجود فعلى لاتجاه ما بعد الصهيونية، بل عدد متزايد فقط من الأساتذة الجامعيين يكتبون فى إطار الروح النقدية ما بعد الصهيونية و/أو من موقف ما بعد الصهيونية، لكن هناك آخرين كثيرين كتبوا ولكن ليس بالضرورة تحت اسم مدرسة فكرية معينة، وكثيرون منهم ليسوا جزءا من عملية المراجعة البازغة. الواقع أن ما بعد الصهيونية يمثل ظاهرة مهجنة أسهمت فى ازدهارها مدارس نظرية مختلفة وفروع أكاديمية متباينة إلى جانب خطاب متنوع. إننى أود التحذير من الميل إلى وصف اليمين الاستبعادى لبعض من ينتمون إلى هذا اليمين نفسه بأنهم "ما بعديون" و"نقديون" ويسارعون لإصدار أحكام معينة بناء على كتاباتهم. فإذا كانت الصراعات على تمثيل اتجاه ما بعد الصهيونية هى صراعات من أجل التحكم فى الساحة الثقافية وفى بنية الاستيعاب الاجتماعي، فإنه ينبغى على حاملى لواء الخطاب ما بعد الصهيونى أن يدركوا جيداً أنهم قد يقومون بعمل استبعادى فى المحيط الخاص بهم.

فعلى الخطاب ما بعد الصهيونى أن يتعلم الدرس من الخبرة النسوية، إذ بدأ الخطاب النسوى بتحدى الخطاب المسيطر المتحاز للرجال، كما أن الخطاب النسوى المسيطر الذى سعى لمأسسة نفسه ووجه بتحدى النساء له من مختلف الأصول العرقية والاثنية والقومية والطبقية عن طريق الدعوة إلى الاستجابية الآنية والتوجه الاستيعابي. وقد سلك الخطاب النسوى الإسرائيلى نفس الطريق وما يزال معرضاً لنقد من ذلك النوع، إذ وجهت النساء المزارحى والنساء الفلسطينيات النقد للخطاب السائد بسبب نزعته النخبوية والاشكنازية. ومن هنا تولد إدراك متزايد فى السنوات الأخيرة بين المتحدثات باسم النساء بضرورة مراعاة النسوة "الأخريات" وهو ما نجده واضحا فى المجلة النسائية المسماه "نوجا" Noga وفى الأعداد الخاصة المكرسة للنوع /الجندر فى الدوريات العلمية مثل "زمانيم" Zmanimأو "الأزمنة" Times ، والتى نشرت عدداً خاصاً تحت اسم "أزمنة المرأة" إلى جانب عددين أصدرتهما مجلة بحوث العلوم الاجتماعية فى إسرائيل واللذين خصصا للنساء فى إسرائيل، وكذلك الكتاب التعليمى "الجنس والنوع والسياسة"(٣٦). الأكثر من ذلك أهمية هو ما يتعلق بالخطاب النسوى ما بعد الصهيوني، حيث تم تشويه الحد الفاصل بين الخطابين الأكاديمى والعام لأسباب أيديولوجية، مثال ذلك الكتاب الذى قامت بتحريره "باربرا سيفيرسكى و"مارلين سافير" بعنوان "التفكير فى خدعة المساواة" (٣٧) Calling Equality's Bluff ، والذى يتضمن فصولا من البحوث إلى جانب شهادات شخصية تمثل الطيف الواسع من أصوات النساء اليهوديات والفلسطينيات، كما برز هذا التنوع بين المنظمات النسائية وخصوصاً منظمات السلام النسوية. ومع نهاية عام ٢٠٠١ انعقد المؤتمر السنوى حول النساء ودراسات الجندر والنظريات النسوية فى جامعة تل أبيب بالتعاون مع المنتدى الإسرائيلى للدراسات النسوية وبحوث الجندر، وكان الهدف منه التجمع تحت إطار واحد مع الاعتراف بوجود أصوات نسائية متنوعة. هذا فضلاً عن أن المؤتمر الذى حمل شعار " الحرب والسلام " منظورات نسوية اعتبر مثالا يستحق التقدير على الجهود المبذولة لتجسير الفجوة بين الخطابين العام والأكاديمي، حيث قدم الباحثون أوراقهم جنبا إلى جنب الناشطين الحركيين الذين طرحوا خبراتهم التى اكتسبوها أثناء العمل الميداني. لقد كانت محاولة ناجحة للجمع بين البحث والممارسة وبين نظرية التغير الاجتماعى وممارسة التغير الاجتماعي. ومع ذلك لا يزال الطريق طويلاً أمام الخطاب النسوى مثلما هى الحال بالنسبة للخطاب ما بعد الصهيونى وينبغى على الخطاب ما بعد الصهيونى كتعبير عن ظاهرة مهجنة (أى مكونة من خليط من التوجهات والأجنحة) أن يتبع منهجا استيعابيا متعدد الثقافات ومتعدد الأصوات)

❖مجتمع ما بعد الصهيونية من منظور نسوي:

أدى تكاثر الأصوات النسوية إلى إحداث أثر تراكمى يوجه النقد بشدة إلى الأجندة المسيطرة من خلال عدة منظورات تدعو إلى ضرورة بزوغ أجندة جديدة ومتنوعة، وعلى الرغم من كونه غير موحد ولا ينطق بلسان واحد إلا أنه خلق محفزا ومشتركا. كما تضع هذه الأجندة علاقات الجندر على رأس اهتماماتها، حيث تتضمن الشخصى والمحلى وما يقع بينهما.

يحتوى المنظور النسوى على مجموعة بدائل معلنة تحاول تعريف نفسها كظاهرة ما بعد صهيونية، مبادرات كثيرة لا توجهها بالضرورة أيديولوجياً ما بعد صهيونية صريحة أو ذات طابع دولي. وتتمثل حجتى الرئيسية هنا فى أن إعادة تعريف فضاءات المضمون /المحتوى السياسى إلى جانب الأشكال المتغيرة من الفعل السياسي، كما تتجسد فى الخطاب النسوي، صارت دوافع رئيسية لعملية إضفاء الطابع المدنى على المجتمع الإسرائيلى ولرفض الانقياد وراء تصور الدولة القومية. إن هذه الأصوات النسوية تتبوأ قمة المبادرات ما بعد الصهيونية عبر تفكيك الأبنية المؤسسة على التحيز للرجال عرقياً وقومياً وكذلك المطالبة بمواطنة تستوعب الجميع.

تعد الحركة المسماة "مشهد جديد" New Profile مثالاً للوعى ما بعد الصهيونى الساعى إلى تطوير أجندة مدنية، وهى حركة نسوية أعضاؤها من النساء والرجال والشباب الذين يعملون معاً، وتهدف الحركة إلى نقل المجتمع الإسرائيلى من حالة العسكرة إلى الحالة المدنية. فهى تكافح من أجل تغيير العقلية العسكرية السائدة فى المجتمع الإسرائيلى والتى تنقله من حرب لأخرى، وتستهدف النظام التعليمى الداعى إلى بناء السلام بدلاً من النظام التعليمى الذى يكرس العسكرة وتعمل أيضا من أجل اختصار مدة الخدمة العسكرية الإلزامية لعام واحد والإقرار بالحق فى الاعتراض على الخدمة العسكرية فى أماكن معينة. كذلك تدعو إلى إنهاء الاحتلال وتسهيل وضمان ظروف العيش فى مجتمع متساو وذى منحى إنساني. بيد أن الأجندة المدنية فى إسرائيل تعانى من تعدد النظريات النسوية التى تشكك فى الخطاب الصهيونى السائد من مرجعيات مختلفة. وهذه الأجندة تدعو إلى منظور جديد حول السياسة والصراع السياسي، وترى هذه الأجندة أن الصراع من أجل تغيير اجتماعى لا ينتهى عند دهاليز الكنيست فقط رغم كونه ساحة سياسية هامة، إن السياسة تضطلع بجهود يومية حسب هذا المنظور من خلال التشكيك فى التعريف المسيطر للقوة وبالتزامن التعرية المتواصلة لمبادئ السيطرة والتحيز للنوع. وهناك ساحات عديدة تستطيع النساء من خلالها مواجهة البنية المتحيزة للنوع والرد عليها، مثال ذلك خوض معارك ضد التفرقة فى الحقل التعليمى وفى أماكن العمل وضد العنف المحلى والتحرش الجنسي، إثارة الشكوك فى أنماط التعبير المستخدمة تجاه النساء وعن النساء، مواجهة الإعلانات غير اللائقة، المساهمة فى الجدل حول الإجهاض والسياسة الصحية وإعادة تعريف الأمومة إلى جانب إضفاء الطابع النسوى على الفقر ونقد التعسف فى ممارسة الجنس، وأيضاً أجور النساء وقانون الأسرة وطرح خيارات بديلة حول أنماط الأسرة والجنس. ويمكن للنساء أن يقمن بذلك دون وجود صوت واحد ولا عبر صوت موحد، وتهدف كل الجهود إلى توسيع حيز السياسة بما من شأنه صياغة معان عديدة للفعل السياسى إلى جانب المشاركة فى تشكيل الواقع الاجتماعى ... مشاركة تصب مباشرة فى مركز العملية السياسية وفى تحديد قواعد اللعبة السياسية. إن هذا يجعل كلا من الخطاب النسوى والممارسة السياسية يلتقيان فى عملية أكثر اتساعا تستهدف تشكيل مجتمع ما بعد حداثى وتعمل على تفكيك مركزية القوة حيث تتولد أنماط متنوعة من ممارسة القوة وتنشأ مبادرات سياسية جديدة. إن أشكال التنظيم التى تتضمنها هذه الأنماط ينبغى أن تفضح الآليات الاستبعادية والقمعية للدولة والأمة والمجموعات العرقية. وإلى جانب التحليل النقدى يتضح لنا أن قبول الموقف الراهن من دون رد فعل هو مجرد ممارسة سياسية وليس إعمالا لاستراتيجية بقاء تعد أمرا ضروريا لما تتميز به من دافعية الوعى والمبادرة. إن تحليل القوة بناء على هذا الأساس يبين أن التعارض الحادث من المنظور الخاص فى الخطاب النسوى لا يدل فقط على الافتقاد للنفوذ السياسى ولكن يدل أيضا على حدوث تغيرات فى وسائل إعمال هذا النفوذ.

والواقع أن الجهد السياسى يعانى من التشتت ليس فقط بشأن القضايا المثارة بل أيضاً فيما يتعلق بالتنافر بين من يصيغون هذه القضايا. إن ذلك لا يعبر عن حركة سياسية بالمعنى المتعارف عليه، لكنه يوضح أن النفوذ السياسى موجود مع إمكانية كبيرة لإحداث تغيير اجتماعي، وتبقى القضية الرئيسية هى إضفاء الطابع المدنى على المجتمع الإسرائيلى من منظور نسوى.

◆ دراسات ◆

٤

المجتمع المدنى فى إسرائيل بين التعبئة والوفاق
الفصل الثاني: مجتمع مدنى فى بيئة متغيرة

بقلم: ياعيل يشاى – ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

يعد المجتمع المدنى جزءً من الواقع المحيط به. حيث تسهم فى تحديد ملامحه عناصر عديدة كالاقتصاد والمجتمع والقيم والسياسة. فمن الممكن أن يعبر المجتمع المدنى فى الكونغو عن محاولات البنك الدولى لتأسيس جمعيات للإنتاج الزراعى هناك، بينما يضم فى شيكاغو اتحاد لاعبى البيسبول. فالبيئة المقصودة هى مصطلح غير محدد الملامح. ونظراً لأننا نعيش فى عصر التقلبات بعيدة المدى فى كافة مجالات الحياة، يمكن القول أنه لو بعث أحد القدماء إلى الحياة لما تعرّف على المجتمع الذى يعيش فيه فى بدايات القرن الحادى والعشرين. فقد حدث تغيير جذرى فى وسائل المواصلات والاتصالات وأسلوب المعيشة والأنماط التى تتكون منها الأسرة. وأفرزت هذه التغييرات بيئة سياسية جديدة تتسم بوجود مراكز قوة لم يكن لها وجود فى وقت سابق. وقد جرت أكثر التحولات وضوحاً فى الانتقال من السياسة القديمة إلى ما يسمى بالسياسة الجديدة فى مجالات الاقتصاد والمجتمع والأيديولوجية والسياسة. وجدير بالذكر أن هذه التحولات لم تحدث فى الدول الفقيرة والمتخلفة بل حدثت بشكل أساسى فى الدول الصناعية المتقدمة والديمقراطية. ولا تزال أغلب دول العالم غارقة فى العالم القديم بآلامه ومتاعبه. إذ لم يكن مجرد ارتفاع مستوى الدخل القومى للدولة ليضمن حدوث التطور المأمول فيها. فالبدوى الرحال فى أى من إمارات النفط التى زاد الدخل القومى فيها بنسبة كبيرة لم يجر لديه تحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة.

لقد حدثت تغييرات بالغة فى الاقتصاد. وكان الارتفاع الشديد فى مستوى معيشة مواطنى الدول الغربية الديمقراطية، من أبرز التغييرات التى حدثت فى البيئة التى يعمل فيها المجتمع المدنى فى العصر الحديث. وأدت التغييرات فى أنماط العمل والثروات الشخصية وفى هيكل الاقتصاد الوطنى إلى زيادة رفاهية الفرد. وكان الافتراض السائد هو أن كافة الطبقات السكانية سوف تفيد من ثمار هذه الرفاهية وأن المساواة سوف تتزايد.

وكان من الظواهر الأخرى البارزة فى المجال الاقتصادى ظاهرة زيادة مستوى الناتج القومي. وفى الدول الصناعية، يفيد أغلب مواطنى هذه الدول من ثمار هذه الزيادة. ويتمثل ذلك فى معيشتهم فى مساكن فاخرة مزودة بأجهزة كهربية تعمل بالتحكم عن بعد. كما يتمثل فى تمكنهم من الانتقال بسرعة بفضل الطائرات النفاثة السريعة والسيارات المكيفة المتاحة لهم. صحيح أن هناك مناطق فقيرة حتى فى أكثر الدول ثراءً، ولكن مستوى المعيشة بصفة عامة قد ارتفع بشدة. كما تظهر التغييرات فى هيكل العمالة أيضاً. وفضلا عن ارتفاع القوة الشرائية للعملة وزيادة تنوع وحداثة السلع المتاحة للمستهلك فقد حدثت تغيرات كبيرة فى مصادر الدخل أيضاً. فقد كان أغلبية العائلين فى الماضى يعملون فى مجال الإنتاج السلعي، حيث كانوا يعملون فى الحرف والورش والمناجم والزراعة. أما فى عصر السياسة الجديدة فقد زاد الاتجاه للعمل فى الخدمات. وحلت المهن الفكرية محل الحرف اليدوية، وأصبحت المصدر الرئيسى لفرص العمل. كما حدثت زيادة كبيرة فى الوظائف الإدارية وفى العاملين فى خدمات الوساطة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قطاع السياحة. فقد أصبحت وظائف خدمة الغرف والاستقبال ووكلاء مكاتب السياحة والرحلات وظائف مطلوبة ومفضلة. وفى مقابل ذلك حدث نقص فى عدد العاملين فى المهن الكلاسيكية التى كانت سمة الاقتصاد القديم. وتراجعت الصناعات الثقيلة كالفحم والفولاذ وتناقص عدد العاملين فيها

تدريجياً. وأصبح انخفاض نسبة العاملين فى الزراعة من السمات المميزة للدول المتقدمة. فقد أدت الطرق الحديثة فى الزراعة واستصلاح الأراضى إلى تقليل عدد العاملين فى إنتاج المواد الغذائية بنسبة كبيرة. وبناء على ذلك حدث تحول من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية. حيث يقيم أغلب مواطنى الدول الصناعية فى المدن وضواحيها، أو على الأقل لا يقيمون فى الريف. صحيح أن هناك اتجاه لحياة المدينة حتى فى أكثر الدول تخلفاً، حيث تبحث جماهير القرويين عن فرص العمل فى المدن، غير أن أغلب المواطنين فيها يعملون فى الزراعة.

كان الانتقال من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة مصحوباً بتغيرات فى الهيكل الاقتصادى أيضاً. فقد كانت الحواجز الجمركية فى الماضى تفصل بين الدول لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية. أما فى العصر الحديث فقد أصبحت التجارة بين الدول هدفاً أساسياً. حيث تسعى الدول للاندماج فى الاقتصاد العالمى بواسطة العولمة التى أتاحت لرأس المال التحرك بحرية شبه تامة، وهو ما أدى إلى حدوث تغيير فى مفهوم السيادة الوطنية. وكان من بين نتائج ذلك انتقال القوة العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وأفرز هذا التوجه ظاهرتين متناقضتين، وهما: كراهية الأجانب ودعم الهوية القومية من ناحية، وإزالة الحدود الوطنية وخلق طبقة يوصف أبناؤها بأنهم "مواطنو العالم" من ناحية أخرى. وأدت الزيادة الكبيرة فى حركة السياحة العالمية واعتبار السياحة قطاعاً اقتصادياً هاماً إلى دعم هذا التوجه.

كان للتغييرات سالفة الذكر تأثير شديد على ملامح المجتمع الجديد. فقد ارتفع المستوى الثقافي، وأصبح الإقبال شديداً على الجامعات والمدارس العليا. وأصبح هناك إقبال شديد على الدورات الدراسية والدراسات التكميلية فى كافة المجالات. ورغم أن حلم التحرر التام من عناء الحاجة إلى الشقاء والعمل اليومى لم يتحقق بعد، فإن أسبوع العمل أصبح أقصر، وتناقص الطلب على العمالة الثابتة. ولم يعد العمل قيمة مقدسة بل أصبح عبئاً مقيداً للحرية، واتجهت المجتمعات التى يزدهر اقتصادها بما يسمح بالرفاهية للجميع إلى توجيه موارد اقتصادية لتطوير وسائل لقضاء وقت الفراغ ولتطوير الشخصية. وكان من مظاهر التعبير عن ثقافة أوقات الفراغ التوسع فى وسائل الإعلام والاتصال. حيث تهتم قنوات البث الإعلامى المسموعة والمرئية بكافة الأمور ويستمر بثها على مدار الساعة. كما يتلقى مستخدم الحاسوب والشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" رسائل متنوعة، بعد أن أصبحت تمثل وسيلة اتصال غير مسبوقة بين الإنسان فى كل مكان. كما أثرت هذه التغييرات على النظام الاجتماعى وكان تأثيرها أوضح على الأسرة. وأدى إقبال النساء على دخول سوق العمل بشكل جماعى- إلى جانب الدعوة إلى تحرر المرأة ومساواتها بالرجل- إلى إحداث تغيير فى الهيكل التقليدى للأسرة، التى لم تعد مماثلة لنواة الأسرة التقليدية التى كانت سائدة فى الماضي. فمن الممكن أن تكون الأسرة الآن ذات عائل واحد أو ذات عائلين من نفس الجنس "ذكرين أو أنثيين". كما زاد عدد من يفضلون عدم إقامة أسرة على الإطلاق أو إقامة أسرة عذراء (بدون أطفال). وأدى ارتفاع نسبة الطلاق فى الدول الغربية إلى الإضرار بمكانة الأسرة. وأصبح السعى إلى تحقيق الذات (self ful-fillment) عنصراً أساسياً فى الحياة العصرية. فمن حق كل إنسان أن يختار لنفسه نمطاً معيشياً يضمن له تحقيق ذاته وإرضاء رغباته، ولا يفترض أن يكون قبول الإنسان فى مجتمعه مشروطاً بجنسه أو عاداته أو أسلوب حياته. وواكب التوجه الداعى لتحقيق الذات وكفالة حرية الإنسان فى الاختيار تزايد فى استهلاك المخدرات "والمطالبة بجعلها مشروعة".

تتمثل السياسة الجديدة أيضاً فى التغير الذى طرأ على القيم، وكان سبباً فى ظهور السياسة الجديدة كما كان نتيجة لها فى نفس الوقت. فقد كان الهدف الأساسى للبشر فى الماضى هو الحصول على احتياجاتهم المعيشية. وكان جوهر الواقع الإنسانى هو السعى لكسب الرزق وجمع ثروة تسمح بحياة طيبة. وفى عصر السياسة الجديدة حدثت ثورة هادئة فى أوائل العقد السابع من القرن العشرين. وحيث أن مستوى المعيشة قد ارتفع وأصبحت أغلبية الدول توفر لمواطنيها مظلة تأمينات تغطى حتى حالات ضياع فرص العمل، فقد تبنى مواطنو الدول الصناعية أهدافاً جديدة، وحلت احتياجات (وقيم) ما بعد الماديات (post material) محل الاحتياجات المادية. فأولويات الإنسان المتخم تختلف عن أولويات الإنسان الجائع. وفى عصر السياسة الجديدة لم يعد الإنسان يعطى أولوية لمستوى المعيشة (بعد أن ارتفع مستوى المعيشة)، وأصبحت الأولوية للتوسع فى نشر مستوى المعيشة الراقى بما يعنى دخول جماعات ثانوية إلى مكان الصدارة ومساواة هذه الجماعات بالأغلبية، والتفاعل بين الإنسان والبيئة. وفى إطار النضال من أجل حقوق الأقليات ثارت المطالبة بمساواة المرأة بالرجل (التى طرحتها الحركات النسائية) ومساواة الفقراء بالأغنياء (التى طرحتها حركات الاحتجاج الاجتماعي)، والمساواة بين ذوى الأعراق المختلفة (التى طرحتها حركات الاحتجاج العرقية) ومساواة الشواذ (التى طرحتها حركات الشواذ من الرجال والنساء). وأدى السعى إلى رقى الحياة إلى ظهور حركات سلام تطالب بنزع السلاح وتبنى استراتيجية مصالحة فى النزاعات الدولية. كما وجه مواطنو الدول الصناعية اهتمامهم إلى البيئة. وأدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى معارضة استمرار التنمية الاقتصادية التى كانت من سمات السياسة القديمة. وطالبت حركات حماية البيئة التى تخشى المبالغة فى استغلال الموارد الطبيعية بإعطاء أولوية للحفاظ على نظافة المياه والهواء والحفاظ على الثروات الطبيعية تفوق أولوية البناء والتصنيع.

كما حدثت ثورة هادئة فى مجال السياسة، الذى لوحظت فيه ثلاث تغييرات أساسية، وهى: أفول نجم الأحزاب، وتغير أنماط المشاركة، وتغير نقاط ارتكاز الهوية. وهناك أربعة مجالات يمكن أن توضح لنا ضعف (وأفول نجم) الأحزاب السياسية،

وهى: تجنيد الأعضاء والمؤسسات الحزبية والأداء والتأثير.

يعرّف التجنيد بأنه قدرة الحزب على ضم أعضاء جدد وإقناعهم بعدالة برنامجه. وقد انخفض بشدة عدد أعضاء الأحزاب فى كافة أنحاء العالم الغربي، وانطفأ وهج الأيديولوجية، وأصبح نمط التصويت السائد غير أيديولوجي، وضعفت صلة الأحزاب بالجمهور. فقد كان الهدف الأساسى لكافة الأحزاب هو الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد فى المجالس النيابية عن طريق دعم الجمهور لها وتصويته لصالحها فى مراكز الاقتراع. وأدى طمس القيم إلى الإضرار بقدرة الأحزاب على ضم أعضاء، ونقل مركز الثقل فى النشاط الحزبى إلى خبراء العلاقات العامة والمتخصصين فى اجتذاب الرأى العام. وأدت الرفاهية التى سادت فى العالم الغربى إلى اضمحلال قضايا مصيرية كانت تشغل الأحزاب فى النصف الأول من القرن العشرين، مثل: مكانة الفرد فى المجتمع وصراع الطبقات. وفى عصر السياسة الجديدة أصبحت قدرة الحزب على اجتذاب الأعضاء تعتمد على الزعماء ذوى الشخصية القيادية وليس على البرامج الحزبية والمبادئ. ونظراً لأن السياسة أصبحت تعتمد على الأشخاص، وأصبحت تعرض على الجمهور شخصيات بدلاً من المبادئ، فقد أصبح للأحزاب نشاط تجارى وأصبحت تتصرف كهيئات أعمال. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد أننا هنا نتناول الوضع فى الدول الصناعية، التى تنتمى إلى ما يوصف بأنه "العالم الأول" المتخم الذى تسوده الرفاهية.

تقاس قوة الحزب بكم الموارد المتاحة له، وبحجم ونوعية الجهاز الحزبى وعدد أفرع الحزب ومقاره، ومعدل انعقاد مجالس مؤسسات الحزب المنتخبة. وقد أدى احتراف العمل الحزبى بصفة عامة إلى تقليل حجم الأجهزة الحزبية وتقليل عدد الأفرع. وإذا كانت الأحزاب بلا أيديولوجية وتحتاج إلى ناخبين وليس إلى أعضاء، فإن أداءها يتدهور بالتالي. فقد كانت الأحزاب فى الماضى مؤسسات شاملة تقدم لأعضائها خدمات من المهد إلى اللحد، أما فى السنوات الأخيرة فقد قلت الأحزاب من المهام التى تقوم بها، ولم تعد تهتم بالثقافة ولا بالتعليم ولا بالصحة. وأصبحت مهمتها الأساسية هى حشد التأييد لها لدى صناديق الاقتراع. ويتطلب هذا الأمر خبراء دعاية وليس أفرعاً خاوية، لا يذهب إليها أحد. وأخيراً فإن الأحزاب من المفترض أن تؤثر على السياسة العامة. وهناك عنصران أساسيان ينافسان الأحزاب على هذه المهمة فى السياسة الجديدة وهما الإدارة العامة، التى يتمتع موظفوها فى الدولة العصرية بنفوذ بالغ، ومنظمات المجتمع المدنى مثل اتحادات رجال الأعمال ومنظمات الدفاع عن البيئة، التى أصبح لها تأثير بالغ على السياسة. ولم يعد من الممكن أن نرى داخل الأحزاب مؤسسات هامة يمكن عن طريقها التأثير على الحياة العامة. ونظراً لاتساع نطاق العمل السياسى فلم تعد الأحزاب هى القناة الأساسية التى تربط الجمهور بمراكز التأثير فى الحياة العامة.

أثرت السياسة الجديدة على أنماط المشاركة أيضاً. فقد كان مواطنو الدول الديمقراطية فى الماضى يشاركون فى الحياة العامة، ولاسيما عن طريق مؤسسات وسيطة - كالأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية ومنها النقابات المهنية - وفى عصر السياسة الجديدة لوحظ تزايد أنماط المشاركة المباشرة. فتزايدت مشاركة المواطنين فى المظاهرات والنشاط الاجتماعي، وتباعدوا عن المشاركة فى أنشطة المنظمات ذات الطابع المؤسسي.

ترجع هذه المشاركة المباشرة إلى التغير فى نقاط ارتكاز الهوية، فقد سعت فئات مثل النساء والأقليات وكافة العناصر التى لا تدخل ضمن التيار المركزى إلى إبراز هويتها المميزة، نظراً لعدم رغبتها فى أن تبتلعها منظمات سلطوية تحوله أعضاءها إلى مشاركين مجهولين. وكان بعض الفئات - مثل الشواذ من الجنسين - "فخور" بهويته الجديدة. بينما اكتفى البعض الآخر بالاعتراف باختلافه وبالاهتمام الخاص بالاحتياجات الجماعية للفئة التى ينتمى إليها. وعلى وجه العموم فإن الأحزاب السياسية أكثر تنوعاً وشمولاً من أن تكون مركزاً لتجمع المطالبين بالاعتراف بهويتهم. وكان المجتمع المدنى هو العنوان الطبيعى الذى لجأوا إليه، وقد ترجم هذا المجتمع مطالبهم إلى نشاط على الساحة السياسية.

أثرت التغييرات الموصوفة آنفاً - والتى جرت فى إطار التحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة - على هيكل المجتمع المدنى وعلى تطوره. فمن المفترض أن يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى تزايد استعداد الأفراد للمشاركة فى العمل التطوعي. وأدى تناقص عدد ساعات العمل وتزايد وقت الفراغ، والتحرر من الخوف من ضياع فرص العمل (أو من ضياع وسائل الإعاشة التى تتمثل فى إعانات البطالة التى تقدمها حكومات الدول الغربية التى تتفشى فيها البطالة لمواطنيها) إلى اتساع أفق أغلب المواطنين ودفعهم للمشاركة فى العمل العام. ومنذ أوائل العقد السادس من القرن العشرين سجلت البحوث العلاقة الوثيقة بين مستوى المعيشة وبين المشاركة السياسية. وتشهد البحوث التى أجريت بشأن العمل التطوعى على أنه أكثر انتشاراً بين الطبقات الغنية. فتأسيس منظمات للعمل العام والمشاركة فى نشاطها جاء إذن نتيجة للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية سالفة الذكر. كما يتأثر المجتمع المدنى بالتطورات على الصعيد الاجتماعى الشخصي. فقد أدى ضعف الروابط الأسرية إلى تشجيع الأفراد على المشاركة فى أنشطة جمعيات أو هيئات. وتبين أن البث الإعلامى ليس هو البديل للعلاقات الإنسانية. حيث تهدف العلاقات الاجتماعية التى تتمثل فى ممارسة نشاط فى مؤسسات المجتمع المدنى إلى الخروج من دائرة الوحدة.

كانت التغيرات الأيديولوجية أيضاً من الأسباب التى أدت إلى تطور المجتمع المدني. وكما سبق القول فإن المجتمع المدنى

ليس مجموعة من الأفراد، الذين يتجمعون لمشاهدة الطيور أو للعب البريدج، ولكنه تجمع من المواطنين الذين لهم ارتباط بساحة العمل العام. فالاتجاهات التى تشجع الإنسان على الانغلاق على ذاته والتركيز على مشاكله الشخصية ليست جزءً من المجتمع المدنى الذى يهتم بالصالح العام. وقد سبق بحث القضايا الكلاسيكية للسياسة الجديدة، مثل تحقيق المساواة للأقليات، ولكن الجديد هو تزايد الاهتمام بها، وتزايد أهميتها واستراتيجيات النقاش العام لها. وتستوجب القضايا التى حظيت بالاهتمام فى عصر السياسة الجديدة تعبئة الجماهير لخوض المعركة السياسية من أجل إحداث التغيير المطلوب. وقد أدى التركيز على حقوق الفرد، وحقوق الفئات المختلفة والعمل على حماية البيئة إلى خلق أجواء جديدة لم تكن معروفة فيما مضي، وأسهمت هذه الأجواء فى تزايد نشاط المجتمع المدني.

وأخيراً، فإن من المفترض فى التغيير السياسى أيضاً أن يترك أثره على المجتمع المدنى وذلك للأسباب التالية: أولاً، نظراً لأفول نجم الأحزاب السياسية من المتوقع أن تحتل المنظمات العامة مركز الصدارة فى الساحة السياسية. إذ أنه بناء على النظرية الكلاسيكية للعلوم السياسية تكمل الأحزاب والجمعيات بعضها البعض، وتلعب نفس الدور فى توصيل الرسائل من الشعب إلى الحكومة. فتطرح الجمعيات مطالب محددة (ومثال ذلك المطالبة بالحفاظ على شاطئ البحر فى منطقة نتانيا فى إسرائيل)، بينما تجمع الأحزاب بين المطالب وبين الخطوط العريضة للسياسة الحزبية (ومثال ذلك تفضيل سياسة حماية البيئة عن احتياجات التنمية). وعندما تتناقص قوة الأحزاب تتزايد قوة منظمات العمل التطوعى المختلفة. غير أن هذه النظرية لا تنطبق تماماً على العصر الحديث، الذى ينذر كما سبق القول بأفول نجم الأحزاب السياسية. فقد حان الوقت لدخول منظمات المجتمع المدنى إلى الفراغ الذى خلفته الأحزاب. ويؤدى التغيير فى أنماط المشاركة هو الآخر إلى النهوض بالمجتمع المدني. فقد أدى تناقص الثقة فى المنظمات ذات الطابع المؤسسى - التى كانت هى الوسيط بين المواطن والحكومة حتى وقت قريب - والميل إلى المشاركة الشخصية فى ساحة العمل العام إلى وجود رصيد كبير من المشاركين المحتملين الذين من المفترض أن تتلقفهم منظمات المجتمع المدنى بلهفة.

قد يكون للسياسة الجديدة تأثير سلبى أيضاً على المجتمع المدني. فقد أدت التغيرات الاقتصادية- كما سبق القول- إلى الحد من قوة الدولة، كما أدت العولمة إلى الانتقاص من سلطاتها ومن سيادتها. ويعتقد أغلب الباحثين أن المجتمع المدنى الذى يعمل فى ظل دولة قوية يتسم بالقوة والفعالية. وعلى حد قولهم فإنه لا يوجد تعارض بين قوة الدولة وقوة المجتمع المدني. بل العكس هو الصحيح فلا يمكن أن يتطور مجتمع مدنى قوى يتسم بالاستقلالية سوى فى إطار دولة قوية. وفى استطاعة منظمات المجتمع المدنى أن تكتسب استقلالية ونفوذاً، ولكن إذا لم يكن لدى الدولة آليات لتسوية المنازعات وحل المشكلات ستكون قوة المجتمع المدنى محدودة. فالحياة المدنية للمجتمع تأتى من منطلق اتفاق على القيم الأساسية وعلى قواعد اللعبة التى تحددها الدولة. فتناقص نفوذ المؤسسات السياسية التقليدية الذى اتسمت به السياسة الجديدة من شأنه إذن أن يقلل من أهمية المجتمع المدنى وقدرته على لعب دوره فى النظام الديموقراطي. وإذا كان هناك تداخل وارتباط متبادل بين الدولة والمجتمع المدني- حسبما يفترض الباحثون- فإن ضعف مؤسسات السلطة لن يحمل أى بشرى طيبة للمجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع المستوى الثقافى ومشاهدة البث الإعلامى لفترات طويلة وانفراط عقد الأسرة من شأنه أن يؤدى إلى تمزق النسيج الذى يستند إليه المجتمع المدني. فما الذى يجعل المرء يخصص الوقت والجهد والمال للشئون العامة إذا لم تكن لديه رغبات والتزامات تتجاوز حدود ذاته..؟ فإذا سيطر على الساحة شعار "ابدأ بنفسك" سوف تقل فرصة العمل الجماعي. كذلك فمن شأن تناقص أهمية الأيديولوجيات التقليدية التى تعتمد على مصطلحات عالمية كالعدالة والمساواة أن تقلل من الحافز للمشاركة فى النشاط الاجتماعي. وهكذا فقد كان هناك من سجلوا تراجع نشاط المجتمع المدني، وأرجعوا إلى ذلك كافة آفات الديمقراطية المعاصرة.

◆هل أصبح فى إسرائيل سياسة جديدة حقاً..؟

تعرضت إسرائيل لتغيرات كثيرة منذ سنواتها الأولى - التى أثرت على طبيعتها - وحتى العصر الحديث. ويتضح هذا من الاستعراض السريع للتغيرات التى حدثت فى الاقتصاد والمجتمع والأيديولوجية والسياسة.

أولاً: أصبحت إسرائيل دولة شديدة الثراء بعد أن كانت دولة شديدة الفقر. وفى عام ١٩٦٠، فى أوج الفترة التى تشكلت فيها الدولة، كان مواطن من كل خمسة يقيم فى مسكن يتزاحم فيه أكثر من ثلاثة أفراد فى الغرفة الواحدة. ولم يكن لدى أكثر من نصف السكان ثلاجات كهربائية، وكان مواطن من كل ثلاثة يعمل فى الحرف اليدوية فى مجال البناء أو فى الورش والمصانع أو فى مجال الزراعة، وكان مواطن واحد فقط من كل عشرة يكمل التعليم الجامعى ويزيد عدد سنوات دراسته عن ١٣ عاماً. وفى عام١٩٦٩ كانت نسبة من لديهم سيارات خاصة من المواطنين ١٣,٣٪ فقط. وكان الاقتصاد الإسرائيلى مغلقاً إلى حد كبير. وفى أعوام١٩٥٥- ١٩٦٠ كان متوسط نصيب الصادرات من الناتج القومى الإسرائيلى١١٪ فقط. كما كانت التغطية الإعلامية للأحداث محدودة. ولم تكن أجهزة التلفاز متاحة للكافة، ومن كان يريد الاستماع إلى البث الإذاعى كان يضطر إلى الاختيار بين إذاعتين محليتين فقط أحداهما الإذاعة العسكرية، وكانت كلتاهما تنقل للجمهور رسالة قومية (بمعنى أنها إذاعات مجندة لخدمة أهداف الدولة). وكان الشعب يستجيب للتعبئة العامة التى كانت ذات طابع شمولي.

صحيح أن الكساد الشديد الذى ساد فى الفترة ١٩٦٥- ١٩٦٦ قد أثار توتراً اجتماعياً تجلى أيضاً فى انطلاق مظاهرات لأسباب اقتصادية، ولكن بخلاف أحداث وادى صليب التى كانت تعبر عن مدى إحباط سكان الأحياء الفقيرة كان المجتمع متحداً خلف العلم الوطنى.

توضح الصورة التى تكشف عنها مطالعة البيانات المنشورة، عن الفترة من عام ١٩٧٠ فصاعداً، حدوث تطور ملحوظ وانطلاقة مبهرة نحو العصر الحديث فى كافة المجالات. فقد دخلت إسرائيل عصر الرخاء، رغم عدم المساواة فى استفادة كافة مواطنى الدولة من هذا الرخاء. وتراجعت قوة الروابط الأسرية والانتماءات الحزبية وتبنى الجمهور مبدأ الخصخصة. وفقدت الأحزاب من قوتها ونفوذها، وأصبح رأى الأغلبية يرى أن الموت فى سبيل الوطن ربما لا يكون أمراً طيباً بالقدر الذى يصورونه. وتتضح الصورة أكثر من الاستعراض التفصيلى للأحداث التى جرت فى العقود الأخيرة.

فى عام ٢٠٠٠ كانت إسرائيل تنتمى إلى نادى الدول المتقدمة. وقد ورد فى تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ أن إسرائيل تحتل المركز الثانى والعشرين بين ١٧٤ دولة فى العالم فى مقياس التنمية البشرية(Human Development Report). وقد كانت البيانات الإحصائية تدعم هذا الترتيب. فقد ارتفع مستوى معيشة المواطنين فى إسرائيل ارتفاعاً شديداً اعتباراً من السبعينات. ورغم حدوث تذبذب فى مستوى المعيشة (من أمثلته الكساد الاقتصادى الذى تمر به الدولة منذ عام ٢٠٠١) فإن إسرائيل تنتمى إلى مجموعة الدول المتقدمة (١) . وفى نهاية القرن العشرين يكاد يوجد بها فى كل بيت ثلاجة كهربائية (لدى ٩٩,٧٪ من الأسر)، ولدى أكثر من نصف السكان (٥٥,٣٪) سيارة واحدة على الأقل، وهناك نسبة قليلة فقط (تبلغ نحو ٧٪) ليس لديهم غسالة.

ويتناسب هيكل العمالة هو الآخر أيضاً مع أنماط السياسة الجديدة. كما انخفضت نسبة العاملين فى الحرف اليدوية (من عمالة متخصصة وغير متخصصة) من نحو ثلث العاملين إلى أقل من ٢٩٪ منهم. وفى عام ٢٠٠٠ كانت نسبة العاملين فى الزراعة أقل من ١٪ من القوة العاملة. وفى نفس الوقت حدثت زيادة كبيرة فى نسبة الأكاديميين والمديرين. ووصلت هذه النسبة إلى ٣٥٪ من القوة العاملة بعد أن كانت حوالى ٢٠٪. وأصبحت نسبة ٠,٥٪ فقط من الأسر تقيم فى مساكن مزدحمة، يزيد عدد الأفراد فى الغرفة فيها عن ثلاثة. وحدثت ثورة فى إسرائيل فى مجال التكنولوجية المتقدمة التى أصبحت منتجاتها محركاً أساسياً للتنمية (مع ملاحظة أن معدلها قد تناقص بسبب الأزمة الاقتصادية). وأدى هذا التغيير إلى جعل مركز الثقل فى الاقتصاد هو منتجات التكنولوجيا، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلاد.

كان من أبرز الأدلة على هذا التغيير تحرير الاقتصاد الذى تجلى فى السياسة التجارية، وإلغاء الرقابة على العملة الصعبة وإنهاء تدخل الدولة فى الاقتصاد. ووقعت إسرائيل على اتفاقيات تجارية مع دول السوق الأوربية المشتركة ومع الولايات المتحدة، واضطرت إلى تقليل الحماية الجمركية لمنتجاتها. والحق أن هذا التطور لم يكن قاطعاً، نظراً لأن الدولة وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن صناعاتها المحلية (كصناعة النسيج) ضد المنافسة الجامحة، ولاسيما فى مواجهة السلع القادمة من دول الشرق الأقصى. فى عام ١٩٩٦ ألغيت القيود على العملة الصعبة، وأصبحت آليات السوق هى التى تتحكم فى أسعار الصرف (نظرياً على الأقل). وحاولت الدولة تقليل تدخلها فى الاقتصاد عن طريق القيام بعملية خصخصة شاملة، فجرت خصخصة المجالس والجمعيات الزراعية والطرق وبعض الأراضى (مع ملاحظة أن الأراضى المخصصة لا تزال قليلة نسبياً)، كما تمت خصخصة المستوطنات التعاونية وخدمات البريد.

تعد العولمة من أهم التطورات التى تميز العصر الحديث. ففى بداية عام ١٩٩٩ قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نشرت تقارير عن الإقبال الشديد من جانب المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية على الاستثمار فى إسرائيل. وكانت الاستثمارات الأجنبية المسجلة عام ١٩٩٨ أعلى من عشرة أضعاف متوسط الاستثمارات الأجنبية فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين. لهذا كادت كافة الشركات الكبرى فى إسرائيل تصبح شركات عالمية. ووفقاً للتقارير فإن حوالى نصف حجم تعاملات أكبر عشرين شركة كان مملوكاً لجهات أجنبية، وعلى رأسها شركات التكنولوجيا المتقدمة التى نشأت حديثاً، والتى تطرح أسهمها فى بورصة نيويورك. وفضلاً عن ذلك قامت قطاعات الإنتاج وعلى رأسها قطاع النسيج بنقل مواقع الإنتاج إلى الدول المجاورة، أو إلى دول بعيدة تنخفض فيها أجور القوة العاملة، وبهذه الطريقة انضمت هذه القطاعات إلى مسيرة العولمة. وأصبح الاقتصاد ينتج بهدف التصدير. فى عام ١٩٧٠ كانت الصادرات تقدر بنحو نصف الواردات فقط (٥١,٢٪). وفى عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات ٨٤,٢٪ من الواردات، رغم التزايد السنوى فى حجم الواردات. واستقبلت إسرائيل نحو ربع مليون عامل أجنبى أضفوا على سوق العمل فيها بعداً دولياً (٢).

رغم كل هذه البيانات لا يزال الاقتصاد الإسرائيلى متأثراً بملامح الاقتصاد القديم. وأول هذه الملامح المركزية. فهناك مصرفان كبيران فقط يسيطران على سوق المال، وهناك ثلاث شركات كبرى تتحكم فى قطاعات الغاز والوقود، وثلاث شبكات كبرى لتسويق السلع وشركة واحدة للكهرباء. وتبرز المركزية أيضاً فى القطاع الخاص. فبعض الأسر الثرية ذات النشاط الاقتصادى تملك ما يزيد عن ٤٠٪ من الأسهم التى تطرح للتداول فى بورصة تل أبيب. وتحتفظ الشركات العملاقة بنسبة ٤٠٪ أخرى. وهناك نحو عشرين أسرة تسيطر على ما يزيد عن ثلثى نشاط قطاع الأعمال الخاص فى إسرائيل. كما

تحتكر شركة مكوروت مجال المياه. وتحتكر شركة إيجيد المواصلات العامة وتحتكر شركة العال مجال الطيران، كما يوجد احتكار فى الموانئ. وهذه مجرد قائمة جزئية بالمجالات التى تؤثر الحكومة بشدة على أنشطتها. فالخصخصة التى كان من المفترض أن تكون القاطرة التى تقود التحرر الاقتصادي، لم تتحقق بالمعدل اللازم، وحتى عند القيام بالخصخصة فإنها كانت تجرى بنفس الأسلوب السابق (الذى يتمثل فى توزيع الامتيازات على المحاسيب) ولكن فى شكل آخر. وهناك من يقولون أن الخصخصة نقلت السيطرة المركزية على الاقتصاد الإسرائيلى من الشركات العامة إلى شركات القطاع الخاص.

تحتل إسرائيل مركزاً متقدماً بين الدول المتقدمة فى حجم الإنفاق العام قبل دول مثل السويد وهولندا وكندا (٣). وقد أعلن بنك إسرائيل أن نسبة الإنفاق العام بالمقارنة بالدخل القومى (٥٤,٤٪) تعد أكبر نسبة بين الدول العشرين الأعضاء فى منظمة الأويسد (OECD) التى تحاول إسرائيل التشبه بها رغم أنها ليست منها. ويؤدى تدخل الدولة فى الاقتصاد بهذا القدر الكبير إلى إكساب دولة إسرائيل مجالاً واسعاً للمناورة يكفل لها تخصيص الامتيازات للفئات التى ترغب فى رفع مكانتها. وتتضمن هذه الامتيازات مساعدة المستثمرين (ولاسيما المستثمرين الأجانب) عن طريق تخصيص أرض رخيصة لهم من الأراضى التى تملكها دائرة الأراضى الإسرائيلية أو منحهم قروضاً بفائدة ميسرة. كما تقوم الدولة بتوزيع امتيازات أخرى عديدة بواسطة عدم المساواة فى الدعم والضرائب. فهى التى تحدد من الذى يستحق إعانة للأطفال(٤) وما المناطق التى تعد مناطق تنمية بكل ما يترتب على ذلك من امتيازات. وفى ميزانية عام٢٠٠٣ تم منح إعفاءات ضريبية، ولاسيما فى ضريبة الدخل وضريبة العقارات والجمارك وضريبة القيمة المضافة بلغت نسبتها ١٨٪ من إجمالى إيرادات الدولة. كما قامت الدولة بتحديد الأسعار فى مجالات مهمة للمواطن مثل أسعار المياه والكهرباء والمواصلات، كما تقوم الدولة بالإشراف على الإنتاج الزراعى عن طريق تخصيص حصص لإنتاج المجالس الزراعية فى كافة قطاعات الزراعة. فى نفس الوقت لم تكن التخفيضات الجمركية بالضرورة بشيراً بتحرر الاقتصاد، إذ أن الدولة لديها أدوات أخرى مثل المواصفات القياسية والتشديد على المستوردين.

كان من بين الأهداف المعلنة لتدخل الدولة فى الاقتصاد تقليل الفوارق الاجتماعية وبناء مجتمع يتسم بالمساواة. ولكن هذا الهدف لم يتحقق. وانتهت أسطورة المساواة منذ بداية السبعينات بعد أن أعلن الفهود السود(٥) على الملأ عن المشاكل التى يعانيها الفقراء. صحيح أن هناك قدراً كبيراً من الاهتمام موجه لمشكلة عدم المساواة، غير أن مشكلة الفقر لم يتم التوصل إلى حل لها بعد. وفى بدايات القرن الحادى والعشرين احتلت إسرائيل المركز الثانى فى العالم الغربي، بعد الولايات المتحدة، فى التفاوت فى الدخول وفى انتشار الفقر. وبناءً على البيانات المنشورة فلا يوجد أى مساواة فى توزيع الثروات. حيث تسيطر نسبة ١٠٪ من الأسر على ٨١٪ من ثروات البلاد. وإذا قسمنا المجتمع بناءً على الدخل إلى عشر فئات فإن دخل الأسرة فى الفئة الأولى ذات الدخل المرتفع يزيد عن ١٢ ضعف دخل الأسرة فى الفئة الأخيرة. غير أن المجال هنا يضيق عن ذكر العناصر التى أدت إلى تزايد انعدام المساواة على المستوى الاجتماعي. وجدير بنا فى هذا البحث أن نشير إلى أن ارتفاع عدد من يوصفون بأنهم فقراء فى إسرائيل يتعارض مع السمات النموذجية للدول الديمقراطية فى عصر السياسة الجديدة.

رغم هذه السمات فإن إسرائيل اليوم أقرب إلى نموذج الاقتصاد الحر منها فى أى وقت سابق. ففى عام٢٠٠٣ كان تحرير الاقتصاد هو القاطرة التى تقود بها الحكومة الاقتصاد. وقد جاءت خطة تقليل حجم القطاع العام، وتبنى القطاع الخاص نتيجة لأيديولوجية الخصخصة، وليس للدواعى الاقتصادية وحدها. مع ملاحظة أن الاقتصاد الجديد ليس بشيراً بالدخول إلى عصر السياسة الجديدة ولكنه يمثل أرضية مناسبة لذلك. ويتماشى انتقال مركز الثقل الاقتصادى من الدولة إلى قطاع الأعمال مع النظرية التى تتمحور حول الفرد ومشروعاته وإنجازاته.

تعرض المجتمع الإسرائيلى هو الآخر للتغيير. فلم يعد نظام الزواج كما كان عليه سابقاً. فقد كانت نسبة الطلاق فى الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٤ حوالى ٨,٠ ٪ وتضاعفت فى عام١٩٩٥ لتصبح ١٦,٠٪، وفى نفس الوقت انخفض معدل الزيادة السكانية الطبيعية من ٢,٠٣٪ فى السبعينات إلى٤٧, ١٪ فى التسعينات. وكان أكثر التغيرات وضوحاً هو التغير الذى جرى فى المجال الثقافي. ففى العقد الأخير من القرن العشرين زاد عدد من أنهوا الدراسة الجامعية بنسبة٥٩٪، وزاد عدد المرشحين للدراسة الجامعية بنسبة٤٠٪. وزاد عدد من يدرسون بالجامعة فى تلك الفترة من ٤٧ألف إلى٧٤ألف. وقد كانت هذه الفترة فترة ازدهار لأفرع الجامعات والمدارس العليا الأجنبية، وزاد عدد الدارسين فيها بنفس النسبة. وفى عام٢٠٠٠ أعلن أن هناك نحو ٦٠مؤسسة أكاديمية تعمل فى مجال التعليم العالى فى إسرائيل من بينها جامعات ومدارس عليا حكومية وأهلية وكليات لإعداد المعلمين.

وكانت التغيرات فى المجال الثقافى مصحوبة بثورة اتصالاتية وإعلامية. فقد بدأ البث الإعلامى المرئى فى إسرائيل عام١٩٦٧ ولفترة طويلة لم يكن فى إسرائيل سوى قناة واحدة مملوكة للقطاع العام. وفى عام١٩٩٣ بدأ بث القناة الثانية وبدأ بث قناة الكوابل الأرضية. وفى عام٢٠٠٢ أضيفت قناة ثالثة. ووفقاً للبيانات فإن لدى الأغلبية العظمى من الإسرائيليين (٩٢,٣٪) أجهزة تليفزيون ملون. وفى عام٢٠٠٠ دخل بث المحطات الفضائية فى إسرائيل ليجعلها على صلة بمنظومة الإعلام المرئى العالمية. كما حدث تطور مماثل فى مجال البث الإذاعى المسموع، وأضيفت نحو ١٥٠ محطة إذاعية إلى محطتى صوت

إسرائيل وإذاعة الجيش الإسرائيلي، بعضها محطات تعمل بموجب امتياز وبعضها محطات خاصة. في الماضي كانت مهمة الإعلام هي تعبئة الرأي العام وتوحيد الجماهير خلف الحكومة. أما في العصر الحديث فقد أصبحت المناظرات التي تجرى في البرامج السياسية التي تتناول الأحداث الجارية تعبر عن وجود فوارق وخلافات في الرأي. وأصبح الإعلام يعبر عن قطاعات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي. فهناك قناة جمهورها المستهدف هو يهود الشرق، وقنوات أخرى ناطقة بالتركية والعربية والأسبانية، تخاطب كل منها جمهوراً محدداً. وفي نوفمبر ٢٠٠٢ تم افتتاح قناة ناطقة باللغة الروسية، وكان الافتتاح مصحوباً بضجة شديدة، حيث اعتبر المحللون افتتاحها تنازلاً عن اللغة العبرية باعتبارها اللغة التي تسهم في تشكيل الهوية الجمعية للمجتمع الإسرائيلي. ويقول خبراء الإعلام إنه في كل لحظة من اللحظات لا تشاهد أغلبية المشاهدين برنامجاً يذاع باللغة العبرية. فقد انهارت في التسعينات بعد الخصخصة دائرة البرامج التي كانت تجذب إليها جموع المشاهدين مثل البرنامج الذي كان يقدمه دان شيلون. ولم يعد في إسرائيل قنوات تشاهدها الأغلبية نظراً لأن نسبة مشاهدة جميع القنوات العامة (وهي القنوات الأولى والثانية والعاشرة) مجتمعة تقل عن نسبة مشاهدة قنوات الأقليات. وقد نجحت القناة الثانية التي تعد الدعامة الأساسية للهوية الإسرائيلية الجديدة في تحقيق نسبة مشاهدة لا تتجاوز ١٥- ٢٠٪. كما حدثت ثورة في مجال الصحافة المطبوعة. حيث لم تعد هذه الصحافة حزبية، باستثناء حالات شاذة في القطاع الديني، وأصبحت تخاطب جمهوراً متنوعاً متعدد الاهتمامات. وأصبح ثلاثة من بين كل أربعة إسرائيليين (٧٦,٤٪) يقرأون صحيفة يومية ولكنهم لا يتلقون من الصحف التي يقرأونها نفس الرسالة الإعلامية.

يكثر الإسرائيليون من اللهو أيضاً، فأكثر من نصفهم (٥٢٪) يسافرون إلى الخارج للسياحة مرة واحدة على الأقل سنوياً، ونحو ٦٠٪ منهم يقومون بسياحة داخلية مرة واحدة على الأقل شهرياً. وتشهد هذه البيانات (التي لا تتضمن فترة الانتفاضة) على الميل للاستمتاع الذي تفشى في المجتمع الإسرائيلي، وعلى وقت الفراغ المتاح للمواطنين. ومع هذا فقد بدأت جموع الجمهور في الإقبال على العروض الشعرية المفتوحة التي ترمز إلى المبادئ التي كانت منتشرة في إسرائيل القديمة. ويرى المحللون في هذا الإقبال ثمرة برنامج ثقافي يعتبر الحفاظ على الجذور الثقافية واجباً مقدساً.

حدثت تغيرات في نقاط ارتكاز الهوية الإسرائيلية أيضاً. فقد كانت إسرائيل القديمة ديمقراطية جمهورية، ذات تراث ثقافي مشترك لكل أبنائها. وكانت دولة قومية متجانسة وكان العنصر الرئيسي لاكتساب المواطنة فيها هو الأصل القومي (٦). وفي عصر السياسة الجديدة ازدهرت هويات ذات نقاط ارتكاز خاصة لم يحظ بدعم من النظام سوى بعضها. ومن أبرز ما حدث في الفترة الأخيرة تزايد ظهور الهوية الفلسطينية لمواطني إسرائيل العرب الذين يصرون على الاحتفاظ بحقهم في أن يظلوا من مواطني الدولة رغم عدم إيمانهم بقيمها الأساسية. كما أصبحت هناك شرعية لوجود هوية منفصلة لكل من النساء والشرقيين والعلمانيين وفئات أخرى كالشواذ. واعتباراً من منتصف الثمانينات بدا مواطنوا إسرائيل في التصويت في انتخابات الكنيست على أساس الهوية، ووصل عدد ممثلي الأحزاب التي تعبر عن فئات خاصة في الكنيست الخامس عشر إلى حوالي نصف الأعضاء. وقد تبنت الدولة أسلوبين أساسيين في التعامل مع الهويات الجزئية: أسلوب الاحتواء وأسلوب النبذ. وعلى سبيل المثال فقد نبذت الهوية العربية عن طريق إصدار قانون يحظر قيام تنظيمات (أحزاب) تهدف إلى تغيير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، بينما قامت باحتواء اليهود الشرقيين بالوسائل المالية والسياسية. واستخدمت الحكومة أيضاً أسلوب وسطاً يعتمد على التلويح بالثواب والعقاب. وعلى سبيل المثال ففيما يتعلق بالنساء صدر تشريع يكفل قدراً كبيراً من المساواة، غير أن تنفيذه في الحياة اليومية لم يكن له أثر واضح. ويعتقد المحللون أن عملية بلورة الهوية التي استمرت منذ أوائل السبعينات بشكل متواصل تشير إلى نهاية سيطرة التيار المركزي. ولا يعني هذا أن إسرائيل قد أصبحت دولة متعددة الثقافات. ونظراً لأن الدولة توصف بأنها دولة يهودية، فلا يوجد اتفاق أيديولوجي على أي تغيير في هذا الشأن، الذي لا يحظى بأي دعم من المؤسسة الحاكمة. كما أن الفئات ذات الهويات المنفصلة ترى لنفسها مكاناً في النظام القديم (باستثناء العرب).

هل صحيح أن إسرائيل قد خصخصت الأيديولوجية فيها..؟ لا يوجد رد قاطع على هذا السؤال أيضاً. فقد قل التمسك بالقيم الجماعية حسبما يوصف في الأدب من ناحية، ولم يعد من المنتظر من الفرد أن يقدم وقته وجهده وماله لخدمة الصالح العام. وأصبحت الأدلة على خصخصة الحياة الشخصية موجودة في كل مكان. وقد نشر في إحدى الصحف رسالة من قارئ في عام ١٩٩٦ بعنوان "تعبنا من رفع الأعلام ونريد الاستمتاع بالحياة"، جاء فيه ما يلي: "لقد شبعنا من المبادئ السامية، ولم نعد نريد رفع المشاعل. وكل ما نريده هو أن نعيش، وأن نبني مستقبلنا وأسرنا، وأن نحب وأن ننجب أطفالاً. نعم، نريد- ويا للعجب- أن نستمتع بالحياة". تجلى هذا الشوق إلى الاستمتاع بالحياة (الذي يمثل الأرض الموعودة في نظر الكاتب) في الهروب من الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات عديدة. فقد أصبح الطبيب الخاص الآن جزءً لا يتجزأ من الخدمات الصحية، وأصبحت المدارس الخاصة ظاهرة شائعة. وقد تمت خصخصة الخدمات الدينية هي الأخرى، وهو ما يتجلى في الزيادة في عدد المراسم الخاصة التي تجرى لعقد الزواج. وقد نشرت مجلة حركة اليهودية التقدمية خبراً عن تزايد الطلب على رجال الدين التابعين لهذه الحركة الإصلاحية، الذين لا تعترف بهم المؤسسة الدينية، حتى يقوموا بإجراء

مراسم حفلات التكليف (٧) والزواج. كما وصلت الخصخصة إلى أحد الرموز المقدسة فى الثقافة السياسية الإسرائيلية، وهو الثكل. حيث طالب الآباء الثكالى الذين فقدوا أبناءهم الجنود فى الحرب بمنحهم حق الكتابة على شواهد قبور أبنائهم بمعرفتهم، بما يتجاوز العبارات الموحدة التى يكتبها الجيش الإسرائيلي.

كانت الخدمة العسكرية من أبرز العناصر التى ظهرت فيها آثار الخصخصة. فقد ترددت مؤخراً أصوات تدعو إلى خصخصة الجيش الإسرائيلي، وتحويله إلى جيش محترف من المرتزقة. وفى استطلاع رأى جرى فى مايو ٢٠٠١، أيد نحو ثلث المشاركين تحويل الجيش الإسرائيلى إلى جيش من المحترفين. وارجع ٣٨٪ فقط من المعارضين معارضتهم لهذه الخطوة لأسباب أخلاقية واجتماعية، ليس لها علاقة بكفاءة الجيش المحترف. وفضلاً عن ذلك فقد أيد نحو نصف المشاركين (٤٩٪) السماح للراغبين من مواطنى إسرائيل باستبدال الخدمة العسكرية بخدمة وطنية سواء فى المستشفيات أو فى رعاية الفئات التى تحتاج لرعاية أو فى أى عمل آخر. واستنتج المسئولون عن إجراء الاستطلاع أن "هناك قطاعاً لا يستهان به من الجمهور لديه استعداد للتنازل عن أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها الإجماع الوطنى الإسرائيلي، وهو مبدأ الخدمة العسكرية الإلزامية فى الجيش، وكذلك انتشار الوعى بأن من الممكن إعطاء المواطن حق اختيار الطريقة التى يريد بها أن يخدم الدولة، وأن الخدمة العسكرية ليست هى الوسيلة الوحيدة للقيام بهذا".

وفضلاً عن ذلك فقد كان مواطنو إسرائيل مترددون فى الالتحاق بالجيش أيضاً. ففى بداية عام٢٠٠٢ نشرت الصحافة أن ثلثى الرجال الذين يزيد عمرهم عن ١٨ عاماً فقط يخدمون فى الجيش. وهذا من أبرز الأدلة على ضعف الانتماء للجماعة القومية. ففى وقت من الأوقات كان من لا يخدم بالجيش يعتبر متهرباً من الخدمة. وفى أواخر التسعينات تناقص استعداد الشباب للتجنيد. كما قدم جنود الاحتياط مطالب تشهد على اتجاه مماثل.

فى نفس الوقت وردت تقارير عن تزايد الاتجاهات الدينية التى ليس لها علاقة بالهوية القومية الإسرائيلية القديمة. ويوضح تقرير مريام تعسا جلزر الذى نشر عام ١٩٨٧ وجود أنشطة واسعة لطوائف دينية متعددة فى إسرائيل. وأصبح الدجل والشعوذة جزءً من الواقع الإسرائيلى فى العصر الحديث. ورغم أن اغتيال رئيس الوزراء رابين قد أحدث صدمة فى المجتمع الإسرائيلى إلا أنه لم يعده إلى مساره الأيديولوجي. وقد عبرت عن ذلك أغنية المطرب الإسرائيلى أفيف جفنى التى يقول فيها "سنواصل الحلم، ونسير بلا علم قومي، تعالوا نحاول ذلك حتى تتحسن الأوضاع". وفى نفس الوقت تزايد ميل الشباب الإسرائيلى إلى المشاركة فى حفلات المخدرات. وفى انتخابات١٩٩٦ زاد عدد الأصوات التى حصل عليها حزب "ورقة خضراء-عليه ياروك" الذى يدعو إلى السماح قانوناً بتعاطى الحشيش والماريجوانا، عن الأصوات التى حصل عليها حزب الطريق الثالث، الذى كان برنامجه السياسى يركز على الدعوة إلى عدم الانسحاب من الجولان. وفى عام٢٠٠٣ بلغ عدد الأصوات التى حصل عليها حزب "ورقة خضراء-عليه ياروك" ٣٠ ألف صوت، وهو ما يزيد عن الأصوات التى حصل عليها حزب حيروت الذى كان يتبنى خطاً سياسياً صارماً. ورغم أن الانتفاضة قد أعادت العجلة إلى الوراء، بعد أن أفادت البحوث بتزايد الاستعداد لأداء الخدمة فى الاحتياط، إلا أن الهوية الإسرائيلية الجديدة لم تتلاش تماماً.

من التغييرات الجديرة بلفت الانتباه إليها الاهتمام بالبيئة وتحقيق المساواة للنساء. فقد تم استحداث وزارة للبيئة يقوم مفتشوها بحملات على المصانع المسببة لتلوث البيئة. وتشهد مراجعة مضبطة الكنيست على أن السنوات الأخيرة قد شهدت تقديم العديد من مشروعات القوانين لحماية البيئة. كما صرح ٨٧,٨٪ من المشاركين فى استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٩٥ بأنهم يعتبرون قضية البيئة قضية هامة. ويشهد هذا على أن الإسرائيليين قلقون من الأخطار التى تتعرض لها البيئة بما لا يقل عن مواطنى أى من الدول الغربية. كما كانت نسبة من صرحوا بأنهم على استعداد لدفع ضريبة أكبر على أن يتم توجيهها للبيئة (٥٠,٦٪) أكبر منها فى ألمانيا (٤٩٪) وفى بلجيكا (٤١٪) على سبيل المثال (٨). وكانت نسبة الإسرائيليين الذين طلبوا أن تخصص الحكومة مبالغ أكبر للبيئة أكثر من ٤٠٪. وقد كانت نسبة من يطالبون بذلك فى بريطانيا ٣٧٪. وبذلك تكون إسرائيل - على الأقل فيما يتعلق بمواقف مواطنيها - قد انضمت إلى الدول التى تسعى لحماية البيئة (٩).

أصبحت إسرائيل دولة تميل إلى منح المزيد من المساواة للنساء. وتشهد استطلاعات الرأى على تزايد التأييد الذى تحظى به وجهات النظر الداعية إلى المساواة بين الرجال والنساء. وقد حدثت زيادة كبيرة فى نسبة النساء اللاتى يخرجن للعمل خارج بيوتهن من ٢٩,٣٪ عام١٩٧٠ إلى ٤٨,٢٪ عام٢٠٠٠. وأصبح التأييد لحق المرأة فى المساواة عاماً. فقد صرح ٧٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع سالف الذكر بأنهم يعتقدون أن "الأم العاملة يمكنها أن تقيم علاقات حب وسكينة كالأم غير العاملة". وقد صدق الكنيست فى الثمانينات والتسعينات على مجموعة من القوانين التى تهدف إلى النهوض بالمساواة من أجل النساء. وتقوم لجنة النهوض بالمرأة التى لها وضع قانونى متميز بطرح قضايا تخص النساء على جدول أعمال الجمهور، كما تقوم بإعداد ودعم تشريعات فى مجالات مثل التحرش الجنسى والعنف ضد النساء. ولكن كما سبق القول فإن المطالبة شيء والتنفيذ شيء آخر. إذ أن الواقع الإسرائيلى يثبت أن أفكار السياسة الجديدة يجرى استيعابها فى المجتمع الإسرائيلى بمعدل يفوق فى سرعته معدل تنفيذها. ومع هذا فلا يجب تجاهل التغيرات الأيديولوجية الملحوظة التى مر بها المجتمع الإسرائيلي.

وأخيراً فإن تقييم المجال السياسى يشير هو الآخر إلى تعقد الأوضاع. فصحيح أن قوة الأحزاب قد انخفضت، ولكن المقاييس الأربعة سالفة الذكر – وهى تجنيد الأعضاء، والمؤسسات الحزبية والأداء والتأثير – لا تكشف عن صورة قاطعة. فأغلب الأحزاب الإسرائيلية لم تعد تشرف على مؤسسات اقتصادية، وليس لديها شبكة واسعة النطاق لتقديم الخدمات الثقافية والرياضية والصحية، ولم يعد هناك وجود للصحافة الحزبية (باستثناء ما يوجد فى القطاع الديني)، كما أن مستوى المؤسسات الحزبية فى انخفاض، وخصوصاً فيما يتعلق بأفرع الأحزاب التى بات أغلبها مهجورا.، صحيح أن قوانين التمويل الحزبى تضمن لكل حزب له ممثلون فى الكنيست تمويلاً عادياً وتمويلاً خاصاً لفترة الانتخابات، إلا أن كافة الأحزاب تواجه طوال الوقت مشكلات مالية وعجز مالى شديد. وهذه الأمور من أبرز السمات العالمية التى تدل على أفول نجم الأحزاب. غير أن هناك سمات أخرى توضح أن الأحزاب لا تزال تتمتع بقوة شديدة، ولاسيما فى مجال تجنيد الأعضاء والتأثير.

تقوم الأحزاب الإسرائيلية بإجراء حملات قيد للأعضاء الجدد. واعتباراً من الثمانينات كانت قرارات شغل المناصب الحزبية القيادية تتخذ فى المؤسسات الحزبية المنتخبة أو بناء على تصويت كافة الأعضاء. وهناك تأثير لكل عضو منتسب على تشكيل المؤتمر العام للحزب، وهذا المؤتمر يقوم بانتخاب اللجنة المركزية للحزب، التى تقوم بانتخاب أعضاء الكنيست (أو وزراء الحزب). وفى الحزبين الكبيرين يقوم أعضاء الحزب كلهم بانتخاب مرشح الحزب لمنصب رئيس الوزراء فى انتخابات تمهيدية. وترتبط عضوية الحزب بدفع رسم عضوية منخفض نسبياً، ولكن فى مقابل هذا الرسم يكون فى استطاعة العضو– على الأقل نظرياً– التأثير على التطورات السياسية. وقد نظم الحزبان الكبيران حملات قيد أعضاء فى عام٢٠٠٢ . ووفقاً للتقارير فقد سجل حزب العمل انتساب نحو ٤٥ ألف عضو جديد للحزب. وأصبح إجمالى عدد أعضاء الحزب نحو ١١٥ ألفاً. وكان نجاح الليكود فى تجنيد الأعضاء أكبر نسبياً. ففى حملة تسجيل الأعضاء التى انتهت فى شهر يوليو٢٠٠٢ أعلن أن أعضاء الحزب قد بلغوا ٣٠٠ ألف، من بينهم ١٠٠ ألف عضو جديد. فمواطنو إسرائيل إذن على عكس دول العالم الأخرى لم يتخلوا عن الأحزاب السياسية، وما زالوا ينضمون إليها. وفضلاً عن ذلك فإن الدافع للانضمام ليس أيديولوجياً بحتاً أو لمجرد الرغبة فى التأثير على تشكيل القيادة، بل إنه لاعتبارات مادية لا تتلاءم مع فترة ما بعد الماديات. وينطبق هذا تماماً على الليكود حزب الحكومة الأساسي، الذى كان مركز جذب للعديد من الأعضاء. حيث لم يكن انضمام الأعضاء– ومن بينهم عدد لا يستهان به من الكوادر– إلى الحزب بلا مقابل، فقد كانوا ينتظرون الحصول على مقابل فى صورة منصب عام أو أى امتياز آخر. ويجرى الانتساب للأحزاب عن طريق "مقاولى أصوات" ربما دفعوا للأعضاء حتى ينضموا أو وعدوهم بوعود مادية. فلم يكن انضمامهم ناجماً عن رغبتهم فى تغيير العالم، بل كان فى حالات عديدة سعياً إلى حل مشكلة اقتصادية. وهكذا يحكى عضو فى الليكود قائلاً:

"كنت أجتمع مع الطرفين (شارون ونتنياهو) وأسألهما عما سيقدمانه لي. وعندما سألانى عن المنصب الذى أريده، قلت لهما: "اذهبا إلى الجحيم بمناصبكما، أريد شيئاً يفيدنى فى أعمالي". ووعدنى أحد رجال نتنياهو بالعمل على ضمان فوزى بإحدى مناقصات البلدية. فقلت له إن هذا لا يكفي. فقال إنه سيحاول ترسية مناقصتين عليّ. بعدها جاءنى رجال شارون وسألونى نفس السؤال. قلت لهم إن رجال نتنياهو وعدونى بمناقصتين، فقالوا أنهم لن يجدوا مشكلة فى ترتيب فوزى بثلاث مناقصات. فقلت إن لدى شقيقان لا يعملان، فقالوا إنه لا توجد مشكلة، وأنهم سيجدوا لهم عملاً فى البلدية أو فى أى مكان له صلة بالبلدية بعد فوز شارون".

لا تمثل هذه الكلمات – التى يوجد ما يدعمها فى تقارير أخرى حول التطورات الحزبية فى العقد الأول من الألفية الجديدة – مبادئ السياسة الجديدة، ولكنها تطرح علينا صورة تتماشى مع المهمة التاريخية للحزب السياسى باعتباره جهة تتولى رعاية الأعضاء حتى تضمن الفوز بتأييدهم. كما أن تأثير الحزب على السياسة العامة ليس قاطعاً. صحيح أن مركز الثقل قد انتقل إلى الموظفين العموميين ولكن فى نفس الوقت لا تزال هناك أهمية لقرارات اللجان المركزية للأحزاب، التى يسعى زعماء الأحزاب إلى نيل تأييدها لاستمرارهم فى تزعم الأحزاب. ولا زلنا نذكر الصراع الذى جرى داخل اللجنة المركزية لليكود بشأن تأييد قيام دولة فلسطينية، والصراع الذى جرى داخل اللجنة المركزية لحزب العمل بشأن الانضمام لحكومة شارون.

من هنا يتبين أن انتقال إسرائيل إلى عصر السياسة الجديدة لم يكن سلساً. فقد أصبح اقتصادها أكثر تحرراً، وتغير سوق العمل فيها، ولكن هناك سمات معينة ظلت على حالها، مثل الإدارة المركزية والسيطرة الحكومية. ولا يزال تأثير الدولة على الاقتصاد وتدخلها فى الحياة الاقتصادية أكبر بالمقارنة بدول غربية أخرى. ورغم انتشار الدعوة إلى الخصخصة فى إسرائيل فإن الإدارة المركزية لا تزال مسيطرة. كما أن هناك تناقضات فى المجالات الاجتماعية أيضاً. صحيح أن المستوى الثقافى قد ارتفع، وان الإعلام قد تنوع وزادت قوته، وأن المجتمع قد انفتح على قنوات عالمية، وأن هيكل الأسرة لم يعد كما كان سابقاً، وأن أنماط اللهو قد تغيرت، إلا أن من السهولة بمكان أن نلاحظ التعلق بأنماط الماضي، ولاسيما فى أوقات الأزمات الشخصية والقومية. لقد احتفظ المجتمع الإسرائيلى بجيوب من المحافظين لم تنجح تقلبات الزمن فى القضاء عليها. فلا تزال النساء تشغل الوظائف التقليدية، كما زادت حدة التفاوت الاجتماعي. وقد حدث تغير بارز فى المجال

الأيديولوجي. حيث تكاد إسرائيل تكون قد تخلت تماماً عن نظام التوجيه الجماعي، وأصبح هناك الآن تأكيد على أهمية الفرد واحتياجاته. ومع هذا فإن ولاء مواطني إسرائيل للعلم لم يقل، كما لم يتخل المواطنون عن الساحة القومية. وربما يكون مجال السياسة هو أكثر المجالات بقاء على حاله بلا تغيير. هناك سمات بارزة تعبر عن أفول نجم الأحزاب، أو إذا شئنا الدقة فإن الأحزاب قد غيرت من ملامحها ومن أسلوب أدائها. وأصبحت أغلبية الأحزاب أقل أيديولوجية من الماضي، وقل اعتماد قوتها على الهياكل القديمة التى تتمثل فى الأفرع والخلايا. ولكن إذا كانت الأحزاب قد ضعفت فما سر إقبال الأعضاء على الانتساب إليها، وما سر توافد الباحثين عن مناصب أو مصالح عليها..؟ لماذا لا تزال تحتل مركز الصدارة من الاهتمام الجماهيري والإعلامي..؟ يبدو أن هناك عدم توافق جذري بين الهياكل الحزبية التى بقى كثير منها على حاله، وبين المبادئ التى تغيرت بما يتفق مع توجهات السياسة الجديدة. وسوف تجيب الفصول التالية على السؤال المطروح بشأن الكيفية التى أثر بها عدم التوافق المذكور على تطور المجتمع المدني.

---

١ . تتجاهل الكاتبة أن من بين المعايير الخاصة بالدول المتقدمة ألا تكون من الدول التى تتلقى معونات من أى جهة أو من أى دولة أخرى. وبالتالى فإن الكاتبة هنا تتعمد عدم التمييز بين الدول التى يرتفع مستوى المعيشة فيها بدون تنمية حقيقية مثل دول النفط وبين الدول المتقدمة التى يأتى ارتفاع مستوى المعيشة فيها كنتيجة مباشرة للتنمية. كما أن من بين معايير تقدم الدول مدى رسوخ الديمقراطية الحقيقية فيها، وليس الديمقراطية الزائفة المكفولة لقطاع من السكان (القطاع اليهودي) على حساب قطاعات أخرى (القطاع العربى والقطاع الدرزى والقطاع البدوي)، ومن معايير الدول المتقدمة ألا يكون بها نظام فصل عنصرى (يتمثل فى إقامة جدار عازل وطرق منفصلة لليهود والعرب).

٢ . تتعرض العمالة الأجنبية فى إسرائيل فى السنوات الأخيرة لملاحقات ومضايقات من جانب إدارة جديدة أقيمت فى الشرطة الإسرائيلية لهذا الغرض، يطلق عليها شرطة الهجرة، ناهيك عن التحرشات وسلب الحقوق الذى يقوم به أصحاب الأعمال فى التعامل مع العمال الأجانب لإدراكهم أنهم لن يتمكنوا من اللجوء إلى الشرطة خوفاً من ترحيلهم دون الحصول على أى من حقوقهم، ودون السماح لهم بالوصول إلى مدخراتهم القليلة لأخذها معهم.

٣ . تتجاهل الكاتبة أن السويد وهولندا وكندا دخلت نادى الدول المتقدمة منذ عقود طويلة ظل خلالها حجم الإنفاق العام فيها كبيراً بحيث لم تعد تحتاج إلى مزيد من الإنفاق العام، وأن مستوى المعيشة والحريات فى تلك الدول بالذات يفوق إسرائيل بمراحل، بينما لا تزال إسرائيل برغم الارتفاع المذكور فى حجم الإنفاق العام فى حاجة إلى المزيد منه للوصول إلى مستوى مقارب لهذه الدول.

٤ . من أبرز الأمثلة على ذلك العمل على تخفيض نسبة المواليد فى القطاع العربى والبدوى فى إسرائيل عن طريق تقليل الإعانات التى كانت تقدم للأسر عند إنجاب أطفال.

٥ . منظمة الفهود السود: منظمة تشكلت فى السبعينات تحت ضغط أزمة الفقر والتمييز الاجتماعى ضد اليهود الشرقيين. تولى قيادتها عدد من المهاجرين من المغرب مثل ابن كرميئيلى. وقد جاء اختيار الاسم تشبهاً بالفهود السود فى الولايات المتحدة، وكإشارة واضحة إلى التمييز العنصرى الذى يتعرض له أبناء الطوائف الشرقية فى إسرائيل.

٦ تلجأ الكاتبة هنا إلى مغالطة أخرى تعتمد على الخلط بين الانتماء العرقى والانتماء الديني، إذ أن أساس المواطنة واكتساب الجنسية فى إسرائيل هو الانتماء الدينى وليس القومي، والانتماء العرقى لليهود مشبوه، وهو ما يظهر من اختلاف ملامح اليهود من أبناء الطوائف المختلف، الذين تتشابه ملامحهم مع أبناء البلاد التى هاجروا منها. أما الانتماء الدينى فقد أصبح هو الأساس، حيث ينص البند الأول فى قانون العودة على أنه يحق لكل يهودى العودة لدولة إسرائيل. واليهودية ديانة وليست قومية. وهى ديانة مغلقة لا تقبل انضمام آخرين إليها، حتى لو أعلنوا اعتناقهم لها. ولو كان الانتماء القومى هو الأساس لسمحت القوانين بعودة الفلسطينيين الذين ولدوا فى المنطقة التى أصبحت تعرف باسم إسرائيل، ولا تزال لديهم وثائق تثبت ملكيتهم لأرض فيها.

٧ . يجرى الاحتفال ببلوغ الطفل اليهودى سن التكليف الشرعي وهو سن الثالثة عشرة بطقوس خاصة تجرى فى المعبد وفى أغلب الحالات يعقب ذلك حفل خاص يجري فى البيت بهذه المناسبة.

٨ تعمدت الكاتبة أن تورد نسباً وليس أرقاماً تدل على المبالغ المنفقة على البيئة فى الدول التى تجرى المقارنة معها فى محاولة لدعم نظريتها التى ترى أن إسرائيل قد أصبحت بالفعل جزء من العالم المتقدم، رغم عدم انطباق معايير الدول المتقدمة عليها.

٩ . هذه المواقف التى يتخذها المواطنون الإسرائيليون، إذا كانت صحيحة فإنها لا تجد لها سنداً من الواقع، فقد أوضح بحث نشر عام ٢٠٠٢ أن إسرائيل تحتل المركز الثالث فى الدول التى يزيد بها تلوث الهواء، ولم يسبقها سوى دولتين أوربيتين، كما جاءت تل أبيب فى المركز الثانى لأكثر المدن تلوثاً لأجوائها بعد بوخارست. راجع صحيفة هاآرتس ١١/١ /٢٠٠٢

◆ وثـــائـــق ◆

الاتفاق الائتلافى بين حزبى الليكود ويهدوت هاتوراه

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/١/٢ - بقلم: إيلان مارسيانو

"الاتفاق الائتلافى النهائى بين حزبى الليكود ويهدوت هاتوراه، المزمع أن يوقعه أعضاء حزب يهدوت هاتوراه قبل يوم الأربعاء المقبل، يعيد إلى الساحة من جديد قضايا المحافظة على الدين، التى تم استثناؤها من الاتفاق الائتلافى فى حكومة حزب شينوي "ذلك ما توضحه صيغة الاتفاقية الكاملة التى وصلت إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت".

◆ البنود الخاصة بقضايا الدين والدولة:

٦ -٢: سيتم الحفاظ على الوضع الحالى لقضايا الدين. وإذا تم المساس بأى من هذه القضايا ستبحث الدولة عن سبل إصلاح ذلك.

٦-٣: ستكون هناك وقفة ائتلافية مع المشروعات التشريعية الخاصة التى تنطوى على ثمة تغيير فى الوضع الحالى الخاص بقضايا الدين، وسيتم إزالتها من جدول الأعمال، إلا إذا كان هناك إجماع من قبل كافة كتل الائتلاف على عكس ذلك.

٦ -٤: ستبادر الحكومة بالقيام بأعمال لتقصى تاريخ أرض إسرائيل والشعب الإسرائيلي، بما فى ذلك القيام بأعمال تنقيب عن الآثار. وفى ظل الخوف على انتهاك كرامة الميت سيتم وضع قواعد تفيد بأن المكان الذى ستكتشف فيه مقابر أو عظام بشرية، ستستمر الأعمال فيه بموجب نظام تقننه الحكومة. وإذا كانت هناك ضرورة لذلك، سيتم تشكيل لجنة وزارية تقوم بدراسة الوضع القانونى الحالى لهذه المسألة عن طريق تقصى مسألة كرامة الميت فى الديانة اليهودية، وستوصى بما إذا كان يمكن تغيير أو تعديل النظام القانونى الحالى أم لا.

٦ -٥: فى إطار الحفاظ على سيادة القانون، تعمل الحكومة على تطبيق التشريع الحالى فى القضايا الدينية.

٦-٦: لحيلولة دون المساس بالأنماط الحياتية للجمهور الحريدى والديني، فى أماكن إقامته الحريدية والدينية.

٦-٧: لن تتم الإساءة إلى أحد العاملين بسبب حرصه على المحافظة على قدسية يوم السبت.

٦-٨: تحترم الحكومة قدسية يوم السبت والأعياد الدينية الإسرائيلية.

٦-٩: يهتم حزب يهدوت هاتوراه بالطابع اليهودى لدولة إسرائيل، إثر الانتشار المتزايد للأنشطة التجارية يوم السبت وفى الأعياد الإسرائيلية. وسينظر حزب الليكود ورئيسه فى مطالب يهدوت هاتوراه فى هذا الصدد.

٦-١٠: خلال عمل الكنيست الـ١٦ لن تتم زيادة نسبة الحسم (١) فى انتخابات الكنيست ولن يتم تغيير أسلوب الانتخابات المحلية إلا بموافقة كتلة يهدوت هاتوراه البرلمانية.

٦-١١: سيتم الحفاظ على المكانة الخاصة للتعليم الحريدى فى الجهاز التعليمي. وسيتم تشكيل فريق

عمل مشترك لدراسة تداعيات توصيات اللجنة الوطنية للنهوض بالتعليم فى إسرائيل (لجنة دُفرات) على التعليم الحريدي. وسيتم الاتفاق على أعضاء هذا الفريق، وذلك بموجب اعتراف الطرفين بمطالب يهدوت هاتوراه بالمحافظة على الاستقلال التنظيمي، التربوى والروحانى للتعليم الحريدي. وسيتم تشكيل هذا الفريق بعد الإعلان عن توصيات اللجنة، على أن ينهى عمله خلال شهر من تاريخ تشكيله.

٦-١٢: سيعمل هذا الفريق المشترك سالف الذكر على تطبيق قرار الحكومة رقم ١١١٤ الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/٢، كما سيبحث هذا الفريق ضم أعمال أخرى للإطار التنظيمى المنصوص عليه فى هذا القرار، وذلك بجانب بحث طريقة التمويل والإشراف والمعايير المتعلقة بذلك.

٦-١٣: خلال ٧٥ يوماً سيُتخذ قرار بشأن وضع أسلوب تقديم الخدمات الدينية فى دولة إسرائيل، بما فى ذلك التشريع - حسبما تقتضى الضرورة - والقرارات الحكومية والميزانية اللازمة لذلك. وطوال فترة الـ ٧٥ يوماً سيجرى تعاون بشأن الخدمات الدينية، بما فى ذلك التعامل الخاص مع الخدمات الدينية فى التجمعات السكنية التى تعانى مشكلات فى مجالات الميزانية المطلوبة وإقامة مبانى دينية. وإذا لزم الأمر، وفى حال اتفاق الطرفين على ضرورة ذلك، ستتخذ الحكومة قراراً فى هذا الصدد. وسيكون هناك ممثلاً لحزب يهدوت هاتوراه ضمن أعضاء الفريق المعنى بمعالجة هذا الأمر.

◆ البنود المتعلقة بالميزانية العامة للدولة:

٧ -١: لن تفرض تخفيضات خاصة على ميزانية الوسط الحريدى، باستثناء التقليصات التى فُرضت على جميع الفئات الاجتماعية.

٧ -٢: سيتم رصد مبلغ ١٤٠ مليون شيقل لميزانية المدارس الدينية (اليشيفوت والكولليم) (٢).

٧ -٣: سيتم رصد مبلغ ١٥٠ مليون شيقل للقضايا التالية: رياض الأطفال، تنقلات التلاميذ، إقامة الندوات، المدارس الداخلية، تأمين الأطفال، الثقافة اليهودية والدراسة الدينية. وسيتماشى هذا المبلغ مع المبلغ الذى ستتفق عليه كل من شعبة الميزانية وكتلة يهدوت هاتوراه البرلمانية. وسيتم إلغاء التقليص الخاص من الميزانية بخصوص رياض الأطفال - المطبق فى ٢٠٠٤/٢/٢٦- بنسبة ١٥٪.

---

١. **نسبة الحسم:** هى النسبة المعينة من الأصوات التى يجب أن يحصل عليها أى حزب فى الانتخابات البرلمانية حتى يحصل على مقعد واحد فى الكنيست.

٢- **اليشيفوت والكولليم:** هما نوعان من المدارس الدينية فى إسرائيل، والفرق بينهما هو فى عدد الساعات الدراسية، ففترة الدراسة فى الكولليم تزيد عن فترة الدراسة فى اليشيفوت.

◆ افتتاحيات الصحف



دعوه يرحل

هاآرتس ٢٠٠٤/١٢/٢٨

اكتشف حاجز تابع لجيش الدفاع الإسرائيلى بالقرب من حى "جيلو "بجنوب القدس، يوم الجمعة الماضي، عشية عيد الميلاد، الجاسوس النووي، "مورد خاى فانونو "بداخل سيارة تحمل لوحات تليفزيون أجنبي، كانت فى طريقها إلى "بيت لحم". كانت بحوزته قبعة "سانت كلوز "(بابا نويل) كما جاء فى الأخبار. تم اعتقال "فانونو"، واقتيد للتحقيق معه فى شرطة "بتاح تكفاه "بتهمة خرق شروط إطلاق سراحه، ثم أطلق سراحه فى النهاية بكفالة وفرضت عليه إقامة جبرية فى مكان إقامته المؤقت فى الاستراحة الإنجليكانية بالقدس الشرقية.

يخرق "فانونو "بشكل منهجى القيود التى فرضت عليه منذ إطلاق سراحه من السجن قبل أكثر من ثمانية أشهر، عملاً بأن الأمر يتعلق بقيود خطيرة: عدم إصدار جواز سفر له لمدة عام، وعدم السماح له بمغادرة إسرائيل، ولا حتى مكان إقامته، وعدم السماح له بالاقتراب من المعابر الحدودية أو السفارات الأجنبية وعدم التحدث مع أجانب. وهدف هذه القيود، هكذا قيل منذ إطلاق سراحه، هو منعه من ارتكاب مخالفات جديدة، من شأنها أن تسبب ضرراً أمنياً وإعلامياً للدولة.

وقد ثارت، منذ البداية، شكوك حول مدى ضرورة هذه القيود، خاصة بعد أن قضى "فانونو "١٨ عاماً فى السجن، وحكى كل ما يعرفه إلى صحيفة "صنداى تايمز "اللندنية. وبدت التفسيرات، حول الضرر الذى من شأنه أن يسببه، إذا ما ألغيت القيود، مبالغ فيها. فها هو ذا الآن يحاول استفزاز الآخرين (خاصة أجهزة الأمن) وإثبات أن معنوياته لم تتكسر، وهو ما يجعله يكثر من إجراء المقابلات مع مختلف وسائل الإعلام فى العالم.

والأكثر من ذلك، أن سلوكه أصبح غريباً. فقد أصبح مسيحياً متديناً، يضع صليباً بارزاً على صدره، يتجنب الحديث بالعبرية فى وسائل الإعلام لكى يُظهر تنكره لدولة إسرائيل، كما سبق أن حاول طلب اللجوء السياسى من إحدى السفارات فى إسرائيل، ورُفض طلبه.

وقد انتظم حوله ائتلاف غريب، ضم القليل من الساسة، والنشطاء الراديكاليين، ودعاة السلام، وبعض الإعلاميين والكثير من المسيحيين المتدينين، الذين يعتبرون القيود المفروضة عليه علامة على كونه مضطهداً من قبل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وكلما مر الوقت، منذ إطلاق سراحه، ازدادت الشكوك حول القيود المفروضة عليه. فماذا تخدم..؟ ومَنْ تخدم..؟ بالتأكيد ليست المصلحة الإعلامية والأمنية الإسرائيلية، حيث أن "فانونو "يخرقهما بشكل دائم ومتكرر، بل وأضحى للحظة بطلاً وقديساً معذباً فى أماكن مختلفة من العالم. ورغم عدم وجود تشابه بين الحالتين، فإن دولة إسرائيل التى تطالب بإطلاق سراح "جوناثان بولارد "(ضابط يهودى أمريكى قام بنقل أسرار عسكرية أمريكية إلى إسرائيل) تلحق ضرراً بنفسها برفضها رفع القيود عن "فانونو "وعدم سماحها له بمغادرة البلاد.

لقد ثار أكثر من مرة الافتراض بأن القيود المفروضة على فانونو هى نتاج انتقام فى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تجاه من ألحق ضرراً شديداً بها. وسواء كان هذا صحيحاً أم لا، فإن من الأفضل لإسرائيل أن تتركه. إن "فانونو "يريد مغادرة البلاد، وحسن أن يفعل ذلك حتى يخلصنا من هموم القصص المتكررة عن خرق القيود.



الحياة بلا أمن

هاآرتس ٢٠٠٤/١٢/٣٠

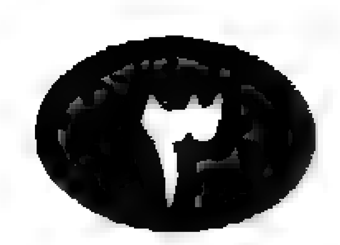
وقفت وسائل الإعلام عاجزة عن نقل فداحة الكارثة الطبيعية التى ضربت جنوب شرق آسيا وحصدت أرواح عشرات الآلاف، لكن العالم كله تشارك فى غضون دقائق فى مشاهدها وفى أهوالها.

فى السنوات الماضية، ركزت الإنسانية على الكوارث التى كانت من صنع الإنسان، وبوجه خاص التهديدات الإرهابية والخوف من عمليات تفجيرية كبيرة بأسلحة تقليدية، وبيولوجية ونووية، وهو تخوف تجسد فى التفجيرات الاستعراضية التى كانت بدايتها أحداث البرجين التوءم. وقد غيَّر الاستعداد لمواجهة كوارث مماثلة نمط الحياة المعتاد فى السنوات الأربع الماضية انطلاقاً من تفكير سليم، بأن الحصافة الإنسانية تستطيع أن تواجه الشر الإنساني. ولكن اليوم ما هى قوة هذه الحصافة في مواجهة كوارث طبيعية تأتى بغتة، وتحصد أرواحاً أكثر مما تحصده أية عملية تفجيرية وقعت حتى الآن، ولا يمكن اتهام أحد بها..؟!

صحيح أن اليد لم تقصر فى المساعدة حتى فى مواجهة الزلازل وموجات الـ "تسونامى"، وبدأت وسائل الإعلام فى العالم فى مناقشة وجود أو عدم وجود وسائل فنية تسمح بالإنذار على الأقل من الأزمات الكبرى. ومع ذلك، يبدو، أنه باستثناء تقليل الأضرار وإعادة تأهيل المتضررين من الكوارث، فإن الإنسانية غير قادرة على توفير أمن كامل لنفسها من جميع نزوات الطبيعة: ابتداءً بالثورات البركانية وانتهاءً بالأجرام السماوية التى قد تصطدم بالكرة الأرضية وتنزل بها كارثة فى كل لحظة. وباستثناء سقف معين، فإنه يجب أن نعترف ببساطة بالعجز.

وكما فى حالات مماثلة من كوارث أخرى، تقع بعيداً أيضاً عن حدودها، فإن إسرائيل الصغيرة تجد نفسها متداخلة فيما يحدث بقدر يتجاوز حجمها ووضعها فى العالم، سواء من خلال القلق المفرط والمبرَّر على مواطنيها، الذين لا يتركون مكاناً فى العالم إلا وموجودون فيه، أو من خلال التجند الكامل - وأحياناً الاستعراضى - لتقديم العون والمساعدة.

وبحكم تجربتها الفريدة، يبدو أحياناً أن إسرائيل تعتبر نفسها المسؤولة عن أمن وإنقاذ العالم، إلى جانب كونها خبيرة فى العقاب والجزاء عن كل ضرر يلحق بمواطنيها. ولعل كوارث بحجم الكارثة الحالية، والتى لا يمكن محاسبة أحد عليها، تضع اللهث وراء تحقيق معادل الأمن العالمى المطلق، هدفاً تتهمك فيه إسرائيل أكثر من أية أمة أخرى.



مخطط أقل تغلغلاً

هاآرتس ٢٠٠٤/١٢/٣١

مازالت إسرائيل مستمرة فى فرض أمر واقع فيما وراء الخط الأخضر، رغم التغير الذى طرأ على المناخ السياسى منذ وفاة "ياسر عرفات"، إذ سيعرض رئيس الحكومة، "آريئيل شارون"، على الحكومة قريباً المخطط المعدل للجدار الفاصل فى "جوش عتسيون "وجنوب جبل الخليل من أجل المصادقة عليه. وكما عُرض، أمس فى "هاآرتس"، فإن الحكومة ستعرض صفقة مقايضة تتضمن إدخال مستوطنات "جوش عتسيون "ضمن الجدار، فى مقابل تحريك المخطط الجنوبى نحو الخط الأخضر واستبعاد بعض المناطق (الفلسطينية) الواسعة من الدخول ضمن الجدار.

من جهة أخرى، سيكون من الصعب أن تحظى هذه المقايضة بقبول السلطة الفلسطينية، فقد قال المرشح لرئاسة السلطة (الفلسطينية)" محمود عباس"، ("أبو مازن")، أمس، أنه "لن يكون هناك سلام مع وجود الجدار"، داعياً إلى تفكيكه، خاصة وأن بناء الجدار فى "جوش عتسيون "سيضع علاقاته مع إسرائيل أمام اختيار صعب فور إجراء انتخابات السلطة.

ويُدخِل المخطط، الذى سيعرضه "شارون "على الحكومة، ضمن الجدار ٥٠ ألف مستوطن فى عشر مستوطنات، وأربع قرى فلسطينية بها ١٨ ألف مواطن، وأراض فلسطينية عديدة من منطقة "بيت لحم".

إن "جوش عتسيون "هى إحدى الكتل الاستيطانية التى تحظى بمكانة خاصة لدى الجماهير. وقد اقترحت خطط مختلفة للتسوية الدائمة، ابتداءً بمؤتمر "كامب ديفيد "وحتى مبادرة "جنيف"، ضمها إلى إسرائيل فى مقابل تبادل للأراضي، لكن المخطط الجديد الذى تم رسمه سيسبب مزيداً من العناء لآلاف الفلسطينيين، الذين سيجدون صعوبة ليس فقط فى فلاحة أراضيهم، بل وأيضاً فى إدارة شؤون حياتهم بشكل سليم.

لقد أعيد رسم هذا المخطط بعد قرار محكمة العدل العليا الذى نص على وجوب النظر بعين الاعتبار إلى الفلسطينيين. واقترح "مجلس السلام والأمن"، وهو هيئة غير حزبية تضم المتقاعدين من الجيش الإسرائيلي، مخططاً أقل تغلغلاً، لا يحبس القرى الفلسطينية ويستبعد أراض فلسطينية عديدة من نطاق الجدار. لكن وزارة الدفاع رفضت الفكرة واختارت مخططاً أوسع، بدعم من المجلس المحلى لـ "جوش عتسيون". ويبدو أن "شارون "ووزارة الدفاع لم يتعلما الدرس من إخفاقاتهما السابقة فى قضية الجدار، وهما يحاولان مرة أخرى استخدامها كأساس لضم مناطق فى عمق الضفة مستقبلاً، مما يجعل الأمر مرشحاً للتأزم السياسي، ويفتح الباب أمام الدعاوى القانونية التى قد تتسبب مرة أخرى فى إعاقة تنفيذ المشروع.

إن الجدار ليس هو المشروع الإسرائيلى الوحيد فى الضفة الغربية، فقد أبلغت حركة "سلام الآن "عن بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية فى المستوطنات، وخاصة فى الكتل الاستيطانية الكبيرة، إذ تعتبر الحكومة "خطاب بوش" إلى "شارون"، والذى اعترف فيه بوجود تجمعات سكنية إسرائيلية فى المناطق (الفلسطينية)، تفويضاً للبناء فى الكتل الاستيطانية. ولكن يبدو أنه توجد هنا محاولة لتوسيع المنطقة المبنية من أجل زيادة المناطق التى سيتم ضمها إلى إسرائيل فى المستقبل. ولكن حتى لو كان هناك تفهم من المجتمع الدولي، لأن يتم ضم مستوطنات كبيرة إلى إسرائيل فى المستقبل مقابل أرض بديلة، فليس فى ذلك مبرر لمبادرة البناء الواسع فى المناطق (الفلسطينية).

لقد تعهدت الحكومة بتجميد البناء فى المستوطنات كجزء من "خريطة الطريق"، فى مقابل تنفيذ التعهدات الفلسطينية. ومن المهم أن يتم تقييد البناء بقدر المستطاع، حتى لا يبدو استفزازاً زائداً، يخيم على فرص استئناف المسيرة السياسية مع الفلسطينيين.

٤

تحديات جديدة للهجرة

هاآرتس ٢/١/٢٠٠٥

سجّل عام ٢٠٠٤ تدنياً جديداً فى معدلات الهجرة إلى إسرائيل. فقد وفد إلى إسرائيل حوالى ٢٢ ألف مهاجر، وهو أقل عدد منذ عام ١٩٨٨. فقد قلت نسبة الهجرة من الأرجنتين بأكثر من ٧٠٪ فى مقابل العام السابق، وجاء من روسيا إلى هنا أقل من ٤٠٠٠ مهاجر، كما أدى تحسين الوضع الاقتصادى فى هاتين الدولتين، إضافة إلى إعادة ازدهار الحياة لدى الطوائف اليهودية هناك، إلى إنهاء الهجرة الجماعية.

والواقع أن إسرائيل، فى عصر الهجرة الانتقائية، تجد صعوبة فى منافسة الدول الغربية فى الاستحواذ على قلب اليهود. ففى كل عام يزداد عدد اليهود الروس والأوكرانيين الذين يهاجرون إلى ألمانيا. وفى أثناء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، فضّل معظم اليهود الذين هاجروا من الأرجنتين "فلوريدا "و"إسبانيا"، كما فقدت الطائفة اليهودية بجنوب أفريقيا، التى تتباهى بالتنشئة الصهيونية المتبعة بها، فى السنوات الماضية، الآلاف من أبنائها، ولكن ليس لصالح إسرائيل. وأدت موجة الحوادث المعادية للسامية التى أصابت يهود فرنسا إلى شرائهم شققاً سكنية فى إسرائيل، لكنها رغم ذلك لم تمثل إلا زيادة طفيفة فى عدد المهاجرين.

وتجد المؤسسة الإسرائيلية صعوبة فى مواءمة نفسها مع القواعد الجديدة للمنافسة. فما تزال الوكالة اليهودية تحشد موارد عديدة فى "جهاز المبعوثين "من أجل حث اليهود على الهجرة، علماً بأن الجهاز اليوم يزداد ترهلا. وفى مجال استيعاب المهاجرين إلى إسرائيل أيضاً ظلت المشاكلات القديمة على حالها. وطبقاً لتقدير منظمة تطوعية تساعد المهاجرين ("بديل لـ بورل")، فإن حوالى ثلث المهاجرين من الأرجنتين فى السنوات الماضية لم يجدوا عملاً حتى الآن. ومن الواضح، أن الصعاب التى يواجهونها تردع عديدين آخرين. وهناك يهود تزعجهم العوائق البيروقراطية التى لم يتم إزالتها، رغم ما أثير حولها من جدل. فالصيادلة أو أطباء الأسنان القادمون من فرنسا، على سبيل المثال، مازالوا مطالبين باجتياز دراسات واختبارات إعادة تأهيل قبل أن يتمكنوا من العمل فى إسرائيل.

ويبرز، إزاء فشل المؤسسة الإسرائيلية فى زيادة معدلات الهجرة من بلاد الرفاهية، نجاح منظمة "فرداً فرداً "(هيئة خاصة) والتى بدأت منذ حوالى عامين ونصف العام فى العمل على تشجيع الهجرة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ويبلغ عدد أفرادها حوالى ١٥ موظفاً مستديماً. وقد سُجلت زيادة مقدارها أكثر من ٥٠٪ فى نسب الهجرة من تلك الدول منذ أن بدأت هذه المنظمة فى العمل.

مما يذكر أن معظم المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل بواسطة "فرداً فرداً "هم آباء لأطفال صغار، وأكاديميين من حيث ثقافتهم، وأرثوذكسيين عصريين. وقد وجد الشق الأكبر منهم عملا فى إسرائيل بعد فترة وجيزة من قدومهم.

وتتألف الصيغة الناجحة لـ "فرداً فرداً "من التركيز على جموع معينة ومن توفير حزمة مساعدات مالية تتواءم مع الاحتياجات الشخصية للمهاجر. كما تقوم المنظمة "بتسويق "إسرائيل بمساعدة مهاجرين مخضرمين سبق استيعابهم بنجاح. ويستمر عملها أيضاً حتى بعد صعود الطائرة، حيث يرافق موظفو المنظمة المهاجرين فى أضابير البيروقراطية.

وفى الآونة الأخيرة، قررت الوكالة اليهودية التعاون مع "فرداً فرداً". ومن شأن نجاح هذه الشراكة أن يحفز المؤسسة الإسرائيلية على رعاية منظمات مماثلة، تستطيع أن تتعامل بشكل أفضل مع تحديات الهجرة الانتقائية.. إننا نأمل أن تتمكن المؤسسة من فعل ذلك دون الإضرار باستقلالية وحيوية تلك المنظمات.

٥

على شارون وموفاز ويعلون أن يستقيلوا

هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/٥

بغض النظر عن رفض الإخــــلاء أو خطة فك الارتبـاط، وإلى أن يحين مـوعـد إخـلاء مـسـتـوطنات "جـوش قطيف "(ندعـو الله ألا يأتى هذا اليوم)، فـإن على الحكومة الإسرائيلية وجيش الدفاع الإسرائيلى أن يدافعا عن السكان فى "جوش قطيف". فمن الظواهر التى لا تحتمل فى دولة محترمة، ذات جيش يعتبر من أفضل الجيوش فى العالم، أن يتم إطلاق آلاف قذائف الهاون صوب سكان مدنيين يحترمون القانون، أقيمت المستوطنات التى يعيشون فيها بناءً على رغبة جميع الحكومات الإسرائيلية ولا يوجد من يوقفها. ويزداد خجلنا أكثر إذا أخذنا فى الاعتبار أن جيش الدفاع الإسرائيلى عاجز عن وقف مهزلة إطلاق الصواريخ صوب تجمعات سكنية ليست لها أدنى صلة بالمواجهات السياسية بين رئيس الحكومة وشركائه من جهة، وبين مستوطنى الجنوب، طلائعيى "جوش قطيف "(أول من قاموا بالاستيطان فيها) من جهة أخرى. فإذا كان جيش الدفاع الإسرائيلى عاجزاً عن الدفاع عن مواطنى الدولة، فإن على رئيس الأركان أن يستقيل على الفور وليأخذ معه وزير الدفاع ورئيس الحكومة.

وثمة تخوف كبير من أن جيش الدفاع الإسرائيلى يتعامل، فى الآونة الأخيرة، وطبقاً لتعليمات المستوى السياسي، بنعومة مع بؤر إطلاق النار على الجانب الفلسطيني، حتى لا يعرقل ذلك نجاح "أبو مازن "فى الانتخابات. وإذا كانت الأخبار المنشورة التى تعتمد على تبادل كلمات بين وزير الدفاع وقائد القيادة الجنوبية، أخباراً حقيقية، فإن شيئاً ما قد حدث للقيم الأخلاقية لدى قادة الجيش وكبار المسؤولين فى إسرائيل. فمَنْ الذى سمح، أخلاقياً، باستباحة دم مستوطنى "جوش قطيف "و"سديروت "وغيرهما من أجل أن ينجح "أبو مازن "فى الانتخابات..؟ وأين كل المفكرين فى دولة إسرائيل حتى يرفعوا صوتهم ضد الانحطاط الذى أصاب القيم الأخلاقية لدى كبار مسؤولى الدولة..؟

إن سلوك جيش الدفاع الإسرائيلى يبدو حقاً متردداً. ولذا، كان لسكان "سديروت "الحق فى أن يخرجوا فى تظاهرات ضد عجز الحكومة، ومن اللائق أن ينضم إليهم أيضاً سكان "عسقلان"، و"أشدود" ومحيطهما، لأنهما فى سبيلهما لأن يكونا عُرضة لرشقات الصواريخ، فالمسألة مسألة وقت فقط، خاصة إذا ما استمر جيش الدفاع الإسرائيلى فى التصرف على النحو الذى يتصرف به الآن.

٦

كفى معايير مزدوجة

هاآرتس ٥ /١/٢٠٠٥

ليس ثمة سبب للتأثر من الصدام العنيف الذى جرى بين المستوطنين وجيش الدفاع الإسرائيلى والشرطة، أول أمس، فى التلال المجاورة لمستوطنة "يتسهار". فقد نجح المستوطنون، ولسنوات، فى منع كل محاولة لفرض القانون على أعمالهم، ودائماً بمساعدة الساسة. ولم يكن أبدا حكم القاتل الفلسطينى كحكم القاتل اليهودى من المستوطنين، لا من ناحية استيفاء التحقيق، ولا من ناحية العقوبة بالتأكيد. ولم يكن أبداً حكم "الكرافان "الذى أقيم بالمخالفة للقانون فى "حفات جلعاد "كحكم البيت الفلسطينى الذى هدمه بلدوزر فى غمضة عين، ليس لأنه بُنى بالمخالفة للقانون، وإنما لأنه أعاق مجال الرؤية أمام قوات جيش الدفاع الإسرائيلي.

لم تتعامل الدولة أبداً مع المتظاهرين اليساريين مثلما تعاملت مع المتظاهرين اليمينيين. وقد اضطر نشطاء يساريون، فى كثير من الأحيان، أرادوا مساعدة الفلسطينيين فى جنى محصول الزيتون، للعودة من حيث أتوا، لأن جيش الدفاع الإسرائيلى خشى من حدوث صدام مع مستوطنين متشددين. وفى كثير من الأحيان أيضاً تم منع المتظاهرين اليساريين من الوصول إلى أماكن جنى المحصول بأوامر من قائد القيادة، تنص على أن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. أما أولئك الذين كانوا يشكلون تهديداً على من يقومون بجنى المحصول، فكانوا يقيمون فى المنطقة المغلقة ويستمرون فى العمل بعنف كما يحلو لهم. وقبل عام فقط، نجح مستوطنون من "يتسهار "فى اجتثاث ٦٥٠ شجرة زيتون فى محيط قرية "عين بوس". ولم نعلم حتى اليوم مَنْ منهم أدين.

ونلمس أيضاً المعيار المزدوج من جانب الحكومة فى تعاملها مع الرافضين (يقصد رافضى الإخلاء). ففى حين تم استبعاد رافضى الضمير اليساريين، ممن وقعوا على خطاب الطيارين وعلى خطاب مقاتلى "سيِّيرت متكال "(إحدى الوحدات الخاصة) بشكل فورى ومخزي، فإن رافضى اليمين الموقعين على عريضة رفض إخلاء (مستوطنات غزة وشمال الضفة) يحظون بمعاملة رقيقة.

لم يتم بعد استبعاد أى مستوطن أعلن عن نيته رفض الأمر العسكرى من الجيش، ولا حتى الحاخامات العسكريين، الذين قالوا إنهم يعتزمون الانصياع لـ "فتاوى "الحاخامات من خارج الجيش وليس لقادتهم.

والواقع أن رؤية المستوطنين لخرق القانون تنبع من تصور مغلوط بأن كل فعل احتجاجي أو خسيس يقومون به إنما يقومون به لوجه الله ولدواع صهيونية. ويثير هذا المعيار المزدوج الذى يتم التعامل به إزاء المستوطنين اليوم أيضاً – عندما يضربون الجنود، ويحرقون سيارات الجيب العسكرية ويفصلون الماء عن موقع عسكرى – التساؤل: ألا يُنبئ صمت الوزراء، وخاصة "آريئيل شارون "و"شاؤول موفاز"، فى مواجهة العنف الذى تم استخدامه هذا الأسبوع ضد الجنود، بفشل خطة الإخلاء برمتها..؟ ففى ظل غياب دعم سياسى وزعامة حاسمة تقول كلمتها بصوت عال، لن تجدى كل المناورات، والخطط العملياتية واستعدادات قوات الأمن.

إن الجنود وأفراد الشرطة، خاصة المخضرمين منهم، يعرفون من تجربتهم سياسة الرسالة المزدوجة والمضللة، وهم اليوم أيضاً يخشون من أن يكونوا أول المضللين. لقد ترسخ طوال سنوات الاحتلال شبه تكافل منفعى بين قيادة الألوية فى المناطق (الفلسطينية) والمستوطنين، مكن الأخيرين من الشعور بأنهم أصحاب البيت بالنسبة للجنود. ولا يمكن أن نطلب من الجنود أن يغيروا جلدهم وهواهم فى لحظة. لذا، فقد حان وقت الزعامة السياسية والجماهيرية التى يجب عليها أن تبعث برسالة قاطعة، قولاً وفعلاً، وأن تبشر بتغيير، وأن تستخدم القوة بقدر الضرورة، وأن تنفذ القانون بيد من حديد وبلا تردد. أما كل تصرف خانع فسيشجع المستوطنين على الذهاب إلى ما هو أبعد بكثير.



اختبار لعلاقات صداقة

هاآرتس ٦ /٢٠٠٥/١

تلاشت البرودة التى ميزت العلاقات الرسمية لتركيا مع إسرائيل هذا الأسبوع، بعدما استجاب وزير الخارجية التركى، "عبد الله جول"، وللمرة الأولى منذ حوالى عامين، لزيارة إسرائيل.

لقد تأسست بين الدولتين منظومة من العلاقات القائمة على المصالح، تطورت، بمرور السنين، إلى عناق متبادل، تمثل فى التعاطف العميق الذى يكنه الشعبان تجاه بعضهما البعض. ولم يتقوض هذا الأساس حتى عندما وصف رئيس الوزراء التركى رئيس الوزراء الإسرائيلى بأنه يدير سياسة إرهابية، ولا عندما اتهم رئيس الحكومة التركية الأسبق، "بولنت أجاويد"، إسرائيل بإبادة شعب.

وقد تحاشت إسرائيل من جانبها أن تقترح على تركيا النظر إلى القذى الذى فى عينيها ولم تلوح فى اتجاهها بسياستها تجاه الأكراد.

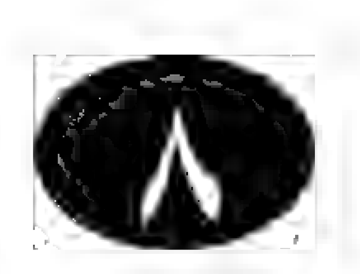
ويبدو أن وزير الخارجية التركى يريد هذه المرة أن يطوى هذه الصفحة السوداء فى علاقات الدولتين وأن ينفخ حياة جديدة فى منظومة العلاقات السياسية بينهما. فهاهى تركيا تريد مرة أخرى أن تعرض خدماتها كوسيط، أو على الأقل كمساعد، للمسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل وسوريا من جهة أخرى. وهى تركز على العلاقات الاستخبارية والأمنية القائمة بينها وبين إسرائيل، وقدرتها، من خلال ذلك، على أن تمثل محور ربط أيضاً مع دول معادية مثل إيران، التى لا تعترض على العلاقات الوثيقة للأتراك مع إسرائيل.

ولا يجدر بإسرائيل أن تهز كتفيها إزاء الاقتراح التركى وأن تسفه من قدرة تركيا على أداء دور إيجابى وحيوى فى المسيرات السياسية بالمنطقة. فتركيا هى الدولة الإسلامية الوحيدة التى تنفذ علاقاتها مع إسرائيل إلى المستوى الشعبي، كما تشمل أيضاً مجالى الاقتصاد والأمن. كما أنها عضو فى "الناتو" وفى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بتقدير كبير من دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية. ولذا، فإن العلاقات بين الدولتين ذخر استراتيجى متبادل يستوجب رعاية متبادلة ومتواصلة، خاصة أن بوسع أنقرة أن تمهد طرقاً للمسيرات السياسية المختلفة (سواء مع الفلسطينيين أو السوريين) إذا وافقت إسرائيل على ذلك.

ولكن رغم ذلك، تعاملت إسرائيل مع منظومة العلاقات هذه وكأنها نتاج بدهي. وكان المنطق الخاطئ الذى وجَّه القدس هو أن تركيا فى حاجة إلى إسرائيل، بسبب علاقاتها مع "واشنطن"، أكثر من حاجة إسرائيل إلى تركيا. وقد أدى هذا الموقف إلى الاستخفاف بمحاولات تركيا بيع مياه إلى إسرائيل أو زيادة عدد العمال الأتراك فى إسرائيل. كما تجنبت إسرائيل أيضاً اقتراح مشاريع كبيرة فى البلاد على تركيا، فيما تطالب هي، فى المقابل، بأن تكون شريكة فى مشاريع ضخمة فى تركيا.

هذا الموقف فى حاجة إلى هزة عنيفة، بالضبط مثلما تحتاج وجهات نظر رئيس الحكومة التركية فى السياسة الإسرائيلية إلى تصويب.

إن هاتين الدولتين الصديقتين، الشاذتين فى المشهد الشرق أوسطي، فى أمس الحاجة اليوم إلى مواصلة الالتزام المتبادل وإلى رعاية منظومة علاقات قوية بينهما، حتى وإن اختلفتا أحياناً فى وجهات نظرهما إزاء بعض القضايا السياسية.



الخطر يكمن فى الأفعال

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٩

يقع المستشار القضائى للحكومة "مينى مَزوز "تحت ضغط جماهيرى وسياسي، كى يعمل بمزيد من الحزم ضد معارضى فك الارتباط، ممن يدعون إلى رفض الإخلاء بوسائل غير قانونية، من أجل إرغام الحكومة على التخلى عن خطة الانسحاب من غزة.

وقد أبدى "مَزوز "حتى الآن ضبطاً للنفس إزاء تقديم من يرتكبون مخالفات تتعلق بحرية التعبير للمحاكمة، لكنه قرر الأسبوع الماضى فتح تحقيق جنائى ضد "دانييلاه فايس"، رئيسة مجلس مستوطنة "كدوميم"، التى تدعو صراحة إلى رفض الأمر العسكرى بإخلاء المستوطنات، وضد "توعام ليفنات" الذى جمع توقيعات من أشخاص على خطابات رفض.

وبحسب قول المستشار القضائي، فإن أموراً كان من الممكن ضبط النفس إزاءها فى الماضي، ولكن الآن أصبحت أكثر خطورة، بسبب التغير فى المناخ العام.

ولكن قبل أن يُقدِم "مَزوز "على مثل هذه الخطوة، التى تعنى إضرار خَطير بحرية الاحتجاج والتعبير، فإنه يجب أن نسأل لماذا لا تعمل سلطات القانون بحزم أكثر ضد أعمال غير قانونية، بعضها عنيف، بدلاً من التقديم للمحاكمة بسبب مجرد أقوال أو كتابة خطابات. فقد ارتكبت فى الأسبوع الماضى فقط، وأمام الكاميرات، مخالفات عديدة ليس ثمة جدال بشأن خطورتها، إذ تحرش نشطاء من اليمين بأسر شخصيات عامة وضباط ممن يؤيدون فك الارتباط. فقد تعرَّضوا لأسرة الحاخام العسكرى الأكبر، ولأفراد أسر ضباط متدينين، وهددوا حياتهم، وألحقوا الضرر بممتلكات، واستوطنوا عند مداخل بيوت من أجل الضغط على مواطنين ممن يعتمرون "الكيبّاه "(غطاء رأس يميز المتدينين) كى يعملوا ضد فك الارتباط ويرفضوا الأمر، وجرّوا أطفالاً رضع فى الوحل من أجل سد الطريق أمام حافلة تابعة لإدارة فك الارتباط، وضربوا أفراد شرطة وجنوداً، وصوَّبوا مسدساً فى اتجاه جندى شارك فى إخلاء نقطة "شلهيفت "الاستيطانية.

كل هذه الأفعال وثَّقتها الكاميرات، وكان بوسعها أن تؤدى إلى الاعتقال والتقديم الفورى للمحاكمة، ليس لهم فقط وإنما أيضاً لـ "دانييلاه فايس "ذاتها. لكن المستشار القضائى للحكومة اختار، بدلاً من ذلك، أن يستدعى "فايس "إلى الشرطة بسبب ما قالته وليس بسبب الأشياء التى فعلتها.

إن المستوطنين يعملون، ولسنوات عديدة، ضد القانون بدون أى إزعاج تقريباً. وما قعودهم المريح والمحمى فى نقاط استيطانية غير قانونية - بعضها أخلى فى السابق ثم ما لبث أن أعيد إقامتها - إلا دليل، فى حد ذاته، على استخفافهم الواضح بالقانون. كما يواصل أبناء وبنات شخصيات عامة الإقامة، بالمخالفة للقانون، فى هذه النقاط الاستيطانية، ولم نسمع بأن أحداً منهم قد قُدِم للمحاكمة بسبب ذلك. حتى ابنة قائد القيادة الوسطى المرتقب، "يائير نافيه"، الذى من المقرر أن يشرف قريباً على إخلاء المستوطنات، تقيم (طبقاً لشهادته) فى نقطة استيطانية غير قانونية.

يجب الحفاظ على الأداة التغليظية المتمثلة فى التقديم لمحاكمة جنائية للأفعال غير القانونية وليس للتصريحات. وينبغى فى هذه الفترة العاصفة، تحديداً، من الخلافات فى الرأي، إبقاء جميع قنوات الاحتجاج غير العنيفة مفتوحة وفاعلة، على أن يتم تقديم كل من يتجاوز خط التعبير إلى الفعل غير القانونى العنيف لمحاكمة لا هوادة فيها.

٩

محكمة العدل العليا تعترف بـ"أمومة مزدوجة"

هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/١١

قررت محكمة العدل العليا، بتشكيل موسع من تسعة قضاة، وبأغلبية سبعة أصوات ضد اثنين، الاعتراف "بالأمومة المزدوجة "لاثنتين من السحاقيات اللتين تربيان ثلاثة أطفال سوياً.

والواقع أننا هنا إزاء حكم غير مسبوق لم تعهد الهيئة القضائية مثله. وهو حكم يقوض نظم الحياة الرشيدة فى المجتمع ويتحدى العلاقات الصائبة بين الآباء والأبناء، وسوف يؤدى فى النهاية إلى تدمير بنيان الحياة الأسرية التى عهدناها أباً عن جد.

من الصعب أن نفهم حكم حضرات القضاة، الذين قضوا بأن لكل واحد من الأطفال الثلاثة - الذين نشأوا فى كنف اثنتين من السحاقيات - توجد "أمَّان". إن حكماً من هذا النوع مآله تشويه الهوية الحقيقية لكل واحد من هؤلاء الأطفال الذين نشأوا فى كنفهما. وفى نهاية الأمر، لن يكون ممكناً تحديد من أين أتوا ومن هم آباؤهم الحقيقيون.

إن حكم محكمة العدل العليا ليس فقط أنه غير عادل مع الأطفال الثلاثة الذين وضعتهم الظروف تحت وصاية والدتين انحرفتا عن الطريق القويم، وإنما أيضاً من شأنه أن يضر بمستقبلهم عندما يبلغون سن الرشد، لأنهم سيجدون أنفسهم بلا هوية حقيقية.

لقد أراد قضاة المحكمة العليا، للوهلة الأولى، على حد وصفهم، مساعدة الأطفال فى أن يحتويهم بيت وجدوا فيه ملاذاً، مع التركيز فى حكمهم على أنهم لم يتطرقوا للوضع القانونى للزواج بين النساء، لكنهم فى واقع الأمر أيضاً لم يساعدوا الأطفال، ناهيك عن أن هؤلاء الأطفال سيجدون أنفسهم ذات يوم فى وضع "فاقدى الهوية "كونهم أطفال "أمومة مزدوجة "دون أن يعرفوا من هى أمهم الحقيقية.

لقد أرادت المحكمة العليا أن تُصلح أمراً، لكنها فى واقع الأمر تسببت فى تعقيده بشكل بالغ، من خلال حكمها الذى لم يُضِف احتراماً للهيئة القضائية بدولة إسرائيل.



صفقة تحطم الثقة

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٣

"سيتمخض الجبل ويلد فأراً "هكذا زعم أفراد الحركة الإسلامية، قبل حوالى عامين، عندما تم اعتقال زعماء الحركة للاشتباه فى قيامهم بمخالفات خطيرة ضد أمن الدولة. وقد اتضح بالأمس أنهم صدقوا، فصفقة الادعاء التى وقع عليها المشتبه بهم مع الدولة تدل على أن التهم الأخطر قد تلاشت. فلا يوجد فى صفقة الادعاء ذِكرٌ لأى علاقة بين الشيخ "رائد صلاح "والاستخبارات الإيرانية، ولا لما قيل بأن همزة الوصل "نبيل محزومة "كان عميلاً إيرانياً، حيث أشير فى صحيفة الاتهام المعدلة، إلى أن الأمر يتعلق بناشط إرهابى "ذى علاقات وطيدة مع المنظمات الإرهابية فى سوريا ولبنان"، وإلى أن ناشط الحركة "محمود محاجنة "قد عرف بذلك فيما بعد فقط. أما الاتهامات من الفئة ذات الخطورة الأقل للغاية - اتصال

مع عميل خارجى وتقديم خدمات لجمعية محظورة – فقد ظلت على حالها. كل هذا فى نهاية مفاوضات مطولة بدأت فى الصيف الماضي، عندما أدرك الادعاء العام أيضاً على الأرجح، أن أساس الاتهامات الخطيرة واهٍ.

والواقع أن صفقة الادعاء تلقى بظلال من الشك على مدى صدقية مبررات الاعتقال من البداية، وهى من شأنها أن تقوض الثقة التى يريد جهاز الأمن العام ("الشاباك") أن يحصل عليها من الجمهور فى كل مرة يتم فيها إلقاء القبض على مواطن عربى إسرائيلي.

من ناحية أخرى، تعزز صفقة الادعاء الشعور بأن الاعتقالات الأمنية فى الوسط العربى تتم بسهولة بالغة للغاية، وبدون حرص كاف على نوعية الأدلة، اعتماداً على أنه لن يكون ثمة رد فعل جماهيرى مدو، حيث أن العرب يبدون فى نظر جزء من الجمهور اليهودى كجمهور كله معاد لدولة إسرائيل.

يطرح الـ "فأر"، الذى تمخض عن الجبل الأول، من الاتهامات أسئلة فيما يتعلق بسلوك جهاز الأمن العام ("الشاباك") والهيئة القضائية – التى سمحت بالاعتقال المطول للمشتبه فيهم حتى تم التوصل إلى صفقة الادعاء – فى حالات أخرى: فعلى سبيل المثال نجد حالة جديرة بالتأمل هى حالة "تالى فحيمة"، التى اعتقلت اعتقالاً إدارياً حوالى أربعة أشهر، ووجهت ضدها صحيفة اتهام خطيرة. وإزاء صفقة الادعاء مع زعماء الحركة الإسلامية، لا يكون من قبيل الترف التعجب من عدد التهم والاعتقالات، وخاصة الاعتقالات الإدارية المفروضة على سكان فلسطينيين من المناطق (الفلسطينية)، وهو ما لا يتسق مع معايير دولة ديموقراطية ورشيدة.

لقد أصبح من المألوف فى إسرائيل، أن يتم التشكيك بشكل بالغ فى ولاء كل المواطنين العرب، فى كل مرة يتم فيها اعتقال مواطن عربى إسرائيلي، أو يشتبه فى أنه ارتكب مخالفة ضد أمن الدولة. وكان المطلوب، نظراً للدلالات الاجتماعية والسياسية، قدراً أكبر من الحذر وضبط النفس فى كل عملية اعتقال أو تحقيق، خاصة إذا كانت لمن هم فى حكم زعماء جماهيريين عرب.

إن مؤسسات دولة إسرائيل بصفة عامة، وسلطات الأمن والقضاء بصفة خاصة، مطالبة بفحص نفسها جيداً، واستخلاص العبر، وتوخى الحذر إزاء إجراءات قد يكون من شأنها تشجيع الشكوك الجماعية.



رد فلسطيني ملائم

هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/١٦

العملية التفجيرية في معبر "كارنى "وقصف سكان "جوش قطيف "و"سديروت "هما رد فلسطيني ملائم لانهيار "شارون "ولهزيمته أمام الفلسطينيين ولخنوع الحكومة الإسرائيلية للإرهاب. إن "أريئيل شارون"، السابق، كان هو من صك الحجة القائلة، بأن الخنوع للإرهاب يؤدى إلى إرهاب أشد. كان هذا حقاً "أريئيل شارون"، السابق، قبل أن يتحول إلى أكبر فاسد جلس في مكتب رئيس الحكومة منذ إقامة الدولة، ورغم ذلك فإن هذه الحجة مازالت سارية اليوم أيضا.

إن السياسة الإسرائيلية الحالية في واقع الأمر تستدعى الإرهاب. يجب فقط أن نصغي إلى أصوات الفلسطينيين الذين حولنا، فهي أصوات تفسر سلوك الحكومة الإسرائيلية، بالانهيار، والخنوع للإرهاب بذلك، ولكن ينبغي أن نقول الحقيقة: لقد نجح الإرهاب في تركيع الحكومة الإسرائيلية.

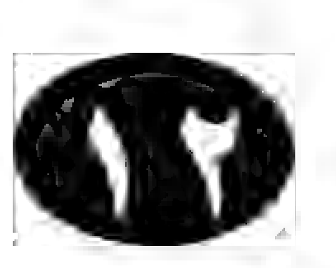
الفلسطينيون محقون بالقطع: فالتحول الذي فعله رئيس الحكومة في غضون بضعة أشهر، من "حكم نتساريم كحكم تل أبيب "(تصريح سابق لـ "شارون") إلى لهفته على الهروب ليس فقط من "نتساريم "وإنما أيضاً من كل "جوش قطيف "ومن شمال الضفة – هذا التحول هو نتيجة طبيعية لهزيمته. هو بالطبع لا يقول ذلك صراحة، ولكن لا يمكن التنصل من المغزى القاطع والواضح لأقواله التي تشير إلى اعترافه بالهزيمة.

إن "عرفات"، المرتعش والمحتضر والمحبوس في المقاطعة، والآن جثته المقبورة هناك قد انتصرا على "عومرى شارون "ومساعده "أريئيل شارون". هذه هي

الحقائق، وكل ماعدا ذلك تحليلات.

وفي ظل هذا الواقع، فإن الفهم الفلسطيني القائل بأن الإرهاب قد دحر الحكومة الإسرائيلية، فهم سليم. وبما أن الإرهاب قد انتصر علينا، فإن الإرهاب "سيستمر، إلى أن يثبت العكس. سيستمر الإرهاب لأنه يحقق نتائج، ومن هنا فإن من الواضح أن كل توافق مع الفلسطينيين اليوم، يساوى قدر أقل من التوافقات التي تمت معهم في "أوسلو "(توافقات أوسلو تتفوق بدرجة كبيرة على تلك التي توصل إليها الآن "أريئيل شارون"، علماً بأنه لم يحصل على أي مقابل، ناهيك عن أن اتفاق أوسلو تم بدون إخلاء أية مستوطنة).

إن "أريئيل شارون "سيستمر في نهجه، ليس ثمة شك في ذلك. سيستمر، ولن تكون هناك طريقة لوقف التدهور في وضع إسرائيل ووقف الإرهاب، إلا باستبدال الديكتاتورية الحالية لأسرة "شارون"، بديموقراطية.



فلنفصل الأمن عن التعليم

هاآرتس١٩/١/٢٠٠٥

أعلنت "رونيت تيروش"، مدير عام وزارة التعليم، أول أمس في إيجاز للصحفيين أجرته بحضور وزيرة التعليم والثقافة، "ليمور ليفنات"، أن وظيفة فرد "الشاباك "(جهاز الأمن العام) بوزارة التعليم لم يتم إلغاؤها. وكما هو معروف، فإن ممثل "الشاباك "يشغل منصب نائب المسؤول عن التعليم العربي. وهو يتدخل، بحكم هذا المنصب، في إعلانات وظائف المديرين والمدرسين بالمدارس وله صلاحية "الفيتو "(الاعتراض) على التعيينات. جديرٌ بالذكر أن ما أعلنته "تيروش" يتناقض مع توصية لجنة "دُفرات "(لجنة لإصلاح التعليم) بإلغاء الوظيفة التي يشغلها ممثل "الشاباك" تماماً. وقد أصاب هذا الكلام البروفيسور "إسماعيل أبو سعد"، الذي كان عضواً في لجنة "دُفرات "وشارك في الإيجاز الصحفي، بالدهشة، إذ قال إن موقف اللجنة "الأمن والتعليم لا ينسجمان"، ودعا المدير العام (يقصد رونيت تيروش) إلى تنفيذ توصية اللجنة.

وقد اتضح أن هذا البند قد تم تجاوزه في غمرة تبنى مسؤولى وزارة التعليم لتقرير "دُفرات"، نتيجة لضغط مارسته عناصر الأمن على ما يبدو. وكنتيجة لذلك، قررت وزارة التعليم عدم إلغاء منصب ممثل "الشاباك"، وإنما نقل مكانه إلى شعبة الأمن بالوزارة. وأوضحت "تيروش"، أنه سيمثل، بوضعه الجديد، "موقفاً متكافئاً"، لأنه سيشرف أيضاً على تعيينات رجال تعليم يهود "في أماكن تحوم حولها الشبهات".

ينبغي التحفظ على قرارات وزارة التعليم، سواء بشأن عدم قبول توصية لجنة "دُفرات "بإلغاء وظيفة ممثل "الشاباك "تماماً، أو بشأن مكانه الجديد في الهيكل التنظيمي للوزارة. فقد خلق أداء ممثل "الشاباك"، كنائب للمسؤول عن التعليم العربي، انطباع سيئ وكأن الجمهور العربي كله مشتبه فيه بعدم الولاء ومن شأنه أن يحرض التلاميذ ضد الدولة ومؤسساتها. مثل هذا الانطباع ليس له مبرر، وحسنا فعلت لجنة "دُفرات "التي استخلصت ذلك الاستخلاص التنظيمي.

لا ينبغي أن نلغى اليقظة الأمنية في المسائل الداخلية، طالما بقيت علاقات العداء بين إسرائيل وجاراتها قائمة، وفي الوقت نفسه لا نقلل من أهميتها، الأمر الذي يتطلب، في بعض الأحيان أيضاً، للأسف الشديد، تعقباً من جانب أجهزة الأمن للمرشحين لتولى مهام حساسة في الإدارة العامة.

ورغم أن وضع ممثل "الشاباك "في شعبة أمن الوزارة، المسئولة عن شئون الأمن دون علاقة بأصل الأشخاص الذين يتم فحصهم قد ألغى، للوهلة الأولى، التمييز الذي كان سائدا ضد المواطنين العرب، إلا أن العيب الرئيسي في واقع الأمر لم يتم إصلاحه. فدمج "الشاباك "في قلب وزارة التعليم يخلق شعوراً بعدم الارتياح ولا يليق بدولة تحاول خلق مجتمع مدني منفتح. فالشاباك ليس في حاجة لأن يكون مندمجاً تنظيمياً داخل وزارة التعليم حتى يتسنى له أداء مهامه. ومثلما يقوم بأداء مهامه، فيما يتعلق بموظفين عموميين آخرين، دون أن يكون جزءاً من الوزارات الحكومية أو مؤسسات الدولة التي تقوم بتشغيلهم، فإنه يستطيع أيضاً فعل ذلك، بقدر الضرورة، حيال موظفي وزارة التعليم أيضاً، لاسيما المدرسين.. ينبغي أن يكون الأمن منفصلاً عن التعليم.

١٣

الشرق الأوسط يترقب "رايس"

هاآرتس ٢٠ /٢٠٠٥/١

سيؤدى "جورج دبليو بوش "اليوم في "واشنطن" اليمين القانونية لفترة رئاسية ثانية وأخيرة كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية. وقد عيّن "بوش "قيادات إدارته من المخلصين له، الذين يجيدون معرفة طرق عمله ويتفقون مع خطه الرئيسي. ومن المتوقع أن تحمل إدارته الثانية، المدعومة بسيطرة حزبه الجمهوري على الكونجرس، الطابع الشخصي له.

ولعل التعيين الأهم في الطاقم الجديد هو انتقال "كونداليزا رايس "من منصب مستشارة الأمن القومي إلى منصب وزيرة الخارجية. صحيح أن "رايس" تواجدت في موقع مهم في السنوات الأربع الماضية، لكنه كان موقع خلفي بالبيت الأبيض، خلف "بوش" ونائبه، "ديك تشيني"، ضمن مدرسة مقاتلة، ضمت أيضاً وزير الدفاع، "دونالد رامسفيلد"، في حين كان يتربع على رأس وزارة الخارجية، "كولين باول"، الذي لم يكن في مكانته العالمية ما يكفي لجعل "بوش "يميل إليه مرة أخرى. والآن، باعتبارها الوزيرة الأرفع، تستطيع "رايس "أن تكون الملاحة (الموجهة) بجوار الطيار "بوش".

تدل شهادة "رايس "أمام لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ، خلال جلسة الاستماع، أول أمس وأمس، على أن الشرق الأوسط، بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، سيظل بؤرة اهتمام السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية. وهذه، للوهلة الأولى، بشرى طيبة لمن يعتقد بضرورة وجود تدخل فاعل من جانب الإدارة الأمريكية، يتمثل في اهتمام شخصي حثيث من جانب الرئيس ووزيرة الخارجية لتهدئة التوتر بين إسرائيل والعرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة.

في الفترة الرئاسية الأولى لـ "بوش "انحسر الاهتمام بالسلام بين إسرائيل والفلسطينيين (والسوريين) في مكان متدن للغاية في جدول الأولويات الأمريكي. والآن أيضاً يخيل، أن "بوش "و"رايس "يضعان في مرتبة أعلى للغاية كلا من العراق، وأفغانستان وإيران، فضلاً عن تعميق الديموقراطية في دول المنطقة، بما فيها دول حليفة كمصر والسعودية والأردن. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن نأسف لهذا الموقف. لأن المواجهة الدامية بين القدس ورام الله، وبين "سديروت "و"بيت حانون"، لا تستطيع الانتظار حتى يتم حل جميع المشاكل في جنوب غرب آسيا.

ويبدو أن الوثيقتين الرئيسيتين اللتان ستعتمد عليهما سياسة "بوش "و"رايس "في المرحلة القادمة هما خطاب الرئيس في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ وتعهده لـ "آريئيل شارون "في ١٤ أبريل ٢٠٠٤ (وهو التعهد الذى فحواه الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية واستبعاد عودة اللاجئين). أما خريطة الطريق - التي صاغها كل من "باول "وشركاؤه الأوروبيون، وروسيا والأمم المتحدة- فإنها أقل أهمية، رغم أن "رايس "كانت حريصة على التعبير عن أملها في تعميق العلاقة مع "الناتو "والاتحاد الأوروبي.

إن المعادلة التي لوَّحت بها "رايس "لأعضاء مجلس الشيوخ، وللحكام والشعوب في المنطقة، هي "عدل وكرامة، ودولة مستقلة قابلة للوجود، وديموقراطية للفلسطينيين، وسلام وأمن لإسرائيل".

وكرؤية عامة، هذه صيغة معقولة، إلا أن اختبارها الحقيقي سيكون في التطبيق، من خلال دولتين، ومن خلال التحرك صوب تنازل عن المطالب المتبادلة في الأراضي والحدود، ومن خلال المجالات التي تمكنهما من إقامة مجتمع واقتصاد مزدهرين، ومن خلال معادلة الثقل الديموجرافي.

إن الشرق الأوسط ينتظر خطوات عملية، تجسد فهم كل من "بوش "و"رايس "لخطورة الوضع والحاجة الماسة لمعالجته.

١٤

غبن وحماقة في القدس

هاآرتس ٢١/١/٢٠٠٥

في يوليو ٢٠٠٤ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً، لم يُنشر على الملأ ولا في مجلة الوقائع الإسرائيلية، بتطبيق "قانون أملاك الغائبين "على القدس الشرقية، مصادرة بذلك آلاف الدونمات من الأراضي من أصحابها الذين يعيشون في الضفة. ونظراً لأن ظروف الانتفاضة قد حالت دون وصول سكان الضفة إلى القدس الشرقية، فقد تقرر القيام بخطوة رسمية، تحول دون أي استخدام من جانب أصحاب الأرض لأرضهم في المستقبل أيضاً، وذلك من خلال النص بشكل صريح، على أن هذه الأملاك تعود إلى دولة إسرائيل اعتباراً من الآن.

ورغم حقيقة، أن أصحاب الأملاك يعيشون على بعد مسافة صغيرة من ممتلكاتهم التي صودرت، ورغم أنهم معروفون بالأسماء والعناوين، ولا يشك أحد في ملكيتهم لهذه الأملاك، فإن الحكومة قررت أن تسميهم "غائبون"، وأن تطبق عليهم القانون الذي يُمكن الدولة، من الاستيلاء على أراضي اللاجئين أثناء إقامة الدولة ولم يكن قد أستخدم منذ ذلك الوقت.

وطبقاً لهذا القانون، الذي سُن عام ١٩٥٠، اعُتبر كل إنسان كان خارج حدود إسرائيل بين ٢٩ نوفمبر و١ ديسمبر ١٩٤٨ "غائباً"، وآلت ممتلكاته إلى الوصي على أموال الغائبين، بدون أية إمكانية للتعويض أو الاستئناف. ورغم أن قانون أملاك الغائبين كان سارياً، إلا أن الحكومات الإسرائيلية قررت عدم تطبيقه في القدس الشرقية. وقد أدى قرار تطبيق القانون مرة أخرى إلى أن يفقد آلاف الفلسطينيين، منهم من يقيمون قريباً من الأرض المصادرة، في لحظة واحدة، أملاكاً قيمتها مئات الملايين من الدولارات، لا يعتزم أحد تعويضهم عنها.

والواقع أنه لا يمكن النظر إلى قرار الحكومة هذا إلا بوصفه نهباً وحماقة سياسية من الطراز الأول. لقد سبق لإسرائيل أن استولت من الفلسطينيين على أراضي وأملاك في سنوات الاحتلال وقلصت مجال رزقهم من أجل إقامة المستوطنات، في القدس والضفة الغربية وغزة. وكان "آريئيل شارون "مسؤولاً عن جانب كبير من هذه المشاريع، سواء من خلال مناصبه الحكومية أو من خلال شرائه بيتاً لنفسه في الحي العربي، وتحديداً في القدس الشرقية. ومن ثم كان من المفترض أن يتوقف هذا النشاط في ظل اعتراف "شارون "بضرورة تقسيم الأرض بين الشعبين. أما المصادرة التعسفية للأملاك ودون تعويض ملائم، فتتناقض مع هذا الاتجاه.

وقد ورد في التحقيق الذي كتبه "ميرون رابوبورت" في الملحق الأسبوعي لـ "هاآرتس "اليوم، أن المستشار القضائي للحكومة، "ميئير شمجار "قرر، عند ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٨، عدم تطبيق قانون أملاك الغائبين على الأملاك غير المنقولة بالقدس التي يملكها سكان من الضفة.

إن النية بعدم عرض تعويض عن مصادرات وقعت اليوم أيضاً، وبعد عشرات السنين من قيام الدولة، والتي وافق عليها أيضاً للأسف البالغ المستشار القضائي للحكومة، "مينى مَزوز"، - إن هذه النية في النهاية تنتقص من كرامة الدولة. من ناحية أخرى، لا يمكن الموافقة على السرية التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات مصيرية من هذا النوع، تضر بلا داع بنسيج العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن قانون أملاك الغائبين، الذي كان محتملاً ربما أثناء إقامة الدولة وأثناء حرب الاستقلال (١٩٤٩)، ليس قانوناً لائقاً بعد ٥٥ عاماً.

١٥

فلنحارب معاداة السامية

هاآرتس ٢٦/١/٢٠٠٥

عقدت الأمم المتحدة أول أمس، وللمرة الأولى في تاريخها، جلسة تأبين خاصة بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تحرير معسكر الإبادة "أوشفيتس". تليت للمرة الأولى صلاة "الإله الذي يفيض رحمة "(*) وعُزف الـ "هاتكفاه "(النشيد الوطني الإسرائيلي) بمبنى الأمم المتحدة. وغداً، سيقام حفل تأبين رسمي في موقع معسكر الإبادة، بمشاركة رئيس الدولة ووفود من حوالي ٤٠ دولة.

الرسالة الرئيسية لجلسة التأبين بالأمم المتحدة تلاها سكرتير عام الأمم المتحدة "كوفي أنان":" الشر الشيطاني الذي قتل ستة ملايين يهودي وآخرين، في معسكرات الموت، ما يزال يهددنا جميعا اليوم. إن المجتمع الدولي مطالب بالعمل من أجل ألا تتكرر مثل هذه الفظائع".

وعلى الرغم من أهمية المراسم، فإن من السهل، جداً إلقاء خطب تستنكر العداء للسامية والفظائع أكثر من العمل للقضاء على مثل هذه الظواهر. فالمهمة الملقاة اليوم على قادة العالم هي محاربة العداء للسامية والجرائم الأخرى التي ترتكب ضد الإنسانية بشكل أكثر فاعلية. وينبغي ترجمة الروح التي سادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى لغة الفعل، من خلال سن قوانين فعالة ضد معاداة السامية وتطبيقها.

لقد أشار سكرتير عام الأمم المتحدة، في خطابه، إلى الشعوب الأخرى التي سقطت ضحية للحكم النازي:" لكن مأساة الشعب اليهودي كانت خاصة، فقد أبيد ثلث يهود أوروبا، وضاعت حضارة كاملة إلى الأبد".

وبالفعل، فإن قتل يهود أوروبا حدث لا نظير له في تاريخ الإنسانية. لقد شهد العالم في السابق ظواهر إبادة جماعية، وفظائع خلال هوجة معارك وحروب عالمية قتل خلالها عشرات الملايين، لكن قتل يهود أوروبا لم يتم خلال هوجة معركة، وليس مجرد عمل عنيف، وإنما هو قتل خطط له سلفاً، وبذهن صاف، ومن خلال خطة مدروسة جيدا استهدف محو أثر بنى إسرائيل من على وجه الأرض.

لقد كان هذا القتل المنهجي بمثابة ذروة مسيرة بدأت بكراهية اليهود في العصر القديم. ثم بعد ذلك، في العصور الوسطى، عانى اليهود من عداء للسامية تمثل في: ملاحقات، مذابح منظمة وعمليات طرد. وجاءت المرحلة التالية في العصر الحديث، عندما بنت إحدى الأمم الأكثر تطوراً نظرية علمية شكلية (يقصد نظرية غير صحيحة)، حول نقاء العرق الآري إزاء وضاعة العرق اليهودي.

لذا، عندما يتضح اليوم من تقرير حالة عداء السامية في العالم، أن هناك زيادة حادة في عدد الحوادث المعادية للسامية في العالم في ٢٠٠٤، فإنه لا ينبغي الاستخفاف بالبيانات. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تضاعف عدد الحوادث المعادية للسامية. وفي روسيا، نُشر هذا الأسبوع خطاب كراهية معاد للسامية لا نظير له في حدته، وقع عليه مئات من المفكرين الذين يدعون إلى حماية الوطن (روسيا) من اليهود – "صنو الشيطان".

قال وزير الخارجية "سيلفان شالوم "أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:" إن دولة إسرائيل قد قامت متأخراً للغاية، من أجل الملايين الستة". وأنهى خطابه بجملة بالعبرية:" هاأنذا أقف أمامكم، باسم إسرائيل والشعب اليهودي، وأقسم باسم جميع الضحايا أن هذا لن يحدث بعد الآن إلى الأبد".

إننا، الذين حصلنا على دولة مستقلة، ينبغي أن نذكر دائماً، أن الملايين الستة الذين قتلوا بوحشية لا نهائية كان من المؤكد سيكون لهم دور رئيسي في إقامة الدولة. ووجود الدولة في حد ذاته هو نكاية في وجه العالم، مفادها أنه رغم الكراهية، ورغم العداء للسامية، ورغم آلة القتل الرهيبة، فإننا هنا.

(*) هي صلاة يقيمها اليهود الأشكناز عند قبور موتاهم.



فوز "أبو مازن" برئاسة السلطة الفلسطينية

يجب إزالة جميع الحواجز

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٥
بقلم: عاميرا هاس

كما هو الحال فى أى عملية انتخابية، يسبق انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، والتى ستجرى يوم الأحد القادم (التاسع من يناير)، خير نموذج على الحالة الجنونية، التى تسبق أية حملةً انتخابية من حيث الجدل والتخمينات والتقديرات والقذف والتشهير. وأصبح الحديث عن المزايا والاختلافات بين مختلف المرشحين، لاسيما بين محمود عباس (أبو مازن) ومصطفى البرغوثى، يغلب حتى على أحاديث الأطفال.

ولكن الجميع يعرف أن أبا مازن هو من سيقع عليه الاختيار، ليس فقط لأنه ممثل حركة فتح، التى ترغب فى أن تبرهن على أنها لا تزال العنصر المؤثر فى الساحة الفلسطينية، وليس فقط لغياب عنصر المنافسة من جانب حماس، التى تعد أكبر التيارات الأخرى، بل أيضاً بسبب التقدير السياسى السائد بأن من بيده مقاليد الأمور فى حقيقة الأمر، أى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، يرغبون فى انتخاب "أبو مازن".

من ناحية أخرى، هناك من يحلمون بـ "إزالة الحواجز". كل الحواجز، وليس حاجزاً هنا وآخر هناك. ورغم أن وعود جيش الدفاع الإسرائيلى بـ "الخروج من المدن" يوم الانتخابات وتقليل الحواجز، قد تكون تركت انطباعاً سلبياً لدى إسرائيليين، إلا أن الفلسطينيين يأملون فى استعادة حرية الحركة فى جميع مناطق الضفة على الفور، على الأقل مثلما كان الحال فى سبتمبر ٢٠٠٠. لذلك، فإنهم يعتقدون بأنه فى حالة إرضاءهم الغرب والقيام بما يتمناه، وهو انتخابهم لأبى مازن، فإنهم سيحصلون على المقابل وهو: ضغط غربى حقيقى على إسرائيل من أجل إزالة جميع الحواجز ومظاهر التطويق والحصار.

فى إسرائيل أيضاً يعرفون أن أبا مازن هو من سينجح فى هذه الانتخابات. كما يطرح انتخاب أبو مازن تطلعات إسرائيلية نحو تحرك ما من جانبه لمواجهة الإرهاب. فهو رجل معتدل، يلقى تأييداً أمريكياً. وفضلاً عن التطلع إلى خطة فك الارتباط عن غزة، فثمة جو يدعو للتفاؤل، الأمر الذى يذكرنا بأيام التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

ولكن رغم هذه الحالة من التفاؤل، فإن هناك حقيقة واضحة مفادها أن غالبية الحواجز لم تأت بهدف توفير الأمن لإسرائيل، بل جاءت لترسخ على الأرض وفى الوعى السيطرة الإسرائيلية الكاملة، حتى يمكن تحقيق السيادة الفعلية على مناطق تمثل ٦٠% من المنطقة Cمن الضفة.

إن الانشغال باعتقال جندى رفض إخلاء كرافانات بالقرب من مستوطنة يتسهار، يجعلنا ننسى، أن رئيس الوزراء آريئيل شارون، وفى إطار مسيرة جدية وطويلة، وبموافقات وزارات حكومية، يواصل بناء تواصل إقليمى يهودى من مستوطنة إيتمار وألون موريه فى شمال الضفة حتى كريات أربع وماعون فى الجنوب.

لذلك، فإن "ديناميكية" الانتخابات وفك الارتباط سريعاً ما ستندحر أمام واقع المستوطنات فى الضفة الغربية. وأياً كانت درجة اعتدال أبو مازن، ومدى تبعيته لأمريكا، فإنه لن يستطيع الموافقة على الحل الذى يعمل آريئيل شارون على بلورته لخلق التواصل الإقليمى اليهودي. ومن ثم، لن تفيد أبو مازن كل تصريحاته المناهضة للانتفاضة المسلحة، فى حين تواصل إسرائيل ترسيخها لنظام الفصل فى الضفة: حيث الكتل الاستيطانية تعد جزءاً لا ينفصل من إسرائيل الحديثة، وفى مقابلها فإن مجالات التواجد

الفلسطينى تعانى من الاختناق والانفصال، الأمر الذى يخلق ظروف ملائمة لبروز العنف.

هل يوجد حل..؟ بالطبع يوجد، وهو الحل المتمثل فى إخلاء جميع المستوطنات وجميع المستوطنين. والعودة إلى الشعار الذى كانت ترفع لواءه حركة السلام الآن (شالوم عخشاف)، والذى تنازلت عنه مع اتفاقيات أوسلو، لأنها توصلت إلى أن القيادة الفلسطينية قد تخلت عنه، وهو الشعار القائل "لا سلام مع وجود المستوطنات". يجب أن يكون هذا الشعار دليل عملي، وليس دليل للإيمان فقط، لكل من يرغب فى أن يحيا كمواطن عادى، وليس كمواطن يحيا فى ثكنة، انطلاقاً من الوعد الذى ورد فى التاناخ (الكتاب المقدس لدى اليهود)، وإلى كل فلسطينى يتوق إلى أن يتذوق طعم الاستقلال فى حياته، وليس فى مستقبل غامض كما يعد به القرآن.

رغم مخاوف أبو مازن إلا أن الانتصار مقنع

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: داني روبنشتاين

في برنامج بإحدى المحطات التليفزيونية الخليجية، سُئل صاحب متجر من رام الله عمن ينوى انتخابه. تردد الرجل لبرهة وأجاب:" من أجل البيزنس يجب أن أختار "أبو مازن"، ولكن من أجل كرامة النضال الوطني فكرت في اختيار الدكتور البرغوثي". لو حكمنا على الأمور وفقنا لنتائج استطلاعات الانتخابات التي نشرت أمس، فإن البيزنس هو الذي انتصر، حيث اختارت غالبية تتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪، ممن شاركوا في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن)، الذي كان شعاره الرئيسي في الحملة الانتخابية هو وقف "الانتفاضة العسكرية "أو كما جاء على لسانه "وقف العمليات الإرهابية". وقد مُنيَّ بالهزيمة الدكتور البرغوثي، ممثل اليسار، الذي انضم في هذه الانتخابات إلى جبهة الرفض الفلسطينية التي رفعت شعار استمرار الانتفاضة في شكلها العنيف.

وطيلة أمس، ساد التوتر أرجاء مكتب "أبو مازن"، حيث كانت هناك مخاوف مزدوجة من عدم حضور الناخبين إلى صناديق الاقتراع، ومن عدم وصول عدد المؤيدين لأبي مازن إلى نسبة ٥٠٪. وقد أعد خصوم "أبو مازن"، لاسيما من حركة حماس، شعارات مكتوب عليها: "ليس لك مقعداً".

في الحقيقة، إذا توجه عدد قليل من الناخبين لصناديق الاقتراع، وكان أبو مازن قد حصل على أقل من نصف عدد الأصوات، لكان باستطاعة خصومه القول بأن أقلية فقط من سكان المناطق (الفلسطينية) منحته ثقتهم.

إن انتصار "أبو مازن "هو انتصار مقنع. ويبرهن هذا الانتصار على أنه رغم غياب كاريزما وشعبية عرفات، إلا أن "أبو مازن "زعيم مقبول، والأهم من ذلك أن نهجه السياسي المنادي بالتفاوض مقبول أيضاً. ولكن رغم ذلك، لا يجب فهمه خطأ. صحيح أنه يرتدي بذلة، ولا يصرخ ويقول إن مليوني من الشهداء سيتوجهون إلى القدس، إلا أن مطالبه السياسية لا تختلف عن مطالب عرفات.

ورغم أنه حظيَّ بشرعية الزعيم المنتخب، إلا أنه ليس من المتوقع أن يُصدر تعليمات للأجهزة الأمنية كي تقوم بدحر الإرهاب وتوقف إطلاق القذائف والصواريخ من غزة. وبدلا من ذلك، ربما نشهد في القريب العاجل اجتماعاً يضم ممثلي الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسهم حركتي فتح وحماس، في القاهرة، حيث سيجروا هناك حواراً تحت رعاية الرئيس مبارك الذي أوضح أمس إلى أي مدى يرفض إطلاق صواريخ القسام. إن أبا مازن فنان في الدبلوماسية، ويأمل في إقناع طرف الحوار الآخر بأن وقف إطلاق النار والسبيل السياسي هما اللذان سيؤديان إلى تحقيق نتائج تقربهم من تحقيق أهدافهم، أكثر من اللجوء إلى العنف.

ولذا، سيقوم أبو مازن، في أسرع وقت، بإدخال إصلاحات على جهاز الأمن الفلسطيني. ولعل أحد الشعارات التي ركز عليها في حملته الانتخابية هو "من أجل أمن المواطنين الفلسطينيين".

إن خطط "أبو مازن "معروفة، وقد حاول تطبيقها وقتما كان رئيساً للحكومة لفترة قصيرة في صيف ٢٠٠٣، إلا أنه فشل في ذلك. وكانت خطته تهدف إلى تقليل عدد الأجهزة الأمنية المختلفة -٣ بدلا من ١٢- ودمجهم تحت قيادة قائد واحد ذو صلاحيات واضحة. وقد تزايد إصرار "أبو مازن "على العمل في هذا الاتجاه، لاسيما بعد التجربة العصيبة التي مر بها بعد وفاة عرفات بثلاثة أيام، عندما كان في سرادق العزاء في

غزة، وقام خمسة من المسلحين باقتحام المكان، وإطلاق النيران وقتل أحد حراسه الشخصيين. في قطاع غزة، وحتى في عدة أماكن في الضفة الغربية، تنشط جماعات مسلحة، مثل الميليشيات الخاصة، ويدرك أبو مازن ضرورة القضاء على هذه الظاهرة التي لا تتيح ظهور نظام حكم مستقر.

وينوي أبو مازن أن يعد نفسه جيداً للتمهيد لانتخابات البرلمان الفلسطيني التي ستجرى في يوليو، أي خلال نصف عام، قرب الموعد المزمع لتطبيق خطة فك الارتباط الإسرائيلية عن غزة. وقد تعهد ممثلو حركة حماس لأبي مازن بأن يفكروا بجدية في المشاركة في هذه الانتخابات، إذا تم تغيير قانون الانتخابات (تطلب حركة حماس تغيير القانون حتى لا تجرى الانتخابات وفقاً لما تنص عليه اتفاقية أوسلو).

كل هذه الخطوات، وفقاً لوجهة نظر "أبو مازن"، من المقرر أن تنفذ في إطار واحد، وهو وضع أنظمة حكم سليمة، تصبح بمقتضاها حركة حماس وفصائل المعارضة الأخرى أحزاب سياسية شرعية. ويعتقد أبو مازن ومؤيديه أن النظام السليم سيحظى بتأييد دولي، وسيقربهم من تحقيق هدفهم - وهو إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس - أكثر من أى سبيل آخر.

شريك لفك الارتباط - ولما هو آت

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/١/١١

من شأن فوز ممثل حركة فتح، "محمود عباس "(أبو مازن)، فى انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية أن يكون علامة فارقة فى جهود تحقيق هدوء فى المواجهات العنيفة، وربما يقود فيما بعد إلى تسوية ممكنة." أبو مازن "هو السياسى الفلسطينى الأبرز الذى دعا أبناء شعبه إلى التمسك بخيار الوسائل السلمية، حيث دعا منذ بداية الانتفاضة، قبل أكثر من أربع سنوات، لوقف "عسكرة الانتفاضة"، بمعنى، الكف عن العمليات التفجيرية، والتركيز على النضال الشعبى والسياسي. وحتى عندما ردد خلال حملته الانتخابية بعض الكلمات النشاز، وعلى الرغم من أن مطالبه من إسرائيل لا تختلف كثيراً عن مطالب سابقه، "ياسر عرفات"، فإن موقفه ضد استخدام العنف موقف دءوب وصارم.

وعليه، فإن ثمة أهمية لحقيقة أن "أبو مازن"، طبقاً لنتائج الانتخابات، قد فاز بأغلبية حاسمة من أصوات الناخبين فى الضفة وغزة. فـفوزه مقنع، إذ منحه الجمهور الفلسطيني، هو ونهجه، الثقة المرجوة، ومن ثم أصبح من الآن "شريك "لحوار سياسى يتمتع بمشروعية زعيم منتخب بوسائل ديموقراطية. ولإسرائيل مصلحة بارزة فى تدعيمه كزعيم منتخب، معتدل فى تصرفه، وكمتمسك باستئناف المسيرة السياسية.

على رئيس الحكومة أن يجتمع معه فى أقرب وقت، وأن يساهم فى بناء علاقات ثقة ومناخ إيجابى عن طريق إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، قبيل عيد الأضحى القادم، وعن طريق إجراءات ولفتات أخرى، توضح، أن المسؤولين فى القدس يعترفون بالنافذة الواعدة التى فتحت الآن.

يعتزم "أبو مازن"، طبقاً لتصريحاته، أن يجرى إصلاحات فى أجهزة السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها جهاز الأمن، من أجل فرض حكم القانون والنظام. ليس فى نيته الدخول فى مواجهة مع خصومه فى "حماس" والمنظمات المعارضة الأخرى، وإنما التفاوض معها وإقناعها بالانضمام إلى وقف إطلاق النار مع إسرائيل. لذا، فإنه يلقى دعماً وتشجيعاً من عدد من الجهات، على رأسها الإدارة المصرية، التى ترعى استئناف حوار الفصائل الفلسطينية.

لقد انتخب الرئيس الفلسطينى الجديد على خلفية واقع جديد فى البلاد وفى المنطقة: أربع سنوات من سفك الدماء، أوقعت ضحايا وتسببت فى أضرار فادحة، وإدارة أمريكية تبحث عن مخرج من الأزمة المتواصلة فى العراق، وتلميحات باتجاهات جديدة فى سوريا. لكن الأهم من كل هذا هو التغيير الذى حدث فى إسرائيل، فمن المقرر أن تفكك خطة فك الارتباط الخاصة برئيس الحكومة، "آريئيل شارون "- والتى تحظى بدعم فى صورة حكومة جديدة بمشاركة حزب "العمل "- هذا العام جميع المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية فى "غزة" ونقلها إلى الفلسطينيين، وهى خطوة مثيرة تتسق مع المصلحة الفلسطينية.

يستطيع "أبو مازن"، فى المقابل، أن يدمج خطته لوقف إطلاق النار وإعادة تأهيل الأمن فى غزة بتحمل السلطة الفلسطينية لكامل المسؤولية فى "غزة". فمثل هذا الدمج سيعزز فرص نجاح خطة فك الارتباط، التى تعد الآن هى الخطة السياسية الوحيدة المطروحة على جدول أعمال أطراف النزاع.

١١ نصيحة للرئيس الجديد

هآرتس ٢٠٠٥/١/١١
بقلم: يوئيل ماركوس

١. الشيء الأول، ألا تفكر في تعيين قائم بالأعمال أو نائب له أو وكيل أو مساعد وكيل. سواء كانت لهم صلاحيات أم لا، فليس من المجدي أن توزع مناصب هدفها الأساسي "تمنى وفاتك".

٢. ضع في مكتبك أشخاص تنشأ بينهم خصومات طيلة الوقت، حتى لا يتاح لهم الوقت لوضع العراقيل أمامك. ضع على رأس مكتبك محاميك الشخصي المخلص تحسباً لأن يعرض عليك أي أبو – أبيل (١) جزيرة في اليونان. عَيِّن مستشارين استراتيجيين وخبراء في التسويق الإداري. وسيكون من دواعي سرور إسرائيل أن تعير لك يوسيف برئيل (٢)، لكي يساعدك في إقامة شبكة تليفزيونية قومية.

٣. لا ترتدي أبداً الملابس العسكرية، ولا تحمل مسدساً ولا تضع أوسمة أو أنواط على صدرك مجهولة المصدر. فآخر صيحات الموضة العالمية من منظور بوش هي الديموقراطية، وهو ينتظر منك أن تكون مؤسس أول ديموقراطية إسلامية في المنطقة. حقق له ذلك وستزداد مكانتك لدى العالم الغربي.

٤. لقد كان يتسحاق رابين الراحل، آنذاك، يحسدكم لأنه لا يوجد لديكم منظمة مثل "بتسيليم "(٣)، أو محكمة عدل عليا، ولأن زعمائكم يتمتعون بحرية التصرف. وعندما يأتي اليوم الذي تظهر فيه منظمة مثل "بتسيليم "ومحكمة عدل عليا في السلطة الفلسطينية، ومظاهرات تؤيد السلام وتنبذ العنف، سندرك أن هذا يوم مولد زعيم ديموقراطي.

٥. الوظائف ليست كلمة فظة، واسأل ليمور ليفنات (٤)، خاصة بالنسبة لزعيم يخطو خطواته الأولى في الطريق إلى تأسيس نظام حكم في الدولة الفلسطينية المستقبلية. وهذه الوظائف تمثل مصدر رزق لمحدودي الوسائل، الذين يصبحون مدينين للنظام مع مرور الوقت. لقد تم انتخاب مناحم بيجين لفترة رئاسة ثانية بسبب تعهده بالعمل "من أجل الأفضل للشعب". ستقودهم إلى السعادة وراحة البال، يا أبا مازن، بدلاً من ميادين القتال، وهم سيظلون مدينين لزعامتك للأبد.

٦. لا تكذب على الرئيس بوش أبداً. فقد تحمل سابقك المبجل (عرفات) وأبناء شعبك ثمناً باهظاً بسبب أكاذيبه، خاصة على أثر الخطاب الشخصي الذي بعثه ياسر عرفات لبوش وأقسم فيه أنه لا توجد أي علاقة تربطه بموضوع سفينة الأسلحة كارين –إيه. ومنذ هذه اللحظة، قطع بوش الاتصال معه وأصبح دون شريك، في حين عمل آرئيل، ومازال يعمل، بحرية ويوجه الضربات للناشطين والمبادرين بالإرهاب.

٧. احرص ألا تقع في خطأين ارتكبهما شارون فور انتخابه رئيساً للوزراء وهما: الأول، لا تقل "لا "لبوش، لأنه سريع الغضب. الثاني، لا تنظر إلى ساقي كونداليزا رايس وبعد ذلك تتحدث عن ذلك على الملأ.

٨. سيطر فوراً على الصندوق الوطني الذي استغله عرفات وفعل به ما حلا له، دون أن يعرف أحد محتوياته ومكانه. وقد قام الثوري الكبير باستثمار الملايين في مختلف الأعمال التجارية، في حين أن معظم الفلسطينيين فقراء وجوعى بسبب انتفاضة ٢٠٠٠، التي بادر بها سابقك، وقطعت مصدر رزقهم في إسرائيل. كما تخلت سها عرفات عن شعبها في المعركة وزادت ثروتها من أموال الثورة. احرص على الشفافية وتأكد من أن أموال الأمة تذهب إلى أيدي الشعب وليس إلى أيدي زمرة من الفاسدين.

٩. مثلما الحال عندنا، ستواجه مشاكل مع الحريديم وزعمائهم المتطرفين. عندنا نشتريهم بالمال، أما أنت فستضطر إلى محاربتهم بالقوة. فعليك أن تفعل ما قام به أحد زعمائنا، ألا وهو تفكيك التنظيمات والعمل من أجل إقامة دولة ذات جيش واحد. وفي ظل قرب اندلاع حرب أهلية عندنا، حتى تحصل أنت في النهاية على غزة، يصعب السكوت على الإطلاق المستمر لقذائف الهاون وصواريخ القسام. انشر ٣٠ ألف شرطي في الشوارع عندك، وشغل أجهزتك الأمنية وأوقف الإرهاب، وإلا سينتهي انتخابك بالبكاء.

١٠. أثناء ظهورك في وسائل الإعلام كن متصالحاً، ومليئ بالأمل، ولا تحرض شعبك على القتل، ولا تهددنا بهجوم مليون شهيد. دعنا نقول عندما نتذكرك أنك الزعيم صاحب الإصلاحات.

١١. والأهم من ذلك: احرص على تفقد زيارة قبر عرفات أسبوعياً لكي تتأكد من أنه ما زال يرقد هناك.

---

١. **أبو – أبيل:** دافيد أبيل هو أحد رجال الأعمال وأحد الممولين لحملة شارون الانتخابية، وكان يعمل معه جلعاد ابن شارون. وثارت الشكوك حول أن أموال هذه

الحملة كانت مقابل قيام شارون بتقديم تسهيلات لأبل حتى يشتري إحدى الجزر باليونان. وعلى هذا الأساس تم التحقيق مع شارون وأولاده في هذه القضية، وهي القضية التي عرفت باسم "الجزيرة اليونانية".

٢. **يوسيف برئيل:** مدير عام هيئة الإذاعة.

٣. **منظمة "بتسيليم":** مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تأسس عام ١٩٨٩ على يد مجموعة من المفكرين، القانونيين، الصحفيين وأعضاء كنيست. الأهداف الأساسية لهذه المنظمة هي النضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من خلال توثيقها ونشرها للجمهور ووضعها أمام صانعي القرار، ومحاربة ظاهرة التجاهل والإنكار القائمة في المجتمع الإسرائيلي، والمساهمة في خلق ثقافة حقوق الإنسان في إسرائيل.

٤. **ليمور ليفنات:** وزيرة التعليم والثقافة والرياضة في إسرائيل.

أبو مازن يبحث عن "الهدنة"

هاتسوفيه ٢٢/ ١ / ٢٠٠٥
بقلم: موشيه إيشون

بينما يواصل أبو مازن مباحثاته مع قادة المنظمات الإرهابية فى قطاع غزة لإقناعهم بالموافقة على الهدنة، يواصل المخربون إطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيلى الذين يؤدون واجبهم ويؤكدون المرة تلو الأخرى أنهم لا ينوون وقف حربهم على إسرائيل.

أبو مازن أيضاً فى حديثه يهتم بتوضيح الفارق بين إسرائيل التى تقع فى نطاق الخط الأخضر وبين المناطق (الفلسطينية). ويقول المقربون من أبى مازن إن هدفه الرئيسى هو منع "انتشار العمليات خلف الخط الأخضر".

ورغم أن أبا مازن قد قرر وضع حوالى ٧٠٠ شرطى فلسطينى بطول الحدود للحفاظ على النظام ومنع إطلاق صواريخ "القسام" على إسرائيل، إلا أن هناك شك فى نجاح هذه المحاولة. فعلى حد قول دوائر أمنية، أن هذا العدد من رجال الشرطة لا يكفى "لإغلاق" الحدود أمام نشاط المخربين. إن الحدود طويلة وملتوية للغاية، وليس سراً أن المواطنين يقومون بتقديم المساعدة لهم، كما لا يمنع حصولهم على مساعدة رجال الشرطة الذين يمكن أن يتغاضون عما يفعلونه.

إن السياسة التى يتخذها أبو مازن التى تعتمد على "الحوار" مع المنظمات الإرهابية هى سياسة خاطئة من البداية، فهى لا تؤدى فقط إلى عدم التقدم نحو السلام، ولكنها تؤدى أيضاً إلى التقدم فى الاتجاه العكسى وهو استمرار العمليات الإرهابية.

ويمكن أن نفترض أن أبا مازن على علم بذلك، فهو ليس "لاعباً مبتدئاً" فى الساحة السياسية الفلسطينية، حيث كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى ظل قيادة ياسر عرفات فى الماضى القريب. ولهذا، لا صحة للمزاعم التى تقول بأنه يجب منحه "شهر فرصة" من بداية توليه منصبه حتى يكون بوسعه دراسة المشكلات التى يواجهها، إن أبا مازن يدرك تماماً المشاكل التى يواجهها كما يدرك الحل. إن المشكلة تكمن فى أن رئيس السلطة الجديد - القديم ليس على استعداد هذه المرة لاتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على وباء الإرهاب. فبدلاً من محاربة المنظمات الإرهابية، قرر أبو مازن إجراء مباحثات للصلح ولم يكتف بعدم نزعه أسلحتهم، ولكنه أيضاً أعرب عن استعداده لاستيعابهم فى الأجهزة الأمنية الفلسطينية وغيرها.

وكذلك وعد أبو مازن المنظمات الإرهابية بمنحها الحق فى الانتخاب وأن تنتخب للبرلمان الفلسطينى خلال ستة أشهر. وفى هذا السياق، من الواجب أن نذكر أنه وفقاً للاستطلاع الأخير الذى أجرى فى السلطة الفلسطينية، فإن المنظمات الإرهابية ستفوز بأغلب الأصوات فى الانتخابات البرلمانية الفلسطينية.

وإذا استمرت السياسة المتساهلة مع المنظمات الإرهابية، ربما يجد أبو مازن نفسه فى نهاية الأمر رئيساً بالاسم فقط، بينما يواجهه برلمان فلسطينى تسيطر المنظمات الإرهابية على أغلبيته.

والسؤال المطروح الآن هو كيف تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع الخطوات التى يتخذها أبو مازن..؟

فى مديح المؤقت

بقلم: ناحوم برنياع
يديعوت أحرونوت
٢٤/ ١ / ٢٠٠٥

"وقف إطلاق النار مؤقت ولن يصمد طويلاً "هكذا يقول سكان سديروت. وهم محقين، تقريباً، ذلك أن أى تحليل مستقيم للمصالح، ولطابع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط، سيقود إلى استنتاج واحد: اطلاق النار سيستأنف. قد يحدث ذلك بعد شهر، بعد سنة، وربما بعد أسبوع.

وإذا لم يكن ذلك بسبب حماس، فبسبب إحدى التنظيمات الإرهابية العابرة، أو بسبب إيران، أو حزب الله، أو لأن الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستصل، كما يُقدر الجميع، إلى باب موصود.

على أى حال، بدلاً من البكاء على اللبن (ربما من الأصح القول على الدم)، الذى سيسكب (سيسفك)، يجب استغلال إيجابيات فترة الهدوء حتى النهاية. الإسرائيليون والفلسطينيون، على جانبى الجدار فى غزة، يتوقون إلى فترة هدوء، كما أن الانخفاض الحاد فى العمليات الإرهابية، فى كل أنحاء البلاد، يقدم مساهمة كبيرة للاقتصاد كى يلتقط أنفاسه، لأن بفضله يتحقق الاستقرار، يعود السياح وتعود مشاعر الأمن التى عايشناها هنا قبل سبتمبر ٢٠٠٠.

ولكن التحدى الذى يظهر أمام إمكانية التمتع بفترة الهدوء هذه يكمن فى ضرورة قطع مسافة طويلة باتجاه التجاوب مع مطالب أبو مازن: تنسيق الخطوات، إخراج الجيش الإسرائيلى من المدن، رفع الحواجز، إطلاق سراح أسرى من مختلف الجهات، بما فى ذلك أسرى قدامى، أبناء ٥٠ و٦٠ عاماً، ممن تلطخت أياديهم بالدماء. هذه مسألة مؤلمة عاطفياً، ومنوطة بدفع ثمن سياسى باهظ - لكنه، كما يبدو، لا مفر من دفعه.

فى الوقت ذاته، يجب عدم السماح لمثيرى الإرهاب بتنظيم صفوفهم لجولة أخرى. عندما كان "شمعون بيريس "رئيساً للحكومة، فى منتصف التسعينيات، رفض ممارسة ضغوط على عرفات لمعالجة أمر حماس والتنظيمات الأخرى. وقد ارتكب خطأ. فالتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة يجب أن يتم من منطلق الاحترام والتشكيك فى آن واحد: يجب منحها الكثير من الاحترام، الكثير من الثقة، الكثير من المساعدة، وفى نفس الوقت عدم التقليل من التشكيك بها، على الأقل، فيما يتعلق باصرارها على اقتلاع الإرهاب من جذوره.

هذا الأسبوع نشرت مجلة أمريكية تقريراً بالغ الثناء على محمود عباس "أبو مازن". وقد كتب هذا التقرير حسين غرة، المقرب من السلطة الفلسطينية، وروبرت مالي، مساعد الرئيس الأمريكى السابق، بيل كلينتون، لشؤون الشرق الأوسط.

وفى تعريفهما للفارق بين أبو مازن وسابقه، يكتبان: لقد وصل عرفات إلى مكانته القومية بفضل اتفاقه مع كل حزب، مع كل قبيلة ومع كل فلسطيني. أما أبو مازن فقد وصل إلى مكانته بفضل عدم اتفاقه مع أحد. عرفات كان متورطاً حتى العنق فى السياسة الفلسطينية المحلية، أما أبو مازن فقد حلّق فوقها. عرفات فرض شخصيته، أما أبو مازن فجعلها متواضعة.

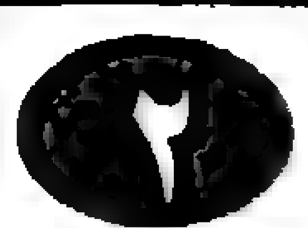
إنه مسلم متدين، لكنه يعارض بشدة اقحام الإسلام فى السياسة. ويدعى الكاتبان أن إيمانه الدينى يمنحه تفوقاً فى اتصالاته مع حماس أو الجهاد الإسلامي: إنه على اقتناع بأنه لا يقل إيماناً عنهم. ويضيفان:" أن الإجماع القومى حوله يعتبر هشاً، ذلك أن قلة تؤمن بوجهة نظره، فيما يؤمن كثيرون بأنهم سيجعلونه، مع مرور الوقت، يتبنى وجهات نظرهم".

من المهم الانتباه إلى الفقرة التالية فى التقرير، الذى يمكننا التكهن بأنه كُتب بعد محادثات طويلة مع أبي مازن:" أبو مازن لا يؤمن كثيراً بإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل مع شارون. هناك الكثير مما يفرق بينهما: تصرف شارون خلال المحادثات بينهما، المساومة، البيع والشراء، لعبة النسب المئوية التى لا تعتمد على أى مبدأ ملزم.

"كما أنه لا يدعم التوصل إلى اتفاق مرحلى يتجاوز القضايا الصعبة. وبرأى أبو مازن، ستكون الفترة القريبة القادمة مناسبة لقيام الجانبين بخطوات أحادية الجانب: فإسرائيل ستنفصل عن قطاع غزة وشمال الضفة، والفلسطينيون سينظمون بيتهم الداخلي. وسيتم تأجيل المفاوضات حول الاتفاق الشامل إلى ما بعد ترميم المؤسسات الفلسطينية وتعزيز مكانتها الدولية. ولن تجرى هذه المفاوضات فى عهد شارون وإنما فى عهد من سيخلفه".

أبو مازن يبدأ سلطته بالقدم اليمنى، وهذه مسألة لا يختلف عليها أحد. مقدرته على الإقناع كبيرة، بشأن مقدرته على التنبؤ، فهذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

◆ ترجمات عبرية ◆



خطة فك الارتباط عن غزة

كييف والقدس

هاآرتس ٥/ ١/ ٢٠٠٥
بقلم: عوزى بنزيمان

بقدر ما تخلق مشاهد إخلاء الكرافانين فى "شلهيفت – يتسهار" أول أمس (٣ / ١ / ٢٠٠٥)، وكذلك التحذيرات التى وجهها هذا الأسبوع رؤساء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لرئيس الأركان العامة من حدوث موجة رفض عارمة بسبب معارضة الجنود لخطة فك الارتباط – تخلق انطباعاً مثيراً للقلق، إلا أنه انطباع مضلل بشكل كبير. فعلى حد زعم الجيش الإسرائيلى لا يشكل هؤلاء ظاهرة واسعة النطاق، فهم يهدفون إلى إخافة الحكومة وردع الجمهور عن تأييد مبادرة الانسحاب من قطاع غزة.

ويسود الاعتقاد فى الأجهزة الأمنية أن النواة الصلبة لرافضى الإخلاء تشتمل على عدة عشرات من المستوطنين المتمركزين فى يتسهار وتبواح ويات عاين وفى مناطق أخرى من الجليل وكريات أربع، وينضم إليهم بعض المتطرفين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر. هذه المجموعة – التى بوسعها التصرف بعنف يصل إلى حد استخدام السلاح – ستنجح فى جمع عدة مئات من المؤيدين. وسيؤيد هذه المعارضة الشعبية – التى يرعاها الآن رؤساء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) - جمهوراً واسع النطاق، ولكن، وفقاً لرؤى مصادر موثوق بها، لن تتطور إلى مواجهات مسلحة. ويحرص الجيش الإسرائيلى على التأكيد بأنه حتى الآن لم يواجه القادة العسكريون أى بوادر فعلية للرفض (حيث وقعت أقل من خمسة حوادث) كما تتعامل قيادة الأركان العامة مع أنباء جمع توقيعات تضم الآلاف من أسماء الرافضين بتشكك شديد.

فى مثل هذه الظروف يواصل حاخامات مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التخبط، حيث يعلنون معارضتهم المبدئية للرفض ثم يلمحون لأتباعهم بأنهم يعارضون المشاركة فى إخلاء المستوطنات، وبينما يعربون عن تحفظهم من فتاوى الحاخامات الداعية إلى رفض الأوامر، نجدهم يشجعون مستوطنى جوش قطيف على التوجه إلى الجنود وإقناعهم بعدم الاشتراك فى عملية الإخلاء. وبينما يعلنون عن خوفهم من انقسام الشعب وتمزيق وحدة صف الجيش الإسرائيلي، نجدهم يشككون فى مشروعية قرارات الحكومة والكنيست المتعلقة بفك الارتباط.

إن الدور الذى يلعبه قادة المستوطنين حالياً مشكوك فيه وخطير: حيث سيقومون بالإضراب – بتمويل من أموال الدولة – أمام مبنى الكنيست تحت شعار "سنفعل فى القدس ما فعله الأوكرانيون فى كييف". وبمعنى أن الأسلوب الذى اتبعه أريئيل شارون لحمل الحكومة والكنيست على تأييد خطة فك الارتباط، يماثل تزييف انتخابات فيكتور يانكوفيتش. وهذه مقارنة مُدحضة، حيث أن الوضع هنا فى الحقيقة مختلف، فالمستوطنين هم الأقلية التى تفرض، فى هذه القصة تحديداً، إرادتها على الأغلبية منذ ٣٧ عاماً. وخلافاً لأصوات المحتشدين فى كييف، فإن صدى طلب المستوطنين كان صدى مزيفاً.

ولا يتمتع نضال مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بالقدرة على البقاء، فالمجلس لن ينجح فى إلغاء خطة فك الارتباط أو عرقلتها. وإذا نجح فسيكون المسؤول عن انهيار سلطة الدولة. ويجب على المستوطنين إدراك حقيقة أنه يُنظر إليهم على أنهم أقلية تفرض أخطائها على الأغلبية. ويجب على مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أن يدرك أنه لن يستطيع اغتصاب الدولة وأن يسيطر على قطاع غزة كما يحلو له، وإذا نجح فى ذلك فإن ثمن الاغتصاب سيكون فادحاً.

لقد كتب "موشيه هاس" عام ١٨٦٢ قصة "روما والقدس"، فكان لها أثر كبير على الرأى القومى لزعماء الحركة الصهيونية، أما المظاهرة السخيفة "كييف والقدس" فتهدد بضياع ثمار رؤيتهم.

لم يعد دفاعاً عن البيت

بقلم: روت جبيزون
يديعوت أحرونوت ٦ /١/٢٠٠٥

يعتبر الثمن الذى يطالب المستوطنون فى جوش قطيف بدفعه لقاء تطبيق "خطة الانفصال"، ثمناً باهظاً. كما أن تصور جنود الجيش الإسرائيلي، فى المقابل، وهم يخلون المستوطنين اليهود من بيوتهم بالقوة، يعتبر أصعب ما يمكن تصوره.

من ناحية أخرى، يتخوف الكثيرون من أن يشكل إخلاء قطاع غزة قسراً، خطوة على طريق إخلاء مكثف لآلاف المستوطنين الآخرين. لكن هذه الحقائق فى حد ذاتها، لا تبرر، فى الحقيقة، الامتناع عن تطبيق الخطة.

وفى هذا الصدد، يطرح المعارضون للإخلاء ادعاءين متنافرين، إن لم يكونا متناقضين: الأول يقول "صحيح أن خطة الانفصال تحتم الإخلاء، لأن ترك اليهود هناك بدون جيش يحميهم يعنى التخلى عنهم، ولهذا السبب بالذات يرى هؤلاء أنه يجب عدم الانفصال وعدم الإخلاء".

أما الادعاء الثاني، فيقول أنه "حتى إذا كان يحق للحكومة سحب قواتها من جانب واحد، من قطاع غزة، فإنه يتحتم عليها السماح للمستوطنين الراغبين فى ذلك، البقاء فى بيوتهم".

من وجهة نظر القانون الدولي، لا يتحتم إخلاء المستوطنين من بيوتهم بالقوة عندما ينسحب الجيش المحتل، حتى إذا لم يكن الاستيطان المدنى فى الأرض المحتلة قانونياً. صحيح أن فى معظم الحالات المماثلة، تتاح للمستوطنين إمكانية مواصلة العيش فى بيوتهم تحت سيادة السلطة الجديدة، إلا أن المطالبة بذلك هنا، تعد بمثابة مطالبة ساذجة، فالدعوة إلى السماح للمستوطنين بالبقاء فى بيوتهم بدون حماية من قبل الجيش، تعتبر تكتيكاً آخر لعرقلة تنفيذ الانفصال.

فهل يمكن تصور فكرة أن يقف الجيش صامتاً إذا ما حدث أى أمر سيء للمستوطنين..؟ وهل هناك أى تصور منطقى بأنه لن يحدث لهم أى أمر سيء..؟

لذلك، نقول إن النقاش الحقيقى يتمحور حول مبررات الانفصال فى حد ذاته. وفى رأيي أن الانفصال ليس مبرراً فحسب، إنما يعتبر أيضاً ضرورة، ليس لأنني أشعر بالوهن أو بضعف موقفى الصهيوني، وإنما لأن الانفصال الجدى لإسرائيل عن قطاع غزة، يعتبر خطوة ضرورية لوقف زخم رؤيا "الدولة العلمانية والديموقراطية "بين النهر والبحر. فتطبيق هذه الرؤيا يعنى نهاية الدولة اليهودية (وربما نهاية كونها ديموقراطية أو علمانية). ولذلك، فإن الانفصال مطلوب حتى إذا تواصل إطلاق صواريخ القسام، وحتى إذا ظهر وكأنه جائزة للإرهاب. الانفصال عن غزة يشكل، ببساطة، مصلحة إسرائيلية.

تكلفة خطة فك الارتباط تصل إلى ٦ مليارات شيقل

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٧
بقلم: نيسان كوهين

في الوقت الذي قدّرت فيه وزارة المالية التكلفة العامة لخطة فك الارتباط عن قطاع غزة بـ ٥ مليارات شيقل، تكهن الخبراء في الساحتين السياسية والأمنية بأنه من المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ ليصل إلى ٦ مليار شيقل. والواقع أن الخلاف بين الجانبين يشير إلى إشكالية رصد ميزانية هذه الخطة.

وفي هذه المرحلة يغلب التقدير الأولى في وزارة المالية لتكلفة الخطة، فقد أصدر بالأمس كوبي هابر، المسؤول عن إعداد الميزانيات في وزارة المالية، بياناً كتب فيه أن التكلفة العامة هي بالفعل ٥ مليارات شيقل. وعلى حد قوله، فإن حوالي مليارى شيقل من هذا المبلغ مخصصة لتمويل نفقات كل من جهاز الدفاع، والجيش الإسرائيلي والشرطة، أما باقي المبلغ الذي يقدر بـ ٣ مليارات شيقل سيستخدم لدفع تعويضات لمن سيتم إخلاؤهم.

ذكر مصدر عسكري مسؤول هذا الأسبوع لصحيفة "هاآرتس" أن تكلفة تطبيق خطة فك الارتباط بالنسبة للجيش الإسرائيلي ستكون أكبر بكثير من الميزانية التي رصدتها وزارة المالية، فالميزانية العامة المرصودة للجيش الإسرائيلي تقدر بـ ١,٧ مليار شيقل، ولكن على حد قوله فإن تكلفة نقل القواعد فقط، وإعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي ستتجاوز المليارى شيقل.

من ناحية أخرى، أكد المسؤول أن هذا المبلغ لا يشمل تكلفة المشكلات التي قد تنشأ مع سحب القوات وإخلاء المستوطنين من قطاع غزة وشمال السامرة (شمال الضفة). وقد صدّق مصدر مسؤول في وزارة الدفاع على كلمات المصدر العسكري، مضيفاً أن التكلفة العامة (يقصد بالنسبة للجيش الإسرائيلي) قد تصل أيضاً إلى ٢,٥ مليار شيقل.

ويعتقد المصدر العسكري أن التمويل الإضافي من جانب وزارة المالية من شأنه أن يأتي من مصادر أوروبية.

من ناحية أخرى، رفضت الإدارة الأمريكية حتى الآن المشاركة في تمويل خطة فك الارتباط. وإذا لم تنجح الجهود الدبلوماسية في تغيير موقف الإدارة الأمريكية، سيتم تمويل هذه التكلفة على ما يبدو، عن طريق زيادة الضرائب.

وقد ذكر مسؤول وزارة الدفاع أن الوزارة تم تكليفها في الأسابيع الأخيرة ببعض المهام المدنية المتعلقة بتطبيق خطة فك الارتباط، ولكن هذه المهام لم يتم تمويلها، ومن بينها إسكان من يتم إخلاؤهم في مبان مؤقتة وحماية المستوطنات الواقعة جنوبي وشمالي السامرة.

من جهة أخرى، تطالب الشرطة بميزانية تقدر بـ ٤٠٠ مليون شيقل لتمويل نفقاتها، ولكن وزارة المالية ليس لديها استعداد إلا لتمويلها بما يتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ مليون شيقل فقط.

كما قال كوبي هابر أمس أن جهاز الأمن سيحصل خلال عام ٢٠٠٥ على ما يتراوح بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون شيقل فقط.. وإذا كانت هناك حالات استثنائية لحدوث تغيرات في قانون الإخلاء والتعويض سيتم تمويله في إطار ميزانية الدولة.

فتيات المستوطنات

معاريف ٢٠٠٥/١/١٤
بقلم: نافيه تسوريال

تلك الفتاة الهزيلة (ص)، التى كان الماء والطين يغطيها، والتى كانت صورها فى جميع الصحف التى صدرت الأسبوع الماضي، والشرطيات من حرس الحدود يجرونها، بينما انكشف جزء من بطنها، وتعرت ملابسها، تبدو الآن أكثر تماسكاً.

وها هى بعض الوحشية، التى رصدتها الكاميرا، وقت إخلاء مستوطنة جفعات لهفاه، بالقرب من مستوطنة يتسهار قد اختفت، وبدا عليها أنها فتاة انطوائية، لا تسمح للآخرين بالتسلل إليها. فقط عيونها الواسعة، التى يملؤها الحماس، تحكى القصة الحقيقية لما حدث.

كانت هذه الفتاة ترتدى معطفاً من الصوف ضخم يخفى وراءه بدلة طويلة من الجينز، وتى شيرت واسع. إنها فتاة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، ليست لديها أية اهتمامات لإبراز أنوثتها ولا تزال أكف يديها، بها علامات زرقاء من جراء المواجهة التى نشبت هناك.

فضّلت هذه الفتاة عدم ذكر اسمها، ولا حتى ذكر اسم المستوطنة التى جاءت منها فى السامرة (شمال الضفة الغربية). ولم تعجبها الصور التى تم التقاطها لها بدون موافقتها.

تستعيد هذه الفتاة ما حدث فتقول: "شاهدتهم وهم يلتقطون لى الصور فصرختُ قائلة، توقفوا عن تصويرى فى هذا الوضع. لقد أثار ذلك غضبى جداً. ألم يكن فى استطاعتهم أن يخفوا شيئاً مما ظهر فى هذه الصور..؟ لاسيما تلك الصورة التى تعرت فيها ملابسي..؟".

إنها تتذكر تلك اللحظات التى تم خلالها التقاط الصور بوضوح، فتقول: "كنت مستلقية على الأرض فى منطقة الكرافانات. فتوجه ناحيتى رجال من الشرطة، وبدأوا فى سحبى بوحشية. تظهر فى الصورة شرطيات، ولكن على الجانب الآخر كان هناك رجال شرطة. وإننى أتذكر أننى صرخت قائلة: اتركوني، إننى أريد أن أستر نفسي. ولكنهم لم يكترثوا بصراخي".

*حشد الفتيات بواسطة رسائل الهاتف المحمول:

إن الفتيات اللاتى وصلن إلى "جفعات لهفاه" يدرسون فى معاهد موجودة فى المنطقة. وتلقوا فى صباح ذلك اليوم رسائل عبر الهاتف بخصوص إخلاء المستوطنة، فتوجهن بسرعة إلى المستوطنة. وقد خرجت (ص) وحدها برفقة عشرين فتاة أخرى من معهدها، واستقلوا سيارات مجاناً.

وتحكى قائلة: "عند وصولنا إلى مفترق يتسهار - حوارا، كان الطريق مغلقاً بواسطة الشرطة. فاعتقدوا أننا سنعود من حيث أتينا، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً بالنسبة لنا. صعدنا فى طريق الجبل، عبر قرية حوارا. لم نكن خائفين. كل ما كنا نفكر فيه آنذاك، هو الوصول بأسرع ما يمكن إلى المستوطنة. أخذنا نسير حوالى ٤٥ دقيقة فى طريق موحل. كان معنا بنات كنَّ

يسرنّ حفاة، لأنهن لم يستطعنّ السير بأحذيتهنّ في هذا الطريق الموحل. حاول رجال من الشرطة ملاحقتنا، ليمنعونا من الذهاب، ولكنهم بعد فترة، يأسوا وعادوا".

"عندما وصلنا إلى أعلى الجبل، رأينا جنوداً يُمسكون بمطارق، زنة الواحدة منها خمسة كيلوجرامات، يهدمون بها أحد المنازل. هزني ذلك المشهد. وإذا بهم يستدعون ٥٠٠ رجل من قوات الأمن، للقيام بتدمير اثنين من الكرافانات، بدلاً من القيام بهدم منازل العرب، الذين يبنون منازل فخمة لعشائرهم، والتى تبعد عن المكان هنا ٥٠٠ متر. ولو كانت هذه الكرافانات تزعجهم إلى هذا الحد، فليذهبوا ليروا عدد الأبراج الفخمة التى يقوم ببنائها العرب هنا بالقرب من قرية حوارا. ولكن يبدو أن هذا أمر لا يزعجهم. الذى يزعجهم فقط هو أن يتم بناء اثنين من الكرافانات، فيأتى جيش الدفاع الإسرائيلي، الذى من المفترض به أن يدافع عن دولتنا، ويدمر منازلاً لليهود على أرض إسرائيل".

◆ماذا فعلت..؟

– "حاولت قَدر الإمكان آنذاك منعهم من القيام بذلك، والحيلولة دون قيامهم بهدم المنازل. فحاولت الاستلقاء أمامهم على الأرض. إن كل ما يهمك فى هذه اللحظة، هو أن تحاول قدر الإمكان منع إخلاء المستوطنة، وألا تجعلهم يعتقدوا إنه سيكون من السهل بالنسبة لهم تدمير منازل تم بناؤها على أرض إسرائيل".

◆ماذا حدث بعد ذلك..؟

– "جاءت مجموعة من الجنود، تجرني من شعري، وتلقى بى على الصخور، حيث الأشواك والصخور، دون أن يثير ذلك اهتمام أحد. وكانت هناك طفلة تبلغ من العمر عشر سنوات، مسكينة ألقوا بها على إحدى الصخور. وهناك فتاة أخرى، كُسِرت ساقها، وتم نقلها إلى المستشفى لإجراء جراحة".

◆ألا ترين مشكلة فى مشاركة طفلة عمرها ١٠ سنوات فى مثل هذا الأمر..؟

– "يجب أن يشارك الشعب كله فى هذا الأمر. وإننى لا أعتقد أنه يجب عليَّ أن أجهز نفسى لعملية مستوطنة، وأفكر فى أننى قد أصاب بمكروه. يجب أن تأتى إلى هنا لأنك تعرفين وتفهمين أن هذه هى أرضك، وأنهم يحاولون هنا طرد أناس من منازلهم، وإنه من الواجب عليك منعهم، بأى ثمن، من القيام بهذا الكفر البين".

◆أفادت الصحافة عن تبادل للكمات..؟

– "يا ليتها اقتصرت على اللكمات. لقد سددوا لنا ضربات موجعة. ويوجد فى جسدى آثار زرقاء من جراء هذه الضربات. ولا تزال هناك آلام فى ظهري. لقد حاولت تفادى الصخور، ولكن إذا بهم مرة أخرى يسددون لى الضربات لفترة استمرت حوالى أربع ساعات".

◆لو أن الشباب فقط هم من شاركوا فى ذلك، لما حدث أن رفعوا ملابسك..؟

– "نعم لقد أزعجتنى ما رأوه من جسدي، ولكن انطلاقاً من الواجب تجاه أرض إسرائيل، كان يجب أن نأتى إلى هنا، ونمنع إخلاء هذه المستوطنة، وهذا أمر هام".

◆◆ أحضروا شرطيات:

فتاة أخرى (ن) تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، وهى صديقة للفتاة السابقة، أصبحت من رموز المواجهات التى دارت فى الوحل فى هذه المستوطنة. رصدتها عدسة الكاميرا، عندما كانت مستلقية على الأرض الموحلة، يغطى ملابسها الطين والماء، وكان شعرها مبلل وأشعث، تحتضن بيديها إحدى صديقاتها التى وقعت عليها.

وتقول هذه الفتاة، وهى تسترجع اللحظات التى التقطت فيها هذه الصورة: "راحت صديقتى فى حالة من الإغماء بعد أن داس الجنود عليها. وقد كنت إلى جوارها قبل أن يحضر رجل الإسعاف. إنها طفلة صغيرة، لم تستطع التنفس لعدة دقائق. وكان الجو بارداً، ممطراً وموحلاً. تماسكت ولم أبك، بل كنت أتحدث مع رجل الإسعاف. كان يوجد هناك مصورون، ولكننى لم أكترث بوجودهم. فهم يهود مثلنا، كان يجب عليهم تقديم يد العون، وأن يناضلوا من أجل منع ذلك".

وصلت هذه الفتاة إلى المستوطنة، مع مجموعة مكونة من ٥٠ فتاة من معهدها فى السامرة. وتقول: "أخبرنا حاخام المعهد عن وجود عملية إخلاء. فسمح بالذهاب لمن لديها موافقة من والديها على الذهاب إلى المستوطنة. وقال الحاخام عندما يصل الأمر إلى تنفيذ خطة فك الارتباط، فعندئذ يجب على المعهد بأكمله أن يذهب. أما فى الوقت الراهن فلابد من موافقة الوالدين. كان معنا هناك فتيات أخريات من معاهد ومستوطنات أخرى فى المنطقة. توجهنا ناحية مفترق طرق يتسهار، وكان الطريق مغلقاً. بدأنا فى السير على الأقدام فى طريقنا إلى يتسهار، حيث كانت هناك جبال ضخمة يجب أن نجتازها. وفى أثناء ذلك، حاول بعض الجنود مطاردتنا، ولكنهم لم ينجحوا فى السير، لأن الطريق كان موحلاً. فتراجعوا وواصلنا طريقنا. وعندما وصلنا إلى هناك، قامت كل فتاة بما تستطيع".

◆يتحدثون عن وقوع مواجهات خطيرة بين مستوطنين ورجال شرطة..؟

– "كان هناك رجال شرطة أزاحونا من المكان، ولم

يسمحوا لنا بمنعهم من القيام بإخلاء المستوطنة. ركلونا وجذبونا ووجهوا لنا الشتائم.. ومن المعروف أنه حسب القانون، لابد من وجود شرطيات فى المكان، ولكنهم لم يبدوا اهتماماً بذلك. فرجال الشرطة تحديداً هم من أزاحوني، دون أدنى تفكير، أو تردد.. قلت لهم أحضروا الشرطيات، فانهمروا فى الضحك".

◆لماذا لا تتركون هذا الأمر للرجال..؟

- "فى حرب الواجب، تخرج حتى العروس من خدرها. إننا لا نتحدث هنا عن حالة من الترف، بل نتحدث عن حرب مستمرة فى سبيل الواجب. فلو أن قتالاً دار الآن، لكان من الواجب عليَّ أن أتحرك من هنا. وعملية إخلاء المستوطنات جزء من هذه الحرب، لأنهم يريدون طردنا من أرض إسرائيل".

◆◆ ليلة فى الحبس:

فتاة ثالثة (ح) تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، من أهالى جوش عتسيون، أخذت على عاتقها جانباً من مسؤولية التصدى للإخلاء. تصدرت هذه الفتاة عناوين الصحف، بعد أن وُجهت إليها تهمة إحداث ثقب فى إطار سيارة جيب عسكرية، الأمر الذى تسبب فى شد الأعصاب فى المستوطنة وقت الإخلاء، مما دفع أحد الجنود لإطلاق النار فى الهواء. وزعم المستوطنون أن هذا الجندى قام بإطلاق النار ناحية هذه الفتاة، ولكن التحقيق العسكرى أوضح أن أكثر من عشرة مستوطنين تدافعوا ناحية هذا الجندي، وكان بعضهم مسلحين، حاولوا سلبه سلاحه، ولم يبتعدوا عنه إلا بعد قيامه بإطلاق النار فى الهواء.

وتستعيد هذه الفتاة ما حدث فتقول: "جاء ناحيتى أحد الجنود، وقال إنه قد رآنى وأنا أثقب إطار العربة الجيب. فأراد أن أذهب معه إلى القاعدة العسكرية للتحقيق معي. اعترضت وبدأت فى الهرب. وفى مرحلة ما توقفت سيارة يركبها شباب من يتسهار، وبدأنا فى الركض إلى أسفل. كان يركض من خلفى ومن ورائه كل الشباب. ويبدو أننى اختفيت من أمامه فى مرحلة ما، ولما رأى خلفه عدد كبير من الشباب، التفت ناحيتهم، وأمرهم بالتوقف، ثم بدأ فى إطلاق النار فى الهواء. بعد أن رأى أحدهم أنه بدأ يطلق النار فى الهواء، قفز ناحيته لكى يأخذ منه السلاح، فإذا بالجندى يوجه السلاح ناحيته، وكم كانت نظراته مرعبة. فجاءت السيارة الجيب الخاصة بالأمن فى يتسهار وأمسكوا بالجندي".

إن فتيات المستوطنات التى تحمل اسم جفعاه، لديهم خبرة فى العمل السياسي، ليس فقط ما يتعلق بالمستوطنات، بل ما يتعلق أيضاً بالقدس. فهم أعضاء فى حركة "نوعر كهانا"، وواجهوا خلال العام الماضى الكثيرين من رجال شرطة العاصمة، بعد أن كتبوا بالجرافيت شعارات فى جميع أنحاء المدينة. وآخر حادثة كانت هذا الأسبوع، عندما ألقى القبض عليهم ليلاً وهم يقومون بإلصاق منشورات، فى شارع شتراوس فى القدس، مناهضة للقاضى حاييم ليرن، الذى حكم بالسجن على يتسحاق باس، والد الطفلة شلهيفت رحمها الله من الخليل.

وتستعيد إحدى الفتيات ما حدث قائلة: "ألقوا القبض علينا، ومعنا الدلاء والصمغ. قضينا ليلة فى مجرش هاروسيم، على أسرة حجرية ذات طوابق. سلمونا فى الصباح ملاءات ومناشف، بعد أن استيقظنا. وفى الساعة الثالثة والنصف صباحاً أيقظونا، وبدأوا التحقيق معنا. وكانوا يقومون خلال هذه التحقيقات بإهانتك، ويوجهون إليك ألفاظ نابية لا يمكنك تخيلها، ويعبرون عن تمنياتهم لك بالموت. بدأوا يسددون لى الركلات. ويلمسونك فى مناطق من المحظور عليهم أن يمسوها. لقد وضعوا ليدينا فى القيود، قبل أن يدخلوننا الحبس، علماً بأنه من المحظور تماماً القيام بذلك. وفى إحدى المرات كنا خمس بنات مقبوض عليهن، ولعدم وجود أماكن كافية حبسوا إحدى البنات بمفردها. صرخت قائلة لماذا تأخذون إحدى صديقاتى فى حبس انفرادي، وإذا بهم يخنقوني، شعرت بالفعل بعدم القدرة على التنفس".

ويشهد القائمون على حركة "نوعر كهانا" على وجود ارتفاع فى نشاط الحركة فى مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة خلال العام الماضي. وتشهد الفتاة (ن) على وجود مجموعة من ٣٥ فتاة فى مستوطنتها يعملوا فى الحركة، كما تحكى الفتاة (ص) عن وجود مجموعة أخرى مكونة من عشرين فتاة.

ويقول إيتمار بن جفير، وهو أحد النشطاء الرئيسيين فى الحركة: "منذ الإعلان عن خطة شارون، وهناك سيل من الطلبات للقيد فى الحركة. وكان لدينا فى الماضى مقرران مهمتهما شباب الحركة، أصبح لدينا اليوم ٣٠ مقراً فى جميع أنحاء إسرائيل، ولا يزال هذا العدد لا يفى بالأعداد الكبيرة التى تريد الانضمام للحركة. يوجد اليوم فى المستوطنات جيل جديد مستعد للحرب من أجل أرض إسرائيل. إن شبابنا أكثر فعالية وديناميكية ونشاطاً. ومن المعلوم للجميع أنه فى ساعة الحسم، فإن هؤلاء الشباب سيكونون فى مقدمة المعركة من أجل أرض إسرائيل".

◆◆ليلة مبيت فى رامات جلعاد:

إن الفتيات اللاتى يشاركن بدور فى عمليات إخلاء المستوطنات، يأتين على وجه الخصوص من المعاهد الموجودة فى السامرة. جدير بالذكر غالبيتهن ليسوا أعضاء فى حركة "نوعر كهانا"، حيث يأتين من معهدين رئيسيين: لهفاه فى كدوميم، الذى يضم مئات الفتيات،

ومعهد تسفيا فى رفافاه، الذى يعد من أصغر المعاهد، والذى يضم ١٥٠ فتاة فقط.

ويوضح الحاخام موردخاى شتراسبرج، مدير المعهد فى رفافاه قائلاً: "إن هؤلاء الفتيات يشعرن بأن وطنهم فى خطر. وبهذا الشكل يتعاملون مع الأمر. والفتيات فى معهدنا أصحاب تطلعات روحية كبيرة للغاية، وهم يرون فى ذلك جزءاً من واجباتهم كفتيات متدينات. إنهن مشغولات للغاية بعمليات إخلاء المستوطنات، بل ويأتى ذلك على رأس اهتماماتهم. حتى أنهن، قبل شهرين قضين ليلة مبيت فى رامات جلعاد".

◆كيف تتعامل مع ذلك بصفتك مديراً للمعهد..؟

– "من الأمور التى أحاول توضيحها للفتيات أنه يجب التوفيق بين الدراسة وبين القيام بهذا العمل. فهذا العمل يبنى شخصيتهن على نحو كبير، ولكنه فى الوقت نفسه يكون على حساب الدراسة. وإننى لا أعرف ماذا سيحدث لو اضطرت فتاة للاختيار ما بين امتحانات الشهادة الثانوية وبين إخلاء مستوطنة ما".

◆بصفتك مدير، ألا يعد السماح للفتيات بترك الدراسة من أجل الإخلاء أمراً إشكالياً..؟

– "لا أستطيع منع ذلك. إنه صراع أتجنب تماماً إبداء رأيى فيه كرجل تربوي، فإحساس هؤلاء الفتيات هو أن وطنهم على وشك الدمار".

◆هل كنت تود منع الفتيات من المشاركة فى ذلك..؟

– "استناداً إلى الشريعة، لست مقتنعاً بأنه يجب على فتاة أن تكون فى مكان مثل يتسهار، لأنها بذلك تضع نفسها فى موقف صعب للغاية، كما أن الجرح الذى يبقى لدى الفتاة هو الآخر صعب للغاية. إن تجارب ما بعد الإخلاء تكون صعبة للغاية، وتفريغ الشحنة بعد ذلك تكون أصعب بكثير.

وتنتقد سارا اليئيش، مديرة معهد لهفاه، الأسلوب الذى تتعامل به وسائل الإعلام مع المستوطنين طوال هذه المسيرة. فتقول متهمة الإعلام: "يفتشون فى تعليقاتنا عما له صلة بالإطار الأنثروبولوجي".

وتسعى اليئيش نفسها للانضمام إلى عمليات الإخلاء، التى تشارك فيها بنات المعهد. وقد حدث ذلك عند إخلاء مستوطنة حفات جلعاد. وتوضح ذلك قائلة: "شعرت بالحاجة لأن أكون موجودة هناك كعنصر كابح لجماح البنات. فسعيت جاهدة للوصول إلى أماكن المواجهات، لأن هناك من البنات من طلب متى القيام بذلك، وكان من المهم وجود أناس كبار". وتقول اليئيش إنه تم فى الأسبوع الماضى السماح لفتيات بترك الدراسة بسبب وجود عملية إخلاء. وبصفتها مديرة للمدرسة لم تسمح بخروج الفتيات الصغيرات، إلا بحضور والدهم، واصطحابهم من المعهد. أما الفتيات البالغات فإنهن يتخذن قراراتهن بأنفسهن.

وجود بيريس فى الحكومة قد يضر بخطة فك الارتباط

بقلم: سيفر بلوتسكر
يديعوت أحرونوت
١٦/ ١/ ٢٠٠٥

لم يبتسم التاريخ أبداً لشمعون بيريس: فحرب الأيام الستة مسجلة باسم موشيه ديان، والسلام مع مصر باسم مناحم بيجين، واتفاقات أوسلو باسم إسحاق رابين، والانسحاب من لبنان باسم ايهود باراك – والآن يسجل آريئيل شارون باسمه حقوق الملكية الروحية للانسحاب من غزة. ليست العلاقات البارزة فقط فى تاريخ إسرائيل، بل فى مجالات أخرى عُرف بيريس أيضاً بسوء الحظ. وربما هذا ما يستدعىَ لدىّ بعض المخاوف، مع انضمام بيريس للحكومة على تحقيق خطة فك الارتباط.

إن الشعور القوى الذى ينتابنى هو أن الانسحاب من غزة لن يتحقق على نحو ما وهو وزير. وللأسف يوجد فى الخوف أيضاً شيء من المنطق. فوجود العمل عامة فى الحكومة، وبيريس خاصة، قد يُخلخل الأساسين الخاصين بخطة فك الارتباط، من غيرهما معاً أو حتى من غير واحد منهما، تسقط الخطة:

الأساس الأول هو أحادية الجانب، ولمزيد من الدقة، عدم الشرط. فقد سوّق شارون للجمهور تصوراً جديداً: ستنسحب إسرائيل من القطاع وتخلى منه كل المستوطنات بدون أية شروط على الفلسطينيين. نحن ننسحب لأن ذلك جيد بالقياس إلينا، وليفعلوا هم ما يشاؤون. أما بيريس، نائب رئيس الحكومة، فيحب التفاوض. وسيطمح لأن يثبت انه بمحادثة القيادة الفلسطينية سيُجدى على إسرائيل ويجعل الانفصال اتفاقاً مرحلياً مصغراً. وسنرى مرة أخرى فى التلفاز لقاءات وابتسامات بين أبى علاء وشمعون بيريس، ومرة أخرى ستصاغ تفاهمات لا توقع. وفى النهاية لن يعدو الأمر كونه إثارة دبلوماسية، أما انفصال فلا.

الأساس الثانى الحيوى لتحقيق خطة شارون هو إبعاد المجموعة الدولية عنها. فإذا كانت الأمم المتحدة، والأوروبيون، والمصريون، والدول المنتجة للنفط، والبنك الدولى أو الأمريكيون، معنيين بمساعدة الفلسطينيين على إنشاء وإقرار نظام ديموقراطى فى غزة، فليفعلوا ذلك، ولكن بعد ان يتم إخلاءها من أى إسرائيلي. الانسحاب من غزة، وفقا لشارون، مبادرة إسرائيلية مستقلة وستنفذ على الأرض. يمكن تنسيق الانسحاب مع جهات خارجية مختلفة، ولكن لا يجوز تقييد يديه ورجليه باتفاقات دولية تحتاج صياغتها زمناً طويلاً دون جدوى.

ولكن يبدو أن بيريس يفكر تفكيراً مختلفاً، فهو سيحث على إشراك دول، ومنظمات ومؤسسات دولية فى الانفصال، بزعم أن وجودها لن يعود سوى بالفائدة على إسرائيل والفلسطينيين – والنتيجة معلومة سلفاً: عندما تستحوذ البيروقراطية الاقتصادية العالمية على مشروع الانفصال، فإنها ستبتلعه.

أرى ببصيرتى بيريس يعقد مؤتمرا دولياً (آخر)، به كثير من المشاركين، يُقرر فيه إنشاء بنك تطوير الشرق الأوسط. من المهم فى هذا الصدد أن نذكر أن البنك الشرق الأوسطى قد اقترح قبل ١٢ سنة ولم يُنشأ حتى الآن. فى هذا الصدد لو أراد حزب العمل حقا تأييد خطة الانفصال، لما كان انضم الى الحكومة بل كان يَعد بالتصويت معها فى كل مفصل حسم. ولكن يبدو أن العمل عامة وبيريس خاصة يريدون ان يكونوا داخل الحكومة كى يساهموا فى العمل السياسى . ومن هذا بالضبط أخاف. وأخاف أيضاً، على أساس ما حدث فى الماضي، من سوء حظ بيريس فى كل ما يتعلق بالعمليات التفجيرية.

◆ ترجمات عبرية ◆



أزمة الائتلاف الحاكم

انتخابات مبكرة

بقلم : موشيه إيشون
هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/٤

على الرغم من أن حكومة شارون الجديدة لم تُشكَّل بعد، إلا أن بعض أعضائها يتحدثون عن انتخابات مبكرة: ففى حزب العمل يفضلون دخول الانتخابات وهم فى المعارضة، أما فى الليكود فلا يستبشرون خيراً. أما شارون فهو وحده الذى مازال محافظاً على هدوئه، حيث مازال واثقاً فى قدرته على قيادة المسيرة السياسية فى إسرائيل.

إن من يتابع ظروف الولادة المتعثرة للائتلاف بين الليكود والعمل، لا يتوقع استمرار هذا الائتلاف طويلا. صحيح قيل أن الائتلاف سيستمر حتى موعد الانتخابات القادمة فى نوفمبر ٢٠٠٦، إلا أن كلا الطرفين يبنى حساباته على أن تكون الدعوة للانتخابات فى نهاية ٢٠٠٥ أو أوائل ٢٠٠٦ على أقصى تقدير. فالائتلاف يعتمد على أغلبية ضئيلة تتراوح بين ٦٤-٦٥ مقعداً فى الكنيست، كما لا يمكن إغفال الخلافات الداخلية فى الليكود التى قد تؤدى إلى انقسام فى الحزب خاصة بعد انضمام العمل للحكومة من أجل العمل على تنفيذ الانسحاب أحادى الجانب من جوش قطيف.. وجديرٌ بالذكر أيضاً أن حزب العمل يفضل دخول الانتخابات المقبلة من مقاعد المعارضة وليس كعضو فى الائتلاف، كما أنهم فى الليكود يفضلون تقديم موعد الانتخابات.. ومن هنا، يمكن أن نستنتج أنه بعد إخلاء جوش قطيف سيتم الدعوة لانتخابات مبكرة.

◆ سياسات متساهلة تجاه الفلسطينيين:

إن كلا من شارون وبيريس شريكا الائتلاف لا يرون خطة فك الارتباط بنفس النظرة، فخطة شارون تقضى بالانسحاب أحادى الجانب من جوش قطيف وبعض مستوطنات الضفة، أما خطة بيريس فتقضى بانسحاب أكبر من هذا، حيث يرى ضرورة الانسحاب من أكبر مساحة ممكنة من الضفة.. ولكن السؤال الآن: هل سيستجيب شارون لخطة بيريس..؟ خاصة وأننا نلحظ مؤخراً تقارب بين الاثنين فى كل ما يخص مسألة الانسحاب أحادى الجانب.

من جانبها، حاولت عضو الكنيست "داليا إيتسيك" إدخال تعديلات فى اللحظات الأخيرة فى مفاوضات الائتلاف، حيث طالبت باستشارة حزب العمل فيما يخص تعيين رئيس الأركان، والقائد العام للشرطة، ومحافظ بنك إسرائيل، وسفير إسرائيل فى الولايات المتحدة. وقد لاقت هذه الطلبات معارضة شديدة من أعضاء الليكود، مما دفع داليا للتنازل عن مطالبها.. أما بيريس فلم يتنازل عن مطلبه فى أن يُعين نائباً لرئيس الحكومة ويحل محله فى غيابه، وأعلن أنه لن يكتفى بمجرد لقب، بل سيعمل على تفعيل هذا المنصب فى الداخل والخارج. أما شارون، فإن هذه المشاكل لا تثير قلقه، كما زعم بعض مقربيه، لأنه، على حد زعمهم، متفائل ولا يفقد هدوءه سريعاً فى الأزمات، بل يفكر جيداً ليخرج بحل عبقري. فبالرغم من كل هذه الأزمات، إلا أنهم يثقون فى أنه سيعرض التشكيل الجديد لحكومته على الكنيست فى الأيام القليلة المقبلة. أما بشأن الخلافات داخل الليكود، فإن زعماء الحزب ما زالوا يتكتمونها لعدم رغبتهم فى إثارة أية أزمات علنية، ولكن لا يعرف حتى الآن إلى متى سيحافظون على هذا المبدأ..؟

فيسرائيل كاتس، وزير الزراعة، يشعر بالظلم، لأنه، على حد قوله، وُعِد بوزارة الداخلية، وهو لا يخفى سخطه لهذا السبب.. أما دانى نافيه، وزير الصحة،

فقد اعتقد أنه سيتولى وزارة مهمة، إلا أنه ظل كما هو وزيراً للصحة، أما الوزيرة تسيبى ليفنى فقد عُينت وزيرة للعدل.

◆ حكومة انتخابات:

إن الحكومة بتشكيلها الجديد تمنح شارون أغلبية حقيقة، فكل وزراء الليكود من مؤيديه، لذا سيستطيع تمرير أى قانون، حيث لا يستطيع أحد أن يعارضه الآن، بما فيهم بنيامين نتنياهو. وإذا كان شارون قد أعلن، مع بداية مفاوضات الائتلاف، أن هذه الحكومة ستستمر لمدة سنتين وحتى الموعد القانونى للانتخابات القادمة، إلا أنه الآن لم يعد يتوقع هذا، بل أصبح أكثر ميلاً لإجراء انتخابات فى نهاية ٢٠٠٥ أو أوائل ٢٠٠٦.

الاتفاق الائتلافي بين العمل ويهدوت هاتوراه

. هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: تسفي زرحيا

اتفق حزبا العمل ويهدوت هاتوراه (يهودية التوراة) مع الليكود نهاية الأسبوع، خلال الاتفاقات الخاصة بدخولهما في الائتلاف، على عدم العمل على تقويض ميزانية الدولة، بما في ذلك النفقات الحكومية والعجز.

كما تم الاتفاق على عدم تأييد أي حزب من الأحزاب التي ستشارك في الائتلاف الحاكم لأي قانون خاص يشكل عبئاً مادياً على الميزانية دون موافقة الحكومة. كما سيعارض الائتلاف مشروعات القوانين الخاصة، والتي تشكل عبئاً على الميزانية، والتي تمت الموافقة عليها في القراءة التمهيدية وفي القراءة الأولى للكنيست قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

ويهدف هذا الاتفاق إلى مساعدة الائتلاف على منع التقدم بقوانين خاصة في حالة حصولها على تأييد أقل من ٧٠ عضو كنيست. وفي الوقت الراهن يلزم لتمرير أي قانون ذي تكلفة على ميزانية الدولة أكثر من خمسة ملايين شيقل وجود أغلبية خمسين عضواً في الكنيست خلال قراءات الكنيست الثلاث.

كما سيتم، بناءً على هذا الاتفاق، التعاون بين حزبي العمل ويهدوت هاتوراه وتقديم الدعم لقانون ميزانية الدولة وقانون الإجراءات الاقتصادية في قراءات الكنيست الثلاث، وكذلك دعم القرارات التي سيكون من الضروري اتخاذها عبر لجان الكنيست وخلال القراءة.

وسيلتزم كل من حزبي العمل ويهدوت هاتوراه خلال هذا الاتفاق بدعم كل منهما للآخر فيما يُطرح من مطالب. فبناءً على اتفاق مع حزب العمل سيتم تحويل مبلغ بقيمة ٦٠٠ مليون شيقل من الميزانية لإلغاء ٢,٥٪ من التقليص الذي لحق بمخصصات الشيخوخة، ودعم سلة الأدوية وحصص رعاية المسنين وزيادة الدعم والتسهيلات للأقساط التي يدفعها أصحاب الأمراض المزمنة والمسنين، كما سيتم تخصيص جزء من هذا المبلغ لصالح تطوير منطقتي النقب والجليل.

وقد أشار حزب العمل، خلال الملحق الخاص بالاتفاق، إلى أنه لن يؤيد ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٦ إذا ما لم يتم إلغاء تقليص آخر في المخصصات بقيمة ١,٥٪. وحسب الاتفاق مع يهدوت هاتوراه، سيتم دعم ميزانية مؤسسات دينية بمبلغ ٢٩٠ مليون شيقل.

إن قرارات الحكومة، بما في ذلك قرارات اللجنة الوزارية التشريعية، فيما يتعلق بالقوانين الخاصة، ستكون مُلزمة لجميع الأعضاء في الائتلاف الحاكم. أما إذا طلب أحَد وزراء حزب العمل مناقشة مشروع قانون سبق أن رفضته الحكومة أو احتجت عليه، فيمكنه ذلك في غضون أسبوعين من تقديمه الطلب. وحتى اتخاذ قرار آخر بشأن ذلك، فإن موقف الحكومة الحالية مُلزِم لجميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف.

كما تقرر أيضاً في الملحق الخاص بهذا الاتفاق مع حزب العمل أن تقوم الحكومة بطرح مسألة إدخال ضريبة سلبية للدخل في غضون وقت قصير للمناقشة، كما ستدرس إمكانية تطوير قانون الزراعة عندما يتم تقديمه، وإعادة مناقشة ما يتعلق بإقامة كوبات حوليم خامس (صندوق رعاية المرضى) في إسرائيل.

وفيما يتعلق بأسعار العقاقير، فقد تقرر إجراء نقاش بين رئيس حزب العمل وعضو الكنيست "شمعون بيريس"، وبين وزير المالية "بنيامين نتنياهو". ولو حدث تغيير في أسعار العقاقير عقب ذلك، فإنه سيتم رصد ميزانية لهذا الغرض من مبلغ الـ ٦٠٠ مليون شيقل الذي تم تخصيصها لأي تغيرات تطرأ على الميزانية، حسبما طلب حزب العمل.

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية

الهند خير صديق لإسرائيل

افتتاحية هاتسوفيه
٢٠٠٥/١/٤

من المفترض أن يحصل سلاح الطيران الإسرائيلي فى غضون الأسابيع المقبلة على مروحية مقاتلة جديدة. والجديد فى هذه المروحية ليس طرازها الجديد، بل لأنها من إنتاج الهند. وتعد المروحية، من طراز "دروف"، منتجاً على كفاءة كبيرة، ولكن ذلك لا يعنى أنها تمثل أقصى ما وصلت إليه تكنولوجيا تصنيع الطائرات. صحيح أن سلاح الطيران الإسرائيلى يسعى، قدر الإمكان، للحصول على أقصى ما وصلت إليه التكنولوجيا، إلا أنه هذه المرة رضى بالمروحية الهندية "دروف".

وتأتى صفقة المروحية "دروف"، نتاج لمنظومة من العلاقات المتميزة التى جمعت بين إسرائيل والهند فى الآونة الأخيرة. لقد أصبحت الهند اليوم أقرب حليف عسكرى لإسرائيل، وتعد صفقة المروحية المقاتلة "دروف" مجرد مثال على هذه العلاقة. ومن المنتظر أن تصل المروحية، التى تم إنتاجها بواسطة الصناعة الجوية الهندية (IHL)، إلى إسرائيل فى غضون وقت قصير، وستدفع إسرائيل نظير هذه الطائرة ثمناً يقترب من سعر التكلفة، بل وربما يكون أقل من سعر التكلفة. فضلا عن ذلك، فإنه سيصل فى المرحلة الأولى مروحية مقاتلة واحدة من هذا النوع، الأمر الذى يعد غريباً فى حد ذاته، لأن دولة إسرائيل بشكل عام تفضل شراء أكثر من قطعة من النوع الواحد.

ويعود سبب هذه الصفقة الغريبة بين إسرائيل والهند، إلى أن إسرائيل تحاول أن تساعد الهند فى تسويق هذه الطائرة الجديدة فى أنحاء العالم. فعندما يتم الإعلان عن أن سلاح الطيران الإسرائيلى لديه طائرة من هذا النوع، فإن ذلك يعنى أعلى مستوى من كفاءة التسويق يمكن أن تحصل عليه فى جميع أنحاء العالم. ويكفى أن الصناعة الجوية الهندية ستتمكن من عرض طائراتها أمام عملاء لهم ثقلهم فى العالم، حاملة شعار سلاح الطيران الإسرائيلي، بغرض فتح أسواق جديدة أمام عملاء التسويق التابعين للصناعة الجوية الهندية.

لقد تم الاتفاق على هذه الصفقة، أثناء زيارة "عاموس يارون"، مدير عام وزارة الدفاع، إلى الهند قبل حوالى أسبوعين.

وقد أوضح يارون للهنود الوضع الحساس لإسرائيل: فعندما تكون إسرائيل ملزمة بشراء جميع الأسلحة تقريباً من الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه بهذه الطريقة فقط يمكنها أن تستفيد من المعونة الأمريكية، فسيكون من الواضح للهند الدافع وراء عدم شراء إسرائيل العديد من هذا النوع من المروحيات منها.

جديرٌ بالذكر أن الزيارة المقبلة من جانب مسئولين إسرائيليين للهند ستكون لوزير الدفاع شاؤول موفاز.

◆**عقد صفقات:**

ولكى نفهم إلى أى مدى تولى إسرائيل أهمية للعلاقات مع الهند، يجدر بنا أن نتأمل قائمة الصفقات، التى تم الاتفاق عليها مع الهند خلال الأشهر الأخيرة: فقد رافق عاموس يارون خلال زيارته للهند، صفوة القائمين على الصناعات العسكرية ذات التكنولوجيا المتطورة فى إسرائيل، ومنهم على سبيل المثال: موشيه كرات، مدير عام الصناعة الجوية (والذى سيكون مسئولا عن توفير خدمات الصيانة لطائرة الـ "دروف")، ورئيس (تاعس) آرييه مزراحى وآخرون. ومن الجدير بالذكر أن مزراحى يجرى حالياً مفاوضات متقدمة ستقوم

بمقتضاها شركة تاعس بتنفيذ عملية تحسين وتطوير للصواريخ التى يستخدمها الجيش الهندي، وهى العملية التى ستوفر على الهند تكلفة شراء صواريخ جديدة (وبشكل عام فإن شركات التصنيع الإسرائيلية متخصصة فى عمليات تطوير الأسلحة. ومن أبرز الصفقات السابقة فى تطوير الأسلحة كانت صفقة تطوير طائرات "ميج" السوفيتية، التى يستخدمها سلاح الطيران الهندي، وتحويلها بمساعدة تكنولوجيا إسرائيلية إلى طائرات أكثر تطوراً).

أيضاً هناك اهتمام كبير من جانب شركة " تديران" فى الوقت الحالى بالسوق الهندي. فلدى الشركة، وهى المتخصصة فى إنتاج أجهزة الاتصال المعروفة بتقنيتها العالية فى العالم، طلبات فى السوق الهندى بما يساوى قيمته تقريباً نصف مليار دولار. وسيتم إنجاز ما قيمته ١٠٠ مليون دولار هذا العام من هذه الطلبات. وقد شارك مدير عام شركة "تديران"، حازى حرموني، فى الزيارة الأخيرة للهند التى قام بها عاموس يارون، وتحدثوا هناك عن إبرام صفقات جديدة.

إن مدى التعاون مع الهند لا حدود له. فالسوق الهندى منفتح على التجديد والتحديث. وفى الواقع فإن الهند تعد "اللص" الرئيسى للعمالة الإسرائيلية فى مجال التكنولوجيا المتطورة (الهاى تك). من ناحية أخرى، فإن السوق الهندى يوفر عائداً كبيراً لإسرائيل: فعلى سبيل المثال، لدى الهند وكالة فضائية صغيرة، ومن المفترض بهذه الوكالة العمل مع الوكالة الإسرائيلية للفضاء، خلال الفترة المقبلة، على دراسة القيام بمشروعات مشتركة. ويمكن فى هذا الإطار أن تستفيد الهند من الإنجازات التى حققتها إسرائيل فى مجال الأقمار الصناعية. كما أن التوتر القائم على الحدود الهندية الباكستانية، يلزمه الحصول على معلومات استخباراتية سريعة، ويمكن للهند أن تجد ذلك فى القدرة التصويرية التى تتمتع بها أقمار "عاموس" الصناعية.

وبينما نجد الهند مهتمة بالحصول على منظومة صواريخ "حيتس" الإسرائيلية، فإن هذا الموضوع ينطوى على إشكالية كبيرة، لأن منظومة صواريخ "حيتس" تم تطويرها بالتعاون مع الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، لابد من موافقة أمريكية على أى صفقة من هذا النوع، وهنا تكمن مشكلة ليست بالهينة. فالخصم اللدود للهند "باكستان"، وتعد حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت كلتا الدولتان (يقصد الهند وباكستان)، خلال السنوات الأخيرة، باستعراض قدراتهما النووية. والهند تريد منظومة الصواريخ "حيتس"، كرد محتمل على الصواريخ الباليستية التى طورتها باكستان. وفى الوقت نفسه، قد تؤدى الموافقة الأمريكية على تزويد الهند بمنظومة صواريخ "حيتس" إلى تعقيد العلاقات الأمريكية الباكستانية.

لقد تم بالفعل بيع جزء من منظومة صواريخ "حيتس" الإسرائيلية للهند، ولكنه ذلك الجزء المتعلق بأجهزة الإنذار المبكر المعروف بـ "أورن ياروك"، والذى تم تطويره بواسطة إسرائيل وحدها دون مساعدة من أحد، ولذا فإن بيعه لا يتطلب موافقة الولايات المتحدة.

ليس ذلك فحسب، بل إنه قبل عدة أشهر، أقيم مصنع جديد فى الهند للصناعات العسكرية التى تستخدم الليزر، وهو المجال الذى تعتبر إسرائيل رائدة فيه. ويعد المصنع شراكة بين شركة " ITLاليزاريم" من ريشون لتسيون (وهى شركة متفرعة عن شركة "سولتام"، المتخصصة فى إنتاج المدافع)، وشركة هندية تعمل فى مجال الأمن تحمل اسم "ألفا". وسيقوم المصنع بإنتاج أجهزة رؤية ليلية ونظارات وبوصلات ديجيتال.

وستكون الخبرة إسرائيلية، والقوة العاملة هندية، الأمر الذى سيجعل سعر هذا المنتج النهائى رخيص. وقد أقيم هذا المصنع فى بنجلور فى ولاية كرانتكا (تتألف الهند من عدة ولايات، مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية). ويُقام فى هذه المنطقة الكثير من المصانع المتطورة، كما تعد هذه المنطقة "عاصمة صناعة التكنولوجيا المتطورة فى الهند".

وهناك قصة طويلة للشركة الأم "سولتام" الإسرائيلية مع الهند. فقبل هذه الصفقة، كانت شركة "سولتام" الإسرائيلية قد باعت للجيش الهندى مدافع ذاتية الدفع بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وتأمل الشركة فى الحصول، فى مناقصة أخرى للجيش الهندى على تزويده بـ ١٥٠٠ مدفعاً من طراز "هوفيتسر" بقطر ١٥٥ ملليمتر. وتعتبر الصفقة الأخيرة من أكبر الصفقات التى يمكن أن نتخيلها، حيث تصل قيمتها إلى ما يعادل حوالى مليار دولار. ولو حصلت الشركة على هذه الصفقة، فسيكون لديها قاعدة مالية تمكنها، على سبيل المثال، من شراء جزء كبير من مصانع تاعس.

وتدرس شركة "تديران" للاتصالات إمكانية شراء شركة محلية مماثلة فى الهند أو الدخول فى شراكة معها. وقال مدير عام الشركة، قبل عدة أسابيع لصحيفة "جلوبس"، أنهم يقومون بدراسة الآراء المختلفة فى هذا الخصوص، كالضرائب وقدرة الشركة على الحفاظ على خبرتها ومعلوماتها فى وضع كهذا.

وفى الوقت الذى تحاول فيه الولايات المتحدة منع دخول إسرائيل إلى السوق الصينى - ليس فقط فى الصفقات على المستوى الأمنى - فإن السوق الهندى يفتح ذراعيه أمام الإسرائيليين أيضاً فى المجالات المدنية.

ماس هندى يصل إلى إسرائيل:

تنافس الهند إسرائيل أيضاً فى إنتاج وصناعة الماس،

والتى كانت فيما مضى من الصناعات ذات الريادة الإسرائيلية. ومن أجل "تعويض" إسرائيل، تقترح الهند فى الأونة الأخيرة تخفيض الضرائب على الماس القادم من إسرائيل. أما إسرائيل، من جانبها، فإنها على استعداد لرفع الجمارك بالكامل من على الماس القادم من الهند. ومن المقرر أن يصل إلى إسرائيل فى غضون شهر وفد من تجار الماس من الهند.

وجدير بالإشارة فى هذا السياق إلى نية الهند فتح فرعاً لبنك "أوف انديا" فى إسرائيل. ويبدو أنه سيكون من الطبيعى أن يكون مقر البنك في مبنى البورصة فى رامات جان. ومن ناحية أخرى، وقع الشهر الماضى بنك "همزراحى" على اتفاق للتعاون مع ثانى أكبر البنوك الهندية. ويهدف هذا الاتفاق إلى التيسير على رجال الأعمال من كلتا الدولتين فى عقد الصفقات. وتنبع الحاجة إلى توقيع بنكين من القطاع الخاص على اتفاق من هذا النوع، من القفزة الكبيرة فى مستوى العلاقات الاقتصادية بين كلتا الدولتين.

يوجد فى عاصمة صناعة التكنولوجيا المتطورة، فى ولاية بنجلور الهندية وبعض الشركات المهتمة بأن تقوم شركات إسرائيلية بإنشاء محطات للطاقة الشمسية هناك. وتعتبر إسرائيل من الدول المتقدمة فى العالم فى هذا المجال: ففى كاليفورنيا، على سبيل المثال، توجد محطة للطاقة الشمسية، أقامتها شركة إسرائيلية (لم يفكروا لدينا فى إسرائيل فى كيفية الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية فى هذا المجال). وأبدت شركة أخرى فى بنجلور اهتمامها فى الشهر الماضى بأن تقوم شركة إسرائيلية بإنشاء مصنع لإنتاج الكهرباء، ليس عن طريق الطاقة الشمسية، بل عن طريق إعادة معالجة مخلفات المصانع الموجودة هناك.

فى النهاية، يجب أن نعى حقيقة أن القوة الهندية المنتفضة أصبحت أقرب شريك لإسرائيل على المستوى الأمني، كما يشعر الكثيرون فى الهند أيضاً بهذه الشراكة المصيرية مع إسرائيل. ليس ذلك بسبب أن كلتا الدولتين ذات حضارة قديمة فقط، بل أيضاً بسبب حقيقة أن العدو الأساسى للهند، المتمثل فى باكستان، هو دولة مسلمة أصولية.

الفرق الصغير بين هاتاى والجولان

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٩
بقلم: يوآف شتيرن

أثار السؤال الذى طرحه "إيهود يعري"، محلل القناة الثانية (الإسرائيلية) للشؤون العربية، بسمة تنم عن الشعور بالرضا على وجه "سيلفان شالوم"، فى المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده بالقدس، يوم الثلاثاء الماضي، مع وزير الخارجية التركى عبد الله جول. وقد طرح يعرى السؤال الأكثر إثارة للانتباه فى هذا المؤتمر، حول الصراع السورى - التركي، حيث قال يعري: "هل يمكن اعتبار اعتراف سوريا فى الشهر الماضى بأن إقليم هاتاى يخضع للسيادة التركية الكاملة سابقة للوضع فى هضبة الجولان..؟ وكان الجميع ينتظر في ترقب رد جول، الذى أدرك على الفور أن هذا فخ نصب له، فأجاب بدبلوماسية دون أن يرمش له جفن: "ما من تشابه بين هاتين الحالتين، فليست هناك خلافات إقليمية بين تركيا وسوريا، بينما قررت الأمم المتحدة فى الحالة الثانية (يقصد فى حالة الجولان) أنها منطقة محتلة".

وهذا السؤال يعطى مثالاً لمدى التشابه بين طابع العلاقات التركية - السورية والعلاقات الإسرائيلية - السورية. فعلى الصعيد الإقليمي، هناك نزاع طويل الأمد بين البلدين (أى تركيا وسوريا)، تم حله نهائياً الشهر الماضي، بعيداً عن عيون وسائل الإعلام فى البلدين. كان هذا النزاع حول إقليم يسمى فى تركيا "هاتاي" وفى سوريا "الإسكندرونة". وبينما يرى الأتراك أنه جزء لا يتجزأ من بلادهم، بعدما استولى عليه الجيش التركي عام ١٩٣٨، يرى السوريون أنه جزء من أراضيهم نزع منهم بموافقة فرنسا (التى كانت تحكم سوريا فى عهد الانتداب) قبل أن يحصلوا على استقلالهم، ويذكرون العدد الكبير من السكان العرب المقيمين فيه لدعم موقفهم. ومنذ أن حصلت سوريا على استقلالها عام ١٩٤٦، وهذا المكان يمثل مصدراً دائماً للتوتر بين البلدين، وهو الحال الذى استمر حتى الشهر الماضي.

وخلال عام ونصف عام أعدت تركيا وسوريا اتفاقية تجارة حرة بينهما، كما قام إثنان من رؤساء الحكومة - مصطفى ميرو وناجى العطرى - فضلاً عن بشار الأسد، بزيارة أنقرة. وفى المقابل، قام رئيس الوزراء التركى "رجب طيب أردوغان "برد هذه الزيارة الشهر الماضي، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية. وقد أوضح أحد الصحفيين فى الوفد المرافق لجول قائلاً: " لا يسعى البلدان إلى إزالة

حواجز الجمارك بينهما، فهما ليستا دولتين تجاريتين عظميين، إلا أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في بند هامشي يرسم حدود الدولة". ويقضي هذا البند بأن تعترف الدولتان بالحدود القائمة بينهما، على أن ينضم الإقليم المتنازع عليه (إقليم هاتاي) إلى الجانب التركي.. ولذا، فإن هذه الاتفاقية تمثل إنجازاً مهماً لتركيا. وقد جاءت هذه الخطوة في إطار تدفئة العلاقات بين البلدين، التي كانت قد وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٩٨، وهو العام الذي حشدت فيه تركيا قواتها بالقرب من الحدود السورية رداً على تقديم الأخيرة يد العون لحزب العمال الكردستاني.

في الحديث الذي أدلى به جول لوسائل الإعلام الإسرائيلية عقب وصوله إلى البلاد، يوم الاثنين الماضي، قال إنه يرى أن تلميحات السلام القادمة من دمشق إلى إسرائيل جادة وليست نابعة من الضغوط الأمريكية على سوريا. وأوضح جول مراراً وتكراراً أن "السوريين جادون، ويرغبون في تدشين طريق للسلام في المنطقة. غير أنني لا أحمل أي رسالة للمسؤولين لديكم". والحق يقال إن جول وصل إلى إسرائيل دون أن تكون بحوزته أية رسائل. والواقع أن دمشق لم تستجب للمطالب الإسرائيلية، سواء بإعادة جثمان إيلي كوهين، أو إبلاغها بمعلومات - إن كانت لديها مثل هذه المعلومات - عن جاي حافير (الذي يزعم البعض أنه موجود في سوريا).

ولم يكن اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالشأن السوري محض صدفة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية - التركية. ويعد مثل هذا المثلث من العلاقات محطاً للأنظار، كما يتأثر بالعلاقات التي تربط بين كل ضلعين من أضلاعه الثلاثة. فالأتراك من جانبهم، معنيون بتحسين العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة، ويعرضون دائما خدماتهم للتوسط. وهو ما فعلوه في حالات كثيرة في الماضي، سواء على المسار الفلسطيني، أو على المسار السوري أيضاً. وقال جول مبتسماً: " الطرفان يمنحوننا ثقتهم ونحن نشجعهما. فلماذا إذاً لا نستغل هذه الفرصة..؟". لكن الحقيقة هي أنه إذا لم يكن هناك جديد على المسار السوري - علماً بأن إسرائيل لا تحتاج إلى أي توسط فعلي على المسار الفلسطيني (إلا إذا كانوا وسطاء سيسددون الديون) - فما الذي فعله جول في هذه الزيارة..؟

يبدو أن كلمة "المناخ الجديد "هي كلمة السر الجديدة في المنطقة، سواء بعد وفاة عرفات، أو في ظل التقارب من جديد بين تركيا وإسرائيل، والذي لولاه لما تبدد الفتور الذي كان سمة العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة. ولا يجب أن ننسى أنه حتى الصيف الماضي، كان رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان "يتهم إسرائيل بأنها تقوم بتطبيق سياسة "إرهاب دولة "- بسبب العمليات العسكرية في رفح وسياسة الاغتيالات. وقام الأتراك، في خطوة دبلوماسية معقدة، باستدعاء سفيرهم لدى إسرائيل، إلى أنقرة، للتشاور معه، الأمر الذي استغرق أيام معدودة. ومنذ ذلك الحين، ساد الهدوء، الذي استمر حتى الآونة الأخيرة. وحالياً تتردد أصوات تفيد بأن أردوغان نفسه سيزور إسرائيل في مارس المقبل، ولكن في حالة أن يضمن تحقيق إنجاز سياسي. ويقول الصحفي التركي في هذا الصدد:" إنه شخص على درجة كبيرة من الاحترام، مثل الحاكم العثماني. ولن يحضر إلا إذا حدث تطور ما على مسيرة السلام".

لقد التقى "د. إيلون ليئيل"، مدير عام وزارة الخارجية السابق، بجول في عدة مناسبات أثناء زيارته لإسرائيل، واقترح:" يجب أن ننتبه جيداً لتصريحاته العلنية، فهو (أي جول) دائما ما يتحدث عن المناخ الجديد، بصورة تقل عن التصريحات المتعلقة بالعلاقات بين البلدين". وربما السبب في ذلك أن الحكومة التركية ترغب في وضع العلاقات بين البلدين على صعيد آخر يختلف عما كانت عليه في الماضي. ويقول نفس الصحفي التركي:" في الماضي كانت إسرائيل وتركيا دولتين منعزلتين في المنطقة، واعتمدت كل منهما على الأخرى، وبهذه الطريقة كونتا تحالفاً استراتيجياً. وكانت لدى حكومة العدالة والتنمية الرغبة في كسر هذه المعادلة. والآن، ترتبط العلاقات أكثر بما يحدث في المنطقة، وبالعلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين أولاً وقبل كل شئ".

"العدالة والتنمية"، هو حزب أردوغان وجول، وله ميول إسلامية، تم اختياره في نوفمبر ٢٠٠٢ بأغلبية كبيرة ليكون الحزب الحاكم، وهو يميل إلى انتهاج سياسة حازمة تجاه إسرائيل نظراً لخلفيته الإسلامية، والميل الطبيعي للسكان المسلمين المتدينين الأتراك إلى الفلسطينيين. ويوضح جول قائلاً: "الأتراك ينظرون بعين على ما يحدث في علاقاتهم الثنائية مع إسرائيل، وعينهم الأخرى على الساحة الإقليمية، ولا ينفصل هذين الأمرين عن بعضهما".

والسؤال المطروح الآن هو ماذا سيحدث في العلاقات بين البلدين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، في حالة تغير "المناخ الجديد "في المنطقة إلى الأسوأ..؟!.

أزمة روسية

بقلم: سيفر بلوتسكر
يديعوت أحرونوت
١٣ / ١ / ٢٠٠٥

شيء ما مقلق يحدث فى روسيا. لقد باتت تصرفات رئيسها "فلاديمير بوتين "ترتدي، فى الآونة الأخيرة، حلة غير مفهومة، متناقضة وغير منطقية: فالخطوات التى قامت بها إدارة بوتين فى قضية شركة الطاقة "يوكوس"، كانت بمثابة فضيحة كبرى وتسببت للاقتصاد الروسى فى خسائر مالية بلغت عشرات ملايين الدولارات. وجاء رد الفعل العصبى الذى ميَّز الكرملين بعد الانقلاب الانتخابى فى أوكرانيا، والذى وصل إلى حد نشر شائعات واتهامات تتحدث عن "مؤامرة صهيونية "فى كييف، ليثبت فقدان الإدارة الروسية لتوازنها السياسي. وها قد أضيفت إلى الصورة البائسة، الآن، مسألة استئناف صفقات الأسلحة بين روسيا وسوريا، الدولة العربية الفقيرة، وهى صفقة تثير غضب الولايات المتحدة وتمنح دعماً ورعاية للتنظيمات الإرهابية. فما الذى يبحث عنه تجار الأسلحة الروس هناك..؟

يكمن السبب الأساسى لكل هذه التطورات الغريبة، فى الأوضاع السائدة فى الشيشان. ولا يتوقف الأمر عند حد عدم تمكن إدارة بوتين من تحقيق الاستقرار للسلطة الموالية لروسيا هناك، بل ويمتد أيضاً إلى وقوف هذه الإدارة عاجزة أمام موجة العمليات القاتلة التى ارتكبها وسيرتكبها الشيشانيون.

إن الفشل الشيشانى الذى يحمل معه الموت لعشرات الآلاف من المدنيين والجنود، يضعضع توازن القيادة الروسية، ويطرح على الساحة قوى سياسية مظلمة، ويلوح برياح عاصفة فى الكرملين.. يبدو أننا بصدد أزمة روسية تتطور، وتشكل خطراً ملموساً على استقرار العالم كله.

جوكر إسرائيلي في البوكر الإيراني

هاآرتس ٢٣/ ١ / ٢٠٠٥
بقلم : أمير أورين

لقد تحرى المقتبسون الدقة، ولكن المعلقين أخطئوا. فقد قال ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، يوم الخميس الماضي (الموافق ٢١/ ١ / ٢٠٠٥): "إسرائيل قادرة تماماً على أخذ زمام المبادرة بشأن القضاء على التهديد النووي الإيراني، إلا أن عناوين الصحف التي نقلت عن تشيني خشت من مثل هذا التطور، خاصة وأن كلام تشيني يفيد بإمكانية قيام إسرائيل بهجوم ضد إيران وتهديد طهران، في الوقت الذي نستشف من نفس الكلام أنه يتنصل من مسؤولية أمريكا عن مثل هذا التصعيد.

وفي حديث أدلى به لشبكة MSNBC، وضع تشيني إيران على رأس قائمة الأماكن المثيرة للقلاقل في العالم، مؤكداً على رغبة إدارة بوش في الحيلولة دون الحرب، وفي تسوية الخلاف الدائر حول البرنامج الإيراني للتسلح النووي بطرق سياسية مثل: المساومات التفاوضية مع الدول الأوروبية العظمى والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن، أو فرض عقوبات لإجبار الإيرانيين على الوفاء بالتزاماتهم. وهذا مسار اضطراري بالنسبة للأمريكيين الذين في حاجة هذه المرة - أكثر مما كانوا مع العراق منذ سنتين - للدخول في إطار دولي متعدد الأطراف. ولكن في غضون ذلك يستغل الإيرانيون الوقت لبحث إلى أي مدى ستعرقل موافقتهم المؤقتة تجميد مسيرة تخصيب اليورانيوم. ولا يخفي مندوبيهم في المفاوضات مع ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا نيتهم لإعادة تقييم هذه الموافقة والتنصل منها، إذا اتضح أن الضرر الذي سيلحق ببرنامجهم النووي أكبر من الإنجاز السياسي الكامن في تأجيل النهاية.

وفي مقابل استخدام إيران لأوروبا، الحليفة المستقلة لبوش، يسحب تشيني الكارت الإسرائيلي باعتبار إسرائيل حليفاً مازال خاضعاً إلى حد ما للسيطرة الأمريكية. وحذر تشيني من أحد الأشياء إثارة للمخاوف ألا وهي احتمال عمل إسرائيلي ضد إيران دون أن يطلب منها ذلك، إذا اقتنع الإسرائيليون بالفعل أن الإيرانيين يمتلكون قدرة نووية كبيرة، وبالنظر إلى حقيقة أن سياسة إيران المعلنة تهدف إلى القضاء على إسرائيل.

وعندما كان وزيراً للدفاع في إدارة بوش الأب، في يناير ١٩٩١، استخدم تشيني تهديداً مماثلاً ضد العراق، وعندئذ أيضاً قال ذلك في حديث تليفزيوني لكي يستطيع الخصم أن يستقبله ويفهمه دون وساطة. وقبل أسبوعين من نشوب الحرب الأمريكية الأولى ضد صدام حسين، قال تشيني لشبكة CNN إن استخدام العراق للرؤوس الكيميائية ضد إسرائيل سيؤدي إلى رد نووي إسرائيلي. وكان ذلك تصريحاً نادراً من منظورين: فقد اعتاد المسؤولون الأمريكيون غض الطرف علانية عن الادعاءات العربية القائلة بإمتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، وعندما يسعى وزير دفاع أمريكي للإشارة إلى هذه الأسلحة كما لو أنها حقيقة لا خلاف حولها، فإنه يفعل ذلك بأسلوب تقريري لإثبات حقيقة، وليس نفيها، باعتبارها حقيقة يجب على العدو (المشترك للأمريكيين والإسرائيليين) أن يأخذها بعين الاعتبار.

ولكن هذه المرة امتنع تشيني عن التحدث عن القدرة النووية الإسرائيلية، ولو كان فعل ذلك، لكان سيثير السؤال: لماذا يحظر على الإيرانيين ما يسمح به لإسرائيل (وربما يجيب عليه قائلاً إن الفارق هو أن إسرائيل لا تخطط للقضاء على إيران).

في الحقيقة أن إيران من الناحية النووية تشكل خطراً مشتركاً على القدس وواشنطن، ولكن كلا الطرفين يميل لإلقاء ثقل المسؤولية على الطرف الآخر. فإسرائيل تريد الهروب من الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران وتسعى لأن يتحمل العالم، وعلى رأسه بوش، مسؤولية التعامل مع هذا العبء. ومن المهم بالنسبة للأمريكيين ألا يظهروا بأنهم متحمسون لجعل الضربة العسكرية سابقة على المفاوضات السياسية، ولكنه في الوقت ذاته يريدون توصيل رسالة إلى الإيرانيين مفادها أن لجوءهم للغش في لعبة البوكر النووية من شأنه أن يتحطم أمام الكارت غير الموجود في الكوتشينة الأوروبية وهو الجوكر الإسرائيلي.

دبابة غير ذات جدوى

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٣
بقلم: أمنون برزيلى

فى مخيم تل هاشومير العسكري، الموجود فى مركز الإصلاح والصيانة (٧١٠٠) التابع لسلاح الذخيرة والمهمات، كانت بداية مشروع الدبابة (مركافا ٤)، الذى أطلق عليه مشروع الفيل الأبيض. ومنذ أن بدأ خط الإنتاج لمصنع دبابات المركافا فى عمله قبل حوالى عام، أنتج عشرات الدبابات الجديدة.

لقد كنا نمتلئ بمشاعر الفخر والتباهي، عندما ننظر إلى هذه الدبابة، وما تقوم به من عمليات. ولكن مشكلة هذه الدبابة، التى تعد الدبابة الأساسية التى يعتمد عليها جيش الدفاع الإسرائيلى فى المعركة، أنها دبابة غير ذات جدوى، فلم تسهم بشيء مفيد لجيش الدفاع الإسرائيلى خلال المواجهات المحدودة مع الفلسطينيين. والأكثر من ذلك أن إمكانياتها قد تكون غير كافية لمخططات الحرب الميدانية المستقبلية.

لقد سخر قائد سلاح الطيران اللواء اليعيزر شاكيد، عندما كان يقوم بجولة مؤخراً فى أحد المصانع المنتجة لمكونات دبابة المركافا، وقال فى سخرية لمضيفيه: "إنكم تعرفون أنكم تنتجون أهدافاً للعدو". ويعتقد جزءٌ كبيرٌ من نظرائه فى قيادة الأركان، إن لم يكن جميعهم، مثلما يعتقد شاكيد. وقد تحدث نائب رئيس الأركان اللواء دان حالوتس، بنبرة شديدة اللهجة، عندما كان فى منصبه السابق كقائد لسلاح الطيران، معارضاً الاستمرار فى إنتاج دبابة المركافا.

أمام هذه التقديرات لكبار القادة فى جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن تصريحات وزير الدفاع شاؤول موفاز، التى صرح بها خلال الاجتماع السنوى لاتحاد الصناعات الثقيلة والكهرباء فى اتحاد رجال الصناعة قبل حوالى شهر، بأنه يتطلع إلى زيادة معدل تصنيع الدبابة مركافا، تعد مثيرة للدهشة.

وبينما تعانى قيادة القوات البرية فى الجيش الإسرائيلي، من نقص مزمن فى الدروع الواقية من الرصاص. وناقلات الجنود المدرعة المتطورة، كما لا توجد أموال كافية لتطوير وإنتاج أسلحة حيوية، ولا توجد ميزانية خاصة لشراء أنظمة الاتصال التكتيكية المتقدمة - ورغم كل هذه المعاناة، لا يزال هناك تهافت على التزود بالدبابات.

ويمكن أن نخلص من التقارير السنوية، التى تصدر عن مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية، حول ميزان القوى فى الشرق الأوسط، بأن لدى الجيش الإسرائيلى فى الوقت الحاضر ما يزيد عن ١٣٠٠ دبابة مركافا، منها دبابات حديثة الصنع تم إنتاجها منذ عام ١٩٩٠. علماً بأن النفقات الخاصة بشراء دبابات تعد من أكبر النفقات لفرع الإمداد التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي، بالإضافة إلى شراء الطائرات المقاتلة. وحسب أحد التقديرات، فإن إجمالى الإنفاق العام على إنتاج دبابات المركافا، منذ بداية العمل فى المشروع فى بداية السبعينيات، شاملاً تكاليف عمليات التطوير، وصل إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وقد اضطرت وزارة الدفاع، بسبب التقليص الواسع فى ميزانية وزارة الدفاع، خلال العامين الماضيين، إلى تجميد أو تأجيل عمليات تطوير بعض المشروعات العسكرية العامة. ومن أجل تنفيذ الثورة الديجتالية فى الجيش، وترسيخ مفهوم الربط بين أذرع جيش الدفاع الإسرائيلي، يتطلب الأمر، وبسرعة، وجود أقمار صناعية للاتصال، والتى تعد حيوية من أجل بناء منظومات للقيادة والتحكم. ولكى

يكون لدى دولة إسرائيل تشكيلة ردع ذات فعالية تستطيع صد التهديدات من الدائرة الثالثة، فثمة أهمية وضرورة لوجود أقمار أخرى للتجسس. ولكن فى ظل غياب ميزانية كبيرة، يكون من غير الممكن القيام بذلك، خاصة وأن جزءاً كبيراً من الميزانية الخاصة بوزارة الدفاع حتى نهاية العقد الحالى مخصص للاستمرار فى التزود بمئات من دبابات المركافا.

والاعتبار الرئيسى لمواصلة التزود بالدبابات من طراز مركافا ليس اعتباراً عسكرياً. لأنه لا ينبع من وجود سيناريو تهديد هجوم مفاجئ.

إن التهديد الحقيقى الذى يحدق بإسرائيل يتمثل فى قوة الضغط التى تمارسها اللجان العمالية فى المصانع المنتجة لمنظومات الدبابة مركافا، فى حالة إصدار موفاز تعليماته بوقف إنتاج هذه الدبابة.. يجب أن يتخلص وزير الدفاع من هذا الخوف.

تسويات تستوجب التغيير

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٥/١/٢٧

قرار رئيس شعبة القوة البشرية بجيش الدفاع الإسرائيلي، العميد "اليعيزر شتيرن"، بتوزيع جنود "يشيفوت ههسدير "(مجموعات مستقلة من الجنود المتدينين يدرسون العلوم الدينية في المعاهد الدينية أثناء الخدمة العسكرية) بين الوحدات المختلفة لجيش الدفاع الإسرائيلي، وعدم السماح لهم بعد الآن بالخدمة في فصائل وسرايا دينية متجانسة، قرار سليم وشجاع.

لقد تحولت "يشيفوت ههسدير "على مر السنين من وسيلة لتشجيع الشباب المتدين على الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ظاهرة انفصالية خطرة.

صحيح أن جنود "يشيفوت ههسدير "يحظون بالثناء لمستوى معنوياتهم القتالية، إلا أنهم يخدمون بالفعل خدمة عسكرية حقيقية مدتها عام ونصف العام فقط. وجديرٌ بالذكر أن عدد أفراد الـ ٣٨ "يشيفوت ههسدير" يبلغ اليوم حوالي ٧٠٠٠ طالب، يضاف إليهم كل عام ١٢٠٠ طالب جديد.

إن الخدمة المختصرة للجنود المتدينين تظلم، في حقيقة الأمر، الجنود العلمانيين، الذين كان كثيرون منهم سيسعدون بالتأكيد لو دمجت الدراسة مع الخدمة المختصرة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وقبل ست سنوات، قدم المحامي "جلعاد شير "التماساً إلى محكمة العدل العليا، من قبل ٤٠ شاباً علمانياً أرادوا إنشاء "يشيفات هسدير "علمانية والحصول من جيش الدفاع الإسرائيلي على شروط خدمة مماثلة، ولكن لم تستجب وزارة الدفاع لطلبهم، وما يزال التماسهم منظوراً أمام محكمة العدل العليا.

إن قرار العميد "شتيرن "بتوزيع طلاب "يشيفوت ههسدير "بين وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي سيساهم في إضفاء الصفة الرسمية على الجيش، وسيحول دون تبلور ظواهر من قبيل ميليشيات سياسية داخل جيش الدفاع الإسرائيلي.

هذا القرار يعد أيضاً قراراً سليماً أضعافاً مضاعفة اليوم، خاصة قبل تنفيذ خطة الارتباط وإزاء خطابات الرفض المتزايدة بين رجال الصهيونية الدينية ودعوات الحاخامات لرفض الأمر (العسكري).

إن خريجي "يشيفوت ههسدير "هم صفوة "القبعات المجدولة "(الصهيونية الدينية)، وهم ليسوا بعد في حاجة إلى تصحيح أوضاعهم من أجل التقدم والانخراط في المجتمع. لذا، فإن موافقتهم على أن يتوزعوا في جميع وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، وحتى إعادة دراسة ظروف خدمتهم الخاصة، ستثبت للجميع، أنهم يضعون مصلحة الدولة نصب أعينهم.

◆ ترجمات عبرية ◆



الاقتصاد الإسرائيلي

ماذا حدث للمراكز التجارية..؟

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/١٢/٢٩
بقلم: شوشانا حين

بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة، والانكماش الاقتصادي والعمليات الإرهابية والفواجع والنكبات، عاد الجمهور الإسرائيلي إلي ارتياد المراكز التجارية. ولم يحدث ذلك لأن المراكز التجارية لم تسع لجذب الجمهور إليها، حيث بذلت المراكز التجارية قصارى جهدها، سواء بالاوكازيونات أو بإقامة معارض لجذب الأطفال، أو توزيع ألعاباً وهدايا، حيث زاد بريق هذه المراكز في الأجازات.

صحيح أن زيادة عدد الزوار جعلت خزانات المراكز التجارية تمتلئ، ولكن كما تقول الدكتورة رينا دجاني، مدير عام شعبة رسم الخرائط، فإن انخفاض الأسعار والمنافسة الشرسة لم يؤديا إلى ارتفاع حجم المبيعات بشكل كبير.

يعمل في إسرائيل، وفقاً لما أفادت به شركة تشمنسكي وبن شاحر الاستشارية، ٧١ مركزاً تجارياً تمتد مساحتها علي نحو ٩٨٧ ألف متر مُربع، ومتوسط حجم المركز التجاري يصل إلى نحو ١٤ ألف متر مُربع، في مقابل ١٦,٥٠٠ متر مُربع في مركز باور سنتر التجاري. فكم من الأموال ننفق في المركز التجاري..؟ يقول المستشار تامير بن شاحر: "تختلف النفقات التي ينفقها الإسرائيلي باختلاف المركز التجاري، حيث تتراوح بين١١٠ شيقل لزيارة المراكز التجارية المتوسطة وبين ٢٠٠ وحتى ٢٢٥ شيقل لزيارة المراكز التجارية الكبيرة".

ومن بين المراكز التجارية العاملة في إسرائيل هناك نحو ٣٠ مركزاً كبيراً يقدر إجمالي حجم تجارتها بحوالي ١٥ مليار شيقل. وتقول الدكتورة دجاني: "تصل دورة عائدات المركز التجاري الجيد إلى ما يتراوح بين ٣٠-٤٠ مليون شيقل شهرياً في المناطق التجارية فقط، دون إضافة أرباح الأماكن الترفيهية ودور السينما. وتستطيع المراكز التجارية الكبيرة والجيدة أن تحقق أرباح لا تقل عن ٥٠ مليون شيقل شهرياً".

إن أكثر خمسة مراكز تجارية تحقيقاً للمبيعات هي: مول ها يم (مول البحر) في إيلات، ومركز هاكريون في كريات بيالك، ومركز رامات أفيف التجاري، ومركز إيلون. ويتنافس علي المركز السادس في الترتيب، وفقاً للتقديرات، مركز ملحا التجاري، ومركز عزريئيلي التابع لمجموعة عزريئيلي وإن كان من الصعب حسم الجدل الدائر حول المركز السادس، لأن مجموعة عزريئيلي لا تنشر بيانات دقيقة حول حجم المبيعات في كل مراكزها التجارية.

◆توقعات العام القادم:

تعتبر الدكتورة رينا دجاني أن خروج محال السوبر ماركت من المراكز التجارية هو استمرار لاتجاه تحويل المراكز التجارية إلى مراكز ترفيهية وتسلية. وتعتقد أنهم سينهالون جميعاً علي هذا الأفق الجديد، ولكن نجاحهم غير مضمون. وتقول إن النشاطات الترفيهية مثل البولينج والبلياردو لم تحقق حتى الآن نجاحاً في إسرائيل، باستثناء مركز السبع نجوم التجاري. وأضافت قائلة: "يتعين على المراكز التجارية أن تنظر جيداً إلى ما حدث لشبكات تسويق المنتجات الغذائية خلال العشر سنوات الأخيرة. فنحنُ نرتاد الآن في المتوسط عدداً كبيراً جداً من مراكز البيع أكثر من أي وقت مضي. ويرجع هذا إلى أن المتاجر أصبحت متشابهة مما يجعل من الصعب علينا الحفاظ على ولائنا لها. كما أن المراكز التجارية توشك أن تصبح متشابهة، ولا تمتلك صفات مميزة. فأنت تدخل إلى المركز التجاري وبمقدورك أن

تعرف الشبكات التجارية الموجودة بداخله قبل أن تخطو فيه خطوة واحدة". ولذلك لن ينجح هذا العام سوى من سيجعل نفسه مميزاً.

وهناك موضوع جديد سيطرح علي طاولة النقاش ألا وهو البيع في يوم السبت، وهو اتجاه تزداد قوته. ومن المتوقع أن تزداد قوة الجدل في موضوع السبت في الفترة المقبلة، وقد لوحظت هذا العام البوادر الأولى لذلك.

مرحباً بتعيين ستانلى فيشر

معاريف ٢٠٠٥/١/١١

بقلم: يعقوف أحيميائر

لو تم تعيين رجل الاقتصاد ستانلى فيشر، محافظاً للبنك المركزى الإسرائيلي، فسيكون من حق وزير المالية بنيامين نتنياهو التهنئة على هذه الخطوة، التى تمت بمباركة رئيس الوزراء.

فبعد عدة ساعات من موافقة البروفيسور فيشر على هذا العرض، بدأت توجه له ضربات مؤثرة من داخل إسرائيل، وهو الذى يعد أحد أكبر رجال الاقتصاد فى العالم، والذى وافق على التنازل عن منصب كبير فى نيويورك، والتنازل عن الجنسية الأمريكية، والهجرة إلى إسرائيل من أجل مواجهة مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي.

والواقع أنه لو تم تعيين فيشر، الذى لا يعد تعييناً "اقتصادياً" فقط، فلن يختلف أحد من رجال الاقتصاد الكبار عندنا حول كفاءاته كمرشح ليكون محافظاً للبنك المركزى الإسرائيلي. ولكن على ما يبدو أن مصدر هذه الضربات التى توجه لفيشر هو إحساس الإهانة الذى يتملك أفضل رجال الاقتصاد فى إسرائيل، الذين رأوا فى أنفسهم مرشحين جديرين بمنصب محافظ البنك المركزي.

ويتوح يارون لوندون على الوطنية قائلاً: "هل سنأتى أيضاً برئيس للأركان من روسيا أم برئيس للوزراء من فنلندا..؟". ويقول رجل الاقتصاد د. ياكير بليسنر، الذى كان فيما مضى نائباً لمحافظ البنك المركزي، مندهشاً: "وكيف سيتحدث مع طاقم العمل فى البنك، وهو لا يتحدث العبرية بطلاقة..؟".

♦مثل آينشتاين:

فى هذا الصدد، وفجأة تذكرت الاقتراح الذى اقترحه بن جوريون، الذى لا يمكن لأحد أن يشكك فى فخر واعتزاز اليهودية وإسرائيل به، على "ألبرت آينشتاين"، أبو نظرية النسبية، بأن يكون رئيساً لدولة إسرائيل، بعد وفاة الرئيس الأول لإسرائيل حاييم فايتسمان. وبالطبع، فيشر ليس آينشتاين، فكل شيء نسبى كما هو معروف. ولكن آينشتاين لم يوافق على عرض بن جوريون. وقد كان من الممكن أن يكون الرئيس الثانى للدولة عبقري، ولكنه ليس ضليعاً فى اللغة العبرية، وليس لديه جواز سفر إسرائيلي. عموماً ما علاقة معرفة اللغة بمنصب محافظ البنك المركزي..؟ هل كان أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق يعرف العبرية..؟ اولو أنه كان يعرف، فهل كان هناك من يفهمه..؟ ألم يبدأ أبا إيبان عمله الدبلوماسى الواعد، وهو لم يكن مواطناً إسرائيلياً بعد..!.

إن تعيين ستانلى فيشر يثير كذلك فكرة كم سيكون مفيداً لو أن بعضاً من عباقرة اليهود هاجروا إلى إسرائيل تاركين مناصبهم المرموقة، ورواتبهم العالية وأسهموا بكفاءاتهم فى خدمة الدولة، مثلما أسهموا فى خدمة الدول الأخرى التى عاشوا فيها (على غرار هنرى كيسينجر، أتذكرونه..؟).

يجب علينا أن نستقبل بالترحاب انضمام البروفيسور ستانلى فيشر إلى المنظومة الإسرائيلية. فلا يوجد كثير من اليهود مثله، يضحون براحة العيش مثلما ضحى فيشر من أجل تسخير كفاءته الاقتصاد الإسرائيلي.

ارتفاع نسبة الاستيراد والتصدير بـ ٢٠٪ فى ٢٠٠٤

يديعوت أحرونوت

١٢/ ١/ ٢٠٠٥

تشير المعطيات التى نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن حجم الاستيراد إلى إسرائيل بلغ، خلال عام ٢٠٠٤، ٤٠,٥ مليار دولار، أى ارتفع بنسبة ٢٠,١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. وقد بلغ حجم التصدير ٣٢,٧ مليار دولار، أى ارتفاع بنسبة ٢٠,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. وقد أشارت المعطيات إلى أن العجز التجارى بلغ ٦,٨ مليار دولار.

وتشير المعطيات إلى أن التصدير الصناعى (لا يشمل الماس) بلغ ٢٣,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم التصدير الزراعى ٠,٩ مليار دولار. وبلغ حجم تصدير الماس (مصقول وخام) ٩,٣ مليار دولار.

وقد سجل تصدير التكنولوجيا المتطورة ارتفاعاً

بنسبة ٢١,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. كما تم تسجيل ارتفاع فى تصدير الصناعات التكنولوجية المتطورة المختلطة (Mixed Hi-Tech) بنسبة ٢١,٩٪، وفى الصادرات التكنولوجية المختلطة التقليدية سُجِّل ارتفاع بنسبة ٢٥,٤٪. أما فى الصناعات التكنولوجية التقليدية (Low-Tech)، فقد سُجل ارتفاع بنسبة ١٢,٣. كما سُجل ارتفاع بنسبة ٢٣,٦٪ فى استيراد المواد الخام (لا يشمل الماس والطاقة)، وارتفاع بنسبة ١٨,٦٪ فى استيراد المنتجات الاستهلاكية، وارتفاع بنسبة ١٤,٦٪ فى استيراد الآلات، المعدات ومركبات تستخدم فى الاستثمارات.

وبينما شكَّل الإنتاج الصناعى (لا يشمل الماس) ٦٩,٧٪ من إجمالى التصدير خلال عام ٢٠٠٤، شكل تصدير الماس ٢٧,٥٪ من إجمالى الصادرات. وكانت نسبة الصادرات التكنولوجية المتطورة ٤٦,٣٪ من إجمالى الصادرات، أى كما كان فى العام الماضى.

وتشير المعطيات إلى أن ٤٠٪ من الاستيراد، خلال العام الماضى، كان استيراد مواد خام (لا يشمل الماس والطاقة). وقد سجل استيراد سيارات المسافرين لاحتياجات العمل ارتفاعاً بنسبة ٣١,٢٪، وارتفاعاً بنسبة ٢٥,٢٪ فى استيراد سيارات الشحن، والباصات. كما سجل استيراد المنتجات الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة ١٨,٦٪.

وقد بلغ العجز التجارى خلال عام ٢٠٠٤ نسبة ١٦,٩٪ مقارنة بعام٢٠٠٣ . ومنذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣، انخفض العجز التجارى من عام إلى آخر. وقد سجل العجز التجارى - لا يشمل السفن، الطائرات، الماس ومواد الطاقة - ارتفاعاً بنسبة ٩,٧٪. ويعتبر هذا الارتفاع الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٦ .

أعلى نسبة إيرادات لميناء حيفا فى ٢٠٠٤

هاآرتس ٢٥ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: شارون كدمي

حقق ميناء حيفا فى عام ٢٠٠٤ أعلى نسبة إيرادات تقدر بأكثر من مليار شيقل، بارتفاع نسبته ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ..كما حطمت حركة الحاويات فى الميناء أعلى رقم قياسى على مدار كل السنين، حيث بلغت ١٠٤٣٠٠٠ حاوية.

ويتضح من تحليل تقارير ميناء حيفا لسنة ٢٠٠٤ أن هذه هى المرة الأولى التى يتجاوز فيها حجم الإيرادات حاجز المليار دولار، فقد بلغ ١,٠٠٢ مليار شيقل، بارتفاع نسبته ١٥٪ مقارنة بإيرادات عام ٢٠٠٣، التى بلغت ٨٧١ مليون شيقل.

وقد حقق الميناء أرباحاً تقدر بـ ٢٧٦ مليون شيقل فى ٢٠٠٤، بارتفاع نسبته ١٢٥٪ مقارنة بنسبة ٢٠٠٣ التى بلغت فيها الأرباح ١٢٣ مليون شيقل. وقد طرأ انخفاض فى نفقات الميناء بنسبه ٣٪، حيث انخفضت من ٨٢٤ مليون شيقل فى ٢٠٠٣ إلى ٧٢٦ مليون شيقل فى ٢٠٠٤.

وقد حدث ارتفاع فى حجم الشحنات بنسبة ٩٪، حيث ارتفع حجمها من ١٨,٨ مليون طن فى ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٥ مليون طن فى ٢٠٠٤. كما طرأت زيادة فى حركة السفر عبر الميناء بنسبة تصل إلى نحو ٣٣٪: من ١٣٠٦٨٧ مسافراً فى ٢٠٠٣ إلى ١٧٤٤٢١ فى ٢٠٠٤.

الإنتاج الزراعى حقق رقماً قياسياً فى ٢٠٠٤

يديعوت أحرونوت
٢٦/ ١ / ٢٠٠٥
بقلم: يهوديت ياهف

يستدل من معطيات نشرها اتحاد المزارعين فى إسرائيل، امس، أن حجم الإنتاج الزراعى حقق فى العام الماضى، ٢٠٠٤، رقماً قياسياً ووصل إلى ١٧ مليار شيقل، أى بزيادة ٥٪ عن حجم الإنتاج فى عام ٢٠٠٣.

وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل خاص، بفضل ازدياد حجم صادرات البطاطس والخضروات والزهور. كما وصل حجم الصادرات الزراعية فى العام الماضى إلى ٣ مليارات شيقل.

وحسب المعطيات، فإن الفروع المتقدمة فى المجال الزراعى من حيث حجم الأرباح، هي: الخضروات (٣,٦ مليار شيقل)، الدواجن (٣ مليار شيقل)، الفواكه (٢,٤ مليار شيقل)، الحليب (٢ مليار شيقل)، الزهور (١,٣ مليار شيقل) والمحاصيل الزراعية (مليار واحد).

ويستدل من المعطيات أن فرع تربية الخنازير تضاعف فى العقد الأخير، وازدادت إيراداته من ١٠٠ مليون شيقل فى عام ١٩٩٥، إلى ٢٠٠ مليون شيقل، فى العام الماضى. ويرجع ذلك الى ازدياد حجم الشراء بفضل المهاجرين الروس.

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

صهيونية بالإكراه



هاآرتس ٢٠٠٥/١/٦
بقلم: وديع عواودة

في مطلع هذا الأسبوع، قامت وزارة التعليم بتوزيع المنهج الرامي إلى ترسيخ مائة مصطلح أساسي عن الصهيونية والديموقراطية والتراث اليهودي في عقول تلاميذ إسرائيل. ولم يقابل المنهج الجديد بارتياح لدى القطاع العربي، حيث إنه يثير قلق أولياء الأمور العرب على مستقبل أبنائهم وتشكيل هويتهم الثقافية والقومية.

وخلافاً للأهداف المعلنة، فإن هذا المنهج لا يخدم القيم الديموقراطية والتراث العربي، بل على العكس، يؤدى إلى تعظيم الشعور بالظلم لدى العرب مواطني إسرائيل، الذين يعربون دائماً عن عدم رضاهم عن أداء المدرسة ويعتبرونها وسيلة سياسية للتحكم فيهم.

والواقع أنه ليس هناك أي مبرر لوضع منهج إجباري يرمى إلى غرس مبادئ الصهيونية في التلاميذ العرب. فهذه خطوة ليست ديموقراطية ولا إنسانية، حيث إن تغذية عقول التلاميذ العرب بمصطلحات وأسماء شخصيات من القاموس الصهيوني، مثل اليعيزر بن يهودا، وإيلي كوهين، وبنيامين زئيف هرتسل، تعتبر بمثابة تجاوز للخط الأحمر. ولا يكتفي هذا المنهج فقط بإضفاء الطابع الإسرائيلي، بل ويرمى أيضاً لإخضاع المواطنين العرب لعملية عنيفة، تضفي عليهم الطابع الصهيوني. علماً بأن الدولة، بهذه الطريقة، لن تجنى الولاء من جانب مواطنيها العرب، بل على العكس من ذلك.

تتجلى الدوافع غير التعليمية التي تقف وراء هذا المنهج، الذي تم توزيعه على المدارس العربية، فيما يتضمنه من قيم صهيونية مثل: قانون العودة والنشيد القومي.

وحقيقة الأمر أن التلاميذ العرب ليسوا هم فقط الذين يسقطون ضحايا الدوافع السياسية لمنهج المائة مصطلح، حيث يشكو أولياء الأمور أيضاً من الورطة الكبيرة التي أوقعهم فيها هذا المنهج الدراسي. أما التلاميذ، من جانبهم، فلا يدخرون جهداً في توجيه أسئلة وجيهة للمدرسين حول عدم تدريس أعمال الشعراء والأدباء العرب مثل محمود درويش، إلى جانب أعمال نظرائهم اليهود مثل حاييم نحمان بياليك.

إن النظر في مصطلحات المنهج الخاص بالمدارس العربية يذكرنا بالعصور المظلمة في القرن الـ١٧، عندما مارس الأوربيون ضغوطا على اليهود الذين كانوا يعيشون بينهم ويسعون للاندماج في المجتمع.

والآن يجب على العرب في إسرائيل البحث، قبل فوات الأوان، عن "موشيه مندلسون" من لدنهم، ليقود حركة للتنوير تكفل منهجاً بديلاً للصهيونية التي تعرضها وزارة التعليم على التلاميذ العرب، حتى يمكن إنقاذهم من الاندماج بالإكراه.

"خدمة مدنية" .. كم هذا جميل

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٦
بقلم: نحميا شترسلر

الموضة الجديدة هي "الخدمة المدنية". فهذا هو الاختراع الذي سيحل جميع المشكلات الاجتماعية: الاغتراب الذي يشعر به العرب، تهرب الحريديم من أداء الخدمة العسكرية، مشكلة رافضي الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالضمير والمشكلات التي يواجهها جميع من يريدون الخدمة بالجيش. فقد تم السماح لهم بأداء "خدمة مدنية"، وبذلك سيصبح المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً يقوم على المساواة وتسوده السعادة.

هذه هي الروح التي كانت تقف، منذ قرابة عام، وراء قرار تشكيل لجنة برئاسة "دافيد عفري" لبحث هذا الموضوع. وكما كان متوقعاً، أوصت هذه اللجنة بالسماح لكل مواطن بالتطوع في "الخدمة المدنية".. كم هذا جميل، وكم يبدو مظهراً حضارياً. كما أوصت اللجنة بحق المتطوعين في التمتع بمعاملة مماثلة لتلك التي يحظى بها الجندي المسرّح (تخفيضات ضريبية، قروض دعم للسكن ومنح دراسية ... الخ) بعد تكريسهم سنة كاملة من حياتهم لأداء الخدمة المدنية، بهدف جذب الشباب العرب واليهود.

ولم تتطرق اللجنة إلى الحريديم. فقد خرج هذا الموضوع من أيديها وأحيل للتعامل معه سياسياً إلى لجنة برئاسة الوزيرة تسيبي ليفني، وهي اللجنة المكلفة أيضاً بدراسة قانون طل (❖). ويقولون في مكتب رئيس الوزراء إن الهدف المنشود هو السماح للحريديم بأداء "خدمة مدنية" بدلاً من الخدمة العسكرية المقتضبة لبضعة أشهر. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ٢٣٪ من الرجال اليهود لا يجندون في الجيش، و١٠٪ يحصلون على معافاة لأنهم "عاكفون على دراسة الديانة اليهودية"، و١٣٪ يحصلون على إعفاء لأسباب نفسية وصحية مثل عدم استيفاء شروط القبول، أو بسبب التورط في قضايا جنائية خطيرة. فضلاً عن ٤٠٪ من النساء لا تتجندن – ثلاث أرباعهن تُعفي من التجنيد لأسباب دينية، وهي النسبة التي زادت منذ عام ١٩٩٠ بمقدار ٥٠٪.

وهؤلاء الشباب، الذين يستخدمون المعاهد الدينية كملجأ للاختباء فيه، يفعلون ذلك لإنقاذ أنفسهم وحياتهم. وهذا هروب جبان، يتعارض مع الديانة اليهودية أيضاً. وقد كتب الحاخام "موشيه بن ميمون" أن التوراة تقول أنه لا يجوز لأحد في الحرب المقدسة أن يتهرب من المشاركة في القتال، بل وحتى العريس والعروس في كوشة الزفاف يجب عليهم الخروج للقتال".. ولكن مَنْ يكون الحاخام موشيه بن ميمون أمام "الحريديم أصحاب المصالح".

❖يجب الاعتراف بالواقع وألا نتلاعب بالألفاظ:

"أصحاب المصالح الحريديم" يريدون أن يستمر الحمار العلماني في التضحية بنفسه من أجلهم. إنهم لا يريدون أن تشيع الجنازات من منازلهم، ولا أن يقوموا بزيارة أبنائهم في المستشفيات، ويفضلون ألا يقضوا الليالي في أرق وقلق على إبنهم الذي يخدم في غزة.

ولذلك، فإن السماح لهم ولغيرهم بالتطوع في الخدمة الوطنية لسنة واحدة، والتمتع بكافة المميزات والتسهيلات التي يحصل عليها جنود الخدمة الإلزامية سيكون أكبر مفارقة تحدث في الدولة. حيث يجب علينا أن نفعل العكس، بأن نزيد الإقبال على الخدمة الإلزامية وزيادة جدواها. ولن يتأتى ذلك عن طريق زيادة رمزية هزيلة في الرواتب، ولا عن طريق التسهيلات الضئيلة التي يحصل عليها الجندي بعد نهاية الخدمة، بل عن طريق منح راتب شهري مناسب (٣٠٠٠ شيقل شهرياً) لكل جندي كي يستطيع تكوين نفسه خلال فترة خدمته العسكرية، ويستطيع توفير مبلغ محترم يكفل له الخروج للحياة المدنية ومعه ما يعينه على المعيشة.

وتوصي اللجنة بإقامة "هيئة حكومية للخدمة المدنية" تتكون من أقسام عدة، وكثير من العمال وترصد لها ميزانية كبيرة. وهذا معناه المزيد من البيروقراطية، والكثير من الأموال العامة المهدرة. علاوة على ذلك، مَنْ ذا الذي سيستطيع معرفة ماذا يفعل الشباب الذين سيتطوعون في الخدمة المدنية..؟ وهل هناك أحد سيكون بمقدوره اختراق المجتمع الحريدي ويتفقد ما يحدث هناك..؟

لا يمكن رفع الظلم القديم بآخر جديد. يجب تجنيد جميع الحريديم في الجيش الإسرائيلي وجعل عملية التطوع في الجيش بعيداً عن أيدي الدولة. وإذا كان هناك من يريد – من العرب أو اليهود على حد سواء – أن يتطوع ويساهم من أجل المجتمع الإسرائيلي فمرحباً به، فضلا عن أن هناك أطراً معينة من شأنها القيام بهذه المهمة، لذلك لا يجب على الدولة أن تتدخل في هذا الشأن، لأنها بذلك تتدخل بشكل أكثر مما ينبغي.

(❖) قانون طل هو القانون المنظم لموضوع تجنيد تلاميذ المعاهد الدينية.

الغيرة من الحريديم

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: يولي تامير (١)

مرة أخرى، أثبت الحريديم أنهم يعرفون جيداً، أكثر من أي جماعة أخرى، كيفية تحديد مصالحهم طويلة الأمد والدفاع عنها. فمطالبهم في مجال التعليم تضمن التفوق الكبير للتعليم الحريدي على التعليم العام في الأعوام المقبلة، حيث سيتعلم تلاميذه (أي تلاميذ التعليم الحريدي) في يوم دراسي طويل، ولمدة ستة أيام في الأسبوع، و١١ شهر في العام، بموجب خطة دراسية خاصة. لن يقل حجم التمويل الحكومي، ولن تتم إقالة المدرسين. وينص الاتفاق الموقع بين حزبي الليكود ويهدوت هاتوراه على رصد ١٥٠ مليون شيقل لرياض الأطفال ولانتقالات التلاميذ، وعقد الندوات، وللمدارس الداخلية، وتأمين حياة الأطفال، والأنشطة الثقافية اليهودية والدينية، و١٤٠ مليون أخرى لميزانية اليشيفوت والكولليم (٢). كما سيتم إلغاء التقليص الخاص، بنسبة ١٥٪، من ميزانية رياض الأطفال، الذي كان قد تقرر في فبراير ٢٠٠٤.

في المقابل، يقف الجمهور العلماني لا حول له ولا قوة. فجهاز التعليم العلماني يتدهور. ورغم جهود وزارة التعليم المضنية، إلا أن تطبيق تقرير لجنة دُفرات آخذ في السريان، ولن يتم تطبيق التوصية الرئيسية فيه، المتمثلة في تخصيص موارد لتعليم الأطفال، إلا في رياض الأطفال الحريدية.

وفي حين أن آلاف المدرسين في التعليم الحكومي يشعرون بالقلق من الإقالة وتخفيض راتبهم، يبدي مدرسو التعليم الحريدي شعوراً بالارتياح، فمكان عملهم مضمون، وشروط عملهم لن تسوء، فهم يحصلون على أجرهم ليس من وزارة التعليم فحسب، بل وأيضاً من ميزانية دعم طلاب المدارس الدينية.

ومثلما كان الحال في الماضي، سيقوم أولياء الأمور في الأعوام المقبلة - الذين لا يقدرون على تمويل التعليم "العام"، فضلاً عن حاجتهم ليوم دراسي طويل، وانتقالات مجانية، وتغذية وإجازة صيفية قصيرة - باللجوء إلى التعليم الحريدي.

ويبرهن نجاح الجمهور الحريدي في الدفاع عن جهاز التعليم الخاص بهم، بل وزيادة قوته، على فشل الجمهور العلماني الذي يُكثر من الحديث عن تطوير التعليم، إلا أنه يرفض وضعه على رأس جدول الأولويات.

ليس هناك حزب يدافع عن التعليم العلماني. وخير الأدلة على ذلك هو طابع إدارة المفاوضات الائتلافية المختلفة. ففي حين يطالب الجمهور الحريدي والحكومي - الديني بشروط تتعلق بالميزانية وبرامج متقدمة في مجال التعليم، يركز الجمهور العلماني على قضايا كثيرة ومتنوعة، لكنها في النهاية لا تمت بصلة للتعليم. فلا نجد قضايا التعليم مثلا شرطا يطرحه الجمهور العلماني للانضمام إلى الحكومة.

ويرى رجل السياسة العلماني أن قضايا التعليم يمكن أن تنتظر قضايا أخرى أهم مثل فك الارتباط، والسلام، والاقتصاد السليم.

في المقابل، يدرك رجل السياسة الحريدي أن سر بقاء هذه الجماعة هو التعليم. ولذا، فهو يرى أن المسألة التربوية تفوق أي شيء آخر في الأهمية. ونظراً لأن الحاخام لا يعتمد على المملكة (أي دولة إسرائيل)، بل على أتباعه، فهو يحارب من أجل جدول أولويات كهذا بكل ما أوتيَّ من قوة. ولعل بهذه الطريقة أيضاً ظل اليهود على قيد الحياة آلاف السنين في الشتات. وبهذه الطريقة ظل الحريديم على قيد الحياة في الشتات الداخلي - على حد تعبيرهم - في دولة إسرائيل.

يدرك الحاخامات ما يدركه رجال التعليم دائماً. فالسيطرة على المستقبل تبدأ من رياض الأطفال. والجنود الذين على استعداد اليوم لرفض الأوامر (أي أوامر إخلاء المستعمرات) - كما أمرهم الحاخامات - اكتسبوا هذا الالتزام في سن الطفولة، وها هم اليوم يوفون بهذا الالتزام.

إن المشكلة لا تكمن في جدول أولويات الجمهور الحريدي، بل في جدول أولويات من كان يستطيع المطالبة بالمزيد، إلا أنه تنازل منذ البداية عن المستقبل لصالح اللحظة الآنية. يجب أن تقوم اليوم حركة علمانية، تضمن مستقبل التعليم. وإذا لم يحدث ذلك، وحتى لو عم السلام هنا، فلن تبقى الدولة الصهيونية العلمانية التي كان يحلم بها هرتسل.

---

١. **يولي تامير:** عضو كنيست عن حزب العمل.
٢. **اليشيفوت والكولليم:** هما نوعان من المدارس الدينية في إسرائيل، والفرق بينهما هو في عدد الساعات الدراسية، ففترة الدراسة في الكولليم تزيد عن فترة الدراسة في اليشيفوت.

في كريات ملاخي يتدافعون على شركة بيزك

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: يوفال أزولاي

تخيلوا مدينة تعصف بها البطالة، حيث أن ١٩٪ من القوة العاملة فيها مقيدة على قوائم طلب الوظيفة.. تخيلوا في صباح يوم ما في فصل الشتاء تشرق فيه الشمس على استحياء، يُفتتح في هذه المدينة ولأول مرة منذ سنوات مكاناً يضمن تشغيل وإعاشة مئات الأسر.

إنّ هذا ليس خيالاً، لقد حدث بالفعل في مدينة كريات ملاخي. لقد شهدت هذه المدينة أمس افتتاح سنترال جديد تابع لشركة "بيزك أون لاين"، وتحول هذا السنترال خلال الأشهر الماضية إلى مقصد للكثير من العاطلين الذين أضناهم البحث عن فرصة عمل. وتقريباً لم يكن هناك عاطل في كريات ملاخي إلا وحاول الحصول على فرصة عمل في هذا السنترال الذي تم افتتاحه في مبنى إداري قديم مكون من ثلاث طوابق عند مدخل المدينة. فكان الجميع على استعداد للوقوف في صفوف طويلة من العاطلين من أجل الحصول على فرصة عمل والقيام بإرسال السيرة الذاتية الخاصة بهم مرة بعد الأخرى، والإلحاح والطلبات المتكررة المصحوبة بالتوسلات والبكاء فقط من أجل أن يسمع القائمون على السنترال بأنهم يستطيعون أن يقدموا للشركة الكثير، وكل ذلك مقابل الحصول على ١٩ شيقلاً نظير كل ساعة عمل.

يمكن أن نعتبر "إيلانيت بيتون" من سكان كريات ملاخي، البالغة من العمر ٣١ عاماً، متزوجة وأم لثلاثة أطفال، مثال على النقيض من الصورة المشينة التي تلتصق بالعاطلين الباحثين عن فرصة عمل. فعلى مدى أكثر من ست سنوات وهي تبحث عن فرصة عمل ولم تنجح في ذلك. ورغم أن لديها تصريحاً للعمل في إدارة الحسابات، كما أن لديها خبرة في هذا المجال، إلا أنها لم تنجح في الحصول على فرصة عمل في مجال تخصصها في كريات ملاخي، فقامت بالبحث عن عمل في مجالات أخرى، كان منها، على سبيل المثال، التقدم للعمل في أحد المصانع كعاملة إنتاج، ولكنها لم تنجح في الحصول على الوظيفة. وتمر السنوات، وفي كل مرة كانت تعتقد فيها أنها نجحت في إيجاد مكان يمكن أن تعيش من راتبه بكرامة تتبدد أحلامها أخذ الإحباط يسيطر عليها، خاصة وأنه كان من الصعب أن تستمر أسرة قوامها خمسة أفراد في العيش براتب زوجها، شارون، فقط لاسيما وأنه مرتب زهيد.

وظلت بيتون تبحث عن وظيفة، فعملت مراسلة لإحدى الصحف المحلية في كريات ملاخي ولكن تم إغلاق الصحيفة. ولم تكن تربح الكثير من المال من هذا العمل، فقد كانت تحصل فقط على ألف شيقل شهرياً. وكانت تعزى نفسها بأن هذا المبلغ لا بأس به، وأنه أفضل من لا شيء. وظل الحال على ما هو عليه، حتى أن من يعرفونها في المدينة كانوا يطلقون عليها "الباحثة دائماً عن وظيفة". ومؤخراً فقط تحقق حلم بيتون ووجدت عملاً في السنترال التابع لشركة بيزك كعاملة في السويتش في مرحلة الاختبار.

وأخيراً ترتسم الابتسامة على وجه بيتون أمس، وراحت تخاطب نفسها وتقول: "لم أترك مكاناً إلا وبحثت فيه عن عمل. لا يوجد مصنع من المصانع إلا وتوجهت إليه أكثر من مرة. لقد توجهت لجميع محلات الملابس ورياض الأطفال والبلديات، دون جدوى. لقد كان أمراً باعثاً على الإحباط".

يعمل في سنترال بيزك في كريات ملاخي في الوقت الراهن حوالى ١٢٠ موظفاً جميعهم من أهالي المدينة ومن مدينة كريات جات القريبة. وحتى منتصف هذا العام سيتم تشغيل حوالى ٤٠٠ موظف. وحسب الاتفاق الذي عُقد مع شركة بيزك، فإنه في مقابل افتتاح السنترال في المدينة، فإن الدولة ستشارك خلال السنوات الخمس الأولى لعمل السنترال في دفع رواتب الموظفين.

لقد انتشر نبأ افتتاح السنترال في كريات ملاخي قبل عدة أشهر كالنار في الهشيم. ورأى الكثير من شباب المدينة، ومن ضمنهم جنود أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ولم ينجحوا في الحصول على فرصة عمل، فتقدموا بطلبات للحصول على وظيفة. وتصف "رينات لحنا"، مديرة الموارد البشرية والإرشاد والتي كانت مسؤولة عن استيعاب القوة العاملة في السنترال، هذا الوضع بأنه "كان جنوناً مطلقاً". وعلى حد قولها، فبينما كان معدل المقابلات مع المرشحين للحصول على فرصة عمل في مدينة تل أبيب يتراوح بين ٨ إلى ٢٠ مرشحاً للحصول على وظائف كان المعدل هنا يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ مرشحاً.

وفي سنترال شبيه تم افتتاحه مؤخراً في تل أبيب، اعتادت لحنا على عقاب الموظفين الذين يجلبون أصدقاء لهم للعمل. ولكن هنا في هذه المدينة الجنوبية ليست هناك حاجة لأن تقوم لحنا بذلك، فالموظفون يأتون بمفردهم وبأعداد غفيرة.

"دُفرات" ضد النساء

معاريف ٢٠٠٥/١/١٢
بقلم: إستر هرتسوج

في ظل غياب قوة سياسية للنساء، وفي الاستعانة بمختلف الأساليب للإساءة إلى قطاع المدرسين، من خلال طمس حقيقة أن المقصود بالأساس هن النساء، يقود كل من نتنياهو ودُفرات وليفنات عملية لإلحاق ضرر جسيم بقطاع عريض من النساء، ومعلمات الأطفال، والمدرسات، والموجهات التربويات.

وقد عبَّرت مظاهرة الاحتجاج التي خرجت الأسبوع الماضي عن حالة الغضب. وحتى الرجال، رؤساء نقابات المعلمين، كان واضحاً لهم أن لجنة دُفرات تم تشكيلها لإقالة عدد غير مسبوق من المدرسين. والآن، حتى دُفرات نفسه أصبح يعترف بأنه ستتم إقالة ١٤٠٠٠ مدرس. ولكنهم جميعاً، رغم ذلك، يتجاهلون حقيقة أن هؤلاء سيكونون من النساء. وقد رأى رؤساء النقابات، الذين قاموا بتنظيم هذه المظاهرة العنيفة المؤثرة، من الصواب ألا يضعوا بين قائمة المتحدثين على المنصة التي تشمل كثيراً من الرجال أكثر من امرأة واحدة، وهى مدرسة مغمورة، في مقابل كثير من النساء كانوا ضمن الحشد. ومن الجدير بالذكر هنا أننا لن نجد في التقرير ولو حتى إشارة إلى الحقائق التالية: ١٠٠٪ من معلمات الأطفال، ٩٥٪ من مدرسي التعليم الأساسي، ٧٥٪ من مدرسي المرحلة الإعدادية وحوالي ثلثي مدرسي الكليات المقرر إغلاقها، من النساء، اللائي يحصل معظمهن على أجر ضعيف. ومن ثم، لو تم ذكر هذه الحقائق، فإن الحديث عن إقالة "مدرسين" سيكون أكثر صواباً من الحديث عن إقالة عشرات الآلاف من النساء.

يعلم دُفرات ورفاقه، مثلما نعلم جميعاً، أن التغير الكبير في جهاز التعليم مقترن بأمور بسيطة، ولكنها باهظة للغاية وهى: تقليل عدد الفصول، زيادة كبيرة في رواتب المدرسين وإطالة اليوم الدراسي. وبناءً على ذلك، فإن الإصلاح الحقيقي لا يعني إقالة المدرسين، بل على العكس، يجب زيادة عددهم بشكل كبير. كما لا يجب زيادة ساعات عمل المدرسين، بل على العكس، يجب تقليلها. وأي رجل، سواء كان رجل أعمال أو رجل عسكري، من أولئك الذين يصدرون لنا توصيات لتطوير التعليم، هل بمقدوره الوقوف أمام فصول بها ٤٠ طفلاً على مدار خمس ساعات يومياً..؟ وهل هناك بالفعل ضرورة لتقليل عدد المدرسين..؟ ثم من أين سيأتي المال اللازم لإلحاق ضباط الجيش بجهاز التعليم (مثلما تقترح ليفنات)..؟ علاوة على ذلك، تشير البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أنه في عام ٢٠٠٩ سيحدث عجزاً في جهاز التعليم الحكومي بأكثر من ٧٠٠٠ مدرس، فهل سيحضرونهم من التعليم الديني، الذي لن يجرؤا على المساس به..؟.

◆تحقير المدرسات مباح:

لا يريد كل من بيبي (بنيامين نتنياهو) وشارون وليفنات تطوير جهاز التعليم. فهم يريدون أن تتدفق الأموال الضخمة لصالح رجال الأعمال الذين أوصلوهم إلى السلطة. وهم يعرفون أن النساء فئة ضعيفة. وأينما وجدت النساء من الممكن التوفير، وكذلك اتهامهن بالفشل وإقالتهن. وكل ما يجب فعله هو الثرثرة مع وسائل الإعلام بين الحين والآخر بنتائج مزورة لاستطلاعات رأي مثيرة للضحك، وبيانات لا أساس لها من الصحة، ومقولات ساخرة حول "انخفاض مستوى" التعليم والمدرسين. وهذه بالطبع ليست مشكلة، بحكم أن تحقير المدرسات أمر مباح.

فها هي ليفنات التي ناضلت كأم ضد تقصير الأسبوع الدراسي منذ نحو ١٤ سنة، تناضل اليوم كوزيرة، من أجل تقصير الأسبوع الدراسي وإلحاق الضرر بشكل غير مسبوق بقطاع عريض من النساء (حيث إنهم سيوفرون مبالغ ضخمة لوزارة المالية).

قد تكون لينفات، المرأة والأم، معنية بتحسين وضع النساء وبصالح الأطفال، ولكن ليفنات السياسية ملتزمة بالولاء لرئيس الوزراء القادم.

غنى عن القول أن نتنياهو يفضل دائماً الاستقطاع على حساب الضعفاء بوجه عام، والنساء بوجه خاص، من خلال إهانتهن واتهامهن بالبطالة وتدنى المستوى، ولعل الضرر الكبير الذي لحق بالأمهات المعيلات ليس ببعيد عن ذاكراتنا.

عاصمة الفقر في دولة إسرائيل

معاريف ٢٠٠٥/١/١٤

بقلم: جون بن - زاكين، وفورباس يسرائيل

يقيم ٦٨٠ ألف شخص في القدس، الأمر الذي يجعلها أكبر المدن في إسرائيل. غير أن القدس هي إحدى أكثر المدن فقراً في إسرائيل، حيث يبلغ متوسط دخل الأسرة فيها ٧٥٠٠ شيقل شهرياً. فضلاً عن ذلك، يقيم بها عدد كبير من العاطلين - حوالي نصف سكانها الكبار لا يشاركون في أي نشاط اقتصادي. ومع ذلك، فإن البيانات الرسمية مضللة بعض الشيء، فبينما تقول هذا البيانات أن معدل البطالة الرسمي قد وصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٪ فقط، وبلغ ٤٪ في الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠٠٤، إلا أن هذه النسبة لا تشمل، على سبيل المثال، السكان الحريديم الذين يمثلون حوالي ٢٠٪ من سكان المدينة، ومعظمهم لا يعملون لرغبتهم في الانشغال بعلوم التوراة، كما لا يبحثون أصلاً عن عمل، وفي الوقت نفسه لا يتم تسجيلهم كعاطلين.

ويجب أن نضيف لذلك شرق المدينة (القدس الشرقية)، حيث يعيش هناك نحو ٣٢٪ من سكانها. ورغم أن العرب - من سكان القدس الشرقية - يهتمون بالعمل، إلا أن فرص العمل المتاحة لهم ضئيلة للغاية، وتقدر جهات مهنية أن نسبة البطالة بينهم تبلغ ٢٠٪ على الأقل.. إن المدينة التي لا يشارك نصف سكانها (رجالاً ونساءً) في نشاطها الاقتصادي، هي بالتأكيد مدينة تواجه مشكلة.

وهناك بيانات أخرى توضح الوضع الاقتصادي للقدس، تنعكس في عدد الحالات الاجتماعية التي تعالجها البلدية: ٤١ ألف عائلة، تضم ١٢٠ ألف شخص، أو نحو ١٨٪ من السكان. علماً بأن العدد الحقيقي أكبر بكثير، نظراً لأن العرب لا يشعرون بالارتياح عند اللجوء إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية التابعة للبلدية بسبب الشعور بالتمييز والظلم. أما الحريديم فلديهم إطارات خاصة لمساعدتهم، ولا يتوجه المعوزون منهم إلى البلدية لتلقي المساعدة. وتكشف إدارة التخطيط والبحوث في شعبة الرفاه الاجتماعي ببلدية القدس النقاب عن أصعب البيانات الخاصة بوضع المدينة. حيث يقدر العاملون في هذه الإدارة أن نحو ٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في حين تصل نسبة الأطفال من إجمالي الفقراء في المدينة إلى ٦٣٪.

هذا هو الواقع الذي تعيشه عاصمتنا في عام ٢٠٠٤. واقع من الفقر، وغياب فرص العمل، بينما لا يرى القطاع التجاري بصيصاً من النور في آخر النفق، والإدارة البلدية فيه تعطى انطباعاً بأنها لا يمكنها مواجهة الواقع العصيب.

◆نعمل من أجل صالح الجمهور:

يقول المحاسب ميخائيل جل، صاحب مكتب محاسبة معروف في المدينة: "كل إنسان يدرك صعوبة الوضع الاقتصادي في القدس، وأسباب ذلك معروفة للجميع. فهناك عدد كبير من العاطلين، أكبر بكثير من الإحصائيات الرسمية، ومستوى متوسط دخل الباقين ليس مرتفعاً. إذا كانوا يرغبون في إصلاح الوضع الاقتصادي في المدينة، يجب أولاً وقبل كل شيء زيادة متوسط دخل سكان المدينة. وعندما يستطيع الجمهور إنفاق النقود، فسوف يمارس نشاطاً اقتصادياً. ومن يرغب في تحسين الوضع الاقتصادي في القدس، يجب أن يفكر في طريقة جلب الاستثمارات حتى يوفر فرص عمل ذات مستوى أجور مرتفع. وفي ظل الوضع القائم في المدينة - وهو وضع اقتصادي متدن، وهجرة عكسية ووضع أمني شائك - كنت أنتظر من الحكومة أن تفعل شيئاً. فهي تتحدث طيلة الوقت عن ضرورة دعم المدينة، إلا أنها لا تفعل الكثير. فالحوافز التي يمنحها قانون تشجيع استثمارات رؤوس الأموال غير كافية بالتأكيد. ورغم أن كل هذه العناصر مهمة في حد ذاتها، إلا أنني أعتقد أن تحقيق السلام هو أهم شيء يمكن عمله من أجل دفع عجلة الاقتصاد في المدينة".

والتجار هم الذين يشعرون بالقلق بشكل مباشر من المستوى المتدني للدخل في المدينة. ويقول رامي ليفي، صاحب ومدير شركة هاشيكما للتسويق، إن مستوى دخل سكان المدينة المتدني هو أساس مشكلة التجارة في المدينة. ويقول عن ذلك: " في الحقيقة لقد أضر الوضع الأمني بالحركة التجارية. فلم يعد هناك سائحون يأتون، الأمر الذي يضر في الأساس بتجار البلدة القديمة، الذين كانوا يمتلكون محلات مزدهرة بفضل السياحة. كما أن رواتب سكان المدينة متدنية للغاية، وهي أكبر المشاكل التجارية حدة في المدينة. فالناس لا يشترون لأنهم لا يملكون النقود للشراء (أي أن القوة الشرائية ضعيفة). صحيح أنه ليس لدى ما أشكو منه، لأنني أمتلك شبكة متاجر لبيع المنتجات الغذائية الرخيصة، غير أن هناك آخرين يعانون بشدة".

◆احتضار القدس الشرقية:

لا يعد وضع القدس الاقتصادي مفاجأة، بالنظر إلى البيانات الأولية المعقدة الخاصة بها. ففي الأعوام الأربع

الأخيرة، مع بدء اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠، ازداد الوضع تفاقماً. وذلك، نظراً لأن عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية داخل الخط الأخضر وقعت داخل حدود مدينة القدس – الأمر الذي أدى إلى هروب السياحة الداخلية والوافدة على حد سواء. كما ألحقت الانتفاضة أضراراً شديدة بسكان القدس الشرقية.

القدس الشرقية كانت وما تزال المدينة الأم للقرى والبلدات المجاورة، مثل بيت لحم ورام الله، وكان معظم سكانها يعيشون على التجارة وتقديم الخدمات. والآن، عندما أصبحت المدينة منفصلة عن مصدر رزقها الاقتصادي، بات النشاط الاقتصادي بها شبه مشلول.

ويقول زكي حوري، رئيس شركة كوكاكولا فلسطين وأحد سكان البلدة القديمة، إن الوضع الاقتصادي للقدس عصيب لاسيما بسبب التداعيات السياسية التي تعصف بالمدينة. ويقول عن ذلك:" لكي نصلح الوضع الاقتصادي في القدس، يجب أن ننحي العواطف والسياسة جانبا بعيداً عن النشاط الاقتصادي للمدينة. بادئ ذي بدء، يجب أن نتعامل مع سكان القدس الشرقية كبشر، حيث يمثلون نحو ثلث سكان المدينة. كما يجب أن نوقف أعمال الشغب اليومية، وأن نسمح لهم بالعبور بحرية إلى الضفة الغربية ونتأكد من أن وزارة الداخلية ستقدم لهم الخدمة المناسبة.

"ويجب أن نوفر مدارس حكومية جيدة. فاليوم يتوجه كثير من الأطفال في القدس الشرقية إلى مدارس خاصة تكلف أولياء الأمور مبالغ طائلة، الأمر الذي سيقلل بشدة مستوى صافي الدخل. ولو كانت السلطات قد قامت بتوفير مدارس مناسبة، لأدى ذلك إلى توفير قوة شرائية أخرى تقدر بمئات الشيقلات شهرياً عن كل طفل. وكيف ننتظر منهم المساعدة في دفع عجلة الاقتصاد في المدينة إذا كانوا يشعرون جميعا أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة..؟ ولو كانوا مواطنين متساوين في الحقوق، لما سمحت السلطات بنشوء وضع تبلغ فيه نسبة العاطلين ٢٠٪ و٢٥٪ من قوة العمل للقدس الشرقية.

أما مروان أبو زالف، رئيس تحرير صحيفة القدس، التي تصدر في القدس الشرقية، وهي من أهم الصحف الفلسطينية، لم يكف عن الحديث عن الوضع الاقتصادي الكئيب لعرب القدس الشرقية. وهو يقول:" الوضع الاقتصادي لسكان القدس الشرقية لا يُحتمل. فمنذ اندلاع الانتفاضة وانفصال المدينة عن قاعدتها الاقتصادية، أصاب الجمود اقتصاد المدينة. فشارع صلاح الدين التجاري، الذي كان في الماضي القريب أحد الشوارع التجارية التي تعج بالحركة في القدس، يحتضر الآن، ويخلو من المشترين.

"ويصعب الوضع الحالي على السكان إيجاد مصدر رزق بديل في القدس الغربية، ناهيك عن الصعوبات التي تواجههم عندما يحتاجون لتلقى خدمات وزارة الداخلية أو مؤسسات حكومية أخرى. كما تجدر الإشارة إلى إهمال البلدية: الشوارع بدون صيانة والطرق تمتلئ بالحُفر، الأمر الذي يجعل السير فيها محفوف بالمخاطر، كما توجد مشاكل في الصرف الصحي، ولا تتم إزالة القمامة بشكل منتظم، إلى غير ذلك من مظاهر الإهمال. ولهذه المشكلات تداعيات أخرى على الوضع الاقتصادي في المدينة".

ويضيف مروان أبو زالف:" إذا كانت البلدية لا تمتلك المال للقيام بالحد الأدنى من أعمال الصيانة، فلتسمح لجهات أخرى بالقيام بذلك. ومنذ فترة قصيرة عرضت بعض الدول الأوروبية إعادة تمهيد الشوارع في عدة أحياء عربية بالقدس، غير أن البلدية رفضت ذلك. من الواضح أن الطريقة المثلى من أجل النهوض بالوضع الاقتصادي في القدس تتمثل في رفع مستوى دخل سكانها، إلا أنني لا أعرف كيف يمكن التفكير، في ظل الوضع الحالي، في إيجاد فرص عمل بديلة لسكان القدس الشرقية، ناهيك عن رفع مستوى الدخل العام لهم".

مع ذلك، من شأن سكان المدينة العرب أن يلوموا أنفسهم أيضاً، إذ أنهم لو كانوا قد شاركوا في الانتخابات البلدية وأصبح لهم تمثيل داخل البلدية، لكان وضع الأحياء العربية في القدس تغير عما هو عليه الآن.

❖هل البلدية ضد المدينة..؟

يقول رامي ليفي إن أحد أسباب الوضع الاقتصادي العصيب للمدينة هو البلدية، التي تتجاهل – حسب اعتقاده – المشاكل التي يواجهها فرع التجارة. ويقول ليفي:" ضريبة الأملاك (العوائد) في القدس من أعلى الضرائب في إسرائيل، إن لم تكن الأعلى على الإطلاق. يجب أن تهتم البلدية بهذا الوضع، وتخفض قيمة ضريبة الأملاك المفروضة على الأعمال التجارية التي تواجه مصاعب كثيرة. لقد باتت هذه المنطقة في وسط المدينة، التي كان يطلق عليها في الماضي "المثلث الذهبي" شوارع بن – يهودا، وكينج جورج ويافا – مكاناً تسكنه الأشباح. وفي الماضي كانت هذه المنطقة أكثر الأماكن التجارية التي تشهد حركة بيع وشراء في إسرائيل، واليوم تكاد تكون خربة. لماذا لا تهتم البلدية بهذا الوضع، وتتوجه إلى التجار وتساعدهم في هذه الفترة العصيبة التي تعصف بهم..؟".

وتعقيباً على ذلك، قال جيدي شمرلينج، المتحدث باسم بلدية القدس، إنه في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ لم تقم البلدية برفع قيمة ضريبة الأملاك إلى النسب العظمى التي ينص عليها قانون التسويات في المرافق الاقتصادية في تلك الفترة. وفي هذا العام، بسبب الوضع المالي العصيب الذي نواجهه، اضطرت البلدية

للمطالبة بزيادة خاصة لضريبة الأملاك بنسبة ٣٪، وذلك أقل مما طالب به ممثلو وزارة المالية والداخلية.

ويضرب لنا ران توتناور، مدير عام شركة توتناور الصناعية ورئيس اتحاد رجال الصناعة في منطقة القدس، مثالاً على الصعوبات التي تضعها بلدية القدس أمام الأعمال التجارية التي تجرى داخلها. وينوي توتناور نقل مصنعه من منطقة عطيروت في القدس إلى المنطقة الصناعية في هار طوف، بسبب عدم وجود أراض خالية. وهو يقول:" نعم، سننتقل مصنعنا إلى بيت شيمش، لأننا فشلنا في العثور على ٣٠ دونم من الأراضي في إحدى المناطق الصناعية في المدينة لإقامة مجمع جديد. وهو نفس ما حدث مع شركة "إنتل "قبل عشر سنوات، حيث فشلوا في العثور على قطعة أرض، وفي نهاية الأمر أقاموا المصنع الجديد في كريات جات وليس في هار حوتسبيم. وفي وضعنا هذا، فإن المصنع الذي يعمل به ٢٣٠ عاملاً برأس مال يقدر بنحو ٤٠ مليون دولار سنوياً، وقيمة تصدير تبلغ ٩٥٪، سيترك القدس لعدم وجود أراض صناعية".

ويضيف توتناور قائلاً:" الوضع الصناعي في القدس صعب، والبلدية لا تبذل أي جهد لتخفيف حدة الوضع الذي نواجهه. يوجد في منطقة القدس نحو ١٥٠ مصنعاً منتجاً، يقدر نشاطهم بـ ١٠ مليارات دولار سنوياً، ومعدل تصدير يقدر بالمليارات، ويعمل بهم ١٨ ألف عامل - ومع ذلك تتجاهلنا البلدية. في منطقة عطيروت الصناعية كانت هناك إدارة تهتم بتوفير احتياجات رجال الصناعة، منها الحراسة والتأمين، بتمويل من البلدية. أما الآن ليست هناك إدارة أو حراسة أو تأمين، ويشعر رجال الصناعة بالخوف على أنفسهم وعلى ممتلكاتهم. وهذا وضع عبثي. ففي حين تسدد المصانع في عطيروت ضريبة أملاك تقدر بـ ٢٥ مليون شيقل سنوياً، فإن البلدية ليست على استعداد لرصد ١,٥ مليون لتمويل الإدارة هناك، وهو ما يعني عدم حراسة مصانع المدينة "(من البلدية جاء رد يقول أن موضوع تأمين هذه المناطق ليس ضمن اختصاصات البلدية بل ضمن اختصاصات الدولة).

كما يقول توتناور إن حالة المواصلات إلى المدينة وإلى خارجها تنغص عليهم حياتهم. وهو يقول:" وقف خط القطارات الذي كان يصل إلى القدس ألحق أضراراً شديدة بالصناعة، لأننا كنا ننقل البضائع من خلاله. أما الآن، فإنني، وعدد آخر من رجال الصناعة، ننقل البضائع في عربات نقل، وهو ما يزيد من تكدس الطرق التي تربط بين السهل الساحلي والقدس. إنني لم أعد أندهش من غياب المستثمرين في مجال الصناعة بهذه المدينة، فالقدس لم تعد مكاناً يتنافس عليه المستثمرون".

◆تطوير السياحة:

هناك حل آخر للوضع الاقتصادي العصيب للقدس وهو تاريخها. فالقدس، بسبب واقعها، تمثل مكاناً لجذب السائحين. وماضيها العظيم ينعكس في أجزاء كثيرة منها، فهي المهد التاريخي للأديان السماوية الثلاث وبها روافد ثقافية تمثل عنصر جذب سياحي. وفي الماضي، كانت السياحة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد في القدس، ويمكن أن تستعيد هذه المكانة في المستقبل. لكن في الفترة الحالية، لا يتم استغلال هذه المميزات بشكل كاف.

وفي حديث مع "أوري لوبليانسكي "رئيس بلدية القدس دار هذا الحوار السريع:

◆ ماذا يمكن عمله من أجل تحسين الوضع الاقتصادي في القدس..؟

- "يجب أن تكون الحلول في عدة مجالات، وفي ظل تعاون حكومي: أولا، يجب تشجيع التعليم العالي في المدينة وتوفير فرص عمل للخريجين فيها. ولهذا الهدف يتم التخطيط حالياً لإقامة مركز جديد للتكنولوجيا المتطورة سيوفر المزيد من فرص العمل، وذلك، في أعقاب الانتعاشة التي طرأت على هذا المجال في الفترة الأخيرة.

"فضلاً عن ذلك، فنحن نعمل بهمة لإصلاح وسط المدينة وإعادة تحويله إلى مركز للتجارة والسياحة من أجل، صالح كل أصحاب الأعمال التجارية والعاملين في المنطقة. ومن المقرر أيضاً أن يساعد مشروع المترو الأعمال التجارية في وسط المدينة، نظراً لأنه سيجعل هذه الأعمال متاحة بصورة أكبر أمام الجمهور. كما أننا نشجع، عن طريق مركز تنمية الاستثمارات، إقامة متاجر جديدة في عدة مجالات. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بخطوة إيجابية، عندما أعلنت أن القدس ستكون أحد الأهداف الرئيسية الأربعة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥".

◆ كيف تستطيع البلدية تشجيع المزيد من النشاط الاقتصادي..؟

- "عن طريق شعبة الرفاه الاجتماعي، نقوم ببعض الأعمال التي تهدف إلى زيادة عدد السكان المشاركين في قوة العمل. من بينها: المساعدة في تقديم المشورة بشأن العمل، وإلحاق راغبي العمل ببرامج إعداد، وبرامج لإتمام التعليم، بما في ذلك المنح الدراسية وغيرها".

◆ هل تقيم علاقات مع سكان المدينة العرب، حتى تتعرف على مشكلاتهم: على سبيل المثال، التداعيات الاقتصادية لمسار الجدار (العازل)، والبيروقراطية أو شكاوى أخرى..؟

- "إنني على صلة دائمة بسكان القدس الشرقية، وأنا على دراية بمشاكلهم الخاصة. الجدار العازل هو قضية أمنية. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الإرهابية لا تلحق الضرر بسكان المدينة اليهود فقط، بل بسكانها العرب أيضاً. وستبذل البلدية كل ما في وسعها لتحسين وضع السكان الذين سيتضررون من إقامة الجدار".

إغلاق معهد الصحة العمالي

هاآرتس ٢٣/ ١ / ٢٠٠٥

بقلم: روتى سيناي

منذ مطلع هذا العام والعاملين فى إسرائيل لا يجدون مكان رسمى معلن يمكن أن يقصدونه للتعرف عما إذا كان هناك خطرا يهدد صحتهم فى مكان العمل أم لا. كما لم تُجرَ أبحاث فى هذا الصدد، وليس هناك من يقوم بفحوصات بالسونار للتعرف على المواد التى تشكل خطرا على صحة العاملين، وليس هناك من يقوم بفحص الدم والبول للعاملين المعرضين لمواد خطرة. وبينما تم حتى الآن توفير ٣٥ باحثاً ومتخصصاً تابعين للمعهد القطرى للصحة العمالية والبيئية، إلا أنهم منذ الأول من يناير لا يحصلون على رواتبهم، فقد توقف نشاط المعهد تماماً. فى الأسبوع الحالى ستناقش الجمعية المسؤولة عن تشغيل المعهد مسألة بيع المعدات، وسداد الديون ومسائل أخرى معقدة مثل مصير التوثيق المكثف للأمراض العمالية وظروف العمل فى آلاف المصانع والورش.

ويقول البروفيسور دان ميخائيلي، رئيس مجلس إدارة الخدمات الصحية العامة، والذى يشغل منصب رئيس النقابة المسؤولة عن تشغيل المعهد: "هذه هى أكبر المؤسسات التى تهتم بصحة العاملين فى إسرائيل. وقد أجرت أبحاثاً فى عدة مجالات لم تقم بها أى جهة عمالية أخرى. فهى تحتوى على بنك المعلومات الرئيسى لأمراض العاملين، وهذا المعهد هو الوحيد المعروف من الناحية الأكاديمية فى مجال تأهيل الأطباء المتخصصين فى مجال الطب العمالي. وطوال حياتى قمت بافتتاح الكثير من المراكز والمعاهد الطبية، ولم أشهد غلق أياً منها أبداً".

ويحذر متخصصون فى مجال الصحة العمالية من أن إغلاق المعهد قد يُعرض آلاف العاملين للمخاطر المتمثلة فى الإصابة بأمراض وإعاقات ناجمة عن العمل خلال عشر أو عشرين عاماً. وقال الدكتور آفى جريفل، باحث فى معهد الدراسات التطبيقية (التخنيون) فى مجال إدارة السلامة ومستشار مؤسسة السلامة الصحية والوقاية: "لو لم نقم بالبحث، فلن يتم تأهيل أطباء متخصصين فى مجال الطب العمالي، ولن يكون هناك من سيهتم بصحة العاملين. كل يوم تظهر أمراض جديدة فى أماكن العمل ولن يكون هناك من سيجرى أبحاثاً لفحص آثارها".

ورغم اعتراف عدد من المتخصصين بأهمية هذا الموضوع، إلا أن المعهد لم ينفق سوى أموالاً قليلة بسبب صعوبات فى التمويل وبعض المشاكل الإدارية. وحتى عام ١٩٩٧ كان المعهد يتلقى التمويل من أموال الضريبة الموازية (❖) التى يدفعها أعضاء الهستدروت وأحد صناديق المرضى العامة. وبموجب الاتفاق الموقع بين الهستدروت، وأرباب العمل والحكومة، فإنه تم رصد نسبة واحدة من هذه الضريبة لوقاية العاملين فى الدولة، وقامت إحدى اللجان المهنية بتوزيع الأموال على المعهد وجهات أبحاث أخرى. وفى قمة ازدهار المعهد كانت ميزانيته تبلغ ما يقرب من ٨٠ مليون شيقل سنوياً، وكان يعمل به نحو ٨٠ عاملاً.

ومع سريان قانون الصحة الحكومى وإلغاء الضريبة الموازية، تقرر أن يقوم مكتب العمل والرفاه الاجتماعى بتمويل نشاط المعهد وأبحاث أكاديمية أخرى فى مجال الطب العمالي. وتبلغ ميزانية المعهد والأبحاث الأخرى اليوم نحو ٢٦ مليون شيقل سنوياً من خزانة وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. فعلى سبيل المثال، فى الآونة الأخيرة تم رصد ٥ مليون شيقل لإدخال نظام الحاسب الآلى فى وحدة مراقبة السلامة فى أماكن العمل. ناهيك عن ٦ مليون شيقل تم رصدها للمعهد ولم يتم تحويلها إليه بسبب مشاكل إدارية. وقد أدت هذه المشاكل إلى عدم حصول الباحثين فى المعهد على رواتبهم منذ مطلع هذا العام.

ويقول د. آشر فردو، الذى يشغل منصب مدير شعبة الوقاية العمالية فى المعهد، إن العاملين بالمعهد أجروا سنوياً حوالى ٣٠ ألف فحص بالسونار – للهواء، والضوضاء، والجو الساخن والبارد – فى مئات من أماكن العمل، من بينها أكبر الأماكن فى المرافق الاقتصادية. وهو يعتقد أن هذه الوحدة أجرت حوالى ٧٠٪ من فحوصات السونار والتى قامت بحماية عشرات الآلاف من العاملين سنوياً. ويقول فردو: "من مصلحة الجميع المحافظة على نشاطنا. ولكن من المؤلم أنهم لا يدركون أهمية هذا الموضوع".

ويقول مدير عام وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، رعنان دينور، إنه يدرك أهمية هذا الأمر بالتأكيد – على الأقل أهمية الحفاظ على بنك المعلومات بالمعهد ومواصلة إجراء أبحاث أخرى. ولذا قرر نقل جزء من نشاط المعهد إلى مؤسسة السلامة والوقاية، المعنية بالمحافظة على السلامة الصحية فى أماكن العمل، والتى تمولها وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. غير أن هذا البرنامج واجه مشاكل قوية بسبب نزاعات العمل بين البروفيسور ميخائيلى وبين

مناحم شوراتس، مدير مؤسسة السلامة. ويقول ميخائيلى إنه يعارض تحويل نشاط المعهد إلى مؤسسة السلامة، و اقترح – ضمن ما اقترح – تشغيل المعهد تحت إشراف كلية الصحة العامة بجامعة تل أبيب. ويقول إن اللقاء الذى أجرى فى نهاية الأسبوع الحالي، وجمع بين شوراتس والبروفيسور موردخاى شيني، من كبار رجال جهاز الصحة، فى هذا الصدد انتهى بالفشل. أما شوراتس، فى المقابل، فلديه خطة جاهزة لتطوير شعبة البحث تضم ١٨ وظيفة للباحثين، لا تعتمد على أموال وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بل سيقوم باللجوء إلى صناديق أجنبية للحصول على التمويل الذى سيتيح إجراء أبحاث كثيرة ونوعية. وهو يقول: "لو سمحوا لنا بذلك، سنقيم خلال ثلاثة أعوام قسم رفيع المستوى، فلا يكفى العمل فى الوقاية. وإذا لم نجر دراسة طبية عمالية تلائم ظروف العمل فى دولة إسرائيل، سننسحب من ذلك".

وتفيد هذه الخطة بأن العاملين فى شعبة البحث سيدربون أطباء ومتخصصين فى مجال الوقاية العمالية كما فعلوا فى المعهد. غير أن المؤسسة لن تجرى فحوصات بالسونار للعاملين، على أن تقوم معاهد خاصة بإجراء هذه الفحوصات، ومن المحتمل أن يتم تحويل فحوصات الدم والبول إلى المختبر فى تل هاشومير.

من ناحية أخرى، هناك شخصيات مهنية تعرب عن قلقها من عدم الاستقلال العلمى للبحث الذى سيجرى فى إطار جهة حكومية. فالباحث الذى سيرغب فى دراسة تداعيات صحية لنوع من أنواع العمل، من شأنها أن تكشف الصورة السلبية للدولة، قد يصطدم بصعوبات لإتمام هذا البحث.

(*) **الضريبة الموازية:** فى الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٧ قامت وزارة المالية بدفع جزء من الضريبة الموازية، المخصصة لتمويل جهاز الصحة، بدلاً من أصحاب العمل. وقد تم إلغاء هذه الضريبة عام ١٩٩٦، وتم معها إلغاء تعويض أرباب العمل عن الضريبة الموازية.

سابقة رامات حوفاف لا تبشر بخير

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٢٥
بقلم: تسفرير رينات

لا يزال العمل من أجل البيئة في إسرائيل لا يحتل مكانة بارزة، ولكن عندما يكون الحديث عن معارضة لإقامة مصانع لحرق النفايات، نجد الجمهور الإسرائيلي، والمنظمات المهتمة بالبيئة يظهرون نشاطاً متميزاً في هذا الإطار. فمنذ ما يزيد على ست سنوات، تحاول وزارة البيئة وأصحاب مصانع جديدة وسلطات محلية إنشاء مصانع لحرق النفايات، أو تأسيس مصانع حرارية (عن طريق استخدام الحرارة، وهى تكنولوجيات أخرى تعمل على تحليل النفايات عن طريق درجة الحرارة العالية)، ولكن في جميع هذه الحالات، واجه هؤلاء معارضة جماهيرية شديدة، لدرجة أنها نجحت في إفشال بعض هذه المشروعات.

وكانت آخر الصراعات تلك التي حدثت ضد مصنع حراري لمعالجة النفايات في الموقع القريب من قرية أعفلين في الجليل الغربي. وتخطط شركة "EER" لتشغيل مصنع تجريبي لمعالجة النفايات، يعتمد على استخدام شعلة حرارية خاصة تعمل على رفع درجة الحرارة آلاف الدرجات على المقياس السليزي، مما يؤدى إلى صهر هذه النفايات.

وقد دخل هذا المصنع الآن في مراحل متقدمة من البناء، كما حصل على كافة التصاريح القانونية. ولكن أهالي المستوطنات اليهودية والتجمعات العربية القريبة من مكان المصنع، اشتركوا في تظاهرة للعمل على منع تشغيل هذا المصنع. وهم يزعمون أن هذا المصنع سيقوم بإنتاج مواد ملوثة للبيئة، مما يمثل خطورة على صحتهم. وتظاهر الأهالي منذ أسبوعين ضد تشغيل هذا المصنع الجديد، والموضوع الآن يُنظر أمام القضاء.

إن الكلمة الرئيسية التي تكررت هذه المرة، وفي غيرها، هي مادة الدياكوسين. إنها مادة سامة للغاية، حتى في أقل تركيزاتها، وتتسبب في الإصابة بالسرطان، كما لها أضرار على جهاز الخصوبة وجهاز المناعة. وتعتبر هذه المادة من مخلفات حرق النفايات، وبشكل عام تعد العنصر الرئيسي الذي يثير مخاوف الجمهور من تشغيل مصانع حرق النفايات ومصانع المعالجة الحرارية.

إن الدافع الرئيسي لإنشاء مصانع لحرق النفايات، ومصانع المعالجة الحرارية للنفايات، يتمثل في السعي نحو تقليل كمية النفايات التي يتم دفنها في باطن الأرض، وذلك بسبب الأضرار البيئية التي تنتج عن دفن هذه النفايات، والافتقار إلى وجود مناطق لهذا الغرض، لاسيما في دول صغيرة وذات كثافة عالية. لذلك، قررت وزارة البيئة دعم وتأييد فكرة إقامة مصانع لحرق النفايات أو معالجتها حرارياً، للاهتمام بالنفايات، وإعادة معالجتها لتكون مصدراً من مصادر الطاقة (لاسيما الكهرباء)، كما هو متبع في مصانع كثيرة في أنحاء العالم.

ومنذ ست سنوات، بدا أن إسرائيل كانت على وشك الانضمام إلى عدد كبير من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتقيم المصنع الأول لديها لحرق نفايات المدن. وقبل ذلك، كان قد تقرر إنشاء مصنع لحرق النفايات الخطيرة في رامات حوفاف.

وفضلاً عن مصنع حرق النفايات في رامات حوفاف، ثمة مصنع آخر يعمل اليوم في منطقة مجمع هاكيرايوت الاستيطاني (*)، لمعالجة مخلفات الحيوانات. كما أن هناك مشروعاً لحرق النفايات الناتجة عن أفران الأسمنت، التابعة لمصنع نيتشر في الرملة. ومن المتوقع مستقبلاً إقامة مصنع لحرق مخلفات أماكن النفايات، بالقرب من معهد تطهير أماكن النفايات، التابع لجوش دان غرب ريشون لتسيون.. ومن المتوقع أن يلقى هذا المشروع الأخير معارضة جماهيرية من أهالي المنطقة.

وعن مصنع أعفلين، يقول مدير عام شركة (EER) زئيف برجيل، أن الهدف من وراء إقامته أن يكون مجرد بداية ونموذج تجريبي، من أجل أن يصبح من الممكن بيع هذه التكنولوجيا، التي تطورت في روسيا، إلى أماكن أخرى في العالم.

ولكن أعضاء جمعية "هسفيفاه "(أو البيئة)، المهتمة بشؤون البيئة في الجليل، على اقتناع بأن ذلك يمثل تهديداً خطيراً على حياتهم، حيث وصفوا المصنع بأنه "قنبلة الدياكوسين"، كما قدموا وجهة نظر متخصصة تفيد أن هذا المصنع سينتج عنه دياكوسين بمستويات عالية، عشرات أضعاف ما هو مسموح به بناءً على تعليمات وزارة البيئة.

والأمر الذي يثير معارضة شديدة يتمثل على وجه الخصوص في حقيقة أن هذا المصنع سيكون تجريبياً. ولقد انضمت المدن العربية في المنطقة أيضاً إلى صفوف المعارضة، حيث قام عادل أبو الهيجا، رئيس مدينة تمرا، بالكتابة، في هذا الخصوص، إلى عضوة الكنيست ليئا نيس، التي تترأس اللجنة الفرعية لحماية البيئة المنبثقة عن لجنة الداخلية وشؤون البيئة بالكنيست قائلاً: " من غير الممكن أن يكون مواطنينا هم الضحية في تجارب هذا المصنع، بغرض تحقيق مكاسب لأصحاب المصانع".

مثل أوروبا..؟

إن المعارضة الجماهيرية لإقامة المصنع في أعفلين سيكون محك هام يواجه وزارة البيئة، التي لم تنجح في هذه الأثناء في تطوير وتنفيذ تكنولوجيات حيوية. ويقول نيسيم إن إسرائيل ستكون ملزمة بترسيخ مسألة الاهتمام بالنفايات عن طريق إنشاء مصانع تقوم بحرقها، وذلك بسبب الصعوبة المتزايدة في إيجاد مناطق لدفن هذه النفايات، والقصور في كفاءة التوسع في صناعة إعادة المعالجة.

وفي غضون عدة سنوات ستستنزف غالبية أماكن دفن النفايات الموجودة حالياً، الأمر الذي قد يتسبب في ارتفاع كبير في تكلفة الاهتمام بالنفايات، لأن السلطات المحلية لن تتمكن من نقلها إلا لأماكن بعيدة في النقب، التي لا يزال يوجد فيها أماكن لدفن هذه النفايات. ومن ثم، فإن هذا الارتفاع في التكلفة سيقلص الفرق في الأسعار بين دفن النفايات أو حرقها. أضيف إلى ذلك الرسوم التي تنوي وزارة البيئة فرضها على استخدام أماكن دفن النفايات.

ويقول نيسيم:" بناءً على تخطيطنا، فإنه سيتم نقل نصف النفايات المذابة فقط إلى أماكن الدفن. وسيتم نقل ربع نفايات المدن لإعادة معالجتها، والربع الباقي ستتم العناية به عن طريق، اثنين حتى أربعة مصانع للاستفادة من حرق هذه النفايات في إنتاج الطاقة". ولكن من غير الواضح كيف ستتمكن وزارة البيئة من توفير أراضي تقام عليها هذه المصانع في ضوء المعارضة الجماهيرية الشديدة.

ويقول جلعاد أوستروفسكي، من القسم العلمي في جمعية "آدم، تيفع فادين "(الإنسان والطبيعة والقانون)": إن حرق النفايات يتعارض مع المفهوم البيئي الحالي، لأنه يقوم على التخلص من مواد يمكن استخدامها مرة أخرى أو إعادة معالجتها. إننا لا نرفض حرق النفايات بشكل مطلق، ولكن لا يجب اللجوء إليه إلا بعد استنفاد إمكانيات إعادة معالجة هذه النفايات. وفي حالة إسرائيل، يمكن القيام بذلك فقط بعد إخراج المادة العضوية من النفايات، لأنه مع وجود هذه المادة العضوية، تكون النفايات رطبة مما يقل كمية الطاقة التي يمكن الحصول عليها منها".

ويشير أوستروفسكي إلى أنه عقب إجراءات حرق النفايات أو معالجتها حرارياً أيضاً، ستظل هناك مادة متبقية عبارة عن رماد، يجب نقله إلى أماكن دفن النفايات.

إن هذا يعد الهاجس المشترك لجميع معارضي حرق النفايات في إسرائيل، حيث يصعب عليهم أن يصدقوا أنه في دولة ذات مستويات بيئية منخفضة للغاية، مقارنة بأوروبا، سيقوم أصحاب المصانع، تحديداً أصحاب المصانع الكبيرة للغاية، بالعمل وفق المعايير التي يضعها الأوروبيون، قبل السماح بإقامة مصنع لحرق النفايات، بالقرب من باريس أو في قلب زيوريخ.

إن تجربة مصنع حرق النفايات في رامات حوفاف، ستزيد فقط من المخاوف الجماهيرية، وذلك بسبب مواجهته لمشاكل كثيرة، لدرجة أن الفترة الأخيرة شهدت التحقيق مع مديري المصنع بتهمة الإخلال بقانون حماية البيئة. وقد انتهى التحقيق مؤخراً، وصرح مسؤولون في وزارة البيئة بأنه من الممكن أن يتم تقديم لائحة اتهام ضد مديري المصنع.

(*) هاكيرايوت: اسم مجمع استيطاني يقع في شرق مدينة حيفا. ويضم هذا المجمع من الشمال إلى الجنوب: كريات يام، كريات بياليك، كريات موتسكين، كريات آتا، كريات حاييم.



الرأي العام في إسرائيل

هذا هو الائتلاف الصحيح

بقلم: جادي يهودا
عامل في الجامعة العبرية
باب الرأي العام - معاريف ٢٠٠٥/١/٢

من التجارب السياسية التي مرت علينا، يتضح أن الائتلاف، الذي يتكون من حزبي الليكود والعمل، يعتبر هو الائتلاف الصحيح لتنفيذ أي مشروع سياسي هام يرتبط تنفيذه بمستقبل إسرائيل. وأقصد هنا خطة فك الارتباط المتوقع تنفيذها نهاية العام الجاري، حيث يجمع هذان الحزبان القاعدة الجماهيرية الأكبر في إسرائيل، سواء من اليساريين أو من اليمينيين. وهذا التباين، رغم أي اختلاف نشهده بينهما، يعد ظاهرة صحية لنا، بل وخدمة للمشروع الصهيوني ما دام كلا الاتجاهين يخدمانه في النهاية بعيداً عن أي اختلاف يفرق بينهما.

المسيرة السياسية الآن في الدولة يقودها الليكود، الذي يترأسه البلدوزر "أريئيل شارون"، الذي يبدو أنه عازم علي الحفاظ علي الائتلاف مع حزب العمل مهما كانت النتيجة، خاصة وأن هذا الائتلاف، الذي من المتوقع أن يصدق عليه الكنيست، ستكون مشكلته الأساسية هي الحفاظ علي وجوده في مرحلة ما بعد التكوين وليس في مرحلة الإعلان أو الصراع علي المناصب.

أقول هذا لأن اليسار أيديولوجياً كان يقول لنا دائماً أنه "مادام بقي الاحتلال ستغرق السفينة الصهيونية وستضار دولة إسرائيل". والغريب أن رجال اليسار عندما يصعدوا إلي منصة الحكم ويديروا المفاوضات مع الفلسطينيين، يشعرونا بأن الانسحاب من المناطق الفلسطينية هو جريمة لا تغتفر، وبالتالي يجب البقاء في هذه المناطق حتى ينتهي العنف الفلسطيني الذي لن ينتهي، في واقع الأمر، ما دام بقي الاحتلال.

غير أن الملاحظ أن اليسار يتكلم هذه المرة بحق وبرؤية للواقع السياسي، حيث يؤكد زعماؤه أن الاحتلال سيقضى على إسرائيل والمشروع الصهيوني تدريجياً إذا لم نخرج من المناطق الفلسطينية وهم يعلمون أيضاً أنه إذا ما استمر الاحتلال، وإذا ما طمس الخط الأخضر ولم يبق لنا وجه للانفصال، فإن الدولة اليهودية ستصبح دولة ثنائية القومية مع قلة يهودية داخل الخط الأخضر.

إن كافة المعطيات تشير إلي ضرورة مواءمة الموقف الإسرائيلي لنفسه، والاستفادة من تجربة كامب ديفيد ٢٠٠٠. والتي أكدت أنه وحتى لو وُجدت قيادة فلسطينية معتدلة تريد في الحقيقة اتفاقاً، يَجب أن تكون نظرتنا للمحادثات قائمة في الأساس على مصلحتنا، على أن تقوم إسرائيل، في الوقت نفسه، بمساعدة الفلسطينيين على جعل سيادتهم مستقرة وأدائهم الاقتصادي أرقى، حتى يمكن أن تسير الإصلاحات باعتدال في نظام حكمهم.

بعد انضمام يهدوت هاتوراه للحكومة:

هل الأحزاب الدينية مع أم ضد الحكومة..؟

بقلم: شموئيل كوهين
موظف في شركة إيجيد للنقل
إذاعة صوت إسرائيل ٢٠٠٥/١/١٧

جاء انضمام حزب يهدوت هاتوراه إلى الائتلاف الحكومي ليعطي دعماً لرئيس الحكومة شارون من أجل تشكيل الائتلاف السياسي الذي سينفذ مشاريعه السياسية، وعلي رأسها خطة فك الارتباط، وهي الخطة التي يحاول شارون تنفيذها منذ نهاية السبعينيات حسبما اعترف المقربين منه.

ونحن نتمنى بدورنا ألا يكون هدف هذا الائتلاف هو مجرد تشكيل سياسي لتمرير مشاريع شارون السياسية فقط والتصديق عليها، ولكننا نأمل أن يكون هناك تعاون بين أعضاء هذا الائتلاف يسفر عن تمرير الكثير من المشاريع السياسية التي يجب أن يكون هدفها في الأساس المصلحة العليا لإسرائيل وحماية مواطنيها، خاصة وأن هذا الائتلاف سينهي النزاع المستفحل حالياً بين معسكر المتشددين من جهة ومعسكر رجال الجيش وضباط الشرطة من جهة أخرى ،وهو الخلاف الذي استفحل بعد طرح شارون خطته للفصل علي الملأ.

ولو أنني في ذروة كل هذا أحب أن أشير إلي خطورة مثل هذه النوعية من الخلافات على مستقبل إسرائيل، لأنها خطورة تتصاعد مع تصاعد قوة المتشددين الدينيين المعادين للسيد شارون.

والجميع يعلم أن قوة هؤلاء المتشددون لا تقف فقط عند حد القوة العسكرية أو الأيديولوجية فقط، ولكنها تمتد لتشمل أيضاً القوة السياسية ،وهي القوة التي زادت الآن بعد الائتلاف بين يهدوت هاتوراه مع الحكومة، وستزيد مع بدأ المفاوضات بين الحكومة وحزب شاس أيضاً عما قريب، وهي المفاوضات التي سيكون للحاخام عوفيديا يوسيف ورنين الأجورات (يقصد حصول شاس على مخصصات من ميزانية الدولة لصالح المتدينين) سيكون لهما اليد العليا فيها.

واستكمالاً لهذا الموضوع، نذكر جميعنا بالطبع ثمن الائتلاف مع القوى المتطرفة، وهو الثمن الذي دفعناه في بعض الأحيان من دم أبنائنا الذين أصيبوا أو جرحوا في العديد من المواجهات مع قوات الأمن والجيش المختلفة. وجميعنا يعلم أنه منذ تشكيل الأحزاب الدينية ونحن ندفع الكثير بسبب تطرف هذه الأحزاب، حيث بات الكنيست، وهو البيت السياسي الأول لإسرائيل، يعج بأبناء هذه الأحزاب ويمتلئ بها بداية من يهدوت هاتوراه مرورا بشاس والمفدال وانتهاءً بالمتشددين في الأحزاب السياسية العادية مثل العمل والليكود.

لقد قرأت في صحيفة هاآرتس مقال يتحدث عن هذا الائتلاف ،وهو المقال الذي ناقش توجه الجمهور الأصولي نحو النزعة الوطنية المتطرفة التي تقدس الأرض مقابل كل مبدأ ديني وأخلاقي آخر.

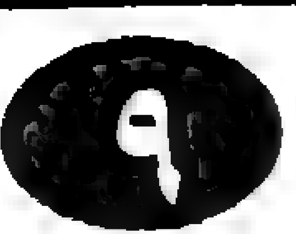
وكما ذكرت، تعاظمت قوة المعسكر اليميني المتطرف في السنوات الماضية، وتحت هذه المظلة تاه الفارق بين من هم صهاينة ومن هم غير صهاينة.

عموماً، نتمنى جميعاً نجاح السيد شارون في مهامه السياسية لضمان مستقبل أفضل لإسرائيل حتى مع الأحزاب الدينية.

٩

حوارات

حوار مع محمود عباس "أبو مازن":



بقلم: مروان عثامنة،
بن كسبيت وعاميت كوهين
معاريف ٢٠٠٥/١/٦

اطمئنوا، سنهتم بأن يسود الهدوء قطاع غزة

"إذا فُزت في الانتخابات، ستكون هذه فرصة ممتازة للتوصل إلى سلام. وسأعمل على تطبيق خطة بخريطة الطريق على أكمل وجه. هذه الخطة تعرض كافة مطالبنا - نحن وإسرائيل - للتوصل إلى سلام. ومن جانبنا ننوى تأدية واجبنا على أكمل وجه، ونأمل أن يستجيب الجانب الإسرائيلي لمطالبنا "هذا ما قاله بالأمس "أبو مازن "مرشح حركة فتح فى حديث خاص لصحيفة "معاريف"، قبل ثلاثة أيام من إجراء انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية.

جاءت أقوال أبو مازن، التى تحمل نغمة التصالح، بعد الأقوال المتطرفة التى وصلت إلى مسامع العاملين فى مكتب شارون. وفى تطرقه إلى هذه النقطة قال شارون هذا الأسبوع:" لا تنسوا أنه لم يكن صديقاً كبيراً للصهيونية". وهناك آخرون فى مكتبه زادوا من حدة أقوالهم وقالوا إن "يتسحاق شامير "كان سيقول هذا الأسبوع عن أبو مازن، "اليوم هو نفس اليوم والعربى هو نفس العربي".

يوم الأحد المقبل (يقصد يوم الانتخابات) ستصل عملية إضفاء الطابع العرفاتى على ولى العهد إلى أوجها. ويحاول أبو مازن منذ عدة أسابيع وضع نفسه مكان الرئيس المتوفى وأن يثبت للشعب الفلسطينى أن كل ما كان عرفات يستطيع عمله، يستطيع أبو مازن أن يفعل أفضل منه.

وفى القدس لا يعرفون كيف سيستقبلونه: هل ما يقوله هو خطاب انتخابى أم مناورات كالمعتاد، أم أن هذا هو الشخص الحقيقي، وأن هذا الشعب (يقصد الشعب الفلسطيني) قد أدرك أخيراً قيمة الرغبة فى الحياة..؟

وفى تل أبيب، فى المقابل، حيثما توجد القيادة الأمنية، يتحلون بالهدوء:" لا يجب أن نولى أهمية كبيرة للتصريحات التى أدلى بها أبو مازن الآن، فهو يحق له أن يقول مثل هذه الأقوال، وليس لدينا مشكلة مع ذلك، بل مع ما سيفعله".

◆ كيف تنوى التغلب على الصعاب المتوقعة، على الساحة الداخلية والخارجية..؟

- "إننا نواجه عوائق كثيرة: فحوالى ٦٠٪ من أبناء شعبنا فقراء. وهناك بطالة كبيرة. وهناك حواجز، ومستعمرات، وجدار (يقصد الجدار الفاصل) وسجناء. وفضلاً عن ذلك، نجرى حواراً مع الفصائل الفلسطينية، حتى يسود الهدوء والنظام لدينا. كما ندير حواراً مع الجانب الإسرائيلي. وقد طلبنا من أوروبا والولايات المتحدة مساعدتنا اقتصادياً. هناك مشكلات كثيرة، وأنا آمل أن نستطيع مواجهة هذه المشكلات والتغلب عليها".

◆ هل تشعر بالتفاؤل..؟

- "إننى لا أحب كلمة متفائل أو متشائم، بل يحدونى الأمل".

◆ ما هو أول شيء ستفعله بعد انتخابك..؟

- "سنجرى حواراً مع الجانب الإسرائيلي، حتى نرى

ما إذا كانت هناك نوايا لاستئناف المسيرة (مسيرة السلام). ولن يكون ذلك على حساب إيجاد حلول للمشكلات الداخلية. فالأمران يجب أن يسيرا بالتوازى".

◆ ماذا سيحدث لو عدنا إلى طاولة المفاوضات..؟

- "إننا نرغب فى التفاوض، ومن جانبنا نحن مستعدون لذلك، ولو كانت إسرائيل ترغب فى ذلك أيضاً، فدعنا ننجز هذا الأمر".

◆ فى تصريحاتك فى الأيام الأخيرة كنت تبدو كنسخة من عرفات.

-" إننى ملزم بأن أردد ما قاله ياسر عرفات أمام المجلس التشريعى الفلسطيني. لقد قرأت أقواله، وهى عادلة وعملية. فهل هكذا أكون نسخة من عرفات..؟ إن الإنسان لا يمكن أن يكون نسخة من أحد. فكل إنسان له آراؤه وأفكاره الخاصة، غير أننى مُلزم بانتهاج خط ياسر عرفات".

◆ لقد وصفت إسرائيل فى خان يونس أمس "بالعدو الصهيوني".

-" إننى لا أريد الخوض فى غمار هذا الأمر".

◆ حملتك الانتخابية تنبئ بحدوث إصلاحات، والمسألة المهمة للغاية، وربما الأولى، هى دمج الأجهزة الأمنية.

-" لدينا خطة واضحة المعالم لتحسين الوضع الأمني. وما من شك أنه يجب وضع نظام فى الأجهزة الأمنية، وتعيين جهة تراقب عمل هذه الأجهزة، حتى تؤدى ما هو مطلوب منها. ونحن نعرف كيف نفعل ذلك. ولدينا رغبة فى ذلك، من أجل إنهاء حالة الفراغ الأمني".

◆ هل باستطاعة السلطة الفلسطينية أن تكون جزءاً من خطة فك الارتباط..؟

- "نحن قادرون على أن نكون جزءاً من هذه الخطة أحادية الجانب، شريطة أن تكون هى جزءاً من خطة بخريطة الطريق".

◆ هل يمكن أن يشعر الجمهور الإسرائيلى بالهدوء إثر الانسحاب من غزة، أم أن إطلاق النار على إسرائيل سيستمر..؟

- "الجمهور الإسرائيلى من حقه أن يشعر بالهدوء، لكن الشعب الفلسطينى أيضاً فى حاجة لأن يشعر بهذا الهدوء. وأنا أتمنى أن ينعم الجانبان بالهدوء، إلا أن ما يمكننى قوله الآن هو أننا بعد الانسحاب، ننوى تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة فى قطاع غزة".

◆ فى حماس يقولون إن تصريحاتك ضد إطلاق صواريخ القسام بمثابة "سكين فى الظهر".

-"موقفي فى هذا الصدد واضح، لكنه يشمل إسرائيل أيضاً. ففى كل مرة تطلق حركتا حماس والجهاد صاروخاً لا يضر أحداً، ترد إسرائيل عليهما وتقتل عشرة أشخاص فى المقابل. إن إطلاق الصواريخ من جانب حماس عمل خاطئ، وكذلك الرد الإسرائيلي. ورغم أن التنظيمات الفلسطينية أدانتني، إلا أننى قلت رأيى - إننى أعارض إطلاق الصواريخ".

◆ لقد زادت حركة حماس من تحريضها ضدك، فهل تشعر بالخوف على حياتك الآن..؟

- "إننا معتادون على مثل هذه الأقوال فى الساحة الفلسطينية. وأنا لا أخشى من ذلك، فأنا لا أخشى سوى الله".

حوار مع "ميشيل روكار" رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للانتخابات الفلسطينية:

"يجب عليكم أن تدركوا جذور الإرهاب"

بقلم: جلعاد كاتس - المصدر:
www.makorrishon.co.il(◆)
٢٠٠٥/١/١٤

ميشيل روكار هو السياسي الفرنسي المحنك الذي تولى مجموعة من المناصب، كان أبرزها رئاسة حكومة فرنسا في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١. وقد أدرك روكار أنه بموافقته على رئاسة وفد الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الفلسطينية، فإنه سيحقق هدفين: الهدف الأول - لصالح الموضوع - هو الاهتمام الجماهيري والإعلامي بالانتخابات الداخلية الفلسطينية بسبب تدخل الاتحاد الأوروبي.

والهدف الثاني، الذي لا يتحدثون عنه كثيراً، هو عودته إلى دائرة العمل السياسي بعد غياب سنوات طويلة كان خلالها على هامش العمل السياسي.

ويتسم روكار، البالغ من العمر ٧٥ عاماً، بالسلوكيات الفرنسية الكلاسيكية، حيث لم يتم ضبطه أبداً في وضع حرج (يقصد في واقعة فساد مالي أو في فضيحة سياسية)، ويبدو أنه يستمتع بملاحقة الإعلام الإسرائيلي والدولي له، حتى أنه

يكاد يكرس نفسه لذلك.

◆ **سيد روكار، ما هو، وفقاً لك،النظام الديموقراطي الحقيقي..؟**

- "هذا سؤال غريب، ومع ذلك سأجيب عليه. في رأيي ليست هناك طريقة واحدة للديموقراطية، ولكن المتفق عليه في كافة النظم الديموقراطية هو أن الأساس ليس مسألة حكم الأغلبية فقط، بل ما هو أعمق بكثير من ذلك، ويشمل مجموعة كبيرة من الأمور، مثل: حرية التعبير، سيادة القانون، حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة. ومن المهم التأكيد على أن هناك عدداً لا بأس به من الدول الأوروبية شهدت تجربة مريرة مع نظم الحكم المعادية للديموقراطية، على سبيل المثال: ألمانيا في عقد الثلاثينيات والأربعينيات، وأسبانيا في الفترة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٨. وكذلك كانت النظم الحاكمة في اليونان والبرتغال معادية للديموقراطية في فترة معينة".

◆ **بصفتك رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للانتخابات، هل تعتقد أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ديموقراطي وفقاً لهذا الوصف..؟**

- "لا شك أن المجتمع الفلسطيني ليس مجتمعاً ديموقراطياً، ولكن بنفس المعيار ليس لدى شك أيضاً في أن غالبية أبناء المجتمع الفلسطيني تطمح في أن يصبح هذا المجتمع ديموقراطياً. علاوة على ذلك، يشهد الفلسطينيون مؤخراً تقدماً حقيقياً باتجاه الديموقراطية، على سبيل المثال، انتخابات السلطات المحلية، التي أجريت منذ أقل من شهر، أو الاتفاق الواضح بين جميع الفصائل الفلسطينية، فور وفاة عرفات، على أنه يتعين على المجتمع الفلسطيني أن يختار لنفسه رئيساً جديداً. وقد كان بمقدور الفلسطينيين أن يقرروا ألا يتم اختيار وريث لعرفات عن طريق إجراء انتخابات بل يتم تعيينه بالقوة، ومع ذلك أثبت قرارهم أن التوجه الفلسطيني يسير نحو الديموقراطية".

◆**ولكن إذا كان لا يوجد اليوم في العالم العربي أجمع مجتمعاً ديموقراطياً على الطريقة الغربية، فلماذا سينجح الفلسطينيون بالذات في ذلك..؟**

- "أقول لك الحقيقة، إنني لا أعرف ماذا ستكون نهاية هذه المسيرة. ربما ينجح الفلسطينيون في التحول إلى مجتمع ديموقراطي، وربما لا. ولكن يجب على إسرائيل أن تدرك أن ذلك الأمر متعلق بها كثيراً. فالسيطرة الإسرائيلية على كل ما يتم في السلطة الفلسطينية هي سيطرة تامة، إلى حد التحكم في حرية الانتقال. ولذلك، فإن إسرائيل ملزمة أيضاً بالمشاركة في هذا الجهد الكبير".

◆ **من الصعب القول بأن إسرائيل تسيطر على مناطق السلطة الفلسطينية. فمنذ إقامة السلطة وتسليمها المناطق، تحكم السلطة أكثر من تسعين بالمائة من الفلسطينيين.**

-"أعذرني، ولكن فيما يتعلق بالأمن، والتجارة، والحدود، فإن إسرائيل هي المسيطر الوحيد. صحيح أن الفلسطينيين مستقلون في الشؤون المحلية أو الشؤون الأخرى مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، وما إلى ذلك، ولكن إذا نظرنا إلى الصورة الشاملة سنجد أنهم لا زالوا مرتبطين تماماً بإسرائيل".

◆◆حماس حركة اجتماعية:

◆ **فيما يتعلق باستقلال الفلسطينيين، هل يجب إشراك حماس في المسيرة الديموقراطية الفلسطينية أم من الأفضل أن تظل خارجة على القانون باعتبارها منظمة إرهابية..؟**

- "بخصوص حماس، يجب أن ندرك أنه رغم الضجة التي تثار حولها باعتبارها منظمة إرهابية، فإنه فعلياً لا يعمل بالإرهاب سوى ٢-٤ بالمائة فقط من إجمالي أعضاء حماس، والباقي هم أعضاء في حركة اجتماعية، بل ومعظمهم يؤمنون بالمسيرة السياسية والتفاوض مع إسرائيل".

جديرٌ بالذكر أن ميشيل روكار قد خصص جزء كبير من دراساته للتاريخ الفرنسي، خاصة في الفترة التي كانت فيها بلاده واقعة تحت الاحتلال الألماني. ويرى روكار أن الاحتلال الألماني لا يمثل مجرد حقبة في تاريخ فرنسا، وإنما يعد جزءاً من تركيبة حياته السياسية. ولأنه كان طفلاً في هذه الحقبة، فلا شك في أن هذه الفترة تركت لديه تراكمات كان لها الفضل في توجيهه لأكثر من مرة في حياته السياسية".

◆ **لقد قلت ٢-٤ بالمائة. ولكن هناك من يقولون إن ما لا يقل عن ٣٠ بالمائة من الفلسطينيين متورطين بشكل غير مباشر في الإرهاب، وأكثر من ٦٠ بالمائة يؤيدون أيديولوجية ممارسة الإرهاب ضد إسرائيل.**

-"أكرر كلامي قائلاً: حماس لديها وجهين، الوجه العسكري الذي أصفه بالإرهاب، والوجه الاجتماعي الذي اعتبره نشاط مشروع. وفي هذا الصدد، أود أن يدرك الإسرائيليون جذور الإرهاب، فخلال إقامتي في إسرائيل زرت أحد مخيمات اللاجئين في منطقة الخليل، وهناك اتضح لي سبب كراهية إسرائيل. فليس هناك أي أمل بالنسبة

للاجئين الذين يعيشون في ذلك المخيم منذ أكثر من خمسين عاماً. إن اليأس يؤدي إلى الإرهاب. وإنني لا أقول لك ذلك بصفتي سياسي، بل بصفتي شخص عاش تجربة الاحتلال الألماني. وإنني أتذكر كيف كانت الغالبية العظمى من مواطني فرنسا تشعر بكراهية شديدة تجاه ألمانيا والألمان، وكل ذلك يرجع إلى سبب واحد وهو الاحتلال".

❖ولكن المعروف هو أن كراهية الفرنسيين للألمان لم تؤد إلى عمليات انتحارية ضد مواطنين أبرياء.

-"إنني أرفض وأدين تماماً ظاهرة العمليات الانتحارية. وكما ترى، فأنا لست مسلماً، ولا أعرف حتى كلمة واحدة باللغة العربية، وبالطبع لم أقرأ القرآن. ومع ذلك، أعرف أن القرآن والدين الإسلامي يعارضان مثل هذه الأفعال".

❖ هل يتعين على حماس المشاركة في المسيرة الديموقراطية الفلسطينية الداخلية..؟

- "أطلب منك المعذرة، ولكن نظراً لأنني هنا بصفتي مراقب، امتنع عن الإجابة على سؤالك، فهذا قرار فلسطيني داخلي. وكل ما بمقدوري أن أقوله، حسب المعلومات التي وصلتني، أن حركة حماس جعلت أعضائها يسجلون أسمائهم في سجل السكان الفلسطيني. وأعتقد أن سبب ذلك واضح، ألا وهو رغبتهم في الاشتراك في المسيرة الديموقراطية الفلسطينية الداخلية".

❖ما هي - في رأيك - الأهداف الأساسية التي يجب أن تضعها القيادة الفلسطينية نصب عينيها بعد الانتخابات..؟

- "أعتقد أن أول الأهداف من حيث الأهمية هو تعيين قيادة رسمية وشرعية تمثل الشعب الفلسطيني".

❖ألم تكن زعامة عرفات شرعية..؟

- "في الحقيقة لا أريد أن أتطرق إلى عرفات. ولكن من المهم وضع الأمور في نصابها: أولاً، كل من الطرفين انتهك اتفاقيات أوسلو، وليس عرفات وحده. ثانياً، كما تعرف، فإن عرفات انتخب في الانتخابات التي أجريت سنة ١٩٩٦ بموافقة إسرائيل والمجتمع الدولي. ولذلك فلا شك في أنه كان زعيماً رسمياً وشرعياً. والمشكلة التي أثيرت معه سنة ٢٠٠٠، عندما كان من المقرر - وفقاً للقانون الفلسطيني - أن تجري انتخابات شاملة أخرى، وامتنع عرفات، لأسباب غير معلنة، عن إجرائها. وقراره هذا هو الذي زعزع شرعية زعامته في السنوات الأخيرة. وبالطبع، لم تسفر تصرفاته خلال هذه السنوات إلا عن تدهور مكانته وشرعيته في نظر الكثيرين في المجتمع الدولي. ولكن كل هذه الأمور لا صلة لها بحقيقة أن إسرائيل يجب أن تترك للفلسطينيين حرية اختيار زعامتهم بأنفسهم".

❖بعد انتخاب الزعامة الجديدة، ما الذي يتعين عليها أن تفعله في إطار وظيفتها..؟

- "يتعين على الرئيس الفلسطيني، قبل أي شيء، أن يواصل الإصلاح الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، يجب إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني. كما يجب تأهيل جميع مؤسسات الحكم المعنية للقضاء على كافة أشكال الفساد الذي تفشى بين كثير من أعضاء القيادة الفلسطينية. وإلى جانب هذا، يتعين على الرئيس ألا يصدر فقط تصريحات ضد النشاط المسلح للفلسطينيين ضد إسرائيل فحسب، بل عليه أيضاً العمل على وقف العمليات الإرهابية. وهنا، أناشد الحكومة الإسرائيلية قائلاً: لا يجوز أن تطالبي الزعيم الفلسطيني بما ليس بمقدوره فعله، لأنكم بذلك تضرونه وتضعفون من قوته في حقيقة الأمر".

❖ سيد روكار، يسود بين غالبية الإسرائيليين الشعور بأن أوروبا بأسرها، وعلى رأسها فرنسا، منحازة إلى جانب الفلسطينيين ومعادية لإسرائيل. فهل تعتقد أن هناك مبرراً لهذا الشعور..؟

- "إن الإسرائيليين مخطئون في سلوكهم تجاه أوروبا بوجه عام، وفرنسا بوجه خاص. فغالبية الإسرائيليين لا يعرفون إطلاقاً التوجه العام السائد في أوروبا تجاه إسرائيل. ولا يدركون أنه بالنسبة لجميع دول أوروبا هناك تأييداً شديداً فيما يتعلق بحق دولة إسرائيل في الوجود وحق مواطني إسرائيل في العيش بأمان. ولكن هذا الموقف لا يعرفه المواطن الإسرائيلي العادي. وإنني أدرك أن الإسرائيليين يخشون من وقوع عمليات إرهابية. صحيح أنني لا أستطيع أن أخفي وجود خلافات في الآراء، وأحيانا ما تكون خلافات شديدة جداً، بين إسرائيل وأوروبا، ولكن مثلما قلت، فإن أوروبا تدعم إسرائيل فيما يتعلق بمكافحتها للإرهاب".

❖ بالنسبة لكثير من الإسرائيليين لا يبدو الأمر هكذا بالفعل.

-"يجب أن تدرك إسرائيل أن مطالبتها لأوروبا بتأييدها في كل شيء دون أي تحفظ هو أمر غير مألوف بالنسبة لنا. فأوروبا ستستمر في الاهتمام بأمن إسرائيل مثلما فعلت في الماضي، ولكن هذا ليس معناه أنها ملزمة بموافقتها على أي شيء دون شروط، مثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية. فأوروبا لها آراء مختلفة، سواء بسبب ماضيها، أو بسبب ثقافتها أو بسبب مصالحها. لذلك، سوف

نستمر في التمسك بآرائنا التي تقضي بأن إسرائيل مخطئة في بعض قراراتها فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. ولكن لا يجوز لهذه الخلافات أن تجعلنا أعداء لإسرائيل. وإذا لم أكن مخطئاً، فإن لديكم ما يكفي من الأعداء دوننا أيضاً".

◆ واستمراراً للمسألة النفسية، ما هو رأيك، كفرنسي، في تصريحات جيرار أرو، السفير الفرنسي في إسرائيل، التي جاءت كما لو كان الإسرائيليون يعانون "مشكلة نفسية لمعاداة كل ما هو فرنسي..؟"

-"لقد جئت للقيام بمهمتي الحالية ليس كفرنسي، بل كأوروبي، ولذلك لا أريد أن أجيب على هذا السؤال. ولكن لا شك في أن مثل هذه التصريحات لا تخدم أي شيء".

◆◆سلام على الطراز الأوروبي:

◆ ما هو موقفك تجاه الإرهاب الغاشم الذي يمارسه الفلسطينيون ضد مواطني إسرائيل منذ أكثر من أربعة أعوام..؟

- "أريد أن أكون واضحاً جداً في هذه النقطة: إنني أعارض أي عمل إرهابي أينما وأياً كان. من المحظور المساس بمواطنين أبرياء فمهما كان الدافع وراء هذا الإرهاب".

◆يهمني أن أعرف ماذا كنت ستفعل كرئيس وزراء لو قامت أقلية معادية بإطلاق النار (في إشارة ضمنية إلى صواريخ القسام) على باريس، وقصف مدينة نيس الواقعة جنوبي فرنسا بشكل دائم.

-"لا يساورني الشك في أنني كنت سأقاوم مثل هذا الوضع. ولكن من المهم أن ندرك أنه يجب إعمال العقل وتحقيق التوازن أيضاً في النشاط العسكري ضد الإرهاب. وكنت سأتحمل المسؤولية كاملة، بحيث يكون هدفي هو القضاء على الإرهاب دون المساس بمدنيين أبرياء".

◆وهذا ما تفعله إسرائيل بالضبط.

-"لا أريد أن أخوض في ذلك. سألتني عن فرنسا، وأنا أجبتك".

◆هل تعتقد أن الوضع في إسرائيل الآن يشبه الوضع الذي كان سائداً في الجزائر في نهاية عقد الخمسينيات ومطلع الستينيات، في نهاية فترة الاحتلال الفرنسي..؟

- "أعتقد أن هناك كثيراً من أوجه الشبه، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاحتلال. فنحن أيضاً كنا شعباً محتلاً في الجزائر".

◆ولكن الفارق بين إسرائيل وفرنسا، هو أن إسرائيل تواجه خطراً محدقاً.

-"اتفق معك، ولكني لم أقل أن الأوضاع مماثلة تماماً. لا شك أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر تعقيداً من الصراع الفرنسي- الجزائري، ولذلك فالحل بطبيعة الحال أكثر تعقيداً وصعوبة".

خلال الحوار، ودون التطرق إلى أسئلتي، أكد روكار أن العلاقات الفرنسية - الألمانية الآن يمكن أن تعتبر نموذجاً لإمكانية تحول أعداء الماضي إلى شركاء اليوم. كما فسر روكار هذا التلميح وربطه بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويعتقد أن الأمر ممكن، وقابل للتنفيذ في هذا الصراع أيضاً. ولكن في هذه النقطة تحديداً بدا روكار شخصاً متفائلاً لأن السلام في منطقتنا، على غرار فرنسا وألمانيا يعد أملاً ساذجاً في أحسن الأحوال، أو كشيء من الخيال العلمي في أضعف الحالات تفاؤلاً.

◆ هل تعتقد أن هناك فرصة لتحقيق سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين، مثل السلام السائد بين فرنسا وألمانيا رغم ظلال ماضيهما..؟

- "أتمنى حدوث ذلك وأعتقد بإمكانية حدوثه، نظراً لأن مستوى الكراهية بين ألمانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن أقل من مستوى الكراهية بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، كان الزمن كفيلاً للقيام بدوره. والآن، كما تعرف، أصبح هناك سلام حقيقي ودافئ بين الدولتين. كما يمكن زيادة فرص تحقيق السلام إذا درس كل من الطرفين تاريخ الطرف الآخر وعرفه جيداً. يجب على إسرائيل أن تتعلم تاريخ ومعاناة الفلسطينيين، ويجب على الفلسطينيين أن يتعلموا تاريخ ومعاناة إسرائيل. ومن المهم أن نفهم أن نقطة الانطلاق واضحة. فالطابع الإنساني بمقدوره الوصول إلى أفظع الأعمال، ولكنه بمقدوره أيضاً الوصول إلى أسمى الأعمال. ولذلك، لكي لا نخوض في الجانب السيئ من السلوك الإنساني، يجب أن نعرف الجانب الآخر. علاوة على ذلك، يجب أن يأخذ كل طرف بعين الاعتبار القيم الدينية لدى الطرف الآخر، نظراً لأن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني له أبعاد دينية أيضاً".

◆ومتى سيحدث ذلك في رأيك..؟

- "تتعلق الإجابة على هذا السؤال بالسؤال القائل متى ستبدأ مسيرة التصالح..؟ فحتى الآن لم تبدأ هذه المسيرة بعد. أعتقد أن هذه المسيرة قد تبدأ مع تنفيذ خطة فك الارتباط، وفي نهايتها ستصلون إلى السلام المنشود".

(◆) هذا هو الموقع الالكتروني لجريدة أسبوعية إسرائيلية قومية تحمل نفس الاسم "ماكورريشون"، تأسست عام ١٩٩٧، وكانت المرة الأولى التي تصدر فيها جريدة ذات طابع مشترك للجمهور الحريدي الديني القومي والجمهور العلماني.

معاريف ١٢ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: باراك رابيد

حوار مع الصحفى الإيرانى "أحمد رأفت" المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط: "إيران التى لم تعرفونها"

لم يزر وطنه منذ عام ١٩٨١. وضعته أجهزة المخابرات الإيرانية ضمن "القائمة السوداء "لأعداء النظام بعد أن نشر كتاباً لم يلق استحسان النظام الحاكم فى إيران. كما أغضب بعض الشخصيات فى سوريا، ويشعر فى إسرائيل تحديدا أنه فى بيته. إنه أحمد رأفت، صحفى إيرانى متخصص فى شؤون الشرق الأوسط منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، وقد زار إسرائيل مؤخراً.

ويتحدث رأفت فى حوار مع الموقع الالكترونى لصحيفة معاريف عن الوجه الخفى لإيران.

❖سيد رأفت، لماذا النظام فى طهران حانق عليك إلى هذه الدرجة..؟

– "لأننى قمت فى عام ١٩٨١ بنشر كتاب يتضمن فتاوى مترجمة من اللغة الفارسية لمفكر الثورة الإسلامية آية الله الخميني".

❖وما الغريب فى ذلك..؟

– "لقد ركزت على الفتاوى المتعلقة بالجنس، والتى توضح المسموح والمحظور وفقاً لرأى الخميني. كما ركزت أيضاً على مسألة الجنس لدى الحيوانات. أردت أن أوضح إلى أى مدى تتدخل الثورة الإسلامية فى كل مكونات الحياة وأدق التفاصيل خصوصية. ويبدو أن هذا قد أغضب البعض".

❖هل إيران حاليا أكثر تطرفاً أم أكثر اعتدالاً..؟

– "للأسف، إننى مضطر أن أقول إن إيران – أو النظام الإيرانى تحديداً – أصبح شديد التطرف، وأن قوة العناصر المحافظة تتزايد. يجب أن نفهم أن المحافظين يسيطرون على البرلمان، وعلى الإعلام، وعلى الحرس الثورى وعلى الجيش. الشيء الوحيد الذى لا يسيطرون عليه هو الرئاسة والحكومة. ولكن من المتوقع أن يستولوا فى الانتخابات القادمة فى يونيو على آخر معاقل المعتدلين".

❖ما السبب فى تزايد قوة المحافظين..؟ علماً بأنه منذ أربع أو خمس سنوات كان يبدو أن المعتدلين هم الذين تتزايد قوتهم..؟

– "من المقرر أن ينهى الرئيس محمد خاتمى مهام منصبه بعد فترتين من الرئاسة. كان خاتمى يريد تنفيذ إصلاحات، ولكن بشكل لا يضر بقيم الثورة الإسلامية. ولكن معظم أنصاره كانوا لا يريدون ذلك، حيث كانوا على استعداد للتضحية بالثورة مقابل الإصلاحات. ولذلك، فمن المتوقع ألا يشارك أغلبية أنصار المعسكر المعتدل فى الانتخابات المقبلة. وستكون نسبة التصويت منخفضة جداً، وذلك بالطبع سيكون فى صالح المحافظين الذين سيفوزون بدون صعوبة".

❖لقد اختفت المظاهرات الصاخبة التى رأيناها منذ بضع سنوات..؟

– "نعم هذا صحيح. لقد انتهى عهد المظاهرات. لقد أصبح الشباب يحتجون على أنفسهم أكثر من احتجاجهم على المجتمع. فعلى سبيل المثال، اتضح مؤخراً أن العديد من الشباب والفتيات اتجهوا للدعارة. وعندما تسألهم لماذا يفعلون ذلك..؟ يقولون "إن النظام دخل إلى فراشى ويحاول أن يملى على كيف ومتى أمارس الجنس. لقد أصبحت ممارسة الجنس تعد شكلا من أشكال معارضة النظام، لأنهم يقولون من خلالها إنهم المسيطرون على جسدهم وليس رجال الدين".

❖هل هناك ظواهر أخرى..؟

– "تحتل إيران اليوم المرتبة الثالثة فى عدد مواقع الإنترنت الخاصة. يعبر الشباب الإيرانى عن معارضته على شبكة الإنترنت ويكتبون دون خوف عن كل الأشياء التى تعتبر محرمات فى إيران، مثل الجنس، والمخدرات، والخمور والشذوذ الجنسي.. وما إلى ذلك".

◆يبدو أن هذا الاحتجاج الهادئ للشباب فى إيران قد خلق أيضاً ثقافة نوادى جديدة.

- "ينظم الشباب فى إيران حفلات، ويرون فى ذلك أيضا نوع من الاحتجاج. هناك طالب إيرانى تعرض للاعتقال حوالى ٢٠ مرة خلال العامين الماضيين، وذلك لأنه قام بتنظيم حفلات. أكثر المطربات شعبية فى إيران حاليا هى فتاة تسمى مريم .DG ويصف النظام موسيقاها بأنها موسيقى تخريبية، كما تبحث عنها أجهزة المخابرات. ولم ينجحوا حتى الآن فى تحديد مكانها وهذا ما يزيد من شعبيتها".

◆لماذا إذا لم تتطور هذه الحالات الفردية إلى احتجاج جماعى قوي..؟

- "لقد أصبح الشباب الإيراني- الذى يشكل حاليا أغلبية السكان- يائس وسلبى إلى أبعد الحدود. فإذا سألت اليوم أى طالب إيرانى سيقول لك إنه يريد التغيير، ولكن ليس هناك من هو على استعداد لتحمُّل الثمن الشخصى لمعارضة النظام".

◆وكيف يمكن تغيير هذا الوضع..؟

- "لا يمكن احتلال إيران من الخارج، كما أن الجيش لن يقوم بانقلاب ضد النظام. الطريقة الوحيدة لإحداث هذا التغيير هى القيام بعصيان مدني، كما حدث فى غرب أوروبا وكما رأينا مؤخراً فى أوكرانيا. هناك إمكانية لتغيير النظام، إذ توجد العناصر المطلوبة لهذا العصيان ولكن لا يوجد من يقود المعسكر. إن الشباب الإيرانى الذى يطالب بإصلاحات فى أمس الحاجة لزعيم".

◆هل يستطيع المجتمع الدولى المساعدة..؟

- "بالتأكيد. بل إن هذا هو المطلوب. إن الطلاب فى إيران مندهشون من موقف الغرب، فهم يسمعون، من ناحية، الرئيس بوش يتحدث عن الحاجة إلى الديموقراطية فى إيران، ولكنهم، من ناحية أخرى، يرون أن الشركات الأمريكية توقع على اتفاقيات تجارية مع الحكومة. إن الشباب يريد أن يرى العالم يقوم بأفعال لا أن يدلى بتصريحات. إنهم يريدون التأكد تماماً من أن كفاحهم سيحظى بتأييد دولي".

◆إن إيران مستهدفة منذ سنوات من قبل الولايات المتحدة، حيث تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً شديدة على إيران، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي. فما الذى يحرك سياسة إيران الخارجية..؟

- "ليس لإيران سياسة خارجية واضحة. تريد إيران أن تكون قوة عظمى فى المنطقة. ووفقاً للنظرية الإيرانية، فإن من لا يثير المشاكل، فإنه غير موجود. فبدون الدعم الإيرانى للإرهاب، أو بدون المشروع النووى وبدون دعم الفوضى فى العراق - فمن سيهتم بما يقولونه".

◆هل البرنامج النووى وصاروخ "شهاب ٣ "جزء من هذه السياسة..؟

- "تحتاج إيران صاروخا مثل "شهاب ٣ "حتى تقول إنها قادرة على تهديد تل أبيب. تريد طهران أن تظهر كمن تهدد تل أبيب أكثر من رغبتها مهاجمة إسرائيل فعلا. يعتقد زعماء إيران أنهم إذا نجحوا فى إقناع نشطاء فتح الفلسطينى بأنهم على وشك امتلاك أسلحة نووية، فإن إيران ستصبح بذلك زعيم إقليمي. وبالنسبة لطهران، يعد ذلك سلاحاً نفسياً أكثر منه سلاحاً حقيقياً.

ترجمات عبرية

١٠

استطلاعات

مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤ (*)

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان
مركز تامى شتاينمتس لبحوث السلام
المصدر: موقع جامعة تل أبيب على الإنترنت

رغم أن أغلبية الجمهور اليهودى فى إسرائيل تعارض ظاهرة رفض الجنود للأوامر، سواء رفض الإشتراك فى إخلاء مستعمرات فى المناطق (الفلسطينية) أو رفض الخدمة فى المناطق (الفلسطينية)، إلا أنه ينقسم إلى قسمين شبه متساويين بالنسبة للسؤال عما إذا كانت ظاهرة الرفض تمثل خطراً على قدرة الجيش الإسرائيلى على تنفيذ خطة فك الارتباط، وكذلك بشأن التصرف الذى ينبغى أن يتعامل به الجيش الإسرائيلى مع الرافضين - سواء التعامل معهم بصرامة أو تفهم دوافعهم. وبما يتفق مع روح المعارضة للرفض من اليمين واليسار، وجدنا - كما كان الحال فى الماضى - تأييداً كبيراً لحق المواطنين، الذين يعتقدون أن سياسة الحكومة فى قضية السلام تضر بمصلحة إسرائيل القومية، فى الاحتجاج شريطة أن يتم فى إطار قانوني. تؤيد أقلية صغيرة (حوالى العُشر) حق ممارسة العصيان المدنى غير العنيف، كما تؤيد أقلية أصغر حق ممارسة العصيان المدنى العنيف، مثل مقاومة إخلاء المستعمرات بالقوة وحق استخدام السلاح فى ظروف معينة لمنع تنفيذ سياسة الحكومة.

وعلى الصعيد السياسي، استمر تأييد أغلبية الجمهور لخطة فك الارتباط من طرف واحد، فى حين يسود فى المقابل الاعتقاد بأن هذه الخطة ليست النهاية، وإنما هى خطوة أولى فقط نحو عملية إخلاء للمستعمرات اليهودية فى الضفة على نطاق واسع، فى إطار تسوية دائمة مع السلطة الفلسطينية. وفى هذا الشأن، رغم أن الرأى السائد هو أن الخطاب المتشدد الذى ألقاه أبو مازن مؤخرا، وأكد فيه تمسكه بالثوابت التى حددها عرفات فى حينه، فيما يتعلق بالقدس والمستعمرات والحدود وما إلى ذلك، كان مجرد خطابا انتخابيا، حيث تعتقد الأغلبية أن فرصة التوصل إلى تسوية دائمة مع حكومة فلسطينية برئاسة أبو مازن هى فرصة ضئيلة.

وفيما يلى النتائج الأساسية لاستطلاع رأى مقياس السلام الأخير الذى تم إجراؤه يومى ٢٧-٢٨ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤.

ردا على السؤال:" هل تعتقد أن من حق الجنود اليساريين رفض الخدمة فى المناطق (الفلسطينية)، تعبيرا عن احتجاجهم على الاحتلال..؟ "أجابت نسبة (١٨٪) بالإيجاب و٧٦٪ بالنفى (وأجابت نسبة ٦٪ بأنها لا تعلم). وردا على السؤال المماثل عن حق الجنود اليمينيين رفض المشاركة فى إخلاء مستعمرات فى المناطق (الفلسطينية)، تعبيرا عن إيمانهم بأنه لا يجب إخلاء مستعمرات يهودية فى أرض إسرائيل، أجابت نسبة (٢٧٪) بالإيجاب و(٦٨٪) بالنفي (وأجابت نسبة ٥٪ بأنها لا تعلم). أى أن الجمهور يميل بوضوح لشجب ظاهرة الرفض بنوعيها، وإن كان رفض اليمين يحظى بتأييد أكثر من رفض اليسار. وهو الفارق الذى يرتبط، على الأقل جزئيا، بالأولوية العددية التى تحظى بها الأحزاب اليمينية عن الأحزاب اليسارية.

هل يمكن تفسير المعارضة واسعة النطاق للرفض بالخوف من إمكانية أن يمثل ذلك خطرا على القدرة التنفيذية للجيش الإسرائيلي..؟ يبدو أن نسبة من يعتقدون هذا تبلغ (٤٧٪) ، وهى أقل بكثير من نسبة المعارضين للرفض، وأن هناك نسبة شبه مماثلة تبلغ (٤٥٪) تعتقد بعدم وجود مثل هذا الخطر. كما أن انقسام الإجابات عن السؤالين يكشف أن هناك صلة ضعيفة بين الاستعداد للمعارضة أو الاعتراف بالحق فى الرفض بنوعيه، وبين

الاعتقاد بأن الرفض قد يعرض القدرة التنفيذية للجيش الإسرائيلي للخطر. يبدو إذن أن سبب التأييد أو المعارضة لظاهرة الرفض يرجع إلى المبررات الأساسية لها، حسبما يتبين من الإجابات التى وردت. وردا على السؤال التالي:" هل تعتقد أنه ينبغى أن يبدى الجيش الإسرائيلى تفهما إزاء الجنود الذين يرفضون تنفيذ الأوامر التى تتعارض مع ضميرهم، أم أنه ينبغى أن يتشدد مع الرافضين..؟ يبدو أن نحو نصف الجمهور (٤٩٪) يؤيد التشدد، بينما يعتقد (٤٣٪) أنه ينبغى إبداء تفهم لدوافع الرافضين، وفقا للتقسيم الآتي: يعتقد (٣٠٪) أنه ينبغى إبداء تفهم دون تفريق بين الطابع الأخلاقى للرفض من اليسار ومن اليمين، ويعتقد (٣٪) أنه ينبغى إبداء تفهم لرافضى الاحتلال فقط، ويعتقد (٩٪) أنه ينبغى إبداء التفهم لرافضى الإخلاء فقط. ويشير تحليل الإجابات عن هذا السؤال، وفقا للتصويت الحزبي، إلى أنه، وبشكل ينطوى للوهلة الأولى على تناقض، يعد التقارب فى المواقف بين أحزاب اليمين المتطرف واليسار المتطرف أكثر من قربهما للأحزاب المعتدلة من اليمين و اليسار، وبالطبع أكثر من قربهما للوسط. وهكذا على سبيل المثال، فإن نسبة من يعتقدون أن الجيش الإسرائيلى ينبغى أن يبدى تفهما دون تمييز بين رفض اليسار و اليمين تصل بين ناخبى ميريتس (٤٣٪) و بين ناخبى المفدال إلى (٤٦٪)، بينما تبلغ النسبة المقابلة بين ناخبى شينوى إلى (١٠٪) فقط. أى أن الحزبين القائمين على فكرة أيديولوجية - واللذان بهما ميل لتأييد الرفض، سواء رفض الإحتلال أو رفض الإخلاء - مستعدان لأن يبدى الجيش الإسرائيلى تفهما لظاهرة الرفض فى المعسكر المنافس أيضاً، وذلك شريطة ألا يتم التعامل بعنف مع الرافضين الممثلين لأيديولوجيتهم. وفى مقابل هذا، يسمح ناخبو أحزاب مثل شينوى - الذى لا يؤيد أيديولوجيا أيا من نوعى الرفض - فى هذه القضية، لأنفسهم بتبنى توجُهاً يقضى بأن هذه "مسؤولية حكومية" من خلال تأييد واسع النطاق بنسبة (٧٨٪) للتشدد فى التعامل مع الظاهرة.

يميل الجمهور اليهودى بوضوح للالتزام بالاتجاه الرسمي، حسبما يتضح من تعامله مع ظاهرة الرفض، ويتجلى فى التمييز الواضح لديه فيما يتعلق بشرعية الأنماط الاحتجاجية للمواطنين الذين يعتقدون أن سياسة الحكومة إزاء عملية السلام تضر بمصلحة إسرائيل القومية. وهكذا، بينما يؤيد نحو (٩٠٪) حق الاحتجاج فى إطار الالتزام بالقانون (مثل تنظيم مؤتمرات جماهيرية وتنظيم مظاهرات مرخص بها)، لا يعترف سوى (١١٪) بحق اتباع أساليب العصيان المدنى غير العنيف (كتنظيم مظاهرة بدون تصريح، ورفض الخدمة فى الجيش، وعدم دفع الضرائب وما إلى ذلك)، فى حين يؤيد (٨٪) اتباع أساليب العصيان المدنى العنيف (مثل مقاومة إخلاء المستعمرات بالقوة). أما فيما يتعلق بأكثر الأساليب تطرفا فى التعبير عن العصيان المدنى العنيف، وهو استخدام السلاح "فى الحالات التى لا خيار فيها من أجل منع الحكومة من تنفيذ سياستها، "تبلغ نسبة التأييد (٦٪) فقط. ومع كل هذا، جدير بالذكر أنه وراء هذه النسب - الصغيرة - عشرات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين الذين يمثلون قدرا لا يُستهان به من الخطر على سيادة القانون والنظام فى الديموقراطية الإسرائيلية.

وعلى الصعيد السياسي، استمر الاستقرار فى توزيع النسبة بين الأغلبية المؤيدة لخطة فك الارتباط (نحو ٦٠٪) وبين الأقلية التى تعارضها (٣٣٪)، بينما لا رأى للباقى (٧٪) فى هذا الشأن. من المهم هنا أن نذكر أن تأييد خطة فك الارتباط مستمر، ويبدو أنه بسبب الاعتقاد السائد (بنسبة ٦٧٪) بأن الخطة ستمثل خطوة أولى نحو عملية إخلاء واسعة النطاق لمستعمرات يهودية فى الضفة الغربية، فى إطار تسوية دائمة مع السلطة الفلسطينية. ويعتقد نحو (١٩٪) فقط أن خطة فك الارتباط هى النهاية، بمعنى أنه لن يكون هناك المزيد من عمليات الإخلاء لمستعمرات فى الضفة، بينما رد الباقى (١٤٪) بأنهم لا يعرفون .. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الرأى، القائل بأن خطة فك الارتباط ليست هى النهاية، منتشر بين الأحزاب، ويلقى قبولا بنفس الدرجة من ناخبى الأحزاب التى تعارض الخطة والأحزاب التى تؤيدها.

وفى هذا الشأن، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تأييد استئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، الذى أشرنا إليه من قبل، يتزايد بإطراد، حيث تبلغ نسبة التأييد الآن نحو ٧٥٪. ومع هذا، فالجمهور ليس شديد التفاؤل فيما يتعلق بنتائج المفاوضات، فبينما يعتقد أقل من الثلث (٣٢٪) أن فرصة التوصل إلى تسوية دائمة مع حكومة برئاسة أبو مازن كبيرة جدا أو كبيرة إلى حد كبير، تعتقد نسبة أكبر (٥٧٪) أن فرصة ذلك ضئيلة إلى حد كبير أو ضئيلة جدا. أى أن الرغبة الشديدة فى التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين أقوى من الاعتقاد بأن هذه الفرصة ممكنة التحقيق.

(◆) بلغ المؤشر العام لأوسلو فى إجمالى العينة: ٣٨,٥ نقطة؛ وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٥,٧ نقطة.

بلغ المؤشر العام للمفاوضات فى إجمالى العينة: ٥٦,٨ نقطة؛ وبلغ فى العينة اليهودية: ٥٥,٦ نقطة.

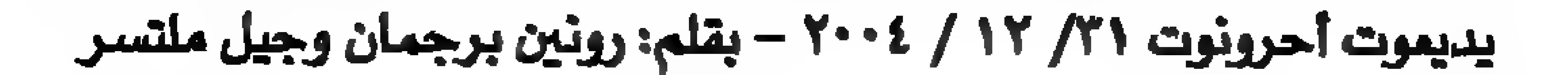
تم إجراء مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لبحوث السلام فى جامعة تل أبيب برئاسة البروفيسور إفرايم يعر وتمر هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ى. كوهين فى جامعة تل أبيب، فى ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤، وشملت ٥٩٤ مشاركاً يمثلون البالغون من السكان اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والمستوطنات التعاونية "الكيبوتس". تبلغ نسبة الخطأ فى عينة بهذا الحجم نحو ٤,٥٪ بالزيادة أو النقص.


١٢١

شخصية العدد



أسير الأسطورة عساف ياجوري



يديعوت أحرونوت ٣١/ ١٢ / ٢٠٠٤ - بقلم: رونين برجمان وجيل ملتسر

بعد حوالى ثلاثة أسابيع من الانقلاب الذى أحدثته انتخابات عام ١٩٧٧ - التى دفع حزب العمل فيها ثمن حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) - وُضع على مكتب أفراهام أحيطوف، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، مذكرة شديدة السرية كانت تحمل عنوان "ملف مرزيف". ولم يكن توقيت هذه المذكرة من باب الصدفة، فقد شهدت هذه الانتخابات صعود حزب الليكود إلى الحكم، وانضمام حزب "داش" (الحركة الديموقراطية للتغيير) - وهو من أحزاب الوسط الجديدة والذى حصل على خمسة عشر مقعداً فى الكنيست - إلى الائتلاف الوزاري. وكان من بين أعضاء الكنيست الجدد "عساف ياجوري "أبرز الأسرى الإسرائيليين فى حرب عيد الغفران وبطل قضية "ملف مرزيف "التى أضاعت النوم من عين رئيس جهاز الشاباك.

بعد الإطلاع على هذه المذكرة، اتصل أحيطوف باللواء شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) إبان هذه الفترة، وطلب أن يتحدث معه على وجه السرعة. وجرى الحديث بين أحيطوف وجازيت فى سرية تامة. ونظرا لحساسية الموضوع، فقد تم إخراج رؤساء المكاتب من كلا الجانبين خارج القاعة.

يقول جازيت:" أبلغنى أحيطوف أنهم على وشك تعيين ياجورى فى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وذلك فى الفترة التى كانت اللجنة تعد فيها منتدى رفيع المستوى لمناقشة المواضيع السرية وشديدة الحساسية. وقال أحيطوف أن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة للشاباك فى انضمام ياجورى إلى هذه اللجنة. وطلب منى أن أخاطب يجئال يادين، زعيم حزب "داش"، على وجه السرعة للتأكد من أن ياجورى لن يقترب من هذه اللجنة".

◆ولماذا لم يفعل أحيطوف ذلك بنفسه..؟

- "ربما يكون قد اتخذ بعض الخطوات بنفسه. ولكن ربما أن أحيطوف كان يعلم أن يادين تربطه صداقة شخصية بي. وأعتقد أيضاً أنه بعد تغير السلطة، وفى ظل العلاقة السيئة التى كانت تربطه برئيس الوزراء المنتخب مناحم بيجين، فقد فضّل أن يكون الجيش هو ممثل الجهاز الأمنى فى هذه القضية الحساسة".

ينتمى المقدم عساف ياجورى إلى إحدى الأسر المؤسسة لمستوطنة ياجور القديمة، وكان عمره ٤٣ عاما عندما نشبت الحرب. وكان قائداً لإحدى كتائب الاحتياط المدرعة التابعة للواء نتكانير (فرقة بران) ووقع فى الأسر بعد يومين من نشوب الحرب (يقصد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وذلك أثناء الهجوم المضاد الفاشل الذى تم شنه فى الثامن من أكتوبر. وعندما أصيبت دبابته، قفز ياجورى وطاقم الدبابة منها واختبئوا داخل حفرة. كانت المنطقة كلها قد وقعت فى أيدى المصريين، وبعد فترة وجيزة خرجت المجموعة من الحفرة رافعة أيديها ومعلنة الاستسلام. كان ياجورى أكبر ضابط تم أسره فى هذه الحرب (باستثناء الطيارين المقدم آفى لانير الذى تعرض للتعذيب حتى الموت فى الأسر السورى والمقدم جورى بلتر الذى نجح فى إخفاء رتبته الحقيقية طوال فترة الأسر).

عند خروجهم من الحفرة، انقض الجنود المصريين على ياجورى وطاقمه. وقام أحدهم بضرب ياجورى بكعب

بندقيته فأحدث له جرحاً في عينه. وتم نقل المجموعة كلها -مثلما حدث مع باقي الأسرى الإسرائيليين في مصر والبالغ عددهم ٣٣٢ أسيراً - إلى الجانب الآخر من القناة بواسطة قوارب مطاطيــة، وتم نقلهم من هناك إلى القاهرة. وإلى هنا، ينتهي الفصل المتفق عليه في رحلة وقوع ياجوري في الأسر.

خلافاً للأسرى الآخرين الذين فضلوا الانطواء، استمر ياجوري، منذ عودته من مصر وحتى وفاته في عام ٢٠٠٠، في الحديث بفخر عن لقب "أبرز الأسرى الإسرائيليين في حرب عيد الغفران"، وعن الأهوال التي عاشها أثناء فترة الأسر، رغم أنه لم يذكر ولو اسم أسير واحد ممن كانوا معه.

وقد تحدث عن ذلك في الكتاب الذي أصدره عام ١٩٧٨ ولاقى رواجاً كبيراً "الحياة معهم... جميعهم يخصوني" (الناشر: عيدانيم /يديعوت أحرونوت). ويخصص ياجوري في كتابه - الذي يقع في ٢٥٠ صفحة - فصولاً كاملة لعمليات التحقيق ولأعمال التعذيب الوحشية التي تعرض لها هو ورفاقه:" أعادوني فجراً إلى زنزانتي بعد تحقيق عنيف ووحشي. كنت متكئاً على كتفي جنديين مصريين سحباني طول الممر. كانت عيناي معصوبتين بمنديل أسود، وقد ارتفع المنديل قليلاً عن عيني فرأيت أنني أسير بين نقالات يرقد عليها جرحى إسرائيليون.

"بجوار باب الزنزانة، كان يوجد طياران - كما بدا لي من سترتهما العسكرية - وكانت رأس أحدهما مضمدة بضمادة بيضاء ملطخة ببقع من الدماء. أما الثاني فقد كانت بطنه مبقورة وأحشائه كلها خارجة من بطنه. وعندما أُلقيت في الزنزانة وأغلق الباب الحديدي علي، سمعت الطيار مضمد الرأس ينادي قائلاً: دكتور عالج صديقي، إنه سيموت بحلول الصباح. وبعد هذه النداءات، تلقى ضربة بكعب البندقية حتى يصمت.

أما الطيار مبقور البطن، فقد كان يتأوه من الألم، لأنه لم يكن يستطيع الكلام.

"كانت صرخات رفاقي الأسرى وهم في حجرات المحققين الذين كانوا يعذبونهم أصعب من التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرضت له.

أحياناً لم أستطع التمييز ما إذا كانت الصرخات بالعبرية أم لا. كانت كل هذه الأمور تحدث على بُعد بضعة أمتار من زنزانتي. ليال كاملة كانت العصي تتهاوى على رؤوس أسرانا، وقد جعلتني نداءات الاستغاثة الصادرة عن هؤلاء المساكين أفقد صوابين وأتساءل ترى كم من رفاقنا لقوا حتفهم هناك في هذه الليالي اللعينة..؟".

عندما قرأ محققو شعبة الأمن الميداني الإسرائيلية هذه الأوصاف الواردة في كتاب ياجوري، ضاقت صدورهم من الغضب ليس على المصريين وإنما على هذا الضابط الإسرائيلي. وفي أول حديث لهم حول هذه القضية، يقول هؤلاء المحققين إن هذه القضية ظلت تدمى أمام أعينهم طوال ثلاثين عاما. يقول العقيد احتياط شمعون لافي: " لم ينزل عساف ياجوري بسجن العباسية وإنما أقام في هيلتون القاهرة. وقد نزل بسجن العباسية مدة لا تزيد بأي حال من الأحوال عن ست ساعات ولم يقض هناك ليلة واحدة، كما أنه لم يتعرض للتعذيب. وقد عرفنا عن طريق مخابراتنا - وقبل أن يعود من مصر - أنه لم يكن موجوداً هناك (في سجن العباسية) وإنما كان يتجول في شوارع القاهرة وهو حليق الذقن.

"بدأنا بعد ذلك في التحقيق مع الأسرى، وسألناهم ما إذا كانوا قد رأوا ياجوري في السجن. وقد طرح بعضهم هذا الموضوع من تلقاء أنفسهم، وكانت لديهم انطباعات قاسية حول هذا الموضوع. قالوا إنهم رأوه مرتين في السجن وأنه كان مهندما ويرتدي ملابس جيدة. كما قالوا أثناء التحقيق:' تخيلوا هذا الوضع، نحن نعيش في قذارة وهو يبدو مهندماً ويضع عطراً ويشعره وحليق الذقن، أما نحن فرؤوسنا حليقة'. كان هذا يؤلمهم جداً. لقد كانوا حانقين عليه".

نقطة تقاطع مدهشة بشأن إقامة ياجوري في فندق هيلتون حدثت في أبريل ١٩٧٩، بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر. ففي السابع من هذا الشهر وصل إلى القاهرة وفد إسرائيلي كبير يضم صحفيين، ونزل هذا الوفد بالفندق الجديد - السلام. وأثناء إحدى وجبات الغذاء، فاجأ أحد القائمين على خدمة الزبائن في الفندق ضيوفه قائلاً إنها ليست المرة الأولى التي يقابل فيها إسرائيليين. وقال النادل إنه قام قبل ست سنوات - أي في عام ١٩٧٣ - بخدمة ضابطاً إسرائيلياً كبير اسمه عساف ياجوري وذلك عندما كان يعمل في فندق هيلتون القاهرة. وأضاف النادل قائلاً إنه "سمع من ياجوري أنه استمتع جداً بالجولة التي قام بها في شوارع القاهرة وبفنادقها".

لم تكن المعلومات التي تحدثت عن إقامة ياجوري في فندق هيلتون القاهرة هي الأمر الوحيد الذي أثار الشبهات لدى لافي ورجاله حول ياجوري، فهناك شهادات أخرى تشير إلى أنه فور وقوع ياجوري في الأسر - ورغم أنه أخفى رتبته العسكرية في رمال سيناء - عرَّف نفسه للجنود المصريين بأنه ضابط كبير برتبة عقيد. يقول لافي: "لا أستطيع أن أدعي شيئاً ضد هذه الخطوة، ورغم أنها غير منطقية، إلا أنه لا يمكن أن نحكم على أفعال إنسان، وهو في مثل هذا الموقف. المشكلة ليست في ذلك وإنما فيما حدث له منذ هذه اللحظة وحتى عودته من مصر. هناك إجراءات يمر بها أي أسير يقع في الأسر، تبدأ من لحظة وقوعه في الأسر، ثم إبعاده عن ميدان القتال، ونقله إلى القاهرة وإيداعه في سجن العباسية، ولكن ياجوري لم يمر بهذه الإجراءات. لقد تم حلق رؤوس جميع الأسرى،

إلى القاهرة وإيداعه فى سجن العباسية، ولكن ياجورى لم يمر بهذه الإجراءات. لقد تم حلق رؤوس جميع الأسرى، بينما ظل ياجورى بشعره.

"اتضح من التحقيقات التى أجريناها أن المخابرات المصرية جندت عساف ياجوري، وإن كانت هناك صعوبة فى أن نحدد مستوى هذا التجنيد. ويجب التأكيد على أنه لم يكن الوحيد الذى تم تجنيده، فقد وقع حوالى ٣٠٪ من الأسرى على وثائق مشابهة. وقد اتفقت المخابرات المصرية مع ياجورى عندما كان فى مصر على أن يؤسس شركة سياحية للرحلات الجماعية على أن يساعدوه مادياً فى ذلك. وقال لهم إنه "سيحاول المساهمة فى دفع مسيرة السلام مع إسرائيل".

فى البداية، حاول لافى وأفراد شعبة الأمن الميدانى استيضاح هذه الادعاءات المحرجة من ياجورى نفسه، ولكنه رفض الحضور إلى مقر الوحدة فى "زيكارون يعقوف - "مثلما فعل باقى الأسرى - وعندما اضطر للحضور، كان يتهرب فى كل مرة من التحقيق". يقول المحقق عامي شتشتاين:" كانت هذه الحالة الوحيدة من بين مئات الحالات التى رفض فيها أحد الأسرى العائدين الخضوع للتحقيق".

لا يخصص ياجورى فى كتابه سوى أسطر معدودة للتحقيق معه فى "زيكارون يعقوف"، حيث يقول:" وصل جميع الأسرى إلى المصحة الواقعة فى زيكارون يعقوف - حيث تم تجميعنا هناك بعد عودتنا. كانت هناك مقابلات كثيرة، من بينها لقاء مع قائد القيادة الجنوبية اللواء شموئيل جونين، ومع أهرليا ياريف الذى أدار محادثات الكيلو ١٠١. لم نكن منعزلين هناك".

يقول لافي:" ربما أنه أقام هناك لليلة واحدة. وقد تكرم بتعريف نفسه كقائد للأسرى، ولكنه رفض التحقيق. ولم يقل إنه لا يريد الحضور إلينا، فقد كان ذكياً بما يكفى حتى لا يقول ذلك. وحسبما أتذكر، فقد افتعل مشاكل كثيرة عند حضوره إلى زيكارون يعقوف حيث قال:' إننى مقدم فلماذا أحضر إلى هنا..؟. إنه لم يُقِم هناك سوى يوم أو يومين، وحاولنا خلال هذه الفترة التحدث معه ولكنه كان يرفض دائماً.

"أرسلت له فى البداية ضابط صغير الرتبة، ثم بعد ذلك ضابط أكبر رتبة، وفى النهاية ذهبت إليه بنفسي، وقلت له دعنا نجلس فى الوقت الذى يناسبك. فقال لى حسنا، ليكن غد أو بعد غد، وبعدها غادر زيكارون يعقوف. حاولنا الوصول إليه فى منزله، ولكنه لم يرد على الهاتف، ثم اختفى بعد ذلك".

❖ألم تتجحوا فى فرض إرادتكم عليه..؟ فأنتم رغم ذلك أصحاب السلطة.

" يجب أن نتذكر الأجواء التى كانت تسيطر على إسرائيل وعلى الجهاز الأمنى حينها. لقد كانت أجواء كئيبة، وكان الجنود يحظون بمعاملة من الدرجة الأولي. كما كانت شعبة الاستخبارات منكسرة وجريحة. وقد ارتكبت جولدا مائير وموشيه ديان غلطة كبرى عندما استقبلا عساف ياجورى عند عودته إلى إسرائيل استقبال الملوك. وبما أنهم قد جعلا منه أسطورة مقدسة، فقد كان من الصعب للغاية المساس به بعد ذلك. إنك لا تدرك الضجة التى كانت ستحدث لو أننا اتخذنا إجراءات ضده. لقد كان ذلك بمثابة القشة التى ستقسم ظهر البعير".

لم يؤد رفض ياجورى للتحقيق معه إلا إلى تقوية الشبهات التى حامت حوله. ومن هذا المنطلق، قرر العقيد لافى ورجاله عرض هذه الشبهات على الجهات المسؤولة. يقول لافي:" توجهنا إلى رئيس شعبة الاستخبارات (أمان) جازيت، ثم توجهنا إلى جولدا مائير أيضاً. فقالت حينها 'هل أنت متأكد مما تقول..؟ 'فقلت إننى لست متأكداً، فهذا ما نشك فيه بناءً على تصرفاته. وقد انتقدتها لطريقة تعاملها هى وديان مع ياجوري. وكانت حينها كسيرة الفؤاد من الحرب، وقد زاد هذا الأمر من مواجعها".

بعد الانتهاء من التحقيق مع الأسرى المفرج عنهم، توجه محققو الأمن الميدانى إلى منزل عساف ياجورى وعرضوا عليه ما ورد فى التقارير النهائية بشأنه، وطلبوا ثانية معرفة رده عليها. يقول لافي:" قلت له انظر يا عساف، إنك كنت أكبر ضابط وقع فى الأسر. لقد كتبنا هنا الوضع الذى كان عليه الجيش الإسرائيلي، وأنت كنت هناك. فلتقل لى إذاً. أريد أن أعرف وجهة نظرك فيما كتبت. ولم نكن نعرف أننا على وشك الحصول على المفتاح الرئيسى فى هذه القضية، ألا وهو أن يقول لنا ياجورى "لقد قلت هذا، ولم أقل ذلك".

"وبعبارة أخرى فقد أكد لنا أنه ذكر معلومات عسكرية كثيرة للمصريين. وقال إنه انفصل فعلاً عن الأسرى بعد أن عرَّف نفسه بأنه عقيد، كما قال إنهم عاملوه كضابط كبير وتحاوروا معه بشأن سياسة السلام. كما قال إنه أخبرهم بمعلومات عن انتشار الجيش الإسرائيلى فى سيناء وعن سلاح المدرعات، وهى معلومات ليس لها قيمة كبيرة من ناحية السرية على حد قوله. ولكنه أيضاً أجرى محادثات معهم فى الشئون السياسية، وهو ما رأينا أنه يمثل ضررا كبيراً لنا، حيث أنه جعلهم بذلك يغوصون بشكل كبير فى عقولنا عن طريق إطلاعهم على تفاصيل كثيرة تتعلق بالشخصيات البارزة فى إسرائيل الذى كان يعرفها.

"كان مكتوبا فى التقارير التى وضعناها أمامه أنه نزل بفندق هيلتون القاهرة. وقد قرأ هذا ولم ينكره. وقال إنه كان يخرج لتناول الطعام مع المحققين المصريين، وعندها قلت له 'لتقم بكتابة ما قلت لهم، وما لم تقل. دعنا نعرف ما قلت لهم حتى نستطيع التقليل من حجم الضرر'. ولكنه لم يشأ". يقول العقيد لافى إن ياجورى رفض عند هذه النقطة مواصلة التعاون وقام بطرده من البيت وهو يصرخ فيه.

التجنيد المخابراتي. وهم يعتقدون أن ياجورى ينتمى إلى المستوى الذى يُطلق عليه "عملاء التأثير"، أى هؤلاء الذين وقّعوا على استمارات ليكونوا مستعدين لاستخدام نفوذهم لتحقيق المصلحة المصرية فى "تحسين العلاقات بين إسرائيل ومصر "بعد عودتهم.

شمعون لافي:" لقد قال عساف ياجورى بشكل صريح 'لقد وقّعت على اتفاق مهم ينص على أننى مستعد للعمل من أجل السلام. كما وقّعت اتفاق معهم لإقامة مشاريع مشتركة. ومن الواضح أن المصريين لن يأتوا إلى أى شخص ويقولون له "فلتعمل جاسوسا لحسابنا"، ولكنهم سيقولون إنهم يريدون خلق تعاون حتى بعد العودة من الأسر من أجل تحسين العلاقات بين كلا البلدين. وقد تحدثوا معه عن إقامة شركة سياحية تقوم بإحضار الأفواج السياحية من سيناء إلى مصر عن طريق قبرص، حسبما أتذكر. وكان مقررا أن تمول المخابرات المصرية هذه الشركة. وبعد عودته من مصر بفترة عرفنا أنه يعمل فى السياحة".

ويضيف لافى أنه فى هذه المرحلة، دخل إلى الصورة مصدر مسؤول فى شعبة الاستخبارات، قام باستدعاء ياجورى للقائه، وكان هذا اللقاء صعبا." قال الضابط الكبير لياجورى 'إن لدينا شعورا غير طيب من جميع أنشطتك. ما الذى دفعك فجأة إلى إقامة أنشطة سياحية مشتركة..؟ لقد أقمت شركة سياحية، وتقوم بتنظيم أفواج سياحية. فقال ياجورى إنه يريد الاتجاه نحو الأعمال التجارية".

اتسم تعامل جهاز الأمن الإسرائيلى مع هذه القضية بالتردد وبعدم الاستقامة. فمن ناحية، لم يقم أحد بإجبار ياجورى على الإدلاء بشهادته فى هذه القضية رغم الشبهات القوية التى حامت حوله. ومن ناحية أخرى تقرر وضعه تحت المراقبة، وتقييد خروجه من إسرائيل ومطالبته بالإبلاغ عن أى اتصال مع عناصر خارجية.

وفى عام ١٩٧٦ – أى قبل عام من الانقلاب الذى أحدثته انتخابات ١٩٧٧ – استقبل وزير الدفاع آنذاك شمعون بيريس فى مكتبه ضيفا غير متوقع، فقد جاء عساف ياجورى ليعرض عليه إقامة قناة اتصال سرية، من خلاله، مع العناصر التى حققت معه والتى التقى بها فى مصر. ولم يعرف بيريس ماذا يفعل حيال هذا الاقتراح الغريب، فأبلغ ياجورى أن أى نشاط له مرتبط بالحصول على تصريح من شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات (أمان).

يتذكر جازيت جيدا هذه الواقعة:" قلت له عساف، أعرف أنك تهربت من تحقيق الأمن الميدانى حول ما حدث فى مصر. وحتى يتم حل هذا الأمر، فلن أستطيع السماح لك بأى اتصال مع عناصر خارجية أو أى شيء من هذا القبيل، وسوف أترك لك رقم الهاتف الخاص بالشاباك والأمن الميداني. فلتسد لنا ولنفسك معروفا، ولتسمح لهم بسؤالك فيما يريدون، حتى يشعروا أنه لا توجد أى مشكلة بالنسبة لك. وقد غادر مكتبى غاضبا، ومن حينها لم أسمع شيئا عنه".

وقد ذكر ياجورى فى كتابه رواية مشابهة – وإن كانت مختلفة بعض الشيء – حول هذا اللقاء:" مر أكثر من عام حتى اتخذت قرار بلقاء وزير الدفاع لأعرض عليه تقديم مساعدتى فى إقامة علاقات غير رسمية مع مصر. وقد ترددت قبل اتخاذ هذا القرار، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: هل يمكن حقا أن تثمر هذه اللقاءات التى أجريتها فى القاهرة عن إقامة علاقة قد تساعد إسرائيل..؟ وقد توجهت إلى وزير الدفاع آنذاك وطلبت أن أتحدث معه. وبعد بضعة أيام، استدعانى رئيس شعبة الاستخبارات، وبدلا من دراسة الفكرة من الأساس، أدركت بعد لحظات معدودة أننى فى تحقيق.

"فسألنى عن رأيى فى أفضل شخص يمكن إقامة علاقة معه من بين الأشخاص الذين التقيت بهم فى مصر. وقد أجبته بدون تردد إن أبرزهم على ما أعتقد هو الرجل، ذو الشعر الأبيض الذى عرّف نفسه لى بأنه البروفيسور إبراهيم من جامعة القاهرة. وسألنى عن المكان الذى يمكن إقامة مثل هذه اللقاءات فيه، فقلت إنها يمكن أن تجرى فى أى عاصمة أوروبية.

"لم تستمر هذه المحادثة طويلا وأدركت بحاستى أنه سيكون لها بقية. وبالفعل، بعد بضعة أيام اتصل بى شخص من جهاز الأمن وذكر لى اسمه الشخصى وطلب مقابلتي. وقد مررت بعدة محادثات لمطابقة المعلومات، وفحص الأسئلة والأجوبة فى محاولة دءوبة للعثور على تناقض بين أقوالي. وفى كل مرة كان يُطرح على أسئلة مهينة، ولكننى كنت مضطراً لتجاوز ذلك أيضاً. وعندما بدا للمحقق أنه وصل إلى نهاية طريقه، تم استدعائى للمثول أمام المسؤول الذى يرأسه، وقال لى إن الهدف من كل هذه الأسئلة هو حمايتى وأنه يتوجب على توخى الحذر من المظاريف ذات العناوين غير المعروفة، وأنه يتعين على الإبلاغ عن أى رحلة أقوم بها إلى الخارج".

وكان مصدر مطلع على هذه القضية قد ذكر هذا الأسبوع أن ياجورى – كما يقول هو نفسه فى كتابه – قد استدعى بالفعل لعدة استجوابات فى الشاباك، بل وطلب منه فى أحد المرات الخضوع لاختبار كشف الكذب. وقال هذا المصدر إن ياجورى اعترف فى التحقيق معه إنه فعلا تجند بموافقته لحساب المخابرات المصرية وذلك "لإبقاء الباب مفتوحا للحوار مع مصر بعد انتهاء الحرب "على حد قوله.

ورغم ذلك، تزعم عناصر أخرى فى الشاباك أنه لم يتضح إطلاقا ما إذا كان ياجورى على علاقة بعناصر مصرية بعد عودته أم لا. وتقول هذه العناصر إن المخابرات

المصرية كانت ضعيفة جدا مقارنة بالمخابرات الإسرائيلية، ولذلك فإن الخطر الذى تنطوى عليه محاولتهم تجنيد ياجورى كان معدوما. وعلى حد قولهم، فقد كانت الجهود التى بذلها جهاز الأمن العام (الشاباك) ورئيس الجهاز أحيطوف فى هذه القضية مبالغ فيها.

وخلافا لما يدعونه فى شعبة الأمن الميداني، يقول اللواء شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات (أمان) فى هذه الفترة، إنه لم يتم العثور على أدلة قاطعة تثبت أن ياجورى تعاون مع المصريين أو أنه جُند لحسابهم بعد عودته. يقول جازيت إن ياجورى نفسه هو الذى خلق هذه السحابة التى ظلت ترافقه حتى مماته، وذلك برفضه الخضوع للتحقيق.

بعد فترة قصيرة من لقاءه بياجورى فى مكتبه، عرف جازيت أن رئيس الأركان "موردخاى جور "على وشك ترقية عساف ياجورى إلى رتبة عقيد. جازيت:" توجهت إلى رئيس الأركان وقلت له إننى أعارض بشدة هذه الخطوة. فكيف يقومون بترقية هذا الشخص فجأة..؟ فعليه أولا أن يقضى على السحابة التى تخيم فوقه، وبعد ذلك يدرسوا أمر هذه الترقية. ولكن جور أصَّر على رأيه، انطلاقا من نفس طريقة المعاملة الأسطورية التى حظى بها الأسرى، وتوصلنا أخيرا إلى حل وسط تنازلت بمقتضاه عن معارضتى مقابل تعهده لى بألا يتم تعيين ياجورى قائدا للواء احتياط وألا تكون له أى صلة بالمواضيع السرية. وقد اضطررت لقبول ذلك".

كمَا يقول جازيت إنه فى أعقاب طلب رئيس الشاباك، أفراهام أحيطوف، تحدث بالفعل مع رئيس حزب داش، بعد انتخاب ياجورى للكنيست، وذلك لمنع دخوله إلى لجنة الخارجية والأمن." اتصلت بيادين وأبلغته بطلب أحيطوف. وقد تعهد لى بعدم تعيين ياجورى فى لجنة الخارجية والأمن كما تعهد أيضا بألا يخبره بأن هذا القرار قد اتخذ لأسباب أمنية وبناء على طلبي. ولم تمر ٢٤ ساعة حتى اقتحم ياجورى مكتبي، وقال لى بغضب شديد 'لماذا تمنعنى فجأة من الانضمام إلى اللجنة..؟ وبأى حق تفعل ذلك..؟. لقد خان يادين عهده لي- وهذا ما لم أحاسبه عليه بعد. وعلى أية حال فقد ذكرت ياجورى بلقائنا السابق وقلت له 'سأعطيك ثانية أرقام هاتف الشاباك والأمن الميداني. لتذهب إليهم وتنهى هذا الأمر معهم'. ومنذ ذلك الحين لم أسمع شيئا عنه".

كما أصابت الصدمة رئيسا طاقم المحققين، العقيدين شمعون لافى وعامى شتينشتاين، عندما عرفا بأن هناك نية لتعيين ياجورى فى لجنة الخارجية والأمن. وفى خطوة غريبة، توجه كلاهما إلى وزير العدل الجديد شموئيل تامير. يقول لافي:" أصبح وجه تامير أبيض مثل الجير. قلت له إننا نشتبه فى أن ياجورى عميلا للمخابرات المصرية، وإنه إذا عُين فى اللجنة.. فتعهد شموئيل تامير بعدم تعيينه".

وقد ظل "ملف مرزيف "مثل الجرح المفتوح بالنسبة لرجال الأمن الميداني. وقد أجريت مقابلة أخرى بينهم وبين ياجورى فى ١٩٧٨ – بعد صدور كتابه – يقول لافي:" لقد قرأت الكتاب وانفجرت من الغضب. توجهنا إلى بيته ثانية، دون إبلاغ المسؤولين فى شعبة الاستخبارات. فقد كان هذا بالنسبة لنا بمثابة أمر شخصي. وضعت الكتاب على الطاولة وقلت له 'كيف لا تخجل من كتابة هذه الأشياء..؟ إنك لم تمر بأى شيء مما كتبت. لا تعذيب ولا استجوابات'. فقال إنه قام بتأليف هذا الكتاب بوصفه ممثل الأسرى، ولذلك فحتى إذا كان أشخاص آخرون مروا بما جاء فى هذا الكتاب، فيجب عليه – باعتباره ممثلهم – أن يضع ذلك فى كتابه. هل تفهم..؟ يا للتطاول. فلم أجد لدى رد على ذلك".

❖❖ سائق الدبابة: لقد أنقذ حياتي:

فى الثامن من أكتوبر ١٩٧٣، كان يهودا باشان – من قوات الاحتياط وعمره ثلاثين عاما – سائقا لدبابة قائد الكتيبة عساف ياجوري:" أصابنا صاروخا، فأصدر عساف أمرا بأن نترك الدبابة. وقد كنت محتجزا بداخل كابينة القيادة ولم أكن أستطيع الخلاص. ولم يبق أحد فى الدبابة، إذ أنهم قفزوا جميعا وشرعوا فى الجرى نحو الغرب، بينما بقيت أنا بمفردى داخل الدبابة، وقد نجحت بصعوبة فى الخروج من الدبابة عبر فتحة ضيقة".

❖هل تركوك بمفردك فى الدبابة..؟

– "نعم، فقد قفزوا ولم يعرفوا أننى لا أستطيع الخروج".

❖حتى عساف..؟

– "نعم. كانت هناك حالة من الذعر، فعندما تكون من جنود المدرعات، فإنك تعرف أنه عندما تتوقف الدبابة، فإنها مسألة لحظات حتى تنفجر".

يقول باشان:" عندما اقترب المصريون منا، نزع عساف الرتبة من على كتفه ومحا الشفرة التى كانت على يده، ودفن رتبته مع مسدسه فى الرمال. رفعنا أيدينا. وقد أسرونا كلنا، ولكنهم على الفور عثروا على كل ما خبأ عساف فى الرمال".

❖ كيف عرفوا صاحب الرتبة من بينكم أنتم الأربعة..؟

– "أعتقد أنه عرَّف لهم نفسه فى البداية بأنه عقيد. وأعتقد أن هذا كان لصالحه لأنهم عاملوه بشكل مختلف تماما، رغم أنه فى المرحلة الأولى – عندما قبضوا علينا – تعرض للضرب أيضا. وجدير بالذكر أنه كان أكبرنا سنا، كما أن لباسه كان مهندما أكثر منا بكثير.

"ضربونى ببندقية كلاشينكوف وشقوا رأسى نصفين. وفى مرحلة ما – أثناء السفر – تنبه عساف إلى أنهم يتحدثون فيما بينهم باللغة العربية ويقولون إنهم يريدون إنزالى من السيارة وقتلى فى الخارج، لأننى لن أعيش

طويلا بسبب جرحي ولأنني ألوث لهم العربة. كان أنينى يثير غضبهم. وكان عساف يجلس إلى جوارى وكان يفهم العربية تماما، فوخزنى وقال لى 'حاول ألا تتأوه، إنهم يريدون قتلك'.

"حاولت قدر استطاعتي، ولكن السيارة توقفت فجأة قبل أن نصل إلى القناة. وفتح باب السيارة الذى كان بجوار عساف. وبدأوا فى شدى نحو الخارج، ولكن عساف قال لهم بالعربية:" إما الجميع أو لا أحد'. فأدركوا حينها للمرة الأولى أنه يتحدث العربية. لقد قال لهم 'إنكم لن تخرجوه. إما الجميع أو لا أحد'. وقام بسد الباب بجسده ولم يسمح لهم بإخراجي. وقد كرر هذه العبارة عدة مرات. وحينها أمر الضابط المصرى الذى كان فى العربة المدرعة - تكريما لعساف باعتباره ضابط كبير الرتبة - جنوده بغلق الباب ومواصلة السير. بالنسبة لي، لقد أنقذ عساف ياجورى حياتي. وليس لذلك وصف آخر. لست معنيا بأى قصص أخرى حوله. إننى مدين له بحياتي".

وفى النهاية، وصلوا هم الأربعة إلى القاهرة، ولكن يهودا باشان يقول إنه لم ير ياجورى طوال فتره أسره فى سجن العباسية. وأنه لم يره ثانية إلا فى المقابلة الشهيرة التى جمعت الأسرى بوزير الدفاع المصرى ورئيس أركانه، اللذان أبلغا الأسرى الإسرائيليين بالاتفاق الوشيك لإطلاق سراحهم. يقول باشان:" لا أعرف ما حدث لعساف فى الأسر، ولكن كان يبدو أنهم لم يمسوه أو يعذبوه. لقد ظل بشعره وحذائه".

◆ألم يبد ذلك غريبا لك فى هذه اللحظة..؟

- "لقد فكرت فى الأمر، ولكنى اعتقدت أنه ربما حظى بالمعاملة التى تناسب وضعه".

◆◆ الطبيب شكر المصريين على حسن الضيافة

قابل الدكتور آفى عورى - الذى أصبح فيما بعد مديرا لأحد الأقسام فى مستشفى شيبا والذى وقع فى الأسر المصرى - ياجورى للمرة الأولى فى هذا الاجتماع مع قيادات الجيش المصري:" كان ذلك قبل أربعة أيام من عودتنا إلى إسرائيل. كان جميع الأسرى حليقو ومحنيو الرؤوس وبائسون، كان وجههم ينزف بعد أن حلقوا لهم ذقونهم بدون ماء. وقد جلس الأطباء، الطيارون والضباط فى الصفوف الأولى بالقاعة وخلفهم باقى الجنود.

وكان يجلس على المنصة أمامنا رئيس الأركان الشاذلي، ووزير الدفاع إسماعيل على. وكنت أنا جالسا فى الصف الأول. وفجأة دخل شخص لم أعرفه، وكان مختلف تماما عنا- جسم سليم تماما وشعر غزير.

"فى البداية لم أعتقد أنه أسير. ولكننى رأيت أنه يرتدى بيجامة مثلنا، ولكنها ليست رثة مثل تلك التى نرتديها، فقد كانت نظيفة ومهندمة. وقف ياجورى أمام الجميع وتلى بيانا قال فيه إنه يشكر المصريين على حسن الضيافة. فشعرنا أنهم أملوا عليه ما يقول. وعندما سألت من حولى عن هذا الشخص، قالوا لى إنه عساف ياجوري، أكبر الأسرى الإسرائيليين رتبة. ولكننى قلت لنفسى إن الطيار جورى بلتر - الذى كان فى الزنزانة المقابلة لى فى السجن - كان عقيدا أيضا، ولكنه لم يكشف ذلك للمصريين. وقد تطلعت فى ياجورى ولم أفهم لماذا تبدو صحته جيدة، فى حين أن باقى الأسرى ليسوا كذلك. أنا شخصيا فقدت ٢٠ كيلوجراما من وزني. وقد أصم ذلك أذنى وبدا لى غريبا".

◆◆أحد الأسرى: لقد سخر منا

يقول دافيد أبو درام - أسير من موقع أوركل:" قابلت عساف ياجورى للمرة الأولى فى "زيكارون يعقوف". أذكر أنه تعامل مع جميع الأسرى كما يتعامل ضابط مصرى مع خدمه. وكأنه لا يوجد سواه. وقد استخف بجنود سلاح المشاه، وقال إننا جلسنا واستسلمنا وأنه هو الذى وقع فى الأسر أثناء عملية انقضاض. قلت له كيف تجرؤ على أن تتحدث هكذا..؟ أنا، الذى أصبت أثناء اشتباك بالأيدى قبل أن أقع فى الأسر. كيف تجرؤ على الاستهزاء بنا بهذه الطريقة..؟ وما كان منه إلا أن أدار وجهه وأنصرف. وقد جعلنى هذا أغلى من الغضب. كما كانت الطريقة التى عاملتنا بها أجهزة الأمن مروعة هى الأخرى".

◆◆مؤسسو جمعية الأسرى: كان يسمينا "الجشعين"

يقول تشارلى بن كيسوس، أسير من موقع متسلاف: "فى عام ١٩٧٧، أقمنا المؤتمر الأول للأسرى لبحث إمكانية إقامة جمعية لصالح الأسرى. وكان ذلك قبل انتخابات الكنيست، إلا أن ياجورى قام بتوبيخنا وقال إنه لا يمكن إقامة جمعية تكون عالة على الدولة. وقال لنا إننا جشعون وأننا نريد أكل الكعكة وحدنا، ولذلك فليس هناك مجال لمطالبة الدولة بأى شيء".

وبعد بضع سنوات، أقيم المؤتمر الثانى للأسرى فى مطعم "إيما "على شاطئ تل أبيب. وفى هذه المرة، قدم ياجورى أوراق ترشيحه لمنصب رئيس الجمعية. يقول بن كيسوس:" لقد أغضبنى ذلك بشدة وقلت للجميع 'أيها الرفاق، إننى لا أستطيع رؤية أشخاص يلعبون على الحبلين. لقد تسبب المرشح ياجورى فى نسف كل ما كنا نسعى للحصول عليه عام ١٩٧٧، وليس من المعقول الآن أن يرشح نفسه لرئاسة الجمعية. ولذلك، فإننى أطلب منه سحب ترشيحه وعدم التدخل فى أى شأن من شئون الجمعية'. وحينها وقف ياجورى وارتقى المنصة وقال:' إننى أوافق على ما قال الصديق تشارلى وأسحب ترشيحي".

ومن حينها لم نسمع شيئا عنه. ولكن عندما علمت بخبر وفاته - رغم أننى كنت أقصد كل ما قلت له فى هذه اللقاءات - استأجرت سيارة من بيت شيمش وسافرت للمشاركة فى جنازته، وطلبت منه فى قبره السماح والمغفرة".

المناهج الدراسية فى إسرائيل خطر يهدد آمال السلام

أ.د. محمد سعد أبو عامود
أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

فى الوقت الذى يطالب رئيس الوزراء الإسرائيلى السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة وقف التحريض على إسرائيل من خلال توجيه وسائل الإعلام الفلسطينية نحو التخلص من الخطاب السياسى الإعلامى المضاد لإسرائيل، وتنقية المناهج الدراسية الفلسطينية من كل الموضوعات والأفكار التى تسئ إلى إسرائيل، وتدعم ما تسميه إسرائيل بالعنف والإرهاب وفقا للمعايير الإسرائيلية، فإن المناهج الدراسية الإسرائيلية مليئة بكل ما يشوه صورة الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وترسيخ صورتهم كعدو يجب التخلص منه، واستخدام كافة أساليب القمع والقهر تجاهه، بحيث يكون هذا هو الأسلوب الطبيعى للتعامل الإسرائيلى مع العرب، ولم يقتصر الأمر على هذه المناهج فحسب بل أعلنت وزارة المعارف الإسرائيلية عن خطة تربوية جديدة خاصة بتعميم الصهيونية والديموقراطية والتراث داخل المدارس فى إسرائيل، عرفت بخطة المائة مصطلح وقد بدأ تطبيق الخطة فى المدارس الابتدائية والإعدادية، بهدف تعميق القيم والصهيونية والهوية الدينية للإنسان الإسرائيلي.

وفيما يلى نعرض أولا لنتائج أحدى الدراسات التى أجريت مؤخرا استنادا إلى تحليل ٢٣ كتابا دراسيا تدرس فى التعليم العام والتعليم الدينى فى إسرائيل، وقد أجرى هذه الدراسة فريق بحثى برئاسة د. على بن صالح الخبيتى وكيل وزارة المعارف السعودية للدراسات والبحوث التربوية، ثم نعرض لأهم ملامح خطة المائة مصطلح والمحتوى الذى تسعى إلى ترسيخه، ثم توضح النتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فيما يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط.

أولا: نتائج الدراسة التى أجريت على محتوى المناهج التعليمية الإسرائيلية

لقد تم عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها وفقا لخمسة محاور هى البعد الإسلامي، البعد القومي، البعد الصهيوني، البعد السياسي، وأخيرا النتائج والتوصيات، وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن مكونات الهيكل المفاهيمى والقيمى الذى أنتجه الخطاب التربوى بكافة تجلياته فى الكتب الدراسية التى خضعت للتحليل، وفيما يلى نقدم عرضا موجزاً لأهم هذه النتائج:

١. ربطت الكتب الدراسية الإسرائيلية بين الدين الإسلامى والعنف، مدعية أن انتشاره تم بحد السيف ومن خلال الحملات الحربية التى كانت تمثل أكبر الحملات الحربية فى تاريخ البشرية.

٢. ركزت هذه الكتب على أن الإسلام، ما هو إلا أفكار وقيم ومفاهيم أخذها محمد صلى الله عليه وسلم، من اليهود والنصارى، وقدمها للعرب فى صورة تناسبهم، وأن القرآن الكريم من نسج خيال محمد صلى الله عليه وسلم، وتربط بين لغة القرآن ولغة التوراة.

٣. تشوه الكتب الإسرائيلية الدراسية الشعائر الإسلامية وتسميها بالعادات الوثنية القديمة، التى أدخل عليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم تعديلات طفيفة فالحج مثلا، عادة كانت شائعة فى الجزيرة العربية لم يغيرها محمد صلى الله عليه وسلم، وإنما وضعها فى مضامين وأشكال جديدة.

٤. ترى هذه الكتب أن الجهاد هو صورة من صور العنف والاحتلال، وأن الحرب الدينية هى ركن يضاف إلى أركان الإسلام الخمسة، وتتضمن الكتب نصوصا تربط بين الإسلام والمسلمين والعنف والإرهاب بصورة فجة تصور العرب والمسلمين على أنهم دمويون يحترفون العنف والقتل.

٥. تؤكد هذه الكتب على ضرورة استبعاد الإنسان العربى من تاريخ فلسطين والادعاء بالوجود الدائم والمتواصل لليهود فى فلسطين، وتتضمن هذه الكتب نصوصا واضحة تحرض على قتل العربى المسلم، وتربك ذلك

بالنصوص الدينية وفتاوى الحاخامات، بحيث تحول القتل إلى عبادة مقدسة، وتسعى إلى بناء جيل عسكرى يؤمن بخصوصية اليهود وأنهم شعب الله المختار، وتقدم الحرب على أنها ضرورة صحية للمحافظة على اليهودية واليهود.

٦. تبرز هذه الكتب فكرة تفوق اليهود وتميزهم على الآخرين، التوراة هى مصدر الإنجيل والقرآن وفقا لهذه الكتب،ولنبوغ اليهود لجأ إليهم المسلمون لإدارة شؤون دولتهم.

٧. تقدم هذه الكتب صورة سلبية للأغيار، خاصة العرب، وتحاول إبراز أن هؤلاء العرب قابلوا عطاء اليهود وتفوقهم بالنكران والحقد والكراهية فبدلا من أن يتعلموا منهم، صبوا عليهم كراهيتهم وحقدهم وذلك حسدا منهم لليهود على إيمانهم الطاهر.

هذه بعض النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة الهامة، وهى توضح إلى أى حد يتم تشويه العرب والمسلمين، وإلى أى حد يتم التحريض ضدهم بل كيف يتم تشكيل سلوك الإنسان الإسرائيلى تجاههم، بحيث يكون هذا السلوك بالغ العدوانية تجاه العرب والمسلمين، وبحيث تتم ممارسة أساليب القمع تجاههم بشكل طبيعى ودون أى شعور بالذنب أو التزام بالقيم الإنسانية.

ثانيا: خطة المائة مصطلح

تقوم هذا الخطة على تدريس مائة مصطلح تقسم بالتساوى بين قيم الصهيونية والديموقراطية والتراث، إلا أن هذه الخطة تركز على بناء الهوية الدينية اليهودية على حساب الهوية المدنية، وذلك من خلال إدراج قيم صهيونية فى قائمة مصطلحات الديموقراطية، ويلاحظ أن القيم الصهيونية تتبنى الرواية الإسرائيلية فى تناولها الحروب العربية الإسرائيلية، وتوضح أن إسرائيل فى جميع هذه الحروب كانت مضطرة لخوض هذه الحروب، دفاعا عن ذاتها أمام الإرهاب والاستفزاز العربي.

ويلاحظ على هذه الخطة أنها قد وضعت نصوصا للطالب العربى تختلف عن النصوص التى وضعت للطالب الإسرائيلي، فبينما امتلأت النصوص الموجهة للأول بالدعوة إلى التعايش والسلام، فإن النصوص الموجهة للثانى مليئة بالمواد الخاصة بالنضال ضد الإرهاب العربي، وتمجيد المنظمات والشخصيات التى ارتكبت أعمالا إرهابية ضد العرب، كما أنها تصور المواطنين العرب على أنهم مجموعة من الأقليات والطوائف، وتحاول زرع روح البغضاء والكراهية تجاههم، فعلى سبيل المثال تعرف الخطة حركة هشومير الصهيونية التى نشطت فى فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨ بقولها، تأسست هذه الحركة عام ١٩٠٨، بهدف خلق حامية يهودية فى أرض إسرائيل، وهى رمز إلى اليهودى الجديد بالمقاتل من أجل بقائه، الذى يزود عن حياته بقواه الذاتية ببطولة.

هذه بعض جوانب ومحتويات خطة المائة مصطلح التى بدأ تدريسها هذا العام فى المدارس الابتدائية والإعدادية الإسرائيلية، وهى تحمل من التشويه والتحريض ضد الآخر العربي، ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله.

ثالثا: النتائج المترتبة على هذا الأسلوب التربوى الإسرائيلى

لا شك فى أن أبرز هذه النتائج تتمثل فى تشكيل رؤية الإنسان الإسرائيلى للعرب والمسلمين وفقا لنموذج معين، ملئ بالكراهية والحقد والاستعلاء وهو نموذج بعيد كل البعد عن أى إمكانية لبناء الثقة والأرضية المشتركة مع العرب وذلك لحساب تأكيد قيم الصراع والحرب والقتال مع هذا الآخر العربي.

إن هذا يقود إلى نتائج سياسية فى غاية الخطورة سواء بالنسبة للجانب الإسرائيلى أو الجانب العربي، فعلى المستوى الإسرائيلى يؤدى إلى ترسيخ قيم التطرف خاصة فى نطاق القوى الدينية الإسرائيلية المتشددة، والتى تضع كل الأمور الحياتية فى نطاق المقدس الذى لا يمكن التفاوض بشأنه أو التنازل عنه، نمو هذا الاتجاه من خلال العملية التربوية بالمفهوم المتقدم، يوسع من نطاق التشدد والتطرف فى المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذى لابد وأن يمتد إلى النظام السياسي، بحيث يتحول هذا النظام من نظام علمانى إلى نظام دينى يسيطر عليه الحاخامات المتشددون، الأمر الذى يقيد حركة النظام السياسى ويجعله أثيرا لهذه التوجهات الدينية المتشددة التى تأخذ سمة القداسة من خلال تغليفها بآيات التوراة وفتاوى الحاخامات، نظام كهذا يصعب عليه التفاوض مع الآخر والتوصل إلى حل للنزاعات القائمة، بل أن هذا الوضع يؤدى فى مرحلة متقدمة إلى تهديد النظام ذاته، ولذلك تشير بعض الدراسات الإسرائيلية إلى أن قوى التشدد والتطرف الدينى الإسرائيلى هى أخطر ما يهدد أمن إسرائيل.

على الجانب العربى ستؤدى هذه السياسات التربوية إلى زيادة مصداقية القوى الدينية المتشددة كرد فعل اجتماعى طبيعى لما يحدث لدى الطرف الآخر، وازدياد قوة تأثير هذه القوى فى الحياة السياسية العربية على حساب قوى الاعتدال، التى تتعرض لضغوط شديدة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذى يزيد من تعقيد الصراع العربى الإسرائيلي، خاصة وأن كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل تسعى إلى مسخ التاريخ العربى الإسلامى وتشويهه، الأمر الذى يزيد من حدة المعارضة الشعبية العربية لأى تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل، باعتبار أن مثل هذه التسوية فى ظل الظروف القائمة الآن، لابد وأن تشتمل على تنازلات تمس المقدسات الإسلامية.

والخلاصة إن السياسة التربوية الإسرائيلية بالمفهوم المتقدم تقضى على أى أمل فى توفير البيئة النفسية الحاضنة لتسوية سلمية للصراع، بل على العكس فإنها تخلق بيئة ملائمة لمزيد من الحروب والقتال والعنف والدمار.

رؤية عربية



مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي

أحمد السمان
باحث في العلوم السياسية

ثلاثة محددات ظلت تحكم تعامل العرب مع تركيا، أولها نظرة تاريخية من عصر الاستعمار التركي خلفت صورا نمطية سلبية متبادلة كونها كلا الطرفين عن الآخر، وثانيها العلاقات المتميزة بين تركيا وإسرائيل والتي توجها الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين البلدين عام ١٩٩٦، أما ثالث هذه المحددات فهو التوتر في العلاقات التركية مع سوريا والعراق لأسباب مختلفة أبرزها المسألة الكردية وموضوع المياه والحدود.

بينما طرأت أربعة متغيرات هامة برزت مع تولى حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة طيب رجب أردوغان للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، أولها تراجع أهمية التعاون التركي الإسرائيلي بعد قيام الحكومة التركية بإلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليار دولار، ثانيها تحول العراق من مصدر تباعد في العلاقات العربية التركية إلى مصدر اتفاق وتوحد مصالح بعد اتفاق الطرفين على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ومنع تقسيمه إلى دول على أساس عرقي أو طائفي، المتغير الثالث والهام كان توقيع اتفاق التبادل الحر بين سوريا وتركيا والذي حول بمقتضاه لواء الإسكندرونة من منطقة تنازع إلى منطقة بناء مصالح مشتركة، وأزاح من طريق العلاقات العربية التركية عقبة كبيرة، والمتغير الرابع والذي لا يقل أهمية، هو الاتفاق التركي الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والذي يدعمها كون تركيا جسر تواصل بين العرب والمسلمين من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، مما يستدعي علاقات جيدة بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى ولعل هذا ما يفسر سعادة تركيا بتولي مواطنها أكمل الدين إحسان أوغلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الذي استضافته في يونيو الماضي وهو ما يصب في مجال دعم نفوذ تركيا في محيطها الإسلامي ويعد نصرا للسياسة الخارجية التركية

❖تحولات وليس نهاية تحالف:

ظلت العلاقات التركية الإسرائيلية تراوح مكانها بين تعاون مخابراتي إلى موقف تركي قوي يدين إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ويرفض السماح للأمريكيين باستخدام القواعد العسكرية في تركيا إبان حرب ١٩٧٣، ثم موافقتها عام ١٩٧٩ على فتح ممثليه لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، حتى جاء تقديم بعض الأطراف العربية وخاصة سوريا للدعم لحزب العمال الكردستاني الذي أعلن قيامه عام ١٩٨٤ ونضاله المستمر ضد الحكومة التركية، مما أدى إلى تعديل مواقف تركيا تدريجيا بعيدا عن الدول العربية وتوطيدا مع إسرائيل، وجاء اتفاق مدريد عام ١٩٩١ ليشجع تركيا في نفس العام على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء حيث تم تبادل الزيارات على أعلى مستوى في ظل تطورات متسارعة في علاقات البلدين.

وعلى النقيض من التطورات المتسارعة في عقد التسعينيات والتي بلغت أوجها في عقد الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين عام ١٩٩٦ والذي تضمن تبادل الخبرات العسكرية والقيام بمناورات مشتركة

والتعاون الاستخباراتي في ظل ١٣ اتفاقية وقعها الطرفان ما بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٦منها اتفاقيات تحديث أسلحة تركية وإقامة صناعات مشتركة للصواريخ والطائرات وإجراء مناورات بحرية، كما امتدت هذه الاتفاقيات إلى المجال الاقتصادي حيث زادت الصادرات التركية لإسرائيل بنسبة ٤٠٪ وصادرات إسرائيل لتركيا بنسبة ٢٨٪.

على النقيض من ذلك جاءت التحركات التركية بعد تولى حكومة حزب العدالة والتنمية لتكبح جماح هذا الاتجاه، حيث انتقد أردوغان اغتيال الشيخ أحمد ياسين واصفا الاغتيال بأنه عمل إرهابي كما شجب عمليات هدم منازل الفلسطينيين في رفح، وفي مايو ٢٠٠٣ رفض قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل قائلا إنه لا يمكن لأي سياسي تجاهل مشاعر الغضب الشعبي التركي من ممارسات شارون وحكومته ضد الشعب الفلسطيني

كما اتخذ خطوة غير متوقعة بسحب السفير التركي من إسرائيل للتشاور وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية وتعيين سفير بدلا من قنصل لدى السلطة وقبل هذا رفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون في مطار أنقرة كما رفض طلبات زيارات للعديد من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا فضلا عن تأجيل زيارة كانت مقررة لوزير خارجيته إلى تل أبيب لما يقرب من عام، وكان الحرص التركي واضحا عند إتمام هذه الزيارة على أن يقوم عبد الله جول بزيارة إسرائيل والمناطق الفلسطينية تأكيدا على دعم تركيا للمواقف الفلسطينية.

كما شهدت تركيا تراجعا نسبيا لنفوذ المؤسسة العسكرية التي كانت تسعى بكل قوة إلى علاقات أكثر صلابة بإسرائيل خاصة أنها نجحت من قبل في الإطاحة في يونيو ١٩٩٧ بنجم الدين أربكان رئيس الوزراء الأسبق الذي كان ينتمي إلى حزب الرفاة ذو التوجه الإسلامي، ففي يوليو ٢٠٠٣ قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية قرر إلغاء كل العقود العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية وقدرت قيمتها بحوالي ٢٠ مليار دولار، ومن هذه العقود تحديث الدبابات التركية والمشاركة في تصنيع مروحيات إسرائيلية روسية وإلغاء عقد شراء ١٢ طائرة تجسس بدون طيار

وفي التقييم النهائي فإن تركيا لم تستفد عسكريا أو تكنولوجيا من اتفاقاتها مع إسرائيل فمن جهة سقطت ٩ طائرات من طراز إف-٤ تم تحديثها في إسرائيل بسبب أعطال فنية مما حدا بالمسؤولين الأتراك إلى سحب فكرة تعديل ٤٨ طائرة أخرى من نفس الطراز، كما أن هذا التحديث لم يكن على المستوى التكنولوجي المطلوب، ومن جهة أخرى لم تحقق مشروعات التصنيع العسكري المشترك نقل التكنولوجيا التي تسعى تركيا إليها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها بدرجة كبيرة مقارنة بشرائها جاهزة كما اعترفت مصادر تركية أن جزءا مما وقع من اتفاقات مع الشركات الإسرائيلية جاء لخدمة مصالح شخصية وليس لمصلحة عامة.

كما اتجهت تركيا إلى التصنيع الذاتي حيث تسلم الجيش التركي في نوفمبر الماضي أول منظومة دفاعية مضادة للطائرات صممت وصنعت محليا بالكامل بواسطة شركة تركية في احتفال حضره رئيس الوزراء التركي وهو ما يعد أول تتويج لقرار حكومة تركيا بتعيين رئيس مستشارية التصنيع الحربي الجديد مراد بيار والذي قرر تجنب مشاريع التصنيع المشترك والعمل على تطوير القدرات المحلية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن ما تم رصده من تطورات سابقة على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية لا يعني استغناء تركيا عن إسرائيل فما زالت الولايات المتحدة قوة رئيسية فاعلة في تطوير علاقات البلدين، وهو ما يؤكده أجراء الدول الثلاث - تركيا وأمريكا وإسرائيل - مناورات مشتركة في منتصف يناير الحالي، ولا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة هي العنصر الضاغط على الاتحاد الأوروبي لقبول انضمام تركيا إلى الاتحاد وهو ما تؤيده إسرائيل بشدة في محاولتها لدمج تركيا بعيدا عن محيطها الإسلامي وتأكيدا لمصالح تركيا مع الغرب.

◆الاتفاق الأوروبي التركي:

يعد تحديد زعماء الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ موعد ٣ أكتوبر القادم لبدء المفاوضات مع تركيا بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حدثا تاريخيا بكل المقاييس وتحولا في موقف القارة الأوروبية من دولة مسلمة بعد أن استمرت ٤١ عاما في طرق أبواب الاتحاد، ورغم أن النظرة الأولية لهذا الموضوع لا تشير إلى تأثير محتمل لها على العلاقات العربية الا أن واقع الأمر أن هذه المفاوضات سيكون لها تأثيرها

الإيجابي من عدة منطلقات

فأحد مسوغات الموقف التركي في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي هو كونها جسرا محتملا لأوروبا مع العالم الإسلامي والعربي ورغم أن علاقات تركيا مع العالم العربي لم تكن بالعمق المطلوب لأداء مثل هذا الدور إلا أنه من المؤكد أن تحسين تركيا لعلاقاتها مع العرب سيكون بمثابة نقطة إيجابية في الكفة التركية أثناء مفاوضات الانضمام التي من المتوقع أن تستغرق عشرة أعوام، كما أن إغلاق الباب أمام تركيا سيفهم على أنه تمييز ضد العالم الإسلامي والمسلمين.

وفي كل الأحوال سواء انضمت تركيا إلى الاتحاد أم لم يتم ضمها في النهاية فإن تحسين علاقاتها مع العالم العربي يمثل خيارا استراتيجيا لها باعتباره مسوغا للانضمام في الحالة الأولي أو كبديل عبر تطوير علاقاتها مع العالم العربي والجامعة العربية في حالة عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي.

❖العلاقات السورية التركية:

ظلت سوريا والعراق تمثلان العائق الرئيسي أمام علاقات متميزة بين تركيا والعالم العربي بسبب مشاكل الأقليات خاصة ما يرتبط منها بالأكراد ومشاكل المياه والحدود، وقد تحولت العراق الآن إلى نقطة لتلاقي المصالح التركية العربية المشتركة، حيث يستهدف الطرفان الحفاظ على وحدة العراق وتحقيق الاستقرار فيه ومنع إقامة دولة كردية هناك بل أن السياسة التركية كان لها دور حاسم في ردع المخططات الإسرائيلية الساعية إلى تقسيم العراق حيث لعبت التهديدات التركية باقتحام قواتها شمال العراق في حال الإعلان عن قيام دولة كردية لعبت دورا محوريا في تراجع إمكانية انفصال شمال العراق.

بينما بدأ حرص تركيا على توثيق علاقاتها مع سوريا التي تربطها بها أطول حدود برية لكل منهما مع جوارهما الجغرافي، خاصة بعد نجاح الجهود المصرية في إزالة التوتر الذي نشب بين البلدين عام ١٩٩٨ والذي تلاه توقيع اتفاق "أضنه "الأمني في أكتوبر من نفس العام مما ساهم في بدأ بناء الثقة في علاقات البلدين.

وجاءت زيارة رجب طيب أردوغان إلى سوريا في ٢٢ ديسمبر الماضي وهي الأولى لرئيس وزراء تركي منذ عام ١٩٨٧ لتدشين حقبة جديدة في العلاقات مع سوريا، والتي سبقتها زيارة الرئيس بشار الأسد إلى تركيا في السادس من يناير الماضي وهي الأولى من نوعها لرئيس دولة سوري منذ استقلالها عام ١٩٤٦ والتي تبعتها زيارة رئيس الوزراء السوري في ١٣ يوليو الماضي حيث أدت في ذلك الوقت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون في مجال الجريمة والإرهاب ومنع الازدواج الضريبي وصولا إلى توقيع الدولتين اتفاق تجارة حرة بينهما في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤

كما اتفق الطرفان على إقامة مشاريع مشتركة بينهما على الحدود و إقامة سد مشترك على نهر العاصي قرب لواء الإسكندرونة الذي كان نقطة شائكة في علاقات البلدين مما يعني طي ملف المياه والحدود بين البلدين.

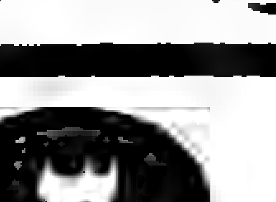
❖المواقف المصرية:

لعبت مصر دور صمام الأمان في العلاقات العربية التركية وهي مؤهلة الآن للعب دور أكبر في دعم هذه العلاقات، ففي القمة العربية التي عقدت في يونيو عام ١٩٩٦ سعت سوريا في ذلك الوقت إلى إقناع القمة بإدانة المعاهدة التركية الإسرائيلية، بينما طالبت مصر بإصدار بيان أكثر اعتدالا يدعو إلى إعادة النظر في المعاهدة معربة عن أملها في مواصلة دعم العلاقات العربية التركية

كما اضطلعت مصر بدور أكثر فاعلية عندما قامت بدور الوسيط في أزمة أكتوبر ١٩٩٨ بين سوريا وتركيا والتي كادت تؤدي إلي نشوب حرب بينهما، حيث قام الرئيس حسني مبارك بجولات مكوكية بدأها بالتوجه إلى العاصمة السورية دمشق يوم ٤ أكتوبر، ثم عاد للسفر بعد أقل من ٤٨ ساعة إلى أنقرة حيث عقد جلسة موسعة مع الرئيس التركي عاد بعدها إلى دمشق ليعقد اجتماعا آخر مع الرئيس حافظ الأسد، وقد نجح الرئيس حسني مبارك في زيارته في وضع أسس وقواعد مصالحة مستمرة ودائمة بين الجانبين، وتدشين صفحة جديدة في العلاقات العربية التركية تحتاج الآن إلى دفعة خاصة تستطيع مصر الإقدام عليها.

وفي النهاية وبعد أن تم تحييد إسرائيل نسبيا من معادلة العلاقات العربية التركية وتحول عقبة المشكلات العراقية والسورية إلى عنصر إيجابي في العلاقة يبقى أن الدور المصري سيظل هو المحفز لتحقيق علاقات أكثر اندماجا تستهدف تقوية الجسور مع تركيا عن طريق تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع التأكيد على التراث التاريخي والديني والثقافي المشترك وإعطاء أولوية لضرورة تغيير الصورة التاريخية السلبية لكل منهما لدى الآخر.

◆ رؤية عربية ◆



هل ينجح أبو مازن فيما فشل فيه عرفات..؟

سعيد عكاشة
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

استطاعت إسرائيل منذ حادث الحادي عشر من سبتمبر أن تقنع الولايات المتحدة بأنها ليس لديها شريك للسلام، وأن رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات كان ضالعا في تشجيع العمليات الانتحارية التي نفذتها فصائل فلسطينية مختلفة داخل المدن الإسرائيلية، وإذا ما كانت واشنطن ترغب في أن يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات فعليها أن تقنع عرفات بوقف العنف الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين.

كان الطرح الإسرائيلي يبدو متماسكا نظريا - استنادا إلى الالتزامات المنصوص عليها في أوسلو بالنسبة للسلطة الفلسطينية - وكان أيضا مدعوما بعواطف الغضب التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد حادث ضرب المنشآت الأمريكية على يد تنظيم القاعدة، ولكن الأهم من هذا وذاك أن عرفات نفسه لم يكن قادرا على وقف ما أسمته إسرائيل بالعنف والإرهاب الموجه لها حتى لو أراد ذلك فقد كان عرفات في الواقع أشبه بمن أطلق الجن من قمقمه وكان ذلك أمرا سهلا عبر غض الطرف عن نشطاء الحركات الفلسطينية الضالعة في العمليات الانتحارية وعدم تعرض قوات الشرطة الفلسطينية لتحركاتهم، ولكن إعادة الجن إلى قمقمه كانت مستحيلة من الوجهة العملية، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل مطمئنة إلى أن احتمالات جرها إلى مائدة التفاوض حيث التنازلات مؤكدة، أمر غير ممكن على الأقل لسنوات قادمة.

◆ ماذا يمثل صعود أبو مازن لإسرائيل..؟

الهدف الاستراتيجي لحكومة شارون كان واضحا منذ صعوده إلى السلطة في مطلع عام ٢٠٠١ وهو تجنيب إسرائيل الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين لأطول فترة ممكنة ريثما تتمدد المستوطنات وتزداد جذورها رسوخا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أمل - أيضا - أن تتقلص إلى أقصى حد القدرة العربية والحماس الأوروبي لدعم القضية الفلسطينية، وكان كل ذلك ممكنا في ظل وجود الرئيس عرفات في موقعه.

أما بعد أن غيبة الموت قبل اشهر قليلة، وصعود أبو مازن إلى السلطة كوجه مقبول من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بسبب دوره في صناعة أتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فقد أضحت الاستراتيجية الإسرائيلية السالفة الذكر في خطر حقيقي، إما لأن أبو مازن على خلاف عرفات كان وما يزال مؤمنا بالحوار والتفاوض وكان معارضا بشدة لتسليح الانتفاضة، وهو ما يزيد الضغوط على شارون من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي لاستئناف عملية السلام، وإما لأن القوى الرافضة في إسرائيل لأي انسحاب من الضفة وغزة وتفكيك المستوطنات بهما ومعها قاعدة واسعة داخل اليسار الإسرائيلي ذاته تطالب شارون بالا ينسحب من غزة - وفق مشروعه المعروف بالانفصال أحادي الجانب - بدون اتفاق مع الفلسطينيين يضمن الأمن اليومي للمواطن الإسرائيلي، أو بمعني آخر بات شبح المفاوضات الذي يحاول شارون أن يهرب منه قاب قوسين أو أدني من مقره سواء في الليكود أو في الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن" كيف سيواجه شارون هذا التحدي، وكيف سيرد أبو مازن على سياسة شارون المحتملة؟

فيما يخص الجانب الأول من السؤال، فإن شارون مازال بوسعه المناورة بأن النوايا الطيبة لأبو مازن ليست كافية لاستئناف المفاوضات ويجب أن تحصل إسرائيل على مكسب محدد على الأرض لتقنع شعبها باستئناف عملية السلام، أو بمعني آخر سيظل شارون يطالب السلطة الفلسطينية بإجراءات عملية تنهي العمليات الموجهة للمدن الإسرائيلية سواء العمليات الانتحارية أو إطلاق الصواريخ

(القسام وأشباهه) ولن يكتفي شارون بذلك بل سيطالب السلطة الفلسطينية ورئيسها أبو مازن بأن يسري وقف إطلاق النار ليس على المدن الإسرائيلية فقط بل على مواقع جيش الدفاع في الضفة وغزة وكذلك المستوطنات الإسرائيلية المزروعة داخلهما وهو ما لا يمكن لأبي مازن أن يضمنه إلا في حدود وقف العمليات الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين فقط، أما التعرض لقوات الاحتلال أو للمستوطنين فسيصعب على أبي مازن كبح جماع التنظيمات الفلسطينية بالنسبة لهذا الجانب، حيث تتذرع حركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد بمنطوق نصوص القانون الدولي الذي يعتبر الحق في مقاومة الاحتلال مكفول لكافة الشعوب المستعمرة طالما أن ذلك يتم ضد الجيش المسلح، كما يعتبر القانون الدولي نفس المستوطنات جرائم حرب وبالتالي يعتبر المستوطنين أنفسهم جنود يجوز معاملتهم معاملة قوات الاحتلال ذاتها.

في مقابل ذلك لا يبدو إن إسرائيل ستكون راغبة في مساعدة أبو مازن وستواصل عملية تصفية من تري أنهم تورطوا في قتل "يهود" أو من يشكلون خطرا محتملا على أمن المواطنين في إسرائيل، وهو ما سينعكس سلبا أيضا على قدرة أبو مازن على إقناع الفصائل الفلسطينية بوقف عملياتها ضد الإسرائيليين، بل ربما يعطي شرعية أكبر في الشارع الفلسطيني للعمليات الانتقامية التي قد تمارسها الجماعات الفلسطينية المختلفة في مواجهة استمرار مسلسل التصفيات الإسرائيلي.

على جانب آخر مازال شارون يراهن على أمكان انفجار الصراعات داخل حركة فتح وداخل السلطة الوطنية ذاتها خاصة بعد اكتساح حركة حماس للانتخابات البلدية، بما يعني أمكانية وقوعها تحت إغراء دفع نشطائها وكوادرها لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة (المتوقعة في يوليو المقبل) كأفراد وليس تحت يافطة الحركة، والحصول على أغلبية تتيح لهم أفساد أي اتفاق يمكن أن يتوصل أليه أبو مازن في المستقبل، وثمة شواهد مثيرة للقلق في هذا الاتجاه بما يطرح سؤالا حول تقاسم للسلطة بين المعتدلين بقيادة أبو مازن والمتشددين بقيادة حماس، وما سيؤدي إليه من شلل كامل، وذلك بافتراض أن الانتخابات التشريعية ستمضي بدون مشاكل وهو أمر لا يمكن ضمانه في ظل المخاوف التي يشعر بها قادة فتح والسلطة الفلسطينية بعد نتائج الانتخابات الأخيرة من سيطرة حماس على الجهاز التنفيذي والتشريعي في السلطة ليستعصي الجسم على أوامر الرأس.

◆ خطة الفصل الأحادي الجانب بين شارون وأبو مازن:

من المؤكد أن شارون سيسعى بقوة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة على أمل أن يدعم ذلك موقفه المهتز حاليا في الشارع الإسرائيلي الذي يبدو مترددا بين تأييد الخطة وبين البحث عن حل شامل في إطار مفاوضات مع الفلسطينيين، ويبدو أن شارون يراهن على أن سرعة الانسحاب من غزة وتحقيق ذلك قبل أجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية سيدفع عاليا باحتمال الصدام الفلسطيني - الفلسطيني أما على خلفية تقسيم السلطة داخل القطاع، أو نتيجة لتصادم انصار الطرفين المتقابلين إثناء الحملات الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي ولأن الفريقين يدركان أن السيطرة على الجسم التشريعي للسلطة هي مسألة حياة أو موت فإن الصراع الدامي سيبقي أمرا محتملا بما يخدم اهداف شارون في قطع الطريق على تهيئة الأجواء لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

ولكن في حالة ما إذا قرر أبو مازن إلا يدخل في صدام مع الحركات المناوئة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل مثل حماس والجهاد حتى لو أدى الأمر إلى تركهم يحصدون أغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية فإن ابا مازن لديه الفرصة في أن يتوصل إلى اتفاقا مع إسرائيل دون أن يكون ملزما بعرضها على المجلس التشريعي فهناك سوابق عديدة كانت القيادة الفلسطينية المعتدلة تناور بالمفاوضات المعلنة لتوقيع اتفاقات سرية كما حدث في أوسلو، فقبل التوصل إلى اتفاق غزة - اريحا في سبتمبر عام ١٩٩٣ كان هناك وفد رسمي فلسطيني بقيادة حيدر عبد الشافي يفاوض الإسرائيليين ولم يمنع كونه له صفة رسمية ابو مازن ومن خلفه عرفات للبحث مع الإسرائيليين سرا عن اتفاق أكثر ضمانا للاستمرار، كما لم يعق رفض اغلب أعضاء المجلس الوطني الفلسطينيين لاتفاق أوسلو عرفات من الدخول في مساومات لتمرير الاتفاق وحدث الأمر ذاته فيما يتعلق بإسقاط البنود التي اعترضت عليها إسرائيل في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

كل هذه السوابق يمكن أن يستخدمها ابو مازن لتمرير اتفاقات يصعب تمريرها في برلمان من المحتمل أن تسيطر عليه القوى الراديكالية الإسلامية والقومية، غير أن ما يعيب هذا السيناريو أن ابو مازن لا يمتلك الكاريزما التي كان أبو عمار يمتلكها، وربما ستكون نقطة القوة الوحيدة لأبو مازن هو حالة الإنهاك الشديدة التي يعانيها الداخل الفلسطيني، تحت وطأة الحصار الإسرائيلي وأزمات الفقر والبطالة التي باتت تضرب اغلب قطاعات الشعب الفلسطيني، فالداخل الفلسطيني مثلما قبل اتفاقات أوسلو وصوت لها بنسب عالية في أول انتخابات أجريت للسلطة عام ١٩٩٦، من الممكن أن يعطي لأبو مازن غطاء شرعيا إذا ما دخل في مواجهة مع برلمان لا يؤيده حول سبل إنهاء معاناة الفلسطينيين.

وعلى أية حال، تظل كل الاحتمالات مفتوحة خاصة أن حالة الإنهاك لا تسمح إلا في أضيق الحدود بدعم مؤشرات التفاؤل وان الجُب العميق للإحباط يمكن أن يجهض أي أمل محتمل في نهاية المطاف.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١. حيل هاسفار: سلاح الحدود

قوة شرطة للحراسة على الحدود بين الضفة الشرقية والضفة الغربية من نهر الأردن إبان حكم الانتداب البريطاني. وقد تشكلت هذه القوة عام ١٩٢٦ واتخذت طابعاً عسكرياً محضاً. وبينما كان قائدها الأول "الكولونيل بيوشر"، الذى كان قائداً للشرطة الممتازة، كان قائد الشرف لهذه الوحدة "الأمير عبد الله" أمير شرقى الأردن.

كان مستوى تدريب سلاح الحدود عالياً ومستوى تسليحه جيداً، وكان يضم أكثر من ١٠٠٠ جندى عربى وشركسى ودرزى يقودهم ضابط وضابط صف إنجليز. أما اليهود القلائل الذين انخرطوا فى هذا السلاح، فى بداية تشكيله، فقد عملوا فى مجال المهن الفنية. وفى عام ١٩٣٢، خدم فى هذا السلاح ٤٧ يهودياً، ولكن عندما اندلعت ثورة ١٩٣٦ انخفض عددهم إلى ٢٩.

من ناحية أخرى، بذلت منظمة الهاجاناه، بين الحين والآخر، محاولات لتجنيد بعض أعضائها فى سلاح الحدود لاستغلال إمكانيات التدريب العسكرى الجيد، ولكن هؤلاء كانوا قليلين جداً. وكانت الحقيقة الحاسمة أن آلاف الشبان العرب تلقوا فى سلاح الحدود تدريباً عسكرياً ممتازاً على أسلحة حديثة، وقد لعبوا دوراً كبيراً فى الصراع العربى ضد الاستيطان اليهودي، ابتداءً من العمليات الدامية التى وقعت عام ١٩٢٩.

استؤنف تجنيد عدد قليل من اليهود فى سلاح الحدود فى عامى ١٩٤٠/١٩٤١ فى أعقاب تطور خدمات الاتصال اللاسلكي. وفى عام ١٩٤٢، بلغ عدد اليهود فى سلاح الحدود ١٥٠ تقريباً. وقد شغلوا المراكز الرئيسية فى مشاغل تصليح الآليات فى الزرقاء ولعبوا دوراً رئيسياً فى تصليح آلاف الآليات التابعة لقوافل الجيش التى جاءت إلى الشرق الأوسط من إيران والعراق.

كما عمل اليهود أيضاً فى مجال اللوازم والقيادة العامة وفى سلاح اللاسلكي. وفى مطلع ١٩٤١ تحول سلاح الحدود من قوة شرطة إلى قوة عسكرية فى إطار قوات الشرق الأوسط.

وقد أصبح اليهود فى هذا السلاح جنودا حقيقيين وأرسلوا إلى دير الزور فى شمالسوريا وإلى بندر عباس فى الخليج. ورغم أنه أصبح فى سلاح الحدود ٦ ضباط من اليهود عام ١٩٤٢، إلا أن واحداً منهم فقط هو الذى خدم فى وحدة مقاتلة. وفى عام ١٩٤٨ تم حل سلاح الحدود، وتم نقل مجموعة اليهود التى خدمت فيه، حتى اللحظة الأخيرة مع السلك القيادي، إلى مصر ومن هناك إلى بريطانيا.

٢. حيل هاعام: سلاح الشعب

سلاح متطوعين فى الاستيطان العبرى كان مرتبطاً بمنظمة الهاجاناه دون أن يكون أفراده أعضاء فى الهاجاناه. وبما أن تل أبيب كانت مركز الطاقة البشرية للاستيطان العبرى جرت عام ١٩٣٩ محاولة فى هذه المدينة لتشكيل لواء "سلاح الشعب"، فتم تنظيم ١٧ كتيبة تضم كل واحدة ٧٠٠ شخص. وبما أنه كان هناك نقص فى المدربين المناسبين، نُظمت دورات عاجلة لجنود الهاجاناه لإعدادهم للقيادة فى سلاح الشعب. وكان يطلق على هذه الدورات اسم "دورات يابانية". وبما أن ميدان القتال كان مازال بعيداً عن فلسطين، خف الحماس، وعندما تدخلت عناصر أخرى مثل عدم وجود جهاز تدريب جيد، ومطاردة السلطات البريطانية التى زعمت أن التدريبات اليهودية تثير غضب العرب، تقلص "سلاح الشعب" ولجأ الى العمل السري. وبعد مرور وقت انضم ما تبقى منه إلى منظمة الهاجاناه

٣. حيل هاركيفت: سلاح القطار

سلاح نواطير خاص، شُكل لحراسة السكك الحديدية فى فلسطين من الاعتداءات العربية فى الأحداث الدامية بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وقد شُكل هذا السلاح عام ١٩٣٧ عندما أعلنت الشرطة البريطانية عن رغبتها فى تدريب حراس يهود لتجنيدهم عند الحاجة، عندما يتجدد وضع الطوارئ. وبعد فترة تدريب نظمتها منظمة الهاجاناه أرسل الأشخاص إلى بيوتهم. وفى يونيو ١٩٣٨، تمت دعوتهم للخدمة. وخصص ٤٣٠ منهم لحراسة السكك الحديدية بين اللد وحيفا، والتى كانت هدفاً لأفراد العصابات العربية.

واشترك الحراس المجندون مع الجيش البريطانى فى حراسة السكة الحديدية. وبعد مرور وقت، أضيفت إلى هذا السلاح مهام أخرى، مثل حماية المطارات ومنشآت أخرى.

٤. حسيم: سلاح الحراسة

هو أحد أسلحة منظمة الهاجاناه. تشكل للدفاع عن اليهود داخل المستوطنات، وكان موزعا بين مناطق ونقاط ومواقع. وعندما اندلعت حرب ١٩٤٨ كان هذا السلاح يتألف من ٣٠ ألف شخص فوق سن الخامسة والعشرين، وكان يشكل العمود الفقرى للدفاع القطري. وقد ساعد فى البداية سلاح المشاه، وبعد ذلك أصبح مساعداً قوياً للوحدات المحاربة فى الجيش الإسرائيلي.

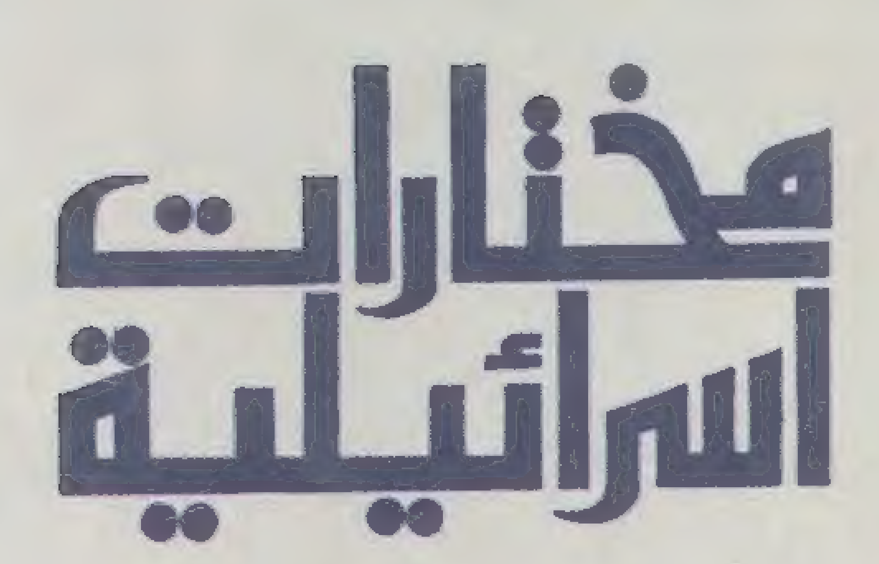
◆ الصحف الرئيسية فى إسرائيل ◆

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) لعدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الايداع ٣٠٠٦ / ٢٠٠٣

I.S.B.N 977 - 227 - 229 - 6





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر